



كتاب في العلوم العقلية

المستفاد

1

المحقق المدقق رئيس الصلاة وقد  
المقدمين بحان المتأخرين حال  
الى منصور الحسبك  
يوسف بن المطهر الحلي

Süleymaniye U. Küt. No:	1000
Hasan Hüsnü Paşa	
Eski No:	1132







وهما محالان فالبيان الجزئية لازمه واعلم ان الكلي من ماهو من الكثر وهو  
الصورة المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئات بالذات فمعه ما مع الكثر  
وفيها هو الذي ضمن الجزئات جال وجودها في الخارج ومنه ما بعد الكثر وهو  
الذي يحصل في الذهن من غير غايات الجزئات ولنا في الاوسط نظر وكل في محمول  
الطبع على جراته وكل جزئي اضافي فهو موضوع بالطبع قبل الجزئي الحقيقي  
غير محمول وهو حق وان المحمول وصف للموضوع والشخص ليس بوسف واستدل  
على هذا بان المحمول صادق على الموضوع وعلى عوارضه ولو ازمه فلو كان  
الجزئي الحقيقي محمولا لكان كليا وهذا الكلام رد على جدي  
اذا قلنا موت فلنا معنى بان حقيقة هي حقيقة وسياتي ثمه كلام  
في هذا المعنى بان الشئ الذي يقال له حقيقة فهو بعينه الشئ الذي يقال له  
فبين الموضوع والمحمول اتحاد من وجه وتغاير من وجه فوجه الاتحاد هو الشئ  
ثم ان وجه الاتحاد قد يكون هو الموضوع وجهه كما نقول الانسان منا حرك وقد  
يكون هو المحمول كما في عكس المثال وقد يكون مغايرا لهما كما نقول الضاحك  
كانت وهذا النوع من الحمل يسمى حمل المواطاة وهو حمل هو هو وههنا نوع  
آخر من الحمل وهو حمل الاستساق ويسمى حمل هو ذو وهو حمل الضحك على  
الانسان فان الضحك لا يحمل بلية الانسان بل انما يحمل عليه بعد الاستساق  
اذا دنا حاله من النسبة كذا واشباهها والمعتبر في حمل الكلي على جزئياته انما  
هو الاول **الحاشية الخامسة** في الدائي والعرضي والذاتي  
نقال في جواب ما هو والذي لا نقاء كل كلي فهو بالنسبة الى جزئياته اما ذاتي  
لها واما عرضي والدائي له خواص ثلاثة احدها امتناع رفعها عما هو ذاتي له  
في الوجودين وثانيها امتناع تصور ما هو ذاتي له الا اذا تصور هو اولا  
وبالها عدم احتياجها الى علم خارج لعله ما هو ذاتي له فان الجاعل للسراد  
هو الجاعل للون والخاصية لثانيه مطلقه والباقيان اضافتان والدائي

نقال له جزئيا ماهيته المحاز وفه يطلق الدائي منها ليس عرضي فيه خلافه جزئيا  
الماهية ونفسها كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو **سوال** الدائي  
منسوب الى الذات وذات زيد وعمرو هو الانسان وان نسب الى زيد مع شخصه  
كانت المشخصات اجزا ولم تنسب الى زيد فارق **جواب** هذا يحجب  
القانون اللغوي لكنه قد نقل في العرف المطلق الى ما ذكرناه والدائيات  
يعلم جال كون الماهية معلومة اما اجالا او مفصلة وقول بعضهم  
انها لو كانت معلومة لكانت معلومة لامتيار عما يغايرها فكون مفصلة ممنوع  
فان العلم بالامتيار علم بعارض للماهية بالقياس الى غيرها واما العرضي فهو  
الذي يلحق الماهية بعد سقوطها وقيل في الفرق بين الدائي والعرضي ان الدائي يقوم  
والعرضي ليس يقوم وهذا غير تام فان المقوم قد يكون مقوما في الوجود  
كالحمل وايضا المفهوم من المقوم انما يدل على الدائي بالمعنى الاول اللهم الا ان  
نغمر والامطلاح كما فعلوه في الدائي محسنة يكون قد اتوا بالمفطين مترادفين  
عرفوا احدهما بالآخر مع انها مستقلة وهو خطا **سوال** الدائي  
يطلق في غير هذا الموضع على معان منها ما سئل عن الحمل وهي ثمانية احدها  
ان يكون الموضوع مستحقا للموضوعية كما نقول الانسان ابيض وثانيها ان  
يكون الوصف حاصله للشئ حقيقة سواء كان طبعيا او مستقلا كقولنا الحجر  
متحرك بالذات ونقوله العرضي كالحجر المتحرك في السفينة وثالثها حمل  
الاعم على الاخص ومثله ان يكون هذا ما يدخر في الاول ورابعها على ما لا يكون  
بينه وبين موضوعه واسطه كقولنا سطح ابيض ونقوله العرضي كقولنا جرم  
ابيض وشبه ان يكون هذا دالا في الثاني ونسبها على ما اذا كان ورود  
الموضوع لمضى طبعه لا عرضيا كقولنا جرم متحرك الى اسفل ونقوله العرضي  
كالحجر متحرك الى فوق وسادسها على ما يلزم الموضوع كقولنا الحجر متحرك  
من قبل العرضي على هذا وسابعها على المقوم وثانيها على الوصف الذي يلحق



المماهية لا لامر اعم خارجي ولا اخر لقولنا الحيوان ضاحك وسمى هذا في كتاب  
البرهان عرضا لاسا وهو ينسب الى الحق الماهية لذاتها ولا امر يقوم سواء كان اعم  
او مساويا او لامر عارض مساويا ومنه لا سعلق الجمل يقال للقيام بذاته  
موجود بذاته وللقيام بغيره انه ليس بذاته وقال السبب الموجب انه بذاته كالذبح  
للموت وغير الموجب يكون غير ضله برق وعثر على كثرتها بالانقاف  
**س** الثاني المعنى الاول منحصر في الجنس والفضل قالوا  
انه ان لم يكن مشتركا فهو الفصل وان كان الماهية من الماهية ونوع  
ما كان جنسا ولا كان مساويا التام المشترك لانه لو كان اعم لكان مشتركا بين تمام  
المشرك وبين امر تام فان كان تمام المشترك كان خلافا للقدور وان كان بعضه عاد  
المستقيم فلا بد من الانتهاء الى ما يساوي تمام المشترك فيكون فضلا للجنس  
مكون فضلا واعترض على هذا بانه لا يلزم من كونه تمام المشترك بين هذه الماهية  
ونوع ما ان يكون حقا هذه الماهية لكون الجنس مقوما لماهية فجاز ان  
يكون هذا عارضا لذلك النوع اجاب **ع** عن هذا بعض المتأخرين بانه يكون  
فضله حبيدا لا احتصاص مقومته هذه الماهية وهذا خطأ فان الفصل  
لا يجوز ان يكون عارضا للنوع ومقوما لآخر لعدم افادته التميز ويلزم ان  
يكون الفصل هو المقوم **س** العرضي منه لازم ومنه مفارق  
واللازم هو الذي يصحب الماهية صحيحة واجبة ولا يكون حرا منها والمفارق  
هو الذي يمكن ان يكون عنها واللازم منه لازم الماهية ومنه لازم الوجود  
وكل لازم اما توسط او بغير توسط والوسط ما يقترن بقولنا لانه جنس  
نقال لانه كذا ولا بد من وجود القسم الاول والا لكانت القضايا باسرها  
بداهته ومن وجود القسم الثاني واللازم التسلسل والا لكون وسط واللازم  
نعم الى متى والى غيرتين والبيترل نفسان احدهما انه الذي يلزم من  
نصوري ملزمه نصوره والثاني انه الذي يلزم من نصوري ملزمه ولا يلزم

نصوري الملزم ولا اوله اخص واعلم ان الملزم لما كان مفترقا بعدم  
الامه كانه كان كل لازم سوا ان خارجيا او ذهنيا غير منقالب عن الماهية  
وهذا هو المعنى بكونه بيضا واستدل بعضهم بانه لو لم يلزم من العلم  
بالماهية العلم بالماهية القريبة لا يمنع العلم بالفضله المجهول لان المجهول  
لا بد وان يكون خارجا عن ماهية الموضوع وذلك سلب من خروجه عن  
الواسطة او خروج الواسطة عنها وهذا ضعيف لانه مقتضى ان يكون بعض  
اللازم القريبة منه ولا تدل على العمومية واعلم ان الملزم الشيء  
لغيره ليس امر خارجا بل هو امر اعتباري لمحة العقل عند قياس الملزم  
الى اللازم واللازم التسلسل ومن العرضي ما يختص بطبيع واحد  
ما شمره بطبيع وغيره ما يكون عرضا عاما فاختص الصل الى نفس الماهية وهو  
النوع والى جبرها وهو الجنس والفضل والى الخارج وهو الخاصة والعرض  
**س** ان جماعه من المسقطين لم يفرقوا بين الداتي وبين  
المقول في جواب ما هو لا يتم سماعه ان الجنس مقول في جواب ما هو فطنا  
ان المقول في جواب ما هو هو الجنس ولم يفرقوا بين الجنس والفضل كما  
نقل عنهم في كتاب الجدول فلهذا ان الدات هي اجزا الماهية والجنس هو  
جزء الماهية فلم يفرق بين الداتي والمقول في جواب ما هو ونسب بعضهم  
الفضل ولخرجها عن صلاحيتها للمقول في جواب ما هو ففعل المقول في  
جواب ما هو هو الداتي الاعم وهو الجنس وهو لا يضطربون عند محققهم  
فضلا الاجناس والجو في هذا الباب ان يتبع القانون اللغوي فان ما هو لنا  
وضع لطلب الحقيقة والجواب لما يكون ذلك جميع اجزاها التي هي المشتركة  
والمتمم وانه فرق بين المقول في جواب ما هو الذي هو نفس الماهية وبين  
الداخل في جواب ما هو الذي هو الداتي مطلقا وفرق ايضا بين المقول في  
جواب ما هو وبين الواقع في طريق ما هو اعني الداتي الاعم والمتأخر ون



زعموا ان الداخل هو المذكور بالمتن من الاجزاء الواقعة في الطريق هو المذكور  
بالمطابقة وهو غير كافيد فيه على ان الداخل يشمل المذكور بالمطابقة او بالمتن  
والواقع في الطريق محتصر بالداني لا يتم فانه يتركز اولاً ثم بقدر الفضل  
المسؤول عنه اما ان يكون واحداً او كثيراً والواحد اما كلياً واما جزئياً والكثير اما سبق  
الحقائق او محتملها والحوار عن الادب بله اصناف الاول الحوار عن الواحد الكلي  
وهو لا يكون الا بالحد ولا يقع الا في جواب السؤال عن عين ولا عنه وعن غيره  
فهو حوار في جال الخصوصية المحضة الثاني الحوار عن الواحد الجزئي وعن  
الكثير المسعة الحصة وهو شئ واحد هو الماهية التي يصدق عليها ذلك  
الجزئيات من النوع على افراده وهو حوار في جال الشركة والخصوصية  
الثالث الحوار عن كثر ومختلفة الحصة وهو لا يكون الا بتمام القدر المشترك  
بينها وهو حوار في جال الشركة لا غير وبعض المتأخرين جعل الدال بحسب  
الخصوصية هو ما كان محاب عن ماهية شخص واحد كرميد وهو خطأ فانه  
من الصف الثاني واخرون قالوا الدال بحسب الخصوصية هو النوع  
المختص في شخص واحد وهو خطأ ايضاً فانه من قبل القسم الثاني  
**سؤال** منعم ان يكون الداني مقولاً في جواب ما هو وههنا  
اجتمع عن الاسان والفرس الحيوان وهو ذاتي **جواب** ما اجابنا  
بالحيوان عن ما هو ذاتي بل عن السؤال عن نفس الماهية لان السائل عن  
هذه الانواع بما هو اما هو طاب للقد المشترك فهو مقول في جواب ما هو  
بالنسبة الى شئ وذاتي بالنسبة الى اخر ونحن انما معناه حصول النسبة  
بالناس الى شئ واحد واعلم ان الفضل لا يصلح ان يقال في جواب ما هو  
لانه انما يدل على ماهية الجنس لا لزم ودلالة الالزام بههنا  
لعدم الضبط **البحث السادس** في الجنس  
وهو المقول على كثيرين مختلفين الحقائق في جواب ما هو قولاً محال

5  
الشركة من حيث هو كذلك والمقول على كثيرين جنس له ونسبه الكثيرين  
لكونها محتملة بالحققة لا خارج النوع وفضله وخاصته وقولنا في جواب  
ما هو محرج الفضل والخاصة والعرض وقولنا قولاً محال الشركة ذكر  
لتنتم الجدة للتنسب وكذلك قولنا من حيث هو كذلك والمتأخرون اهلها  
ولا بد منها ويورد ههنا سوالات منها ان المقول على كثيرين جنس للجنس  
يكون اعم لكنه جنس خاص فيكون اخص ومنها ان الجنس جزء ولا شئ  
من الجزء محمول ومنها ان الجنس ان كان خارجاً فلا اشتراك او ذهني فلا يكون  
جزءاً فلا يقال في جواب ما هو وحوار الاول ان المقول على كثيرين عرض للجنسية  
فهو باعتبار رذاته اعم وباعتبار عارضه اخص وهذا غير متعبر فان خذ الجواب باعتبار  
عارض ومساو باعتبار رذاته والمضاف اعم من جنس الاحناس باعتبار ذاته واخص  
باعتبار كونه جنس الاجناس وعن الثاني ان يقول الحيوان له اعتبارات منها  
ان يوضع من حيث هو هو لا باعتبار حسنة ولا باعتبار عدمها ولا باعتبار  
مفولته على شئ ولا باعتبار عدم مفولته وبالجملة يوضع من حيث هو لا بشرط  
شئ ومنها ان يوضع من حيث هو مقول على كثيرين ومنها ان يوضع بشرط انه  
وحيد ويكون كمالاً نقارنه راداً عليه ولا يكون معناه الاول مقولاً على ذلك  
المجموع بل حراً منه ومنها ان يوضع بشرط ان يقارنه الناطق والاول هو الحيوان  
المحمول على الكثيرين ولا يكون جراً من النوع بل لان الجزء لا يحمل على كله نعم  
انه يكون جراً من جنس ولا يوضع من حيث هو كذلك الا في العقل وتقدمه في  
العقل بالطبع والثاني هو الجنس وليس بحر النوع ولا محمول عليه والثالث  
هو المان للاسان وهو الجزء والرابع هو الاسان نفسه والحاصل ان الحيوان  
المحمول ليس بعام ولا خاص اذ ليس جزء على ريدك اعني على الاسان  
والذي هو جنس فهو من حيث هو جنس هو عام مركب من الاول ومن معني  
العموم العارض له فهو لا يحمل من حيث هو جنس على شئ بما هو تحت ورف



من يصلح لان يعرض له ما يجعل حساً ومن ما قد عرض له ذلك واذا قلنا الجنس  
مقول على النوع يعني المعرض للجنس لا باعتبار عروض الجنس وهذا المحقق  
نظير الجواب عن الثالث **الطبيعة الجنسية** اذا احذر يعني  
المادة كانت سبباً لوجود الطبيعة النوعية واذا احدثت معنى الجنسية لم يكن  
علم لها والا لقد تمت عليها الوجود ملزم وجود ذاتها قبل النوع فيكون ما  
على النوع فلا يصدق على النوع انه هو هذا اطف بل ذات تلك الحيوانية مثله هي  
ذات تلك الانسانية وهذا معنى قولهم الجنس والنوع متحدان في الوجود وان كان  
باعتبار عروض الجنسية يخرج عن هذا الحكم وحمل الجنس القرب على النوع علمه  
لحمل الجنس البعيد علمه لان الجسم الذي ليس بحيوان يستحيل ان يحمل على الانسان  
يحمل الجنس عليه فتوقف على حمل الحيوان عليه والجنس البعيد مقدم على النوع  
المحقق باعتبار كونه عاماً يمكن ان يوجد ويعقل وان لم يوجد ويعقل النوع المعين  
واما اذا اعتبرت انه جنس لهذا النوع يحمل عليه فليس مقدم في الوجود  
بل هو متأخر عنه وعن الفصل الذي يقوم به خاصاً بهذا النوع اذ لولا لما  
كان الجنس مخصوص بهذا النوع فذلك حكم بان الجنس القرب علمه لا يتأخر  
النوع الجنس البعيد فالنقد للطبيعة من حيث هو عام والتأخر للخصه منه  
التي يختص بالفصل **مراتب الاجناس اربعة** العالي  
والسافل والوسط والمفرد قال بعضهم اذا جعلنا الجنس حساً لهذه الاربعة  
كان اقسامها جنس الاجناس وهو عارض لطباع عشرة وان سوغ سبب  
العروض فهو جنس والا كان نوعاً اخر او قومه الجنس المندرج تحت المقول على اكثر من  
مختلف الحقائق المندرج تحت المقول على اثنين بالفعل المندرج تحت الكلي  
تحت المضاف والمضاف جنس الاجناس وخص الاجناس نوع الانواع واعلم انه  
لا يلزم من عدم تنوعه معرضاً انه نوعاً اخر **البحث التاسع**  
في النوع وهو يقال بالاشتراك على الحقيقي والاضافي فالحقيقي هو المقول

6 على اكثر من مختلفين بالحدود فقط في جواب ما هو من حيث هو كذلك وبالفرد  
الاول خرج الجنس والعرض والفصول والخواص العوالي والاخر خرج الخاصه  
والفصل الاخرى والاضافي هو اخص الصلح المقول في جواب ما هو والفرق  
سلها طاهر فان الاول لا يحركه خلاف الثاني وليس بينهما عموم مطابق فأت  
الاول موجود دون الثاني في الحقائق السببية وبالعكس في الاجناس المتوسطة  
وبصدقان معاً على النوع الاخير منهما عموم من وجه والذكر صواباً في الجنس  
انما هو الاول لا نقول في القسم الكلي اما ان يكون ذاتاً واما ان يكون عرضياً  
والداني اما ان يكون مقولاً في جواب ما هو على محلفات الحقيقة وهو الجنس او  
على سقايها وهو النوع اولاً يقال وهو الفصل والعرضي اما خاصة واما عرض  
وهذه القسمة انما تسهل على الحقيقي ولو اردنا الاضافي فلنا الصلحيات سقيم الى  
ممكنة الوقوع في جواب ما هو والى ما لا يمكن وقوعها فيه وممكنة الوقوع اذ ابرس  
في العموم والخصوص والعام جنس الخاص والخاص نوع له وما لا يمكن ان يقع في  
جواب ما هو قسم الى اني هو الفصل والعرضي هو اما الخاصة او العرض وهذه  
القسمة تشمل على قسم اخر وهو ما يمكن وقوعه في جواب ما هو ولا يرتب ولا يعتبر  
ترتبه تحت عام وهو النوع الحقيقي فيكون الاقسام حديدية لا يقال  
انه قد اهل في القسمة الاولى النوع الاضافي فانه لا شيء في ان يكون الشيء حساً  
او نوعاً حقيقياً مغايراً لا اعتباراً لكونه اضافياً لا نقول موضوع النوع  
الاضافي اما الجنس والنوع فاعتبار لا يفتقر الى اليات احواله  
لا يوجد وجوده عرضاً خارجاً عن الجنس بخلاف الحقيقي والشيء يكلف قسمه دخل  
فيه كلاهما فقال الداني الذي يصلح ان يقال في جواب ما هو فصل والصلح الاعتر  
منه جنس والاخص نوع ثم انه ان كان حساً باعتبار اخر هو نوع اضافي والا فهو  
حقيقي وفي هذا الضانظر فانه ان جعل كلاهما ذاتاً في القسمة كانت الاقسام  
سنة وان جعل اقسام النوع يعني بالثالث كما قاله يمكن كل واحد منهما قسمياً



من اقسام الكلّي ومخرج منه ايضا النوع الذي لا يندرج تحت الجنس ويلزم منه تخصيص  
 الاضافي بما يحلف افراد الحقيقه **الاجناس العوالى والمتوسطه**  
 اذا اشرت من حيث هي ونظر الى افرادها لا من حيث اقرانها بالفضول  
 كانت انواعها حقيقه واذا اشرت باعتبار الفضول كانت اجناسا  
**الجنس المطلق لا يقوم النوع الطبيعي لكونه نسبة**  
 عارضه للجنس الطبيعي بالقياس اليه متاخر عنها بل يقوم له هو الطبيعي  
 والجنس المطلق لا يقوم النوع المطلق اما الاضافي فلما يلها بالتضاييف  
 واما الحقيقى فلا يشاركها فى التصور **مراتب النوع**  
 الاضافي اربع العالى والسافل والمتوسط والمفرد لكن السافل ههنا هو نوع  
 الانواع والعالى في الاجناس هو جنس الاجناس والجنس العالى والمفرد ساينان  
 مراتب النوع والنوع السافل والمفرد ساينان مراتب الجنس من كل واحد من  
 الجنس المتوسط والسافل ومن كل واحد من النوع المتوسط والعالى عموم من وجه  
 والنوع الحقيقى بالنسبه الى الاضافي مرتبان المفرد والسافل والنسبه الى  
 الحقيقى منه وهي المفرد واعلم ان الاجناس في تصاعدها متاهيه والاصان  
 النوع سقوطا من امور غير متاهيه ويلزم وجود علل ومعلولات غير متاهيه  
 والانواع في تارها متاهيه والاما تحصيل الاشخاص ليس على المطلقى النظر  
 في كمية الاجناس العاليم دون المتوسطه والسافل **البخش الثامن**  
 في الفصل **وهو على الله اقسام عام** وهو الذي يفضل الشئ عن غيره في الجملة  
 وقاما وندرج فيه المفارق وخاص وهو الذي يفضل عن الغير ولا يفضل  
 الغير عنه اما دائما او وقتا وخاص وخاص وهو المميز الذي لا اول ولا ثان  
 الغيره والاخر محدث الخيره وهي الاختلاف بالماهيه وهو الذي يقع فيه الكلام  
 وعرفوه انه الكلّي المقول على الشئ في جواب اى شئ هو في جميعه فبالقدر الاول  
 يخرج ما على الخاصه ويخرج الخاصه بالآخر وله نسبة الى الجنس بالتقسيم

النوع بالسقوط قبل والى المحصه بالعليه لان احدها ان لم يكن على استغنى  
 كل منهما عن الآخر فلم يحصل منها حقيقه واحده وان كانا احدهما على فان كانت  
 في الجنس يلزم وجود الفضل مع الجنس دائما والاشد المطلوب وفيه نظر فانه لا يلزم  
 من ثبوت العليه للجنس وجود الفضل انما وجبا اللهم الا ان يعنى بالعليه العله التامه  
 وحده بقول ليس احدهما على هذا المعنى قوله يلزم الاستعاضة قلنا مجموع والقابلون  
 بالعليه معون او ان فضل الجنس والآلزم مختلف العلول عن علته وانقلاب  
 الجنس نوعا لا متناع انقلابا بالعلول عله فلا يقوم النوعا واحدا وتنتج ركثر  
 الفضل لا متناع توارده على علل علل واحد ولا لكل لحواجز تركب الفضل  
 لان الفضل هو المجموع وكل واحد من احره فضل له ولا يلزم المجال الذي منعه  
 اولاً لانه ليس ثم طبيعي حقيقه فخل هذا يجوز يقوم الجنس العالى من فضلين  
 وهذا شئ ذكره الشيخ في الاجناس العاليم وجعل تلك الفضول ميتين عما اشار اليها  
 في الوجود كذا يمكن بل كما سياتى هذه المركبات اسمها وهذه المعاني التي يركب  
 منها هذه الحقائق لا سدا بعرضي منهم كالجنس ولا يحصل وجودا غير يحصل  
 كالوجود الحقيقى فلا يكون فضولا بالمعنى المعتر في سائر الفضول المنوعه  
 ولو احتاجت هذه الماهيه في انضالها عن غيرها ما اشار اليها في الوجود  
 الى امر عرديتها لا احتياج ذلك المميز في انضالها عما اشار اليه في الوجود الى امر  
 اخر ولزم السلسل فليس تميز المحجب باحر ايه اولى من العكس فان جعل  
 اسم الفضل عا هذه وعلى غيرها كان بالاشراك **الاجناس**  
 كل فضل يقوم الجنس العالى قوم السافل لانه جز الجبر ولا يعكس لاحتمال  
 ان يكون مقوم السافل ما يضاف الى العالى بعد مقومه وكل فضل قسّم  
 السافل قسّم العالى لان وجود السافل فاحر من يقتضى وجود العالى فيهما  
 وهو المعنى بالتقسيم ولا يعكس لاحتمال ان يكون اقسام العالى هو  
 السافل بنفسه واعلم انه ينتج يقوم الاجناس بالاعدام المطلقه اما بقوله





بالفضول العدمية عدم الملكة فتم نظر وكجز ترتب الماهية لامن  
 الاجناس والفضول كالاعداد المركبة من الاجزاء المجزأة المجزأة المجزأة  
 امرها والفضل انما هو الناطق لا الطوق لان المجزأة هو الاول والثاني وكذلك  
 الخاصة هي الضاحكة لا الضحكة وكذلك العرض **البخش التاسع**  
 في الخاصة والعرض العام **هـ** الخاصة على قسمين مطلقة واصافة والمطلقة  
 هي التي يختص بشئ واحد لا يوجد لغيره والاصافة هي التي يوجد في شئ مع وجود  
 في غيره لكنها لا توجد في شئ ثالث فهي خاصة بالقياس اليه ويسمى المطلقة  
 بانها كلية يقال علم ما تحت طبعه واجله قوله عرضيا وبالاول يخرج الجنس  
 والعرض والثاني يخرج الواقى وهذا التعريف اولى من تعريفها بانها كلية  
 يقال علم ما تحت نوع واحد لا يعم فان الخاصة لا يكون للنوع يكون  
 للجنس العالي ومن الخاصة المطلقة منها ما هو شامل ومنها ما هو قاصر  
 وايضا منها ما هو لازم ومنها ما هو مفارق وايضا منها ما هو بين ومنها  
 ما هو ليس بشئ واجود الخواص في التعريف الشامل اللازم التي ومنها  
 سيطر ومركبة واما العرض العام فهو المقول على حقيقة واجله وعبرها  
 قوله عرضيا فالاول يخرج النوع وفصله والخاصة والثاني يخرج الواقى  
 والعرض قد يكون للجنس العالي كالوجود وقد يكون للنوع كالماتى للانسان  
 ومنه لازم ومفارق ومتخلفا المسقطين بحسب ان هذا العرض هو  
 القسم للجوهر وهو خطأ فان هذا يقال بالمواطاة على الجوهر وذلك انما  
 يقال بالاسقاط ولان هذا قد يكون جوهر او قسم للجوهر قد يكون عرضا  
 هذا المعنى وقد لا يكون فله عموما مطلقا بينهما بل من وجه ولعل سبب  
 خطائهم انهم وجدوا في كتبهم السالفة ان العرض العام هو ما يوجد للموضوع  
 وان العرض القسم هو ما يوجد في الموضوع فلم يفرقوا بين ما يوجد للشئ  
 وما يوجد في العقل عن كون الموضوع في الاول غير الثاني

افراد

**البخش العاشر** في المشاركات والمباينات والمناسبات  
 بين هذه الخمسة تقع المشاركة على عشرة اوجه الاول مشاركة الجنس مع  
 الفصل في كونها جري النوع وهذا على ما نقل عنهم والحق عند ما ياتي  
 ويسمى خواص الجري في كونه حرا محمولا ويسمى خواص ذلك وفي انه وما يحمل  
 عليه في جواب ما هو او من طريق ما هو او يدخل في الجواب فانه يحمل على النوع  
 من طريق ما هو ويدخل فيه وفي كونه احد جري الحد الثام ومشاركان النوع  
 في كونها ذاتية ويسمى خواص ذلك من وجوب الدوام وكونه اقدم واستلزم  
 رفعها رفع ما هي ذاته له ومشاركان الخاصة في كونها احد جري المعترف  
 التام ومشاركان العرض في حواز كونها اعم من النوع وهذا بنا على راي  
 من يجوز كون الفصل حسا للجنس ومشاركان الخاصة والعرض معا في انها  
 قد يوجد فيها ما يكون حسا عاليا وانما مقوله على اكثر من محققين بالحقيقة  
 كما كان العام وشرك الخمسة في انها وما يحمل عليها حلا كلياً محمولا على ما  
 يحتلها وانما يعطى ما يحسها الاسم والحد وامكان دوماها الموضوعات كما كانا  
 عاما وانما من باب المضاف وذكر اخره وانما اشراكها في مقولتها على ما تحتها  
 بالتواطؤ وهو خطأ فان بعض الاعراض يقال بالشك كالابيض الثاني  
 مشاركة الجنس مع النوع في كونها مقولين في جواب ما هو وفيما مضى الثالث  
 مشاركة الجنس مع الخاصة في كونها احد جري الرسم التام وفيما مضى الرابع  
 مشاركة الجنس مع العرض في كونها مقولين على محققات بالحقيقة بالوجوب  
 وفيما مضى الخامس مشاركة الفصل مع النوع في وجوب تخالفا على قول  
 وفي الجمل على راي وفيما مضى السادس مشاركة الفصل مع الخاصة في انه قد  
 يكون وجه معرفا او مضافا على راي وفي كونه احد جري المعترف التام وفي  
 كونه مقولا في جواب ما هو ومشاركان العرض في كون كل واحد منها اكثر  
 من واحد في مرتبة واحد على راي وفيما مضى السابع مشاركة الفصل



مع العرض وذلك لهما معنى ونقل للشاركة التامة بينهما لبعدهما عنهما فان الفصل  
دائى خاص والعرض عرضى عام التامة مشاركة النوع مع الخاصة في كل واحد  
منها على صاحبها حلا كليا بطرئا وفما مضى التاسع مشاركة النوع مع العرضى  
في الخاصات المذكورة والسام قليله لما ذكرنا العاشر مشاركة الخاصة  
مع العرضى كونها عرضى وما ينتج ذلك من الماحر وحوار المفارقة وقبول  
الاشداد والصعف واذا عرفت المشاركات فاعرف المبادئ منها فان كل  
وصف يشارك به شان فانها سايان التوافق به **س**  
ليس الجنس حقا للكل شي بل لنوعه وكذلك الفصل وسائر الانها من باب  
الاضافات فلا استبعاد في اجتماعها في شي واحد اذا اختلف المضاف اليه كما  
كحور اجتماع الابوة والاخوة لزيد القياس الى شخصين وكثيرا ما يمثلون  
في هذا الموضع الخماس ويحملونه نوعا من المدرك وحسب السامع والمبصر  
وفضلا للحيوان وهو تناسخ فان الجنس نوع من الادراك وكنس للسمع والبصر  
وليس مفصل للحيوان بل الفصل هو الجاس والجنس مداله والجناس المذك  
هو فصل الحيوان معناه شي ذو حسي ومعنى المدرك شي ذو ادراك والسامع  
والمبصر كذلك والنسب التي هي نوع لفظه ذو مستكره في الجميع ومما له الجنس  
لا حسان يكون حقا لالة النوع فان الجسم الذي له لون ليس حقا للجسم الذي  
له سواد فلان الفصل ههنا ليس هو الجنس ولا النوع وما هو النوع او الجنس  
ليس بفصل ولطلب المثال من موضع اخر **س** قالوا جنس  
العرض حان ان يكون عرضا ونظرة فانه لا استبعاد في ان يكون جنس شي  
العارض مقوما وكنس الفصل فصل جنس وكنس الخاصة قد يكون خاصة  
وقد يكون عرضا وخاصة الفصل وخاصة النوع على المذهب الحق اما اذا  
حور كون الفصل اعم فحسب قد يكون عرضا وعرض النوع حسان يكون  
عرضا للفصل ولا ينكسر فان الجنس النسبة الى الفصل عرض وخاصة النوع

9 خاصة الجنس ولا ينكسر لان الفصل بالنسبة الى الجنس خاصة وعرض الجنس  
عرض النوع ان كان تاما ولا ينكسر لحوار ان يكون خاصة وعرضى العرض  
قد يكون تاما وقد لا يكون وعرضى الدائى قد يكون دائيا وقد لا يكون ودائى  
العرض الدائى دائى وفصل الجوهر وجنسه جوهر وفصل العرض وجنسه عرض  
ومن شغل في هذا واعلم ان معرفة هذه الجنس وتقسيم بعضها من بعض بالنسبة  
الى الجنس الامر قد يصعب جدا فلاجل ذلك سمع بتركيب الحدود **المقالة الثانية**  
في القول الشارح **وفيه** مباحث **الحث الاول** في تعديد اضافته  
القول المعروف اما ان يتركب من مقومات الشي واما من عوارضه واما من هلهعا  
والاول ان اشتمل على الجميع مع الترتيب الطبيعي فهو الحد التام وهو يكون  
بالجنس القريب والفصل بذكر الجنس ولا يتم بعد الفصل وان لم يشمل على الجميع  
فلا بد وان يذكر منه المساو وكما الفصل فان الاعمال لا يفيد التميز الذي هو اقل  
مراتب التعرف فان ذكر وجهه فهو الحد الناقص وكذلك ان ذكر الفصل مع  
الجنس العبيد او ذكر الجنس القريب مع الفصل لكن غير الترتيب بعدم الفصل  
على الجنس والثاني لا بد وان يكون مساويا لما تناسخ يسمى الرسم الناقص كن يعرف  
الانسان بالضايف والثالث يسمى الرسم التام وهو ان يذكر الجنس ثم بعد الخواص  
والقدماء يسمون ما بعد التميز الكلي سماءا وما يقيد بالنسبة الى شي بكون  
اخر بالرسم الناقص ولا يشا في هذا وكما الاحتراز عن تعريف الشي بنفسه ونسايه  
والا حفي وما يتوقف عليه مرتبه او مراتب ويحترز عن استعمال الالفاظ الغريبة  
الوحشية والمخارطة وقول صاحب الاشارات الجدة تركب لا يحاله من الجنس  
والفصل اما يريد فماله احسان وفصول والماتقيات السبعة لا يمكن تحديدها  
ويمكن تعريفها بالرسوم ومن عرف الحد ثانه قول الالفاظ ما ههنا الشي ان اراد  
بالقول ما يكون كذا خرج عنه التحديد بالمفردات وحسب من الحد ما هو قول  
ومنه ما هو مفرد وكذلك القول في الرسوم ومن عرف الحد ثانه قول وحير اخطا



فان الوحدانية في تحديد عر الاضافات باخطا قليل جدا الحد من مخصوص في الم  
عرف الجدل يعرفه فدور والحوال الجدي من الامور العارضة ما لم يعرف  
الجدل يعرفه الجدل من حيث هو وقد ما لم يعرف الموصوف لم يعرف الجدل من حيث  
هو وقد مغاير للجهتان فلا دور والحد التام لا يمكن فيه الزيادة المعنوية ولا  
النقصان ولكن اذا التما في التوافق في الرسوم وقد اورد بعض القدماء  
على التعريفات فقال المطلوب ان كان مشعورا به استحالة طلبه لانه يحصل  
الحاصل وان كان مجهولا استحالة طلبه لان ما لا يعلم كيف تطلبه النفس وكيف  
تعرف النفس عند حصوله انه هو المطلوب لا يقال **انه معلوم من وجه**  
دون آخر لا يقال **الوحدة** متغايران فالعلوم لا يطلب وكذلك  
المجهول فيعود الالتزام والجواب **ان المطلوب ليس هو الوجه المعلوم**  
ولا الوجه المجهول بل الماهية الموصوفة بالوحدانية ثم ان النفس تعرف آخر  
الامر ان الحاصل هو مطلوب لما حصل عنده او كما من التصور الناقص لها  
**قال** بعض المتأخرين هان المقدمتان لا يحتاجان على الصدق لان  
عكس بعض كل واحد منها اذا ركب مع الاخرى يتجلى المحال واذا عكس الاستقامة  
ناقض الاخرى **باب** واعني ان عكس بعض الاول كل ما لا يستحيل طلبه  
فليس يتصور شعوره واذا ضم الى المقدمة الثانية اعني كل تصور غير شعوري  
استحالة طلبه لم يكن الا وسطا متجدا واذا عكس هذا العكس صار بعض ما ليس  
يتصور شعوره لا يمنع طلبه وهو لا يناقض الاخرى لان موضوعه اعم ولا  
استبعاد في سلب شيء عن بعض العام مع اجماعه على كل الخاص **قال**  
بعضهم الشبه المذكور عامة الوجود على كل قياس مقسم انه في المحمول  
الواحد لموضوعين متقابلين والحوال المذكور يحق ما اذا كان الموضوعان  
ذاتا واحدا موصوفين بوصفين متقابلين والحوال العام ان يقول المقدمات  
ان كما احس فان كما موحى بحسب الخارج لم يصدق لما هو موضوعه

محمب السلب في شيء من المواد لانه يصير معنى القياس كالمثله آ في الخارج  
ثبوت في الخارج وكل ما لم يثبت له آ في الخارج فهو في الخارج وهو  
كثرت فان المتغيرات والمعدومات لم يثبت لها آ اولست في الخارج فهي ادن  
معدوله الموضوع ويكون معناه كما يثبت له الآ الف في الخارج فهو في  
الخارج وعكس بعضه لا ولي له محسوس يكون معدول المحمول لجواز كون المحمول  
امرا شاملا للوجودات لا رما لها فلا يكون شيء من افراد بعضه من الموجودات  
الخارجية فلا شيء لبعض المحمول لها في الخارج وكذلك اذا كان الموضوع ما لهذا  
شانه فهو اذن سالب المحمول معنى ان كل ما ليس له في الخارج ليس آ في الخارج  
وحديث يكون للآزم من الاول في اعم موضوعا من عين الثام فلا يمان وفي  
هذا رجوع منه الى ما يكون الموضوع في العنصرين شيئا واحدا له صفتان  
متقابلتان لان كونه في الخارج موضوعا فواحد مستصف بثبوت فان وسلبه  
اخرى ويعرف من ذلك محل الشبه والمقدمتان ادا حدهما بحسب الحقيقة او كما  
سالترا واذا حدهما سالبه بان يقول كاشي من المشعور به ممكن الطلب فلا شيء  
من غير المشعور به ممكن الطلب وان كانا متصلتين منعنا المناقاة من اللازم  
من الاول وعن الثام لجواز لزوم العنصرين شيئا واحدا لا يقال **ان**  
يلزم منه كون الشعور ملوما للاستحالة وتقييدها وذلك من عين الاولى عكس  
عكس البعض للثام وكون عدم الشعور ملوما لهما ايضا لصدق الثانية  
وعكس عكس البعض الاول فيكون كل واحد من الشعور وتقييده ملوما  
لاجماع القيصير ملزم الاجتماع لصدق ايد الملزومين لا يقال **ان**  
كل واحد من الشعور وعدمه يستلزم الاستحالة وبعضها استلزاما جريسا  
فيكون كل واحد منها يستلزم البعض استلزاما جريسا ولا يلزم منه اجتماع  
القنصين لجواز ان يكون صدق كل واحد من الشعور وعدم الشعور في زمان  
استلزام الاخر ولا يحتاج الاستلزام وصدق المقدم اصلا وبعض الناس تخل



في الجواب وقال اذا قلنا لا آت وكل ما ليس آت فهذه المعضلة مستلزمة للآت  
وسيجعل انتفاء اللازم مع تحقق الملزوم وحيداً لا مستلزم انه يلزم من العضية الاولى  
كل ما ليس آت ليس آت لان ليس آت ولم يسمي انتفاء الباقية مع تحقق انتفاء  
الامية الذي هو مستلزم للباقية في العضية الاخرى واقول **انه قد حفظ في**  
هذا قاعدة للزوم وهل اخرى فان عدم الملزوم من لوازم عدم اللازم ويورد على  
التعريفات سوال اخر وهو ان التعريف ليس بالماهية لا متناع تعريف الشيء نفسه ولا  
مجموع الاجزاء لانها بنفسه ولا بعض الاجزاء لانه ان عرف الماهية كان معرفة لنفسه  
لا سلام تعريف الكل تعريف الجزء وان عرف بعض الاجزاء كان التعريف الخارج وهو محال  
لان الخارج لا ينفيد التعريف الا مع تحقق المساواة التي لا يعلم الا بعد العلم بالماهية  
وبما غير هاتين الماهيات ويلزم من الاول الدور ومن الثاني التسلسل والتعريف  
بالمركب من الداخل والخارج تعريف بالخارج والجواب **ان نفس الاجزاء اعني**  
المادية والصورية معا ليست هي المركب بل علته والمركب معلولها قوله  
تعريف المركب يستدعي تعريف الاجزاء قلنا ممنوع بل يتوقف علم معرفة الاجزاء  
لا على تعريفها لما عرف المركب قوله التعريف بالخارج يتوقف على العلم بالمساواة  
قلنا هذا غلط بل يتوقف على المساواة في نفس الامر لا على العلم بها فاذا اتفق  
ان وقع نظر على الوصف المساوي وحصل له العلم بالماهية علم حسيده المساوي  
ثم اذا اراد تعريف الماهية لعينه عرفها بما يعرف مساواة لها ولو توقف على  
العلم بالمساواة لكن العلم بالمساواة يتوقف على معرفة الماهية ببعض  
عوارضها فلا يلزم الدور ولا التسلسل **التعريف**  
بالبثالة مندرج تحت التعريف الرسمي فان المثال تعريف الشيء بكونه مثلاً  
لاخر في بعض الاحوال وذلك لا يمكن الا اذا كانت تلك المشابهة خاصة  
مساوية بينه فكلان ربما **الحث الثاني** في احكام  
الحدود **الحد** لا يكتب بالبرهان لان الحد الاوسط بين الحدين والمحدود

11 يكون مساوياً بالها والالان لان اعم من المحدود او اخف من الحد لا متناع العكس  
اذ من المجال اقل الاخص على الاعم في القضية الكلية وعلى القدر يكون  
الحد اعم واذا شئ المساواة فان جمل على الاصغر على انه حده تام كان الشيء حدان  
تأمان هذا لطفاً وناقصاً كان حله على الاصغر بصفته الى وسط ويتسلل او  
يدور او يستهي الى حد يكون حله على الاصغر شيئاً وهو محال لا متناع الفاعوت في  
الذات الحقائق والظهور وفي هذا منع وان جمل على الاصغر على انه ثابت لما ثبت  
له الاصغر والحدان حله عليه على انه ثابت لكل ما شئ له الاوسط لم يكن ذلك جمل  
الحدية وانما استفاد منه مطلق الحد وان جمل عليه على انه حد لكل ما شئ له الاوسط  
كان ذلك مصادرة على المطلوب ويلزم منه ان يكون حد الماصدق عليه الاوسط من  
لوازم الاصغر وعوارضه **الحد** لا يكتب بالقضية لانها واجب  
وضع اقسام من غير تعيين وضع قسم منها وان شئ بعض بعض الاقسام ليس  
الباقى كما نقول مثله حد الانسان اما الحيوان الناطق او الحيوان غير الناطق  
والثاني محال والاول هو الحق كان للمانع ان يمنع الحصر ومنع المقدمة الاستثنائية  
ثم ان ثبوت الناطقة للانسان اوضح من امتناع عليه لانه نعم للشيء منفع في  
الكتاب الحدود فلان فيها معونه في التركيب ان يحفظ بها الوسايط ويرسها اجزاء  
الحسن في الداء الاعم والنقص بالاختصاص والتركيب هو المفيد للزيادة بوحده  
عنه من اشخاص الصلبي المطلوب حقه وطلب جميع محمولاتها وانها كل واحد من تلك  
المحمولات الى الامر العام الذي لا يتم منه ثم يدر الذات والعرضيات بما تم جعل  
الداني الاعم من الجميع اولا وبصير الفصل ههنا تبرز الدانيات اعلمها تقدماً  
على الاخص حتى تنهي الى الاخر فهذا القول المفصل هو الحد وان كان للذاتيات  
العوالي اتم خاص بحجها فله اسرار بل هو اولى بالحيوان الشامل للجمع  
ذكي النفس الحساس المتحرك بالارادة **الحد** لا يتفاد الحد من الاستمرار  
لانه ان جمل على الاشخاص جمل الحد لم يكن حداً للنوع فان للشخص موراً زائده



على النوع وان حمل عليها مطلقا لم يلزم منه حمل الجديده على النوع ولا استبعاد الضد  
من حمل ضده لان ضده ان اسفد من هذا اذ كان من غير فليسفه هذا من  
ذلك الغير لانه لا اولوية في كون احد الضدين مع الآخر ولا في ليس لكل محدود ضده  
**س** لا يحد للجزئيات لانه ان افترض على المقومات لما هيته لم يكن حقا  
لذلك الشئ بل للنوع فلان يكون مختصا فلا يفيد التميز الذي هو اقل مراتب الحد  
وان ذكر معه العرضيات لم يحد وام صدق لا مكان والظاهر فلا يكون حقا وقد عرفت  
مباحث اخرى للحدود كما اشار اليها من البراهين وغير هان ذكرها في فن  
البرهان **المبحث الثاني** **الثالث** في الخل في التعريفات وهي  
قد تقع في الحدود وقد تقع في الرسوم والواقع في الحدود قد تقع في الجنس وقد  
تقع في الفصل اما الواقع في الجنس فبان بجعل غير الجنس جنسا لجعل الفصل  
جنسا مثاله العشق اذ اطلق المحبة واما هو المحبة المفروطة فالمحبة جنس ولا فراد  
فصل وكجعل الماء جنسا كن يقول السيف جديد تقطع به وكجعل البر جنسا  
في مثل قولنا العشر خمسة وخمسة ومنه احد النوع مكان الجنس كقولنا الشجر  
ظلم الناس والظلم نوع منه ومنه احد حصصه الجنس الخاصة بالنوع مكان الجنس  
كاحد الحيوانية المقترنة بحرية الانسان في حده كما توهم ان الانسان حيوان  
تخصص الانسان باطلاق وذلك لان العلم تخصصه النوع توقف على معرفة  
النوع ومنه جعل الملك جنسا للفعل او الفعل جنسا للملك كن يقول المحرك  
جسمانية والحركة فعل لا مبداء فعل ولكن يقول الذكر ملصق بنفسه والملكة  
النسائية ثابته غير متحد والذكر بالعكس ومنه جعل لازم الجنس جنسا  
واما الواقع في الفصل فبان بجعل الجنس مكان الفصل او احد الخاصة والعرض  
مكانه او احد الجزئيات مكانه وما سعلق الرسوم قد مضى وسياتي بانه واعلم  
ان ما سعلق بالحدود الثابتة تغير الجزئيات والصورك وهذا مختص به  
**س** من الاغلاط التعريف الغاية كقولنا الكالج استيلاء

والسبب كقولنا الا لم تفرق الاتصال و باخذ ما العرض مكان ما بالذات  
كقولنا السقمونيا دواء مبرد و باخذ حرما و تعريف الشئ بالقول المقسم  
والعادي كقولهم الشئ هو الذي يكون اما مستند او ذا زوايا ومن  
الاغلاط اخذ الاجاد في حد المعنى المطلق كقول القائل في حد الكفة انها  
كل هيئة قارة كذا وكذا ومن الاغلاط تعريف احد المتضامين بصاحبه كن  
يقول الاب هو الذي له ابن فانما يعلمان معا فمعرفة احدهما بالآخر تعريف  
بالمساوي بل الطريق فيه ان يوجد السبب الذي يقتضي تضاديهما التامة  
معاني العقل ويخصص الانسان الذي مراد تعريفه منها وهذا استدعي لطفنا  
مثلا ان يقول في حد الابانه حيوان بولد اخر من نوعه من طعنه من حيث  
هو كذا فالحوان هو الاب بولد اخر من نوعه هو الابن لكما اخذ اجماع دين  
من الاضافه والتوليد من الطنف سبب تضاديهما ومن حيث هو كذا  
لكما ارض وركب لمضى وهو الذي يصيف معنى الاضافه الى الحيوان  
الذي هو الاب ويخصص البيان به لان الاب اما يكون مضافا الى الابن  
من هذه المحشة **س** التكرار قد يقع للمحدود في الحد كن  
يقول الانسان حيوان بشرك وقد يقع الى نفسه كن يقول العدد كثير  
بجتمعه من الاجام والمجتمع من الاجاد هي الشجر وقد يقع لبعض اجزائه  
كن يقول الانسان حيوان جسماني باطن والفتح منه ما يكون من غير  
ضوء ولا حاجة اما ما يكون في محل الضوء مثلا ما يقع في تحديد  
الاضافات وقد سبق في تحديد المركبات اعني التي بركت عن الشئ  
وعن عرض ذاتي له ويقع الشئ من في حده ومنه في حد عرض الذات  
الذي شتمل على ذكره وضعه من و و تتمثلون ههنا بالانف  
الافطس فان الافطس لا يمكن تعريفه الا مع ذكر الانف لان الفطوسه  
تعتبر مختص بالانف وتبين انه ذو تعيد لا يكون الا للانف و يكون



معنى قولنا انفس اضل انفس ذو نقص لا يكون الا لاف واما ما يكون في محل  
الحاجة فلا يكون في الجواب عن سوال سئل على ان يكون مبال عن حد الاسان  
الحيوان ومحتاج المحيى في جوابه الى ايراد حديثهما يقع فيه تكرار حسب  
الحاجة وهذا ان الصفان غير متحسين **س** ومن الاغلاط  
تعريف الشيء المفضل الذات المستقرة بالحق لا غير متجدد ولا يحدود  
ولا مستقر كن عرف الصحة بانها مقابل المرض فان الصحة مستمرة والمرض  
شيء في العبر وعدم الدات ومنها احوال امور المتناوبه في المرتب تحت  
حسب واحد بعضها في جهة بعض مثل الفرد هو الذي يزيد على الزوج  
بواحد وهذا الغلط داخل في تعريف المساوي ومنها اعمال الحس  
وذكر الفصل كن بقول الجسم ذوا ابعاد ثلثه واعمل ذكر الجوهر الذك  
هو الاجاد ومنها اعمال بعض الممبول وذكر البعض ومنها زيان  
خاصه وحملها فضلا **المقالة الثالثة** في القضايا  
واجملها **فيها** مباحث **الباب الاول** في تعريفها وقيمتها  
القضية قول يقال لقائمه انه صادق او كاذب وليس هذا من  
التعريفات المفيدة لتصورها ولا لزوم الدور بل هو مخلص عن غيرها  
فان المعلومات المشبه جازيئها باس توقف معرفته عليها وهي اما  
حله انما حلت بحرف الارادات الى مفردين واما في قوتها واما  
شرطية انما حلت بحرف الادوات الى قضيتين والشرطية اما متصلة  
ان حكم فيها باستصحاب قضية لا حرك او بغيره واما منفصلة ان حكم  
فيها بالمعاند او بغيرها وسميه المتصلة بالشرطية موافق للوضع  
اللغوي والمفصلة على سبيل المحاز وسميه الموجب بالشرطية  
والسلب بالمحاز والسالبه الزوميه هي التي حكم فيها سلب الزوم  
السلب وكذلك في الجناد **سؤال** عرفت القضية با احتمال

12  
الصدق والصواب وهذا يقتضي احتمال جري الشرطية لهما وعرفت  
الشرطية بما ينحل الى قضيتين مدخل منه قولنا ان زيدا عالم نوجب ان  
زيدا مستكرم وعرفت المتصلة ما حكم فيها بالاستصحاب والزموم مدخل  
منه قولنا طلوع الشمس وجوبها على كونه في العناد كقولنا زوجه  
الاشي تعاند في ذنبها جواب **الاول** نريد بالقضية ههنا ما هو  
قضيه عند التحليل لا جاله التركيب وجواب **الثاني** ان حذف  
الادوات وغيرها يقتضي التحليل الى قضيتين على ان هاتين القضيتين  
في قوع المفردين وعن **الثالث** ان الذي يتجلى اليه هذا القول ليس بعصير  
بل ينحل الى قولنا طلوع الشمس والى قولنا يستلزم وجود النهار هـ  
**الباب الثاني** في اجزاء القضية **كل** قضية حليه فانها  
تتم على اجزاء ثلثه محكوم عليه وسمي الموضوع ومحكوم به وسمي المحمول  
ورابطه بينهما بما يرتبط المحمول بالموضوع ولا بد منها فانما قد تصور الطرفين  
من دون الرابطه فلا يكون حكم ثم تلك الرابطه قد تدل عليها لمعط يدلول  
وقد سقط في كثير من اللغات وان كانا لا بد منها لكن لظهورها سقطت  
ثم ذلك اللط قد يرد في صون اسم كقولنا زيد هو كاتب وقد يرد في صفة  
كلمه كقولنا زيد صون او بوجه كائنا وسوا كان المحمول اسما او كلمه  
او شرفا فانها محتاج الى ذكر رابطه فان الصلة انما ترتبط بذاتها باعمالها  
كما في صون قام زيد واعلم ان الرابطه غير الضمير المضمن في الكلم والاسم  
المشتق فان ذلك الضمير اسم وهذه اداة فاذا قلنا زيد صون كاتب كان صفة  
ان مال زيد هو مكتب هو اقول **ان** لفظه هو المستكن في قولنا  
مكتب انما يعود الى شيء مذكور معتن فلهي بمعنى الارتباط بزيد انما هو  
فرق بين قولنا زيد كاتب وبين قولنا زيد يكون كائنا لان لفظه يكون انما  
يفتضي الارتباط للضمير المستكن بها فارجع الى الارتباط بالموضوع



المعين لاجل الضمير المتأخر استعني عن ذكر الرابطة مرة اخرى في الصلوات  
والمسقات والرابطة الزمانية قد يستعمل في ما لا يكون زمانيا كقولنا وكان  
الله غفورا رحيمًا ولا عبرة بتقديم الرابطة وتأخيرها وموضوعها الوسط  
**س** للموضوع نسبة الى المحمول بالموضوعية والمحمولية نسبة اليه  
بالمحمولية وهما معا ثريان ومتلازمان فان الالف اذا كان بحث شئ له  
البا بالضرورة كان البا بحث شئ للالف بالضرورة وهذا ظاهر لرض  
النسبة الاولى خارجة عن القضية والاخرى داخله واعلم ان نسبة الموضوع  
الى المحمول بالمحمولية انه نسبة اليه بالموضوعية **ق** ولا يلزم اتحاد مفهوم  
القضية وعكسها وهو محال فان القضايا لا يلزمها العكس وكذا ما يلزمه  
العكس لا يحيط الوجه والضم واعترض عن هذا بعض المتأخرين بان هذه  
الشرطية ممنوعة اما في طرف الموضوع فلا تها انما تصدق ان لو كان مفهوم  
القضية التي هي الاصل عبارة عن نسبة موضوعها الى محمولها بالموضوعية  
ومفهوم عكسها عبارة عن نسبة اليه بالمحمولية وليس كذلك بل النسبة  
الاولى خارجة عن ماهية الاصل والثانية داخله مقومة لماهية العكس  
ولا يلزم من اتحاد امرين صدهما خارج عن ماهيته والاخر داخل مقوم  
لماهية اخرى اتحاد تنكسهما هتتر في مفهوم واما في طرف المحمول فلا تها  
انما تصدق ان لو كان مفهوم الاصل عبارة عن نسبة محموله الى موضوعه  
بالمحمولية ومفهوم العكس عن نسبة اليه بالموضوعية وليس كذلك فان  
النسبة الاولى داخل في الاصل والثانية خارجة عن العكس ولا يلزم الاتحاد على  
ما مر **اقول** **س** والمحمول هنا ان يقول اذا قلنا ان فهذه ابيان  
اجد كما نسبة الى ت بالموضوعية والثانية نسبة الى ت بالمحمولية واذا  
قلنا ان فهذه ابيان احديهما نسبة الى ت بالموضوعية والثانية  
نسبة الى ت بالمحمولية فلو اتحدت النسبة الاولى مع الرابع والثالثة

مع النامه كان مفهومها القضية وعكسها متلازمان هذا خلف  
**البحث الثالث** في تحقق المحصورات والمخصوصات  
والمهلات **م** موضوع القضية المحلولة ان كان شخصا معينًا متممًا لمخصوصه  
وشخصه موجب ان كانت نسبة المحمول الى الموضوع نسبة لها هو هو او باله  
ان كانت نسبة نسبة لها ليس هو هو وان كان موضوعها كليًا فلا يحلوا اما  
ان ينظر الى ما لا يطبع من حيث هي هي وبحكم عليها بالمحمول وتسمى القضية  
الطبيعية واما ان ينظر اليها من حيث تقع على الكثر وهي الماخون  
معنى الصلبي العقلي ونحن نسميها القضية العامة كقولنا الانسان نوع  
والحيوان جنس واما ان ينظر الى الكثر من حيث تلك الطبيعة مقولة  
عليها فلا يحلوا احدها اما ان يحكم على كل الافراد او على بعضها او لا يتن  
كمية الافراد وان كانت الافراد ملحوظة والقيم الاولى هي الصلية وهي اما  
موجبه او سالبة والثانية هي الجزئية والثالثة هي الملهمة وسبقنا ان الاحباب  
والسلب وقد يجعل القضية العامة من قسمل المهلات وهو خطأ  
فان الملهمة موضوعها كلي اي لا حتى به الصلية بالفعل ليس من حيث ان  
الكلية ما خود فيها وقد يجعل الطبيعة مهلة وهو خطأ فان الصالح  
للطبيعة غوما صدق عليه الكلمة بالفعل اعني الملهمة فانهم في تقاسيم القضايا  
يصمون الكلي الى المحصور والمهل **س** سور الموجبة الصلية  
كل وسور السالبة الكلية لا شئ ولا واحد وسور الموجبة الجزئية بعض وواحد  
وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل والا اول والاخير  
قد سئلان في الكلي والا وسط قد يستعمل في الاحباب وسور الاول والاخير  
ماز الحكم فيه مسلوما عن البعض المطابقة وعن الكل الالزام وفي الاخير على  
العكس **سؤال** ليس كاي من السلب الكلي والجزئي وقد جعلتموه دالا  
على الجزئي الالزام والعام لا دلالة له على الخاص احدى الالات **سؤال**



العام اذا انقسم الى امرين اجد هما لازم للاخر كان العام لازما للاخر منها  
 وحديث يفتح الدلالة الالهائية وهذه الاسوار قد ورد لبيان كيفية الاجراء  
 ثان ولبيان كيفية الجزئات اخرى والمقصود في المباحث المطبقة هو الثاني  
**س** لما كان الموضوع قد شكك في صدق المحمول على جميع  
 افرادها او على بعضها بخلاف العكس كان من حق الاسوار ورودها على  
 الموضوعات فان وردت على المحمول فهي المنجزة واقسامها اربعة فان  
 المحمول اما تحصى او كلي وعلى القدرين فالموضوع اجد هما الاول  
 ان يكون الطرفان تحصى فان قرن بالمحمول سور الاحباب الصلي او  
 الجزئي كانت القضية لعدم الافراد المذكورين ومع السالبي يصدق  
 والاصدق الموحسان لكنها لوهم اللبس لا يتم كون المحمول ذا افراد  
 هذا اذا لم يقترن بالموضوع شي او قرن به سور الحائى واذا قرن به  
 حرف السلب او سور سلبى فالامر بالعكس الثاني ان يكون المحمول بحاله  
 والموضوع كلي وحكمه مثل هذا الثالث ان يكون الموضوع شخصا  
 والمحمول صليا فان كان الموضوع مسورا فحكمه مثل هذين والاصدق  
 مع ايراد المحمول بالايجاب الكلي يصدق مع سور السلب الجزئي ويصدق  
 مع الاحباب الجزئي في مائة الواجب والممكن الواقع وكذلك في السامى  
 ومع السلب الكلي بالعكس وان قرن بالموضوع حرف سلب رافع للحكم فالامر  
 بالعكس الرابع ان يكون الطرفان كليتين فان كان الموضوع مسورا فله اقسام  
 اربعة الاول ان يكون الموضوع مسورا مالايجاب الكلي والمحمول على الاربعة  
 اجدها ان يكون مسورا بالايجاب الكلي وهو كاذب لاقتناع ثبوت كل واحد لكل  
 واحد الا اذا اريد ثبوت الكل للكل يصدق في المساوي الثاني المحمول ببعضه  
 صادق والاصدق الاول الثالث المحمول موجب جزئي صادق في مائة الواجب  
 والممكن الواقع دون السامى الرابع المحمول سالب كلي صادق في المنع وواقعه

15 دون السامى الثاني ان يكون الموضوع مباحثا والمحمول على الاقسام  
 الاربعة وحكمه حكم ماضى الثالث ان يكون الموضوع سالب الكلي والمحمول  
 على الاقسام الاربعة وحكمه عكس حكم الموضوع موجب الجزئي الرابع ان  
 يكون الموضوع سالب جزئيا والمحمول على الاربعة وحكمه عكس حكم الموضوع  
 موجب الكلي وان كان الموضوع غير مسورا كذب مع موجب الكلي يصدق مع  
 السلب الجزئي دائما يصدق مع موجب الجزئي في الواجب والممكن الواقع وكذلك  
 في السامى والعكس مع السالب الكلي فان قرن بالموضوع حرف السلب فالامر  
 بالعكس **س** اذا قلنا كل كذا لا يعني به كليه ولا الجيم الصلي  
 ولا الكل من حيث هو كل ولا ماضية حقيقة ولا لم يلزم التقدي من الاوسط  
 الى الاخصم ولا ما يكون موصوفا حتى يكون قصده قتل والزم التسلسل  
 فان كان حكمه على موصوفه واجب عنه ان التسلسل انما يلزم لو اعتبر  
 العقل في كل قصته حل موضوعه في الذكر على ذات الموضوع وهو ممنوع قتل  
 عليه يلزم لكان التسلسل وهو ايضا ممنوع فان امكان العقل العقل لا يتأخر  
 بالفعل غير حاصل وقال بعض المتأخرين قد بحث في العلوم عن موضوعات  
 تكون موضوعها في الذكر هو عين موضوعها في الحقيقة بل يعني به كل واحد واحد  
 ما يصدق عليه صدقا بالفعل الا لا مكان كما ذهب اليه الفارابي فان الجسم  
 الذي لم يوصف بالسواد اصلا دخل تحت قولنا الاسود كذا والموضوع في الذكر  
 يسمى عنوان الموضوع وفي الحقيقة ذات الموضوع وقد تمدد ان لا يعني ثبوت  
 الماء للجيم ثبوت جال ثبوت وصف الجيم بل ثبوت مطلقا سواء كان الجيم حاصل  
 او لم يكن ومسمى دخل تحت قولنا كذا فان اريد بقولنا كذا ما يصدق عليه  
 من الافراد الشخصية خيرة وكذلك لو كان المسمى حسا وعينا كل ما يصدق عليه  
 من الافراد الشخصية او النوعية والشيء قد اطلق على المعنى الثاني دون  
 الاول **س** ان قومنا من القدماء ذهبوا الى ان قولنا كذا يراد به كل



بأحد من الجهات الموجودة في الخارج في الحال أو في الماضي أو في المستقبل ومنه  
الشيء بالتحقق والاحتلال فإنا إذا قلنا كذا وعيننا به ما يكون موجودا في الخارج  
من أفراد الجسم يكون أحسن من المفهوم وههنا فضايا موضوعاتها أمور لا تليق  
بالوجود بل ويحكم عليها بحمولات لا تكون ضرورية ولا ممكنة بل يحكم عليها بانها  
توجد لا محالة وماما كقولنا كذا ليس عرضي متى كان دائما بالخلف عما هو واحد  
الى بطنة فانها سطقان وبفصلان فان هذه القضية ليست ضرورية فان صحتها  
سطقان ليس بينهما دائما ولا انضماما للمكانات التي يكونان يكونان بل يجب ان  
يكون الفعل وماما ومع ذلك لا يعني ان ذلك قد وجد وقتا من الدوام بل لا  
لست الى وجوده بل الى ما هيته فقط اللهم الا ان يوضع مع كونه موجودا في  
الخارج وحيد يصح ويكون غير ما نحن فيه فان الوجود حيد يكون صفة  
موضوعه مع الموضوع خزانة والبحوث عنه لما هو قولنا كذا اذا اطلق والتأخر  
بحثا عن هذه القضية وسموها الخارجية وهو كلف فان المسكن انما يتبع عنه  
فما يقع به في العلوم والاعتبار الخارجي غير مفع به في الكرم المطالب بالانه  
عنه الحكم على الجور وما تالمكة والمتنوع والمباخرين باعتبار آخر كقولنا كذا  
وسمى بالتحقيق وفسره ما يعني به كل ما لو وجد كان فهو يحيلو وجد كان  
ت اي ملزوم ملزوم ت ويدخل فيه المكانات العددية والوجود بل والمتنوعات  
فان الخلق لو كان متبعا لكان محيلو وجد كان بعدا وهذا التفسير خطأ من وجوه  
الاول ان المراد بالموضوع انما كل ما لو وجد كان بالواو العاطفة من غير اشراط  
كونه ملزوما للحمية او بدونها حتى يصير المعنى كل مستلزم للحمية فهو ت كانت  
المحمول على الفقد من هو المستلزم للبايحين يقال فهو لو وجد كان ت فان كان  
الاول لم يعكس الموجب الى الحرمة التي هي قولنا بعض ما لو وجد كان مع وجود  
فهو مستلزم للحمية ولا يترك عليه افاض ولا طح الحواز ان لا يوجد شيء مستلزم للجسم  
وان كان الثاني لم يفرق بين المطابقة العامة الكلية والداية لانه يصير معنى

المطلقة كل ما وجوده الخارجي ملزوم ت فوجوده الخارجي ملزوم ت  
فاللزم ان شئ في وقت شئ دائما ويكون المطلقة الكلية دايمة الثاني ان ملزوم ت  
لا يح صدق عليه والمداد ههنا بقولنا كذا كل ما صدق عليه لا كل ما لو وجد  
لو وجد فان عللة السامه لو وجدت لو وجدت والصدق عليه المالكات  
المحصلين انكر واعلى الى نص في تخير كون الموضوع ممكنا لم يدخل فيه الفعل  
فكيف يجوزون دخول ما يتبع ان يكون اسود كقولنا اسود الرابع يلزم ان  
لا صدق قضية كلية لا موجبه ولا سالبة وهذا الخطا انما وقعوا فيه بسبب  
لفسدهم الشرح فانه قال اذا قلنا كذا لا يعني به ما هو في الخارج فقط بل ما لو  
وجد لصدق عليه انه ت ولم يعن الشرح ما راد الشرط ههنا الملازم بين وجود  
لك الاشياء واتصافها بالحمية بل قصد به دخول كل ما هو في الفعل عند العقل  
او الفرض الذهني ما لا يقع ان يكون ت واذا دعوت هذا مقول الحق عندنا  
ما ذكرناه وهو ان قولنا كذا يعني كل واحد ما يقال عليه سوالات الحمية  
دائمة او صفة غير دائمة موضوعه مع دائمة وسوالات القضية دايمة او غير  
دايمة وقتا معينا او غير معين وسوا كان موجودا في الخارج او في العقل او في  
الفرض الذهني ما لا يقع وجوده لدائمة وحيد بخبر عنه المتنوعات والمكانات  
لانه ليس في الفعل وادخل على المتنوع لدائمة كالملا والجوهر الفرد قد عقل منه انه  
على ما في القابل به غير متبع وهو عند انصاف الوجود في الخارج يكون خلا وجوها  
بالفعل محكم عليه من حيث هو كذلك مما يحكم هكذا دكم بعض المحققين ونحن  
بقول الحكم على المتنوعات انما يكون على ما فرضه العقل والالفاظ فيه الى الوجود  
الخارجي فانا نحكم على اجتماع القيصي بالامتاع مثلا وان لم تصور قابلا  
بقول به كما ذكرنا في الخلا والجوهر واذا دعوت الموجب الكلية ففسر عليها البواقي  
**س** المتأخرون يذهبون على اصطلاحهم الى ان الخارجية اخضر  
من الحقيقة فان الاول انما يصح الحكم فيها على الموجودات في احوالها



والثانيه يصح الحكم ضاها على المعدومات في الجميع وعلى المستعانت وبعض المناهج  
اخر المستعانت من الضاها بالحقيقة وجعل الحكم في ذلك على ما ذكره وسمى ما  
موضوعها متبع بالعضية الذهنية وتماما ذهبنا اليه عن امثال هذه الحملات  
**س** المهله في قول الجرس على معنى انهما متلازمان في الصدق  
وذلك لان الحكم على بعض الانسان يستلزم الحكم على ما صدق عليه الانسان وكذلك  
الحكم على ما صدق عليه الانسان من حيث هو يستلزم الحكم على بعض الانسان وايضا  
المهله ان صدق كلمة صدقت جرته وكذلك ان صدقت جرته ولا يخرج لها عن هذين  
واعلم ان الالف واللام قد وردا لاسعراق فلا هلال وقد ترددت محقة فلا هلال  
في امثال هذين لاسعراق السوس بوجه محققا فالمهله نادر في لغة العرب  
**التحقيق الرابع** في الاحكام السلب والعدول والتحصيل  
نسبة المحمول الى الموضوع ان كانت نسبة المحمول هو الموضوع فهي نسبة الاحكام وان  
كانت نسبة المحمول ليس هو الموضوع فهي نسبة السلب ولا اعتبار في احكام القصة  
ما كان طرفها ولا في السلب سلبها فان قولنا الذي في العالم موجبه مع سلب  
طرفها وقولنا الجاد ليس هو بعالم سالبه يكون طرفها شوتير نعم اذا كان المحمول  
او الموضوع او كلاهما قد دخل عليه حرف السلب وصير جزمته سمحت القصة  
معدوله والا فالقصة محتملة ان كانت موجبه وبسيطة ان كانت سالبه واذا  
اطلعت المعدوله النايير اذها ما يكون حرف السلب متجاوزا من المحمول بليح  
عنها ونقول الفرق بين هذه وبين السالبة البسيطة اما لفظا مستقدا الرابطة  
وتاخير لفظي العدم يكون موجبه معدوله وفي التاخير يكون سالبه بسيطة  
هذا اذا ذكرت الرابطة والا فالتميز بالنسبة والاصطلاح داما معنى فعلاوات  
المعدوله لا يصح الا على موضوع موجود والسالبة قد يكون موضوعا معدولا  
ويحتمل نقول ان هذا على الاطلاق غير صحيح وان الاحكام لا شرط في الوجود  
الا على ما قلناه ومن بعض القدماء ما يظن ان كان حكم شوتير المحمول

في الخارج ونسبته فيه استدعى الاول الثبوت في جانب الاحكام دون السلب  
فان الاحكام الخارج حتى فرع على الثبوت فيه والسلب يصح على العدم فان  
زيدا المعدوم يصدق عليه انه ليس بعالم وكيف سالي الفرق من الماخرون هذا  
يجز اعتبارهم بان موضوع الحقيقة يدخل فيه المنع **س**  
الموجبه المحصلة وبسيطة متافسان مع الشرايط وكذلك المعدولان  
والموحسان معادنان صدقا والا لصدق الميعضان على شئ واحد ويكونان  
لعدم الموضوع وصدقان السالسان حسيدي ولا يكرسا السالبتان والا  
لصدق الموضوع والموجبه المعدوله اخص من البسيطة لما يثبتوا  
والضابطان القضيتان ادا حلفتا في الكف وبواقفتا في العدول  
والتحصيل ما مضى وان كانتا بالعكس بعدا تصدقا في الاحكام وكذا  
في السلب وان اختلفتا منهما فالوجبه اخص **س** قد تفسر  
المعدوله بعدم شئ عن شئ في وقت من سأل الموضوع الاتصاف بذلك  
الشئ في ذلك الوقت وعدم اللجيم على هذا عن الاشطاحا ناو عن المراه  
والطفل سلبا ومنهم من فترها ناعم وهو سلب الشئ عما يكون ممكنا في الجملة  
اول نوعا والجنسه القرب وعدم اللجيم عن المراه والحار احا ناو عن الجاد  
سلبا ومنهم من فترها ناعم وهو سلب الشئ عما يكون ممكنا او للجنس الا قرب  
اولا بعد فعدم قبول الاشداد الروحته والفردية احا ناو للجوهر سلبا ومنهم  
من جعله مقابل المحصل وسادى منه ومن السلب واليه ذهب الشيخ  
وابطل ما تقدم لصدق قولنا الجوهر ليس بعرض وكما ليس بعرض فهو  
عنى عن الموضوع وسبح الجوهر عنى عن الموضوع ولا يصح الا والصغرى حوس  
مع عدم ما شرطوه فيه واعترض بعضهم على هذا بان هذا يعين لا يوجب  
وجود الموضوع في الوجبه فانا نقول المحل ليس بوجوده وكل ما ليس بوجوده  
ليس بحسوس ونتج المحل ليس بحسوس **الخامس**



منه الجهات لا يحلوا نسب المحمول الى الموضوع عن احدى الكمات الثلاث  
في نفس الامر وهي اما الوجوب او الامساع او الامكان وتسمى تلك الكمات ما ان  
والمعقولة لنا والدلول عليه بالعبارات تسمى جهة وهذه الثلاثة قد يلحقها  
اعتبارات بلا محسبها لا يساهي ولد كالمحتاج اليه فيقول جهة القضية  
اما بعبارة اي لم يذكر فيها الاكسمة احد الطرفين واما مركبة وهي التي ذكر فيها كلفه  
الطرفين **والتبسيط** است **الادب** المطلقة العامة وادخالها في  
الموحدات كادخال السالبة في الجملات والمراد منها ما حكم فيها ثبوت المحمول  
للموضوع بالفعل مطلقا من غير التعرض لقيد آخر هذا على الاشهر وقد فسر  
معنى اخر من هذا وهي التي حكم فيها الثبوت بالفعل للحال عن الضرورة الذاتية واصلم  
العلم الاول وادرك بها قبل والسبب في هذا الاختلاف ان في العلم الاول  
ذكر ان العضايا لما كانتا مطابقة واما ضرورية واما ممكنة وهذه النسبة محتمل  
وجهين الاول ان يقال القضية اما موحدة او غير موحدة والثانية هي المطلقة  
والاولى اما ضرورية واما ممكنة ويكون المطلقة على هذه التسمية بالفسر  
الاعم الثاني ان يقال القضية اما ان يكون الحكم فيها القوي اي بالامكان او بالفعل  
وما بالفعل اما ان حكم فيه بالضرورة او بعدد ما ويكون المطلقة على هذه التسمية  
بالفسر الاخر **واقول** هذه التسمية الاجنح غير حاصره وبعض القدماء  
ذهبوا الى ان المطلقة هي التي يكون الموضوع فيها ثباتا بالفعل اما في الحال  
او في الماضي لا ما يكون عند العفول او ما يكون في المستقبل ما يمكن ان  
تكون وادخلوا عليه ثمة مطلقا فقد ارادوا انه موصوف في وقت  
وجوه ذلك وهذا المذهب قد تقدم بان يخافه وذهب آخرون الى ان  
الحكم الكلي اما يكون ضروريا فان الاتفاقات انما يكون في امور الجبرية  
والشئ رد على هذا لا يحمل الشروق والغروب على الكواكب وحل السالبة المطلقة  
العام حكم موجبها لعدم التعرض لقيد آخر وفي العرف العائلي اذا يحسمون

بالسلب المطلق في سلب المحمول عن الموضوع ما دام موصوفا بالوصف  
العنواني وبعضهم يحرك هذا الحكم في الوحدات **الثانية** المصنعة  
العامة وهي التي حكم فيها رفع الضرور عن الجانب المخالف للجسم  
**سؤال** المحمول اذا ثبت للموضوع فرفع الضرور عن الجانب  
المخالفة اعني رفع امتناع ثبوته **جواب** است لم يحكم في الممكنة  
بالثبوت بل برفع الامتناع او بما سئل عنه وموجبه هذه القضية تشمل الضرورة  
والامكان الخاص وسالها تشمل الممتنع والاخر وهذه القضية اعم العضايا  
والاولى اعم العفلات **الثانية** الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها  
ضرور ثبوت المحمول للموضوع او سلبه ما دامت ذات الموضوع والشئ  
جعل هذا من مثل الضرورات المشروطة ولم يجعل الضرورية المطلقة  
الا التي يجب الحكم فيها اولا واما القوم الذين سئلوا عنهم في تفسير المطلقة  
ذهبوا الى ان الضرورية ما حكم فيها بالثبوت او بالسلب في الازمنة الثلاثة  
**الثالثة** المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرور ثبوت المحمول  
للموضوع او سلبه ما دام موصوفا بالعنوان وهي اعم من الضرورية لاستلزام  
وجوب الدوام الذاتي وجوب الدوام الوصفي وصدق الثاني في الموصف  
المفارق المعترن بالحكم وحوذا وعدما **الخامسة** الدائمة المطلقة  
وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه ما دامت الذات  
موجودة والشئ يحرك في هذه كاتمة في الضرورية وهذه اعم من الضرورية  
لاستلزام الضرورية الدوام بحسبها دون العكس فانه يجوز الدوام اذفاقا  
تكون زيدا بقدر اطول عمره وهذا في الحرثات وربما صير اليه واما في الكليات  
فقد بان عواقبه فان الدوام لكل افرادها فامتنع وهذا البحث ليس على  
المسطح ومنها ومن المشروطة عموم من وجه **السادسة** العرفية العامة  
وهي التي حكم فيها باستتاب المحمول الى الموضوع ما دام موصوفا بالعنوان

بما



وستنقل الى الادايه كسب الشرطه الى الضرورية وستنقل الى الشرطه كسب الادايه الى  
 الضرورية وستنقل الى الضرورية كسب الشرطه الى الادايه  
**والمركب الثاني سبع الأولى** الشرطه الخاصه وهي التي حكم فيها  
 ضرورة انتساب المحمول الى الموضوع مادام الوصف العنواني لا دائما بحسب  
 الذات وهي مركبه من الشرطه العامه الواقعه والمطلقه العامه المخالفه وهي اخص  
 من الشرطه العامه وسها ومن العرفيه العامه عموم من وجه **الثانيه**  
 العرفيه الخاصه وهي التي حكم فيها انتساب المحمول الى الموضوع من وجه مادام  
 الوصف العنواني لا دائما بحسب الذات وهي مركبه من الوقتيه المطلقه ومن المطلقه  
 العامه وهي اعم من الشرطه الخاصه وسها ومن العرفيه والشرطه العامه  
 عموم من وجه **الرابعه** المستشره وهي التي حكم فيها بالانتساب  
 بالضرورة في وقت لا دائما وهي مركبه من المستشر المطلقه ومن المطلقه العامه  
 وهي اعم من الوقتيه والشرطه الخاصه وسها ومن العرفيه والشرطه العامه  
 عموم من وجه **الخامسه** الوجوديه الادايه وهي التي حكم فيها بالانتساب  
 لا دائما وهي مركبه من المطلقه وهي اعم من ماضي المركبات وسها ومن الشرطه  
 والعرفيه العامه عموم من وجه واعلم ان الضرورية والادايه مباينان لهن  
 المركبات والضرورية مباينه لما يجدها منها **السادسه** الوجوديه  
 اللا ضروريه وهي التي حكم فيها بالانتساب بالضرورة وهي مركبه من  
 المطلقه والممكنه المخالفه وهي اعم من الادايه لان الضروره اخص من  
 اعم فهي اعم من غيرها من المركبات وسها وبين العامه والادايه عموم  
 من وجه **السابعه** الممكنه الخاصه وهي مركبه من ممكنين عامتين  
 لانه حكم فيها بلب الضرور عن الطرفين معا ويقال للممكن لهذا اعتبار  
 على وجه الاسرار وهذا الممكن اعم من المركبات وسها ومن العامه والادايه  
 عموم من وجه وذهب القوم الذين خصوا المطلقه باوجد الحكم فيها

وهي مركبه من العرفيه العامه الواقعه والمطلقه المخالفه وهي اعم من العرفيه العامه واعلم ان الضرورية والادايه مباينان لهن  
 المركبات والضرورية مباينه لما يجدها منها  
 وهي اعم من ماضي المركبات وسها ومن الشرطه  
 والعرفيه العامه عموم من وجه واعلم ان الضرورية والادايه مباينان لهن  
 المركبات والضرورية مباينه لما يجدها منها  
 وهي اعم من ماضي المركبات وسها ومن الشرطه  
 والعرفيه العامه عموم من وجه واعلم ان الضرورية والادايه مباينان لهن  
 المركبات والضرورية مباينه لما يجدها منها

19 في زمان الماضي والجال الى ان الممكنه ما يحتمل المستقبل وهو لا قد جعلوا  
 الجهات بحسب الاسوار بحسب انتساب المحمولات الى الموضوعات في انفسها  
 فعملوا غير ما يريد كثير وسان ذلك اننا نفرض وقتا لا يوجد فيه انسان اسود  
 مصدق كل انسان موجود في هذا الوقت فهو ايضا لا يطلق بالاعتبار الاول دون  
 الاعتبار الثاني لان بعض ما هو انسان في العقل اوفى الوجود وقتا ما ليس  
 بالصدق دائما وقبل ذلك الوقت صدق هذا الحكم الاطلاقي بالامكان فعملوا الامكان  
 والاطلاق عارضا الى الاسوار الى طبائع المحمولات واعلم انه قد حكم في العفويه  
 سلب الضرورات الشرطه والادايه عن الطرفين جمعاً وتسمى ذلك الامكان الاخص  
 وهو اخص من الخاص ويقع عليه بالامكان باعتبارات ثلث بالاشارة وقد يلحق  
 في هذا النظر الى الاستقبال وتسمى الامكان الاستقبالي ولا نه يحتمل بالامكان  
 الاخص لان الموجود الذي في الجال اوفى الماضي ولا بد من سقوط ضروره على  
 وجود اما المستقبل فلا واقعة الاشياء الى حال الوسط هو الامكان الاخص  
**س** قد استرط قوم في الممكن الاستقبالي العدم في الحال قالوا  
 لان الموجود واحد وهو نافي الامكان وهذا خطأ اما اولاً فلان الوجود لا  
 نافي لامكان بجميع الاعتبارات فان الوحوب الحاصل بالنظر الى الوجود وحوث  
 لا حق وهو لا نافي الامكان المحلوط بالنظر الى الماهيه واما ثانياً فلان الوجود  
 الحائي لا نافي لعدم الاستقبالي فلان لا نافي امكانه اولى واما ثالثاً فلان  
 ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فلو اخرج الوجود الى الوحوب لا خرج  
 العدم الى الامتناع وقد تشكك قوم في الممكن الخاص فقالوا الشئ اما ان يكون  
 موجوداً فهو واجب او معدوماً فهو ممتنع ولانه اما مع علته فهو واجب او  
 معدوماً فهو ممتنع والحوادث عن هذا ان الغلط يشاف من احد الشئ مصمماً  
 الى غير احد مسدداً عن ذلك الغير واعلم ان ههنا ضرور اخرك للحق  
 القصه بالنظر الى المحمول فان المحمول حاله سواء بالنظر الى ثوبه يكون واجباً



لكن هذا الضرون لا حقته وتلك الضرورات سابقة وهي لا محلوا عنها قضته  
 فجعله واسم الضرون واقع على السابقة واللاحقة لا شرأ قال بعضهم  
 العضته المعصنة ان كان المحمول بها هو الامكان فالعضته مطلقة مادتها اما  
 الضرون والامتناع وان كان هو البان حاصله بالفعل فلا يصدق العكس  
 الى الطرف الآخر ولم يدر ان ثبوت المحمول اعم من الثبوت بالفعل او بالقوة  
**سوال** حلت بان المطلقة فجلته **جواب** استحوذان خصيص  
 المطلق والطلاق لفظ على الخاص واعلم ان اللازم دام المقابلة القضا يابته  
 مراد سلب الوجود عن الفعل على ما ذكره الشيخ في الشفا وعن كل واحد يقع  
 بحسب العفلة عن تعيينها على كثر خصوصاً في باب العكس ونحوه  
 به الثاني **سوال** ضرورة الشئ يلزم امتناع عدمه وسلب الامكان  
 العام عن جانب عدمه وهذه متعاكسة وبقيض ضرورة الشئ يلزم سلب  
 امتناع عدمه وامكان عدمه وامتناع الشئ يلزم وجوب عدمه وسلب  
 الامكان العام عن جانب الوجود وهذه متعاكسة وبقيض الامتناع  
 يلزمه تقاض هذه المقومات وامكان الشئ الخاص يلزمه امتناع العام  
 بذلك المعنى ولا يلزم من اب الضرور شئ وعين كل طبقة يلزمها بقيض الواقع  
**سوال** الضرورية الذهبية هي التي تكون بصورتها كافيًا  
 في الجرم بالنسبة وتقال بها المعصنة الذهبية وهي المعنى المحتمل الوارد في  
 كلام العلم الاول واعلم انه مشهور عند العامة ان الامكان المقرون  
 بالتب يعنون به العام قائم اذا قالوا الشئ الفلاني يمكن ان يكون  
 لا يعنون به ما يتبع على الواجب ومع استقرار هذا العرف يعلم بعض  
 العقلي شكا وقال الواجب ان كان محتملاً فهو ممكن الاكون وان لم  
 يكن محتملاً فهو متعنع وسبب العفلة احد الممكنين لو وقوع  
 الاشرأ اللفظي **سوال** الجملة ان يتحد معنى محمولها ويعني موضوعها

تحت سقانا فانفدين اوفي وقتها واذا تعد كل واحد من الطرفين او  
 اوجهها بعدة العضته لان الحكم على احد المعادين وما صدر عن الحكم على الآخر  
 وم وقد قلنا ان اذا كان احد الطرفين مركباً من اجزاء المحمول على ما ذكره كانت  
 العضته واجبة لكون المحمول او الموضوع مجموع تلك الامور لكن يستلزم تعدد  
 العضته تحت تعدد ما في المحمول من الاجزاء المحمول مع حفظ الكسفة والحجم  
 والمخصوص والاهمال ومثالها من السور ركعتي بعدد ما في جانب الموضوع  
 من الاجزاء المحمول مع حفظ الكسفة والحجم والاهمال والسور الجزئي دون  
 الكلي وقد نص الاول بقولنا لا شئ من الانسان يحويان صاهل **سوال**  
 قبل من الاشياء ما يصدق له وفردى ومنها ما يصدق في اوجهها دون الآخر  
 كما اذا كان زيد طيباً غير ما هو وحاطاً ما هو اصدق زيد طيباً وزيد  
 ما هو فرداً ولا يصدق زيد طيباً ما هو جمعاً ولا يصدق قولنا الحشى رجل  
 ولا رجل جمعاً مع كذب الافراد والشئ ابطال هذا مانه متى اذ معنى الاصل فيها  
 واحد وكان صادقا في احدى الجاهات يصدق في الآخر **الحث السادس**  
 في السابق وهو اصله فصص بالكتاب والسلب بحث بعض لادته  
 صدق ادها وكذب الاخرى وثم طرفة الاتحاد في الطرفين والمان والمكان  
 والقوة والفعل والاضافة والشرط والجزاء والفعل قبل والآخر راجع  
 الى الاتحاد في الطرفين فان مع اختلاف في الزمان والمكان والقوة والفعل  
 والقوة والاضافة تقع الاختلاف في المحمول ومع الاختلاف في الواقع  
 يقع الاختلاف في الموضوع **قال** بعض المحققين هذه الامور  
 قد تقع تحت سقون المفردات وحسبها سقوناً بالموضوع وحده او بالمحمول  
 وحده الا ان المفردات التي يختلف باختلاف هذه الامور قد يصلح للوضع  
 والمحل فالخصيص باوجهها دون الآخر لا وجه له وقد سعلق بنفس الحكم  
 من غير تخصيص باوجهه كما اذا قلنا الشمس تحرق الثوب الذي اى ان



لهن الهوا. ارضا شديدا ولا يحقق ان كان ماددا لم يكن عدم برون الهوا جزء من  
الشيء التي هي الموضوع وليس قولنا محقق الثوب الذي هو المحمول بل كان شرطاً في وجود  
الحكم وعدمه فان قيل الشرع برون غير صالح عندها او العصف معها غير صالح  
عندها حتى يصير الشرط اخر من اجزائها كان عسفاً والجاصل ان اعتبار هذه الامور  
يحتل محل الحكم غير اعتبارها من حيث تعلقها بالاجزاء والمادتها اعتباراً بعلقتها  
الحكم حتى يكون اعتبارها سافراً لا اعتبار اجزاء العصفه والمطلوب ان لا يقتصر المتقدمون  
على اتحاد الطرفين لا يجمع ذكرها وان كان يتم على ذلك لا يقع غلط وقوع سب  
الاعمال له طوبى تحت ما تقدم ولا بشرط بعين الصادق والصادق منها هذا في  
المخصوصات واما في المحصورات فلا بد من مزيد شرط وهو الاختلاف في الصدق  
لجبرس وكذب الصلبي فيما يكون الموضوع اعم واذا عرفت هذا نقول في شي من الملاحظات  
المعدون ناقص وعملها لا يقتضي على الكذب وهي الوصفات الاربع والدايه  
والضرورة وقضيتي على الصدق هي المطلقة والمحكمة العامة في بيان الادوام  
والواقعي على الصدق في هذه المادّة وعلى الصدق في مادة الدوام مقيس المطلقة  
هو الدائم لان الاشياء تنحصر في دوام الاحكام ودوام السلب والوجود الحالي  
عنها والمطلقة العامة الاحكامه سبل الاول والمالك ويحل عن الثاني والبلية  
عن الآخرين دون الاول وبعض المطلقة انما تشمل على الدوام المخالف لا غير ولا  
بشرط الضرورة فانها قد تدان في الدوام الا ان في المخالف للطلاق في الكيف  
واعلم ان الصلبي في الاوقات يبره الكليّة في الافراد فلما كان يقضي الثاني هو  
الجبرمي المخالف لا غير المستل على المخالف للكل والمعض كدك بعض الدايه هو  
المطلقة لا غير وبعض المحكمة العامة هو الضرورة لان الاشياء تنحصر في  
ضرورة الاحكام ضرورة السلب ولا ضرورة معها فالممكنة العامة الاحكامية تشمل  
على الاول والمالك والبلية على الثاني والمالك ويحل كل واحد منهما عن الضرورة  
المخالف لما سبل عليه وبعض المحكمة انما تشمل على ما يحل على غير وهو الضرورة

المنافيه ونسعى ان تعلم انه لا سوا من السالبة الضرورية ونسب السالبة الضرورية  
وكذلك في جميع الجهات واعلم انما قد شرطنا في السابق الاتحاد في الشرط فاذا كان  
الضرورة او الدوام شرطين بامكان ذلك الامر شرطاً في السالبة مقيس للشرط  
العامة انما هو المحتملة الممكنة وبعض العرفية العامة انما هو المحتملة المطلقة  
ولا تستل في بعض الروام الوصفية كان في الاصل لا نأبينا ان يقيس الدايه انما  
هو المطلقة ونقاسن المراتب المفهوم المتردد من بعض جبرسها الذي يحتمل كل  
واحد منهما وسنقسم اليها بعض الشروط الخاصة اما الحيفية المحكمة المخالفة والدايه  
الموافقة وبعض العرفية الخاصة اما المحتملة المطلقة المخالفة والدايه الموافقة  
وسنقسم الوقت اما الوقت المحكمة المخالفة والدايه الموافقة وبعض الشرع  
اما المحكمة الدايه المخالفة والدايه الموافقة وبعض الضرورية والآدايه اما  
الدايه الموافقة والدايه المخالفة او الضرورية الموافقة وبعض المحتملة الخاصة  
ايضا الضرورية هذا اذا كانت هذه القضايا كلية اما في الجزئية فلا نفي ما ذكرناه  
للكذب بعض الحيوان انسان لا دايماً مع كذب قولنا اما كل حيوان انسان انما هو  
شي من الحيوان بانسانه انما بل يجعل الردد عاماً الى كل واحد واحد فنقول  
كل واحد واحد من الحيوان اما انسان دائماً او ليس انسان دائماً ويندرج فيه  
المذكوران قبل وهو ان يكون الكل انساناً وان لا يكون شيء منه انساناً والافسام بان  
يكون البعض كالك والمعض ليس كذلك واذا اريد جعل الردد من القضييتين  
الكلتين فقد موضوع ايدي الصلبي بقدر المحمول فيكون اللام المساوي  
لعميق قولنا بعضه لا دايماً كلّه ت فهو ت دايماً او لا شيء من ت ت  
دائماً لان صدق احدك هاتين الاحكام صدق الاصل لانه لو صدق الاصل لصدق  
بعضه فهو ت ليس ت دائماً وذلك تنا في كلّه صوت فهو ت دائماً ولا شيء  
من ت ت دائماً وكذلك يقع السافي في الكذب لانه اذا كذب بعضه ت ت دائماً  
فان لم يصدق البا على شيء من افراد ت ت لصدق السالبة وان صدق البا



على شيء من أفرادة وكل ما هو متضمن في كونت دائما لكذلك الأجاث  
الأدام حديد ولزم صدق الوجهة الكلمة الدالة هذه الفايده في تقايف  
الجزئات مائة عليها بعض المتأخرين **س** الزم شبه الضرور  
والإتفاق الامكان الخاص والاستصحاب الامكان العام مقتضى الضرورية من  
المختلفات لأنها هوما خالفها في الكيف ووافقها في الجنس واعني الخالفة في الكيف  
هو سلب الضرور لا لزوم السلب وسلب اللزوم نعم الإتفاق ولزوم السلب  
والشامل إنما هو الاستصحاب بالامكان العام في استماله على اخص يقتض  
الضرورية وكذلك بعض الاتفاق ما حكم فيها سلب الاتفاق لا باتفاق السلب  
مع الموافقة في الجنس **تمت** تشمل على كلام القدماء في هذا الباب **ع**  
تأهبوا اليان المطلقين المتخالفتين في الكيف والكم متناقضتان فلم يرعوا  
فيه الاختلاف فمساواها وهو سهو فان المطلقين اللكن المتضادتين الوارد  
في زمان الأديام صادقان فكيف المتخالفتان كما قال الشيخ اذ قيل كلدت  
بالاطلاق فان كان الحكم بالسلب مطلقا اي في زمان ما طار صدقها باحلاف  
الزمان وان كان في الزمان الذي اعتبر لا يحاسبه فاما ان يوجد من حيث انه  
زمان موت اليان الجيم او من حيث انه ذلك الزمان المعنى والاول بوح ان  
يكون السالب منه اللاب مثل قولنا بعض قد لم يمت في زمان انه ت والاني  
توقف على تعنى زمان ثوب المجول لكل واحد واحد وصاد ان يحلف الزمان  
محميد بصعب الاشارة الى زمان كل واحد من الأفراد بعينه كما بعد علينا  
يعنى زمان افراد قولنا كل انسان متفسر ولما ورد في العلم الاول الاستعمال  
في القياسات المطلقة تقايف بعض المطلقات على انها مطلقة وهو الباعث  
لهذا على الخط او تسك الشيخ فخلص في ما قصنا الاولي حل المطلب على  
العرفية وحيث ان يكون بعضها ليس هو الاطلاق العام بل الحثي على ما يتناغم  
قال الشيخ والقوم السابقون لا يمكن ان يصالحونا على هذا والسبب في ان مثل

السليم الاول للمطلقات قولنا كل فرس مسقط وكل ناي مسقط وغير  
ذلك ما لا يصدق عرفيا الجمله الثانية ان يراد بالموضوع ما يوجد منه في زمان بعينه  
من الماضي والحال علما سلف معلنا عن بعضهم ثم حكم بثوب المجول في  
ذلك الزمان فانه ناقض لبله في ذلك الزمان وحيث ان يكون هذا الزمان  
مطلقا للحكم غير محتمل ان ينقسم الى اجزاء يمكن ان يقع الحكم في بعضها  
دون بعض محتج الوقوع واللا وقوع في ذلك الزمان كما نقول كل  
انسان موجود في زمان الجعة فهو صايم ذلك النهار فانه ناقض قولنا  
بعضهم ليس صايم ذلك النهار اما اذا قلنا كل انسان موجود في زمان هذه  
الجعة فهو مصل لا يناقض قولنا بعضهم ليس مصل في لا احتمال ان يكون  
بعض الزمان يقع فيه صله وبعضه لا يقع وهو لا يقوم لا يمكن ايضا  
الاستقرار على هذا المذهب فانهم اذا ارادوا عكس السالب الكلي المطلقة في  
ما ان قولنا لا واحد من الكتاب الموجودين في هذا الزمان مالك الف وقوة  
ذهب بعكس عندهم الى قولنا لا واحد من ملك الف وقوة ذهب ولا في الموضوع  
على شرطه فانه يمكن ان لا يكون في هذا الزمان من ملك الف وقوة ذهب  
اصلا مع ان هذه القضية لهم ان يحلوها مطلقة اذ ليست بضرورية  
ولا ممكنة على نفسهم ولا خارج عن هذه السلب عندهم ومع ذلك فانهم  
يعرضون عن ملأه شرايط كمن من العواید في العلوم وذلك كاعتبار  
الجهات التي بحسب تناسل المجولات الى الموضوعات في طبائعها وهم جبر  
محلون الجهات معلقة بالاسوار يعرضون عنها علما آخر وهذا الفساد  
انما عرض بقصد الموضوع الزمان المعين اما اذا قلنا الحكم بزمان بعينه  
وتزل الموضوع مطلقا واقعا على كل ما قال عليه كانت القضية مطلقة  
وقته وحيد ناقضا ما يوافقها في الجهم ولا شيء من القضايا ببعينه  
ما وافقه في الجهم سوى هذا **البحث الثاني**



في العكس المستوي وهو بيان عن جعل المحكوم عليه محكوماً والمحكوم  
محكوماً عليه مع الموافقة في الكيف والمدق واستلزام حفظ الكيف حصل  
بالامتناع واما الصدق فواجب لكون العكس لازماً للاصل وجوب  
استلزام صدق اللزوم صدق اللازم ولا يشرط الموافقة في الذب لجواز كون  
اللازم اعم ولا يترك كل حيوان انسان مع صدق عكسه وبعض القدماء اشتهر  
وهو فهو والعضاي انا سوالب واما موحشات انا سوالب فان كانت  
كلمة فاعلم ان جعاً منها وهي الوضوء والوجود مان والممكن والمطلقة  
العام لا يعكس كذب العكس في اخفها وهي الوقفة فانها لا تصدق لا شيء  
من القم مخفف وقت الترسيع بين اليدين لا دائماً ولا صدق بعض المنحرف  
ليس بغير الامكان العام فاذا لم يعكس الاخص لم يعكس الاعم ضرورة لان  
لازم الاعم لازم الاخص واما الضرورية والدالية والعائتان يعكس كل  
واحد منها لنفسها بالخلف مثله لو لم يصدق لا شيء من هذه الضرور في عكس  
لا شيء من هذه بالضرور لصدق بعض هذه بالامكان العام ونقطة الى  
الاصل بعد فرض وقوع صدق بعض هذه بالامكان العام ونقطة الى  
او يعكسه الى قولنا بعض هذه بالفعل يصدق القضيان فامكان بعض  
هذه ليس بجائز يمكن مسعاً وهكذي البرهان في الثالث وهذا البرهان  
قد استفاد من ان الدوام مسلم الضرور في الكليات لانه اذا صدق دائماً كل  
هذه صدق ذلك بالضرور والصدق لهيئته وهو بعض هذه ليس دائماً  
فرض وقوعه بالفعل مع كل هذه دائماً يصدق القضيان وهو محال  
وهكذي في جانب السلب اقول وهذا منه نظراً فانه يلزم من  
امكان السلب في نفس الامر امكان اجتماعه مع غيره فانه يمكن وجود زيد  
في حال عدمه ولا يستلزم ذلك جواز اجتماع وجوده مع عدمه لا يقال  
هذا الا في هذه كونه في الضرورية لا انا نقول صدق السلب فيما

ذكرته اذ افترض واقفاً يلزم كذا الدايه وهو ممكن بخلاف ما ذكرناه في  
الضرورية فان كذبها يمنع لادائه على هذا البرهان آتي في الجزئيات فلا وجه  
لحسمه بالكلية ودل على العكس الضرورية كفسادها ان قولنا لا شيء من  
هذه بالضرور مسلم استحالة اجتماعها في ذات واحد وكذا في المشروط  
واما الخاصتان يعكسان الى ما يعكس اليه الخاصتان ضرور ان لازم  
العام لازم للخاص لكن مع قيد الدوام في البعض والصدق العام  
في السلب عن الكل ويعكس الى ما للذب الموجبه التي هي جزء الاصل وان كانت  
السوال حرة فغير الخاصة لا يعكس انا السلب لا ولي فلا يراد المثال  
فيها حرماً واما الاربع الباقية فلصدق قولنا ليس بعض الحيوان باسنان  
بالضرور مع كذب العكس والعام يعكس الضرورية لم يعكس السلب لانها  
اخفها والخاصتان يعكسان كشمسها لان البعض من الجيم الذي ليس  
بـ اذ افترض صدق على ذلك صدقة وباعنا منه لانها لصدق كذب  
الاصل فاذن بعض هذه وهو ليس قد ما دام دائماً وهو المطلوب واما  
الموحشات فسواء كانت كلمة او حرة لا يعكس الا في احتمال كون المحمول  
اعم وامتناع حل الخاص على كل افراد العام ويعكس الضرورية والدالية  
والعائتان حيثه مطلقه والصدق السالبة العرفية انعكست الى المضاد  
او المناقض للاصل اذ يجعل كبر كاصل العنقته ونحو سلب الشيء عن نفسه  
والخاصتان يعكسان اليها لما متر مع قيد الدوام والصدق كل هذه  
دائماً ونضم الى الاصل يحصل احكاماً من الصغرى الدايه والصبرى  
الخاصة في الاول وهو باطل لما استعرف او بفرض الموضوعه فهو لا  
في الفعل والالكان دائماً وهذه دائماً يصدق بعض هذه ليس  
في الاطلاق ونوافي العكسات يعكس مطلقه عامة والصدق  
السالبة الدايه وانعكست الى المضاد دائماً المناقض للاصل ولما كانت صدق



ضرورية تارة ووجودية خالصة عن قدر الضرورة والدوام اخرى لم يلزمها شيء من  
هذه القسود واما الممكنتان معا فكان ممكنة عاتية ولا لصدقت السالبة الضرورية  
المعكسة الى المتضاد والناقض للاصل **تدبير** ولا بد من ان يكون هذا بعض  
الماهيات المتخالفة لاصلا ونسب خطاها وذكرا مستوكا وطلا لها مفعول  
افتي قوم من القدماء انما عكس السالبة الكلية المطلقة كمنسها والاصدق الوجه  
الحرية المطلقة وعكسها كمنسها ثم باصوابين المطلقة ونحو قد يتناكذب هن  
الاصول واحق ابو نصر بانما كتب قولنا بعضه ت بمعنى المطلقة مع المطلقة  
وهو لا شيء من ت ت الاطلاق لبعض بعضه ليس ت وهو خلف فالعكس صحيح  
واستحسن الشيخ وهو ضعف لان التوحيها يكون حلقا لو كانت حية واحسن  
ابو نصر حجة مستندة لهم هي ان قولنا لا شيء من ت ت بمعنى ان ت ميان ت  
وميان الميان ميان وابطالها الشيخ في الشفا بانها صادقة على المطلوب فان  
المبانيه تقع بالاستدلال على معان اجدها السلب وهو المعنى ههنا مكانهم قالوا ت  
مسلوب عن ت ت فمسلوب عن ت وهو عين المطلوب وافتي بعضهم بانعكاس  
السالبة الحرية المعكسة الخاصة لان السلب يلزم الاكباب والاحباب بعكس الى  
الحرى ثم نقل الى السلب وهو خطا فان الاكباب المكنى بعكس الى العام وهو لا  
سقطا الى السلب وذهب بعض المتأخرين الى ان السوالب السبع التي حكينا  
لعدم انعكاسها بعكس الى السالبة الحرية الدايه ان كانت حقيقة ولا بعكس  
ان كانت خارجية اما الاول فلو انه اذا صدق لا شيء من ت ت باحدى الجهات السبع  
صدق بعض ت ت لانه دائما لانه حسد كلما هوت دائما في الجملة ولا شيء من ت  
دائما دائما وسكان من الثالث المطلوب والصغرى بينه واما الكبرى فلو لم  
يصدق بعض بعض ت دائما الاطلاق محله صغرى كاصل القضية بفتح بعض  
ت دائما ليس ت باحد الجهات هذا طفء المحسنين حتى ان يكون اوسط  
القياس مقبلا بالضرورة ضرورية عدم اتمام الخلف مجرد بعينه بالدوام واما

الثاني فلما ذكره في العمى لا يقال العمى واردة على الحقيقة والخارجية لانا  
بقول منع كذب قولنا بعض المحسن ليس بغير على هذه الحقيقة لانا احد في موضوع  
الحقيقة ما يدخل فيه المنع والمكذب فالتحفظ الذي ليس بغير وان كان متنعاً لكنه يجب  
لو دخل في الوجود لكان محسناً وليس بغير ولا تاتي البرهان المذكور والقضايا خارجة  
لان المنع ان منع الصغرى فيه قال فلما انعكست السوالب السبع الى ما ذكر بالزم  
انعكاس الموجبات العليات الى الحرية الضرورية والاصدق السالبة المحسنة  
المعكسة الى الحرية السالبة الدايه المعتادة او المناقضة للاصل لا يقال  
لو صدق ما ذكرتم لما صدقت السالبة العليات الخاصة انما ينعكس الحرى  
الاسماتى الى الحرية الضرورية والسلبى كمنسها وصدق الشيء مع ما هو اخفى من بعضه  
لانا بقول **تدبير** فليكن بالبشر واعلم ان هذا الخطا انما نشأ من احد الموضوع  
في القضايا بحيث دخل فيه الافراد المتشعبة على ما يتناو ولا وهو دخول في الجهالات  
فانه يلزم منه ان لا يصدق شيء من العضايا الكلية اصلا فانه لو قال قائل بالضرورة  
لا شيء من ت ت لتوجه المنع منه بان يقال الجيم المتصف بالآ وان كان متنعاً  
لكنه حصل ودخل في الوجود لكان ت ت وصدق بعضه ت ت معكذب  
بالضرورة لا شيء من ت ت والمطلق لما جعل له لبعض الدهن عن الخطا لا  
لستعان به وحل فيه لهاب المغالطات **تدبير** وما شكروا فيه  
انعكاس السالبة الضرورية كمنسها وقالوا انها سكت اية الحلف ودليل انعكاسها  
كمنسها توقف على اسامح الممكنة الصغرى وسيأتي بحسب البحث فيه وعلى  
انعكاس السالبة الموجبة الممكنة وهو ممنوع لتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية  
كمنسها ولم يرفع من الدور وهذا خطأ فان الملمة يجوز فرضها مطلقة وعلى تقدير  
بعكس مطلقة فلزم الامكان في العكس وهو المدعى من غم دور قالوا بكون وجود  
وصف يكون ممكناً النوعين ويكون باثباتا لهما بالفعل دون الثاني فنصدق  
كل ما له النوع الثاني وله تلك الصفة لا مكان ولا يصدق بعض ما له تلك



الصفة بالفعل فله النوع الثاني لأن كل ماله لك الصفة بالفعل إنما هو النوع الأول  
وليس هو النوع الثاني الضرورة وقول كذب هذا العكس لما نزل من حيث  
مخصص العلم على ما وجد في الخارج وهي التي هي متونها الخارجية ونحن قد ذكرنا  
فما سلف بحسب هذا الوضع وهذا البعض الذي ذكره في المحنة اوردوا ههنا  
انضاف في الضرورية فانه يصدق لا شيء ماله لك الصفة له النوع الثاني بالضرورة  
ولا يصدق العكس والحوال المذكورات ههنا والحاصل ان السالبة الضرورية  
والموجبة المحنة تلازمان في العكس فان ايدها تم البرهان على الاخر واعتبرنا ايضا  
فقالوا لا نسلم لزوم اجتماع المقتضى لان صدق البا والجميع على ذات واحد على  
ذلك التقدير اعني على تقدير وقوع الممكن يستلزم صدق قولنا بعضه على ذلك  
التقدير فهو وهو لا ما نحن قولنا بالضرورة لا شيء من ذلك في نفس الامر والحوال  
المتناقضتين يمنع اجتماعهما لا يمتنع في نفس الامر فاذا كان ايدها ثانيا في نفس الامر امتنع  
ثبوت الاخر فيه بل في التقدير وما لم تثبت الاخر لم تصور الساقض لكونه امرا اضافيا  
غير معقول الاعتد ثبوت المضا يعني فاذ لو صح ان المقدرا لنا قصر الثالث في  
نفس الامر لما امكن تصور الساقض وكذا ان يعلم ان احتمال كون الصادق في  
نفس الامر غير صادق على تقدير كذب في ذال طبيعة المناقضة عن المقتضى  
غايه ما في الباب انه بعض اجتماع المقتضى على الصدق او على الكذب على ذلك  
التقدير واستحالة ذلك استدلال على استحالة ذلك التقدير المستلزم لها فلو كانت  
طبيعة المناقضة زائلا لما كان اجتماعهما على الصدق وعلى الكذب مستحيلا ولما امكن  
الاستدلال به على استحالة ذلك استدلاله المقدم فالحاصل ان المفهوم من المناقضة  
ما في على طبيعة المقتضى للمنافاة في كل حال سواء تم طر فاه على تقدير او على  
تقديرين او على ايدها على تقدير والاخر في نفس الامر ولو لم يكن ما على التقدير  
مناقضا لما في نفس الامر مع حصول شرط الساقض لكان من الواجب ان يرد  
في الساقض شرط ايد على ما ذكر وهو ان يكون ايد في القضية بتقدير والاخر

في نفس الامر هكذا ذكره بعض المحققين ونحن نقول المناقضة لا تستدعي الا  
الثبوت في الذهن فان عنى هذا الفاصل الثبوت التقدير الثبوت في الذهن  
فهو نسلم ولكن قوله اجتماع المقتضى على تقدير سلم استحال ذلك التقدير  
سعى هذا المعنى وان عنى الثبوت التقدير ما هو ثابت على تقدير فرض وقوعه  
او عدمه وهو المراد في المشهور من الثبوت التقدير لم يتم تحله منه وقوله  
لو كان الاتحاد في الثبوت شرطاً في الساقض لكان معدو دامن الشروط ليس مستحب  
فان هذا داخل في الاتحاد في الشرط فان ايد المقتضى اذا احدث شرط ثبوته  
الخارجي والاخر شرط ثبوته التقدير كما يصدقها ولم يقع منها ساقض والجواب  
في الحوال ان يقال اجتماع الاصل مع قولنا بعضه في الفعل محال في نفس  
الامر والاصل صادق بالضرورة يكون المحال نشأ من قولنا بعضه في الفعل  
فلا يكون ممكنا وهو المطلوب ومن اعتراضاتهم ان قالوا الاستلزام تقاض صدق الكبرى  
الضرورية على تقدير وقوع بعضه في الامكان وقوعا فعلا ولا ينظم القياس  
المتبحر كقولنا بعضه لست بالضرورة احاطت عن هذا بعض المحققين بان شرط  
القياس كون المقدس بحث لو سلمنا لزوم عنه منه ولا شرط صدقها ولا كونها  
مسلمتين والمطقتون استقوا على صحة القياس من مقدمات مقابلة مع سلب  
الشيء عن نفسه ولا شك في ان المقابل صدق ان معالا في نفس الامر ولا  
على تقدير ممكن وليس كون مقدس القياس صادق معا ثانيا في نفس الامر  
او على تقدير ممكن واحد شرطاً في الاتحاد فانه قد ظهر في كتاب البرهان ان متعللي  
العلوم يؤلفون اكثر الاقسام من اصول موضوعه ومصادرات من اوليات  
مكون بعض مقدماتهم صادقة على تقدير صدق الموضوعات والمصادرات التي  
سلموها بالقليل وبعضها صادقة في نفس الامر وسكون المسائل منها مسطحة  
ومخلوطة من غير شك في لزوم التام عنها وقول في هذا الحوال  
نظراً فان المعترض لم يمنع قياسه بعضه في لا شيء من ذلك لكنه منع صدق



الكبرى بما معه الصغرى وهذا الفاصل احد محددات في صورة القياس وما لم يكن على المعترض  
منع التمسك عن قياس صحيح الصورة وليس لا مراد لك فان المعترض اذا نظر الى ايمان  
ومنع ايدى المقدمات وعلى تقدير المنع لا يكون التمسك صحيحا نعم لو سلمت المقدمات  
لمنت التمسك الكاذب لعن المعترض بقوله لا بد بالعبير وهذا المحقق يقول  
ان يصدق الكذب بالصغرى والحق في الجواب ان يقول لو صدقت الصغرى لعلية لنم  
كذب السالبة الصغرى ورتبه وهو محال لداته تكون صدق الصغرى محالا ومن اعتراضاتهم  
ان كل واحد من المقدمات صادقة مع الاحتجاج بحصول المجال والجواب ان  
المجال اذا كان لازما لمجموع مقدمات علم ان ذلك المجموع كاذب ولما كان صادقا  
ذلك المجموع معلوم الصدق وحاصل يكون الجواب كاذبا ومن اعتراضاتهم ان  
قالوا لا نسلم ان امكان صدق قولنا بعض دات غير ثابت وصدق الصغرى ورتبه لا  
تافي امكان صدقه لان امكان صدق قولنا بعض دات بالفعل بعينه ان كان  
صدق الفضة والذي تافي اصل الفضة هو قولنا بعض دات بالفعل هو  
لا امكان العام ولا يلزم من امكان صدق الفضة صدق قولنا بعض دات بالفعل  
هو لا امكان لان امكان صدق الفضة لا يتوقف على صدق الجميع بالفعل  
على شيء من الدوات لان مكان صدقها يحصل بان يكون الجميع والسالبة للقوى  
من الدوات اجاب عن هذا بعض المحققين ان هذا يجوز لو وقع ما تقابل الفضة  
الضرورية فان قولنا بعض دات تقابلها لكونه ملزوما لقيمتها الذي هو بعض  
دات العكس وان كان صدقه هو تخويز وقوعه وامتناع وقوعه مقابل الفضية  
الصادقة معلوم بالضرورة اما قوله ان امكان صدقها بان يكون السالبة والجميع  
بالقوى لشيء من الدوات فاطل لان كسرت من صدق امكانها لا امكان صدقها  
وانما قلنا انه قهرت من صدق امكانها ولم نقل هو صدق امكانها لان صدق امكانها  
يكون ان يكون الجميع لذلك البعض من الدوات بالفعل والسالبة للقوى وامكان الصدق  
غير صدق الامكان فان الاول دون الثاني ويتناول عرض الفضة غير الممكنة كعرض

هذه الفضة فظنه في قولنا بعض دات بالفعل وهذه الفضة من حيث امكان  
صدقها تقابل وهو بصدق قولنا لا شيء من دات الضرورية من حيث هي صادقة  
ومن حيث كونهما بالفعل تقابل بعض السالبة الفضة ولا مانعنا انما مانعنا لو كانت  
ممكنة لا امكان العام بل كونهما ضرورية ومن اعتراضاتهم على البرهان الذي ان قالوا  
لاننا لم نستعمل احتجاجا في دات واحدة بل استعمل احتجاج ذات الجميع مع الباقي فلم  
قلتم بان ذلك مستلزم استحالة احتجاج دات السالبة مع الجميع والجواب ان استحالة احتجاج دات  
الجميع مع الباقي مستحالة كون دات السالبة دات الجميع الموجبة لاستحالة انضاف  
دات السالبة للجميع فان ما ليس بدات الجميع يستحيل انضافه للجميع قال بعض المحققين لو  
كان دات ت لا مع ان تصف تحت وفرت مصنعة به كانت من جهة ما يقال عليه  
دات متنع ان تصف تحت وكانت دات بهذا طفا بم اعتراضه انه لو قيل الفرض  
متنع لانه يدخل في جملة ما يقال عليه دات ما لم يكن داخل فيها اجاب به انه لو اخل  
شيئا ما متنع ان تصف تحت لان قد اخل فيها ما لم يكن داخل فيها لكن المحصر الذي قد  
يتناول مع عدم الفرض لكل ما عدا المتنع وانما احتج الى الفرض لمصير الموضوع  
به صالحا لان يحكم عليه فان العرف يضي ان يحكم على ما يفرض بالفعل من جملة ما  
يمكن ان يحكم عليه وهذه دعتهم اكثر ما يقع من الخطا في هذه المواضع انما  
يكون سبب الغفلة عنها **س** وما تصوفه بعض المتأخرين  
انعكاس السالبة الداية المحسنة كنفسها لانه تصدق قولنا لا شيء من الانسان  
بكاتب دائما ولو انعكست السالبة الداية كنفسها ملزم من فرض وقوع الممكن في مجال  
وهو قولنا لا شيء من الكاتبات بالانسان اجاب بعضهم بان المجال لازم من فرض  
وقوع الممكن مع انعكاس السالبة الداية وحار ان يكون المجموع ملزوما  
للمجال ولا يكون شيء من اجاب ملزوما قال بعض المحققين هذا لا يدفع  
الاعتراض لان فرض وقوع الممكن في هذه الصورة هو صدق السالبة الداية  
ومجموع صدق السالبة الداية مع انعكاسها ان كان ملزوما للمجال كان محالا



كان اجتماع الأصل والعكس محالاً وهو ما يعترض ثم اجاب بان المراد من انعكاس  
السالب الدال على هو ان يستلزم صدقها صدق عكسها لان كان صدقها يستلزم صدق  
عكسها لان مكان الصدق كالصدق مع الصدق فقد صدق مع الصدق اقول  
وفي هذا نظر فان امكن للمرور ملزوم لا يمكن الازم واحاب بعض المتأخرين  
ان السلب عن كل واحد دائماً وان كان معناه ان صدق السلب عن الكل ممنوع وانما  
فان هذا ساقط في الخارجة لا تأتي في الحقيقة اقول وهذا معناه فان السلب  
عن الكل لا يزم للسلب عن كل واحد دائماً وال جواب الثاني هو زيان في الاشكال على  
ان المنع ساقط في الخارجة دون الحقيقة **س** ذهب صاحب  
المصاير الى ان السالبة العرفية الخاصة بعكس نفسها قال لانها لو صدقت دال على  
اوضوئيتها انعكست الى ما ناقض للاصل ورد عليه المتأخرون انه صدق قولنا  
لا شيء من الكائنات ساكن مادام كائناً دائماً ولا يصدق لشي من الساكنات كائناً  
دائماً ساكناً دائماً لا يتبع بعض ما هو ساكن سلب الكثرة عنه كالارض مثلاً ونحن  
نقول هذه العرفية مركبة من عرفة عامة بعكس نفسها ومن مطلق عامة على  
جبرتها مخالفة لذلك مع بعد العكس بالادوام في البعض عما سلفه اقول صاحب  
المصاير ذهب الى ما ذهب اليه سائر الاصطلاح الذي بعنا عن الشيخ في ان  
الادوام المقترنة العنصرية عائد الى كل افراد لا الى كل واحد **س**

**س** ذهب قوم من القدماء الى ان الضرورة الموجبة بعكس  
ضرورتها لانها لو انعكست غير ضرورية لا انعكس العكس الى غير الضرورة لان الضرورة  
لما انعكس الى غير الضرورة وان انعكاس غير الضرورة الى الوجود ليس العكس هو الاصل  
وهذا سهو فان الضرورة وغير الضرورة في نفس كل واحد منهما الى صاحبه انظر الى  
صدق قولنا لا ضايف انسان الضرورة وكذب العكس ضرورياً وذهب قوم من  
المتأخرين الى ان العكس معناه لا يخل في الوجود لا لوفر انسان لا يصير كائناً  
لعدم وجوده ورد عليه بعض المحققين بان ذلك منافى للاصل فان اصل مقتضى

شواكها بالذات كاشف له الانسان بالضرورة فان كانت مالم يكن بالاسم لكن  
انساناً ولما ثبت وشانه انسان شانه جاسل لما هو الانسان اقول **س**  
هذا كلام صحيح لكنه ناقض لما ذكره اولاً لان الجبر الكلي يتناول مع عدم  
الفرض كل ما بعد المتع والخاص الى الفرض لصير الموضوع صالحاً لان حكم عليه  
فان العرف بمعنى ان يحكم على ما يفرض بالفعل وذكر ان هذه دقيقة تقع القاطع  
سبب العنصر عنها **س** ذهب قوم من القدماء الى ان الممكنة  
الخاصة الموجبة بعكس نفسها وقالوا لاننا نقول لكل حيوان ممكن ان يكون دائماً  
من جهة ما هو نائم وصدق بعض ما هو نائم فهو من جهة ما هو نائم ممكن ان  
يكون حيواناً لان حيوانيته مستلزمة من جهة ما هو نائم حتى يكون له ضرورياً  
من تلك الجهة ثم ان الشيخ رد على هؤلاء انه مغالطة اما اولاً فلات قوله  
من جهة ما هو نائم احد من الحيوان في الاصل والعكس وكان من الواجب ان يجعل  
جراً من الموضوع في العكس حتى يصير بعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم ممكن ان  
يكون حيواناً وحيداً يكون كذا مظهراً لان النائم من جهة ما هو نائم لا يكون حيواناً  
ولاشكاً اخر غير النائم واما ساقط لان هذا المثال وان كان حقاً لكنه لا  
يقيد المطلوب فان انعكاس العنصرية في ما لا يقتضي انعكاسها مطلقاً وانما  
فانا نقول كل انسان ضايف لا يمكن الخاص ولا بعكس كنه **س**  
حكم المتصلات في العكس حكم الجليات واما المتصلات فلا تصور فيها  
العكس لعدم تماثلها عن الآخر بالطبع وبعض المتأخرين شك  
في هذا الشك في استباح المتصلات وسيأتي تحقيق البحث فيه **س**  
**البحث الثاني في عكس المقتضى** قد وقع بين  
القوم تشاجر في تفسيره والذي استمر عليه راي الشرحه عيان عن جعل  
بعض المحكوم عليه محكوماً به وبعض المحكوم به محكوماً عليه مع الموافقة  
في الكيفية والصدق وبعض المتأخرين فسره انه جعل بعض المحكوم به محكوماً



عليه وعين الحق عليه حكوما به مع الحاجة في الكيفية هو لا اذ والارز انما  
مكانه ولست عاى الشيخ **وقول** حكم الوجودات في هذا العكس في السواب  
في المستوى والسواب في كالموجبات ثم فالوجبات الكمية تبع منها وهي الغير  
المعكسة سلبا لا معكس هذا الصدق قولنا كل من يمتنع بالضرورة الوقت ولا  
صدق بعض المحقق ليس بقر بالامكان العام والضرورة والداية والعامة  
معكس كل واحد كمنه لانه اذا صدق كرات بالضرورة مثلا صدق كرات ليس  
ت ليس بالضرورة ولا فليس بعض بالسر ليس بالامكان وتعلم بعض  
ما ليس بالضرورة بالامكان وضيق الاصل بعد فرض الوقوع وانتهى المجال  
او عكسه الى مناقض الاصل وهذا ان كل شيء على الواقع ولما خزن على  
هذا ما ذكره في العكس المستوي من ان عدم اتمام الخلف وعدم العكس مع  
مهادير ادوات الاله المحدث والمجمل اعني من الوجه المحصلة المجمل  
ضوء ان الاحكام لا صدق الا على موضوع ثابت دون السلب اجاب  
عن هذا بعض المحقق ان السالبة والوجه سلبا مان عند ثبوت الموضوع  
والوضوع ههنا وهو ما ليس باحدونه على انه ثابت ولهذا يحكمون عليه بالاحكام  
وهو انه ليس والمتاخر ونعكسون هذه العضايا على اصطلاحهم  
الى قولنا لا شيء ما ليس بالضرورة دائما في عكس الضرورة والداية والصدق  
بعض بالسر بالاطلاق وينضم الى الاصل وينتج المجال او عكسونه  
الى ما ناقض الاصل ونقدون بالوصف في العامة والخاصة سلبا  
الى العامة مع قد الدوام في البعض اما الاول فلم ومن العامة مع اما  
الثاني فلا لولا لصدق السلب الكلي الدائم المعكس الى سلب بعض المجمل  
عن عين الموضوع دائما والاصل سلبا المجمل عن الموضوع بالاطلاق  
ومصدق السالتان عند وجود الموضوع هذا طفا وبقول لم يصدق ليس  
كلما ليس بالسر بالاطلاق لصدق كرات ليس بالسر دائما وانعكس هذا

في

العكس الى ما مناقض الجزئي السلب من الاصل وعند المتأخرين عكسها لا شيء  
ما ليس بالسر ما دام ليس دائما في العكس والاول ظاهر واما قيد الدوام  
فلو كذب لصدق لا شيء ما ليس بالسر دائما واصل القضية سلب لا شيء من قد ت  
المستلزم لقولنا كرات هو لا لوجود الموضوع وسكان لا شيء من كرات دائما  
والوجبات الجزئية لا معكس منها شيء غير الخاصية اما السبع فذكره البعض  
جزئيا واما الاربع فليصدق قولنا بعض الحيوان غير انسان بالضرورة ولا صدق  
بعض الانسان غير حيوان ولا بعض الانسان ليس هو حيوان على الاصطلاحين  
واذا لم معكس الضرورة الا فخر عكس الواقع واما الخاصية سلبا  
كسبها لان الاصل يدل على حصول كل واحد من المحمول والموضوع لذات في وقت  
ولا حصولها في وقت اخر تلك الذات لصدق عليها بعض الموضوع ما دامت سببه  
سبب المحمول لا مستلزم الموضوع المحمول صدق لمقطعا لان عين الموضوع صادق  
على تلك الذات واما السوال البقاء معكس كذا وان كان الاصل كليا لحوار ان يكون  
بعض المحمول اعني من بعض الموضوع فلا يصدق سلبا يقتضيه الموضوع عن  
كل افراد بعض المحمول واعتبر لقولنا لا شيء من الانسان مضاعف بالفعل مع  
استناع قولنا لا شيء ليس مضاعف ليس بالانسان لان بعض ما ليس مضاعف بالفعل ليس  
بالانسان ومعكس جزئية اما الوقتان والوجودتان والمطلقة معكس مطلقة  
لانه اذا صدق لا شيء من كرات ما حكما لجهات صدق بعض بالسر ليس بالاطلاق  
والا فكل ما ليس بالسر دائما ويعكس هذا العكس الى الوجه العرفي المجمل  
الطرفين وهو صاد الاصل وهذه القضية لازمة للخاصية مع قيد الدوام  
ومانه الافتراض هو ان موضوع الاصل وليكن كرات ضرورة ونصدق عليه سلب  
لا في بعض اوقات سلبت والصدق سلب في جميع اوقات سلبت  
مصدق احلت في جميع اوقات وهو محال وصدق عليه سلب لا لان  
قد دلالات دلالات وهو محال فاذا نصدق ليس بعض ما ليس بالسر حين هو



ليس كذلك دائما وهو المطلوب والمكان يمكن مكنه عامة لانه لو اصدق ليس  
بعض اليسر ليس كذلك لان المكان في عكس لا شيء من ذلك اصدق لا يمكن لصدق كل  
ما ليس ليس بالضرورة والضرورة وعكس القولا كذات الضرورة هذا خلف وهذه  
البراهين بعضها دالة على انعكاس السوال به الحرية والمتاخر ونحوها في عكس  
السوال مطلقا سوى الخاصية والوقت والوجود من مقابل في عكس  
بعض لا شيء من ذلك ما دام لا دائما بعض ما ليس كذلك حين هو ليس كذلك  
دائما ان فرضوا الموضوع في فعل ليس بالفعل وفي بعض اوقات ليس ولا في  
جميع اوقات ليس ليس في جميع اوقات وكان لا في جميع اوقات دلالة  
بالفعل والالكان دائما فلا تطلبا واذا صدق عليه في بعض اوقات لا  
وليس في الفعل تطلبا وهو كذلك في الشروط الخاصة ونحوها اربع الباقية  
مطلقة لانه اصدق لا شيء من ذلك باجتماع الجهات صدق بعض ما ليس كذلك  
لاطلاق لا يتم فرضوا الموضوع في فعل ليس بالفعل وهو ظاهر وفي الفعل  
لو هو الموضوع صدق بعض ما ليس كذلك بالفعل وهو المطلوب  
**س** وعكس المتصل الوجه الكلية كفسها سوا كانت  
له رتبة او اعاقبة لانه اذا صدق كلما كانت في صدق كلما لم يكن  
آت ولا فقد يكون اذا لم يكن كذلك فآت وعكس القولا قد يكون اذا كان  
آت لم يكن كذلك او سقم الى الاصل وينبغي قد يكون اذا لم يكن كذلك في  
المتاخر ونحوها في عكس بعض الرويات وحوزها استدلال الشيء لبعض  
اسلاما جريا بالبرهان من الثالث والاولى في مجموع المناقضات كقول  
كلما صدق اصدق احدها وكلما صدق اصدق الاخر وسواء قد يكون اصدق احدها  
صدق الاخر والكل على هذا سأل ان شاء الله تعالى على انعكاس بعض  
الزوميات ان من قواعد الزوم استثناء الزوم عند استثناء الزوم وهذا  
هو المعنى هنا بعض المنص اعترضوا على هذا ان استثناء الزوم لما يدل على

استثناء الزوم لو شئنا الملازمة على تقدير استثناء الزوم وهو ممنوع واحاب  
بعض المحققين بان الملازمة واللازم ان كانا على طبعها المنص للزوم  
وفرض استثناء الزوم من حيث هو لازم لزوم استثناء الزوم في ذلك الفرض حيث  
كان وان لم يكونا في الفرض على طبعها لم يكن الاستثناء اللازم ويكون الفرض  
منافيا للزوم من جهة اخرى لا سأل ذلك بل يوجب مع ذلك الزوم لا لزوما  
اولا بوجوب استثناء الزوم ان المتاخر من اعترافا انعكاسا في المناقشات لا  
موافقة الشيء لعدم حرمانا مجال وكان العكس عندهم ليس الله اذا لم يكن  
ذلك وآت وان كانت المضلات جريته لم يعكس لانه يصدق قولنا قد يكون  
اذا كان هذا جريا فليس هو انسان ويكذب قد يكون اذا كان هذا انسانا  
فليس هو حيوان واما السوال في عكس حرمة وان كان الاصل حرمانا لانه  
اذا صدق ليس الله او قد لا يكون اذا كان آت في صدق لا يكون اذا لم  
يكن كذلك لم يكن آت والافكالم يكن كذلك لم يكن آت وعكس كلما كان آت  
في صدق وهو ناقض الاصل او مضاد والمتاخر ونحوها في عكس  
هذه السوال يتوقف على عكس الوجه الكلية **الخاتمة** **التاسع**  
في العضايا الشرطية وهي اما متصلة واما مفصلة على ما تم وكل واحد منهما  
انما سأل من قسمين سمي الاول منها مقدما والثاني آت والمفصلة اما لرتبة  
ان كان من الجنس علاقة بمعنى احتلام احدهما الاخر كالعلية والتضاييف ولما  
اتفاقته ان لم يكن كذلك ويستمر من احدهما هي التي حكم فيها صدق المالى  
في بعض الامور سواء كان المقدم صادقا او لم يكن والثاني هي التي حكم فيها  
بجماعة التالي للمقدم في الصدق وهذا يخص والمفصلة اما عنادية ان  
كان الساقى من العكس لنسب منها بعض المناقشات كالمناقضة والمضاد  
واما اتفاقية ان طلت عن النسب والادوات الدالة على الزوم هي ان واذ  
وعلى الاستصحاب هي اذا ومتى وكما ولو ولما وفي لما في بان فائدة هي كالمنا



على تسليم وجود المذموم **س** الفصل اما ان يحكم فيها التالي من  
طرفها صدقا وكذا وسمى الحقيقة واما ان يحكم فيها التالي منها صدقاً مع عدم  
المقادير المذكورة وسمى مانع الجمع واما ان يحكم فيها التالي منها كذا مع عدم الموانع  
صدقاً وسمى مانع الحلو ومحدث الاول من تركب العضته ومع بعضها المساوي  
له فان وجودها في المتساويين سلم وجود الآخر وعدمه عدمه بل هو ارجح بين  
العضته ومساوي بعضها اذ ارجح بين المصنوعين وكذلك لو ارفع الامر عن  
العضته والمساوي لا يرفع الشكاب ومحدث الثاني مع تركب العضته مع  
ما هو اخص من بعضها فان وجود الاخص لا سلم وجود الاعم ولو جاز الجمع  
بين الاخص من البعض مع العضته لما ارجح بين الاعم الذي هو المصنوع معها  
ولما كان عدم الاخص لا سلم عدم الاعم حاز ارتفاعاً لمحدث الثالث  
من تركب العضته مع ما هو اعم من بعضها فانه لما كان ارتفاع الاعم يستلزم  
ارتفاع الاخص فلما ارجح العضته والاعم لا يرفع المقتضيان وهو محال  
ولما كان وجود الاعم لا سلم وجود الاخص حاز الجمع بين العضته والاعم  
ولا سلم ذلك الجمع من المصنوع هذه العنادات وقد يحدث من  
اقسام اخرى الاتفاقية وقد ما حدثت الاحتمال على وجه اعم يحلون مانع  
الجمع هي الحاكمة بالسابق صدقاً من غير التعرض للطرف الاخر فتكون اعم من تلك  
ومن الحقيقة واعلم ان الحقيقة قد تعلل الى غيرها في مثل قولك  
كل عدد اما زوج واما فرد اذا قدمت حرف الانتقال على المحرر وقلت  
اما ان يكون كل عدد زوجاً واما ان يكون كل عدد فرداً وحيداً بضمير  
مانع جمع **س** المذموم والتالي قد تشارك في طرفيها  
كقولنا كلما نكل آت معضات واما ان يكون كل آت واما ان لا يكون  
كل آت او الموضوع كقولنا كلما نال انسان حيواناً فالانسان جسم  
واما ان يكون الانسان حيواناً واما ان لا يكون جسماً والمحمول كقولنا كلما

كان كل حيوان جسماء قد تشارك في موضوع المذموم المحمول التالي ومحمول المذموم  
موضوع التالي كقولنا كلما كان آت ومعضات واما ان يكون كل آت واما  
ان لا يكون معضات او موضوع المذموم المحمول التالي فقط كقولنا كلما كان  
كل انسان حيواناً معضات الجسم انساناً واما ان يكون كل انسان حيواناً واما  
ان لا يكون معضات الجسم انساناً او المحمول المذموم موضوع التالي فقط كقولنا  
كلما كان كل انسان حيواناً وكل حيوان جسماء واما ان يكون كل انسان حيواناً  
واما ان لا يكون كل حيوان جسماء او لا تشارك ان اصلاً كما نقول كلما كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار  
موجوداً **س** الشرطية اما ان يركب من حلتى او متصلة او  
متصلة او حلية ومتصلة او حلية ومتصلة او متصلة ومتصلة ومتصلة ولما  
تقدم الفصل عن التالي الطبع اعلمت المحللات اللثة الى قسمين فصارت  
اقسامها قسم اللثة السيطر وحلته المذموم متصلة التالي وبالجملة وحلته  
المذموم متصلة التالي وبالجملة ومتصلة المذموم متصلة التالي وبالجملة  
واما المتصلة فاما تحت اجزاؤها بالوضع فلا تعد اقسام المحللات  
فيها باختلاف الاوضاع فاق معانده احد الخبرين هي معانده الاخر له  
**س** احكام الشرطية وسابها عما عدا احكامها بالانتماء  
والانتماء ورفها بالاحكام والاحكام وسابها وكذلك صدقها وكذلك وكسها  
وحلها وحلها واما بالاحكام والاحكام والساب قد يركب كل واحد منها عن  
عن حلتى وعن سالتى وعن خلط **س** المتصلة الموحدة للروية  
الصادقة يركب من صادق ولا دين ومقدم كاذب وتالي صادق ولا عكس  
ولا لازم صدق الكاذب وكذا الصادق وقد حوز في الجزئية والكاذب يركب  
عن الجميع والاتفاقية الصادقة يركب من صادق ولا غير والمعنى الاعم منها  
وهو مقدم كاذب وتالي صادق والكاذب منها عاكس لا يركب من الصادقة



منها والمفصلة الحصة الصادقة بركب عن صادق ولا يبر ولا غير وما نفع الجمع  
عنهما ومن كاذب وما نفع الخلو عنهما وعن صادق والحصة الكاذبة تركب عن  
جبرئيل صادق وكاذب مطلقاً وعن مختلفين في العنادة وما نفع الجمع عن صادق  
مطلقاً وعن الباقي في العنادة وما نفع الخلو عن كاذب مطلقاً وعن الباقي في  
العنادة والمواهب الكاذبة تركب من اجزاء الموحات الصادقة والصواب  
من اجزاء الكاذبة والمفصلات الملهة قد تناهى اجزائها وقد تناهى وربما  
اخر حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم ولا يمان في قوة الجليات  
**س** كلفة الشرطية ليس لتعين المراد في المقدم لحواشيته ولا  
لوجوه في لازمه المتعاقبة فانه لا يكون ما يابى بل معنى اللزوم هو الخلق بل روم  
انما في المقدم او معانته اياه او سلبها على جميع الفروض والاحوال التي يمكن  
اقتضاها مع المقدم من غير ان يكون تلك الفروض والاحوال مدخل في الاستلزام  
والعائد وعدمها واراد هذا محققاً بقول **اللازم** لا معنى لشيء غير  
طبعي المقدم والمالي فان كان المقدم من غير ان امر اخر به معصياً  
لوجوده المالي مع كلفة التامة لمعلولها والكل لجزء واحد المعلولين للآخر  
والمعلول المساوي لعلته لا يعتد به طبعه الموجه لوجوده المالي بحسب  
اقتضاء الامور والقدرات والاقوات شرط ان لا يكون تلك المقتررات بالثرفي  
الاستلزام ومشاركه وما نفع سواك تلك الامور موافقة له في طبيعته او  
مضائق او مخالفة او مناقضة كان الاستلزام كلياً ولم يكن ليعجز الامور انفس  
الاستلزام سوى انفسه على حصوله في جميع الصور كما كان في الحيات  
غيره على نفس الجهد بل انما يدل على حصول الجهد التي تعصفها طبيعة  
الطرفين في جميع الاشخاص وانما ان كان المقدم غير تام في كتابان بوجه  
المالي مع وانما ما اقتران شيء ما يمكن ان يفتقر به وهو قبل الاقتران يمكن ان  
يكون الجاهل لا يفتقر به ذلك الشيء وان لا يفتقر كان استلزامه وجه حرماً بصير

مع ذلك المعترن كلياً لا يفتقر لكونه هذا حيواناً فهو انسان فان الحيوانية انما  
سلم الانسان عند افران الناطق واسترطائه مقدم الجبري صلاحيه الامران  
ما نفع من اقترانه به وفي الافتراض ان يكون ما يمكن ان يفتقر به تلك تتوهم ان قولنا  
ان كان هذا انساناً فهو حيوان جبري فانه اذا فرض اقتران الحيوانية به لم يكن حيواناً  
وذلك بمعنى ان يكون استلزام الانسان للحيوانية في بعض الاحوال وهي حال  
عدم افران الحيوانية به دون اقترانها به فان الانسان غير صالح لهذا الامر  
ولا هذا المعترن ما يمكن ان يفتقر به فالفقد المذكور سقط هذا الشك **سؤال**  
ذات اولاً ان تلك الاحوال والفروض ينبغي ان تكون ممكنة الاقتران المقدم ثم ذكرت  
ان تلك الامور سواك كانت موافقة للمقدم في طبعته او مضائق او مخالفة او مناقضة  
فان المقدم سلم المالي عليها وهذا ظاهر المناقضة **جواب**  
اشتراط الامكان في تلك الاحوال انما هو امر اصطلاحي وليس هو شرطاً في الاستلزام  
لما كان الموضوع في الجليات انما هو ما صدق بالفعل دون ما كان ممثلاً او بالقوة  
وليس هذا شرطاً في الجبر والوضع بل انما هو من المعارف عند الناس واعلم ان  
المجال من حيث كونه محالاً والمعلوم من حيث كونه معروفاً لا يمكن ان يحكم عليه  
بانه يستلزم شيئاً بل يمكن ان يحكم عليه بانه لا يستلزم شيئاً كما ان الموضوع من حيث  
يكون معروفاً لا يمكن ان يحكم عليه باحباب ولكن الحكم بالسلب ولا ان يقع عليه  
الحكم الاحكامي بحيث ان يكون موجوداً او ما حوذاً من حيث هو شيء مايات في  
الذهن بالفعل من غير ملاحظة وجوده او عدمه كذلك المقدم يمكن ان يوصف  
انما موجوداً او من حيث هو ثبات بالفعل في الذهن من غير ان يلاحظ  
كون ذلك الثبوت في الخارج على سبيل الامكان والامتناع وهذا هو المراد  
من الفرض والقدر والافراض ما ينبغي ان يحكم عليه بالاستلزام لما استلزمه  
ولا نقدر في نفس الاستلزام سبب استلزام البعضين فان كان لازم محالاً  
لا يدل على الاستلزام بل انما يدل على عدم المراد او كونه محالاً فقط واذا عرفت



منه تجتمع مقولات المتأخرين بالكلية حيث يشكون في كلية المتصل لتجوزهم  
ان المقدم محال وكون المحال مستلزما محال وقس على هذا فكلية الانفصال واما  
التحسين فهي التي حكم فيها لزوم السالبي للمقدم او معاملة اياه على وضع معين  
في زمان معين او سلمها والاهال هو ترك السور وقس الاغاثة عليها وسور الكلية  
المتصلة في الاحاب كلما ومها ومنه وفي السلب ليس الشئ وفي المنفصلة الموجبة دائما  
والسالب ليس الشئ والحرى قد يكون بها والسلب الحرى ليس كما للمتصل وليس دائما  
للمفصلة وقد لا يكون فيها واعلم ان هذه الاتفاقية انما محرم بصدقها لو اخطى طرفا  
بحسب الحقيقة فانه لو اخطى بحسب الوجود الخارج حتى طار كرها للكب موضوع احد  
الطرفين **س** مقدم المتصل الموجبة الكلية قد يكون مركبا فيكون كل  
واحد من جزئيه مستلزما للثاني جزئيا ما اشكل الثالث ولا يجب في السالبي لطلب اللزوم عن  
كل واحد من الجزئين ومحت عن احدهما وتالي المتصلة الموجبة قد يكون مركبا فيكون المقدم  
مستلزما لكل جزء من الثاني موافقا لاصل الشكل الاول وفي السالبة تحت سلب اللزوم  
الا عن اجزاء الجزئين وما نفع للظن مستلزم امتناع الخلوع عن كل جزء من المركب وعن الآخر ولا  
يجاز الخلوع عن الكل في السالبة لا يجب سلب الخلوع الا عن الجزء وعن اجزاء الاخر ما نفع  
المجمع لا يستلزم امتناع الاجتماع اضطر فيها واجزا الطرف الاخر بل بعضها والسالبة  
سلمه سلب الاجتماع من الطرف الاخر واجزا الاخر والحقيقة الموجبة سلمه امتناع  
الخلوع عن الطرف واجزا الاخر وامتناع الاجتماع لا في الكل والسالبة ان كان  
صدقها لحوار الجميع من الطرف وكل واحد من اجزا الاخر وان كان لحوار الخلوع لم  
يستلزم حوار الخلوع عن الطرف وكل اجزا الاخر بل عن البعض **س**  
قد يحرف الشرطية عن وجهها كما اذا نسبت قفصة وعقبتها ما يحاب اخرى مثل قولك  
لا يكون آت ودهى في قوع مانع جمع او مانع خلوع فله حجت من الواو ولا  
كانت قوع متصلة هي قولك كلما كان آت قود وقد لحق النضاي اذ واث  
منفردا زاه هي آت لحوق انما الموضوع فانه يدل على مساواة المحول والحوق

عرف النفي وبعضه بالنفي لا استثنائي فانه يدل على مساواة المحول للموضوع  
في العموم او في المفهوم وكذا قول الالف واللام على الموضوع فانه يدل على الاستعراق  
اذ لم يربها الى معني ودخل على بعضه ولا بينهما ساطع يكون مفيد المساواة **س**  
ايضا والسلب دفع ما ثبتت الادوات والمرجع في امثال هذه الى اللغة **س**  
المقدمون على ان كل متصلة تستلزم متعاقبة للمقدم والكم وتناقضتا في التالي  
واختلفتا في اليقين متلازمتا نقولوا لو لم يلزم من صدق قولنا كلما كان آت قود  
صدق قولنا ليس الشئ اذا كان آت لم يكن قود تصدق بعضه وينتج من الثالث قد يكون  
اذا لم يكن قود قود لو لم يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لصدق بعضها  
ولكون آت غير مسلم للتمسك وادعوا المحال في ذلك ونحن نتوقع في ذلك ان  
لم يظهر دليل على استحالة لزوم الشئ لبعض جزئيا فيكون اللزوم محالا وكثيرا ما سئل  
على استحالة اللزومات لكونها ملزمة لمقاصدها مع ان اللزوم ثابت ولو لا ذلك لبطل  
القياس الخلفي وبحوز انصاع عدم استلزام الشئ لبعض جزئيا فاقدر هذا امورا  
سكنت هذه القاعدة فاقطع الانسان لا يستلزم ما هيته الخارج ولا عدمها **س**  
كل المتصلين واقعان في اللزوم والكم والكيف وتلازم متاف  
التالي لا رما متعاقبا لا رما متعاقبا بالشكل الاول ولا وسط هو التالي وكذلك  
اذا اتحدت في التالي والناقص وتلازم متاف في المقدم متعاقبا بالشكل الاول ولا وسط  
هو المقدم وكذلك اذا اتحدت في الكم والكيف وتلازم المقدمان والسالبان تلازما  
متعاقبا لوجوب استلزام المقدم من احدهما مقدم الاخرى المستلزم لتالي الاخرى  
المستلزم لتالي الاولى واذا توازمتا المتصلان في الكيف والكم وناقض عن مقدم الاولى  
عن تالي الثانية ولازم تقيض مقدم الثانية عن تالي الاولى كانت الثانية لازمة لاولى  
عند الاحاب والعكس عند السلب اما الاول فلان تقيض مقدم الثانية لما كان  
لازما لعين تالي الاولى لزم من ذلك ان يكون عين مقدم الثانية ملزمة وما السبب  
تالي الاولى بعكس المعين وتقيض تالي الاولى لزم من ذلك ان يكون عين مقدم الثانية ملزمة وما السبب



المفيض يكون عين مقدم الثانية ملزوماً للمفيض مقدم الاولى الذي هو تالي  
 الثانية واما في جانب السلب فلا بد لو كانت السالبة الاولى عند صدق السالبة  
 الثانية صدق بعضها وهو الوجه الاول في المحال في الكم واستلزم الوجه  
 الثاني المحال للسالبة الكم فيلزم اجتماع التخصيص وهو محال واذا انقلب  
 المتصلان في الكم والكيف وناقض عين السالبة الاولى عين مقدم الثانية ولازم  
 عين مقدمها بعض النهايات الثانية لازمة عند الاحباب وبالعكس عند السلب  
 اما الاول فلا بد كلما تحقق مقدم الثانية تحقق بعض مقدم الاولى لكونه بعض  
 مقدم الاولى لكونه بعض اليها المستلزم لبعض مقدمها وكلما تحقق بعض مقدم  
 الاولى تحقق تالي الثانية لكون مقدمها لازماً للمفيض تالي الثانية ونتج كما تحقق  
 مقدم الثانية محقق اليها واما السالبة فلان الوجه الثانية لما كانت لازمة للوجه  
 الاولى كانت السالبة الاولى لازمة للسالبة الثانية بعكس المفيض او نقول لو كانت السالبة  
 الاولى عند صدق السالبة الثانية صدق بعضها المستلزم للوجه الثانية لما ستر  
 مجتمع المضان **س** كل حصة من اوصاف الكم والكيف و  
 في طرفيها ملازمة وتعاكساً لانهما امتنع الجمع بين جري احدهما امتنع الخلو عن جري  
 الاخرى ولما امتنع الخلو عن جري الاولى امتنع الجمع بين جري الاخرى وكذلك  
 المحال اذا توافقا في احد الجهري الكم والكيف وتلازم تاف في الاخرين وتعاكساً  
 لاستلزام امتناع الخلو عن الشيء وعينه امتناع الخلو عن لازم وذلك الغير  
 ولذا اذا امتنع الجمع بين الشيء وغيره امتنع الجمع بينه وبين لازم المساوئ  
 ولذا اذا توافقا في الكم والكيف فلازم تاف في جريهما لازماً وتعاكساً  
 لاستلزام التقاعد من الملزومات كذا التقاعد في اللوازم واستلزام التقاعد  
 متصافاً بالتقاعد في اللوازم المساوئ وهكذا الحال في السوالب  
 فلان الملازم من السالبة ليس الكسبي عكس بعض الملازم من الوجهين  
 الجري عكس بعض الملازم من الوجهين الكسبي **س**

كل ما نعتي جمع اذا توافقا في الكم والكيف ولازم كل واحد من جري الثانية  
 كل واحد من جري الاولى كانت الاولى لازمة للثانية عند الاحباب وبالعكس عند  
 السلب اما الاول فلا يستلزم التقاعد عن اللوازم والتقاعد من  
 الملزومات واما الثاني فلا يستلزم حوازل الجمع من الملزومات حوازل من  
 اللوازم فان كان اللزوم متعاكساً لتعاكساً احكاماً وسلباً وكذلك اذا  
 اتفقا في الكم والكيف وايد الجري لازم ايد جري الثانية ايد جري  
 الاولى لاستلزام التقاعد للجمع بين الشيء واللازم التقاعد فيه وبين  
 الملزوم واستلزام حوازل الجمع بين الشيء والملزوم الحوازم وبين اللازم  
 واذا توافقا في السالبة المستلزم للاخرى في الكم والكيف وخالفا في الكيف وناقضها  
 في طرفيها كانت السالبة لازمة من غير عكس لانه لو صدق السالبة على تقدير  
 الوجه صدق بعضها المخالف لها في الكم وذلك المستلزم امتناع الارتقاء  
 من جري الوجه المفروض الصدق لانه امتناع الاجتماع من امرين دليلاً  
 او في الجملة ملزوم لامتناع الخلو عن بعضها فقلب المفضل حقيقة  
 ان كانت جريته وغيرها نعم الجمع ان كانت ملزمة امتناع الخلو عن جريها  
 في الجملة وهو طرفة وان عدم العكس عند السلب لانه محذور صدق امرين  
 لوجود زياد ووجود قسرين يعين مع جواز صدق بعضهما صدق  
 سلب الافضال المانع من الجمع بين ذلك الامر مع عدم وجوب صدق  
 للافضال المانع من الجمع بين بعضهما **س** مانعاً الخلو  
 اذا توافقا في الكم والكيف ولازم كل واحد من جري احدهما كل واحد  
 من جري الاخرى كانت الاولى لازمة للثانية عند الاحباب وبالعكس عند  
 السلب ضرورة استلزام امتناع الخلو عن الملزومات امتناع الخلو عن  
 اللوازم وحوازل الخلو عن اللوازم حوازل عن الملزومات واذا كان  
 اللزوم متعاكساً لتعاكساً احكاماً وسلباً فان اتفقت المفصلتان



في الكم ونحوها في الكيف وتناقضها في حزمها كما في السالبة لازمة للوجه ولا  
لاستيع اجتماع حزمي الوجه لان امتناع الخلو عن امرين متضادين امتناع الجمع  
من بعضها مستقلا الى الحقيقة هذا حفظ ولا يعكس لحواز اجتماع شئ  
على الكذب مع امكان اجتماع بعضهما عليه كالانسان مع الناطق فانها اجتماعان  
على الصدق على ما يكون الصادق عليه الغير وكذلك بعضاها على ما يكون  
الصلان على الانسان **س** اذا وافقت الحقيقة مانع الجمع في  
الكم والكيف وفي احد الحزم وكان الجزم الاخر من الحقيقة لازما للاخر من الاخرى  
كانت الاخرى لازمة للحقيقة في الاحباب والعكس في السلب لان امتناع  
الجمع بين الشئ والآدمي يستلزم امتناع الجمع بين وبين المزموم وهو ان الجمع  
بين الشئ والمزموم يستلزم حواز الجمع بين وبين الآدمي ولما حاز كون  
الآدمي اعم من المزموم لم يلزم الانعكاس فصاروا اذا كانت الاخرى مانعة  
خلوها ووافقتا في الكم والكيف واصل الطرفين وكان الجزم الخاير من الحقيقة  
ملزوما للاخر من الاخرى كانت مانعة الخلو لازمة في الاحباب والعكس  
في السلب لانه لما امتنع الخلو عن الشئ وملزوم آخر امتنع الخلو عنه  
وعن الاخر ولما جاز الخلو عنه وعن الآدمي خارجيه وعن المزموم ولا يعكس  
لحواز كون الآدمي اعم **س** كل مانع جمع ووافقت مانع الخلو  
في الكم والكيف ووافقتها في حزمها لازمة لاستلزام امتناع الجمع بين  
امرين امتناع الخلو عن بعضيهما والعكس واستلزام حواز الجمع بين الامرين  
حواز الخلو عن بعضيهما والعكس فان توافقا في الحزم وكما فتا في  
الكم والكيف كانت السالبة لازمة ولنفس مانع الجمع بوجه كليم مانع  
الخلو سالبه حزمه فلو لم يلزم من صدق الوجه صدق هذه السالبة صدق  
بعضها راغبت مانع الجمع حقيقة وكذلك البحث في باقي المحصورات  
ونازع بعض المتأخرين واستلزام الوجه الجزم السالبة الكلد فانه

لا يلزم من صدق بعض السالبة انكسار الجزم لحواز توافقا يري ما امتناع الجمع  
والخلو على انها سلب السالبة الجزم الاخرى والالزام الانقلاب وهذا  
حتى ولا يحسن الدوام لحواز اجتماع شئ كالانسان والحيوان يحوز  
ارتفاعها **س** كل متصل ووافقت حقيقة في الكم والكيف  
واحد الطرفين **س** ما وافقت في الاخر كانت المتصلة لازمة للمفصلة اجمالا  
وبالعكس سلبا لا سلوا كل واحد من حزمي المتصلة بعض الاخر وبالعكس  
واما في البلية فلا تامة اذا صدق ليس اذا كانت قد دلوا بصدق ليس التمه  
اما ان لا يكون آت او دة حقيقة صدق قد يكون اما ان لا يكون آت  
او دة حقيقة وذلك يستلزم قد يكون اذا كان آت قد دة وهو ساقض  
السالبة الكلية ولا يعكس انما في الاحباب فلو كان لازم اعم  
وامتاع محقق العائد من بعض الخاص وعين العام لشئ في العموم  
بعضها من وجه واما في السلب فصدق قولنا ليس التمه اما ان يكون هذا  
انسانا واما ان يكون حوا اعم كذا ليس التمه اذا كان انسانا فهو حيوان  
وكذا لا تامة في احد الطرفين لزمنا متعكسا ووافقتا في الاخر ووافقتا  
في الكم والكيف اما في الاحباب لان الساقض ان كان مقدم المتصل  
كان ملزوما لبعده الاخر من الحقيقة لكون مقدم هو بعض احد حزم  
الحقيقة لكن الجزم الاخر من الحقيقة ملزوم للمالي فلزم المطلوب وان  
كان في التالي فله سلوا مقدم المتصلة الجزم الآدمي من المفصلة المستلزم  
لبعض الاخر منها الذي هو عين التالي وهما سبحانه المطلوب من الاول وفي  
الجزم يقول في الاخير احد حزمي المفصلة سلوا مقدم المتصلة استلزاما  
كليا وبعض الاخر جزمنا وهما سبحانه من المات المتصلة المطلوبه واما في  
السلب فلا تامة اذا صدق ليس التمه اذا كانت قد دلوا بصدق ليس التمه  
اما ليس آت او دة المزموم قد صدق قد يكون اما ليس آت او دة



ويلزم قد يكون اذا كانت آتة وكلما كانت آتة قد يكون اذا كانت آتة  
فقد حلفت ولا سكتان اما في الاحجاب فلا بد صدق كلما كان هذا انسانا فهو  
حيوان ولا يصدق قولنا اما ان يكون انسانا واما ان يكون حمارا حتى لا يصدق  
الجميع بينهما في الفرس وذلك صدق والساقض في المالى قولنا كلما كان هذا انسانا  
فهو حيوان ولا يصدق قولنا اما ان يكون بطيئا او لا يكون حيوانا الحمار لظهورها  
في الفرس واعلم انه لما كان هذا السلب صادقا مع احجاب الاتصال كان الاتصال  
معها اذا ما علم من ذلك ان العكس غير لازم في السلب **س** كل متصل  
واقعة مانعة جمع في الكيف والكم وتقدمها ايجري المفضل وناقض اليها الجرح  
الآخر منها لا زمتا وتعاكسا لان تقدم المفضل الذي هو ايجري المفضل تسليم  
بعض الآخر الذي هو تالى المفضل لا يمنع الجمع ولو لم يبيد قاسم الجمع من  
عين المفضل وبعض المالى كذب المفضل ولا لازم المفضل من تسليمه بل لازم البالين  
واذا وافق تقدم المفضل ايجري المفضل ووافقا في الكم والكيف ويلزم  
باليها بعض الآخر منها كانت المفضل لازم في الاحجاب لا تسليم المفضل مفضل  
من تقدم المفضل وبعض الآخر ونظم الى اسلام البعض المذكور للمالى فلا يعكس  
لانه صدق كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا يصدق اما ان يكون انسانا واما ان  
لا يكون فرسا المروم بعضه للمالى وفي السلب يكون المفضل لازم لانه لو اصدق  
السالب المفضل عند صدق المفضل السالب لمصدق بعضها المستلزم لبعض  
المفضل السالب ولا يعكس لانه لما كذب الاتصال في الموحتر وصدق الاتصال  
علم عدم العكس واذا صدقت المفضل الكلية الموجه صدق السالب المفضل كلية  
وجبرته من غير جرحها لا يمنع الروح والعناد بين شيئين وكذلك اذا كانت المفضل  
الموجه جبرته فانها صدق السالب المفضل جبرته ولا لازم ما ذكرناه ولا يلزم  
صدقها كلية حسب جواز المعاند والملازمة بين شيئين جبرتها وكذلك اذا كانت الموجه  
هي المفضل صدق السالب علم هذا القانون وكذلك اذا صدقت المفضل الموجه

الكلمة استلزم السلب العناد المجهى من اليها او لزوم المفضل لانه كلما صدق تسليم  
المفضل صدق المفضل وكلما صدق المفضل صدق المفضل وكلما صدق المفضل صدق المفضل  
صدق المالى وذلك تسليم سلب العناد لا يمنع صدق العناد والمروم ولا يلزم  
في الموجه لانه المفضل السلب المجهى لحوار **م** اعم كما يقول قد يكون اذا كان  
هنا حمارا فهو انسان ولا تسليم **ب** انه من الفرس المروم الحيوان ومن  
الاسان وكذلك سلب الاتصال مع احجاب مالى او سلب لصدق سلب الاتصال  
المروم عن المتوافق مع كذب المعاند من ملزم المفضل وعين المالى كما يقول  
ليس الله اذا كان الانسان موجودا فالخار ناهق ولا يصدق اما ان يكون الناطق موجودا  
واما ان يكون الخار ناهقا وكذلك صدق سلب الاتصال مع سلب المعاند كما يقول  
ليس الله اذا كان هذا انسانا فهو فرس مع صدق قولنا اما ان يكون هذا بطيئا  
واما ان يكون فرسا **س** كل متصل فاتها تسليم مفضل مانعة ظهور  
مواقفة لكان في الكم والكيف من بعض المفضل وعين المالى وبالعكس لانه لو اجاز  
الظهور عن بعض المفضل وعين المالى لزوم كذب المالى عند صدق المفضل وكذب  
المفضل واذا امتنع الظهور عن امر ثبت الاتصال من بعض المفضل وعين المالى  
لان ارتفاع كل جرح من المفضل تسليم الآخر واذا وافقت المفضل والمفضل  
في الكم والكيف ناهق مقتضى **م** ايجري المفضل ولزم باليها الجرح الآخر  
منها كانت المفضل لازم في الاحجاب في العكس في السلب لان تقدم المفضل  
الذي هو بعض ايجري المفضل تسليم عن الآخر من المفضل المستلزم للمالى  
المفضل واما السلب فلا لو كذبت المفضل عند صدق المفضل الكاذب لصدق  
العناد كذا بين بعض المفضل والمروم المستلزم لشدة الاتصال بين تقدم  
المفضل والمروم للمالى المستلزم لشدة الاتصال من المفضل والمالى وذلك  
نكذب السالب فان كان المالى ملوما للجرح من المفضل المذكور تعاكس المروم  
المذكور وسكون المفضل لازم في الاحجاب والمفضل في السلب لان المفضل



يكون مستلزماً للجاء الآخر من المفصلة فيكون لازماً للقدم وذلك كالمستضي استباح  
الكلوبين بعض القدم والجاء الآخر من المفصلة وهو المطلوب وانما في السلب فلهذا  
لو كانت المفصلة عند صدق المفصلة لصدق ثبوت الاتصال بين المقدم والجاء الآخر اللازم  
للاولى وذلك بمعنى صدق العلة اي بمعنى القدم والجاء الآخر مفصلة بالمفصلة  
السابعة فاذن لا يخفى ان اللزوم في هذه الاقسام اذا كان متعاضداً كان اللزوم  
من العضاة متعاضداً واعلم ان كل قضيتين متلازمتين متعاضدتان فان تعيين كل واحد  
منها تعاضد عن الآخر صدقاً وكذا وان كان اللزوم بينهما غير متعاضد غير عائد عن  
اللزوم بمعنى اللزوم صدقاً وبعض اللزوم غير لازم كذا **المقالة الرابعة**  
**في القياس ونسبها مباحث الاول** القياس قول مؤلف من قضايات متى سلت  
لزم عنها لادانها قول آخر والقول جنس والنايف من قضايات متى لزم عن القسيمة المتشابهة  
لما يلزمها عن العكس وغيرها وقلنا من قضايات لم يزل يلزم  
الدور فان المقدم هي فضته جعلت خيراً قياس ولا شرط في العضاة ان يكون  
مسلم بل يكون بحث متى سلت لزم عنها قول والزمون يشبهون الشكل الاول وغير  
كالواقى وقولنا لادانها احتراز عن امرين احدهما ما صدق فيه بعض العضاة لقياس  
المساواة مثل قولنا آساوآب وآساوآج فانه سيجأت مساوآج بواسطة  
مقدمة يحدده هي ان ساوآب مساوآك والى القياسية ان يقول آ  
مساوآب المساوآك وكل ما هو مساوآب المساوآك فهو مساوآج فآ  
ت اوآج والكبرى من المقدمة المحدوفة بعد هذا في هذا القياس مجموع الصغرى  
ويجوز الكبرى واصناف المقدمة المحدوفة مخصصة ولكل فلان بطوف الليل  
فهو متصل فان الكبرى محدوفة للعلم وهي وكل من بطوف الليل فهو متصل  
الناي ما ذكرناه يدل بعض العضاة عكس بعضها كقولنا جاء الجوهر بوجه رفعه  
رفع الجوهر وما ليس بجوهر لا يرتفع بارتفاع الجوهر يتججر الجوهر جوهر بوجه  
عكس بعض الكبرى وقولنا قول آخر احتراز عن اسلما مجموع كل قضيتين كاحدها

والقول منه سموع ومنه محقول وكذلك القياس من محقول هو الاقناع  
المولفة في النفس من الاقوال العقلية بالسأودى في النفس الى الصدق في آخر  
ومنه سموع وهو القول المملوظ المؤلف من العضاة بالادكون وهو قياس لا  
من حشونه سموعاً فان اللفظ بالقياس لا يوجب اللفظ بالقياس بل انما هو قياس  
من حيث دلالة على القياس المعقول المسلم لم المطلوب والقول المسموع خبر للقياس  
المسموع والمعقول للمعقول **سبب** من خاصته مع الصورة ان يلزم  
منها شيء عاقد به السليم وان كانت المان في نفسها كاذبة كقولك كل سواد ساض  
وكل ساض جوهر فان من لم يهن لزمه كل سواد جوهر اما مع فساد الصورة  
فلا يلزم شيء وان صدقت المان كقولك كل انسان حيوان وبعض الحيوان فيرقات  
الضئير صحران ولا يلزم منها شيء فان جعلنا المثال الاول واشباهه من القياس  
ان كان العاقل له عالماً بكونه ولذلك المورده هذا القول لكنه بحث لو سلم لزم عنه قول  
آخر لم يكن هذا القول حجة ويكون قياساً فلا يكون الحجج حساً للقياس فان الحجج  
نقضه ابعاع الصدق ما يعقد المحتج ان المحتج له والحج قد يصدق على  
غير القياس فان من يستعمل الاسقاطات والنسبات يحقد من كونها حجة غير  
قاسية **سبب** القياس ان استعمل على نوع المطلوب او عيضة حتى  
استثنائاً كقولنا ان كان آت في ذلك آت في ذاك ليس ذاك طير آت  
وان لم يكن يستعمل حتى امرائاً كقولنا كل ذاك وكل ذاك آت في ذاك  
وكما كان ذاك ذاك والمقدمون محلون الامر ان الحلي والاستثنائي للشرطي  
فلم يسطروا القياسات الافتراضية الشرطية لكن الشرح اطهرها ورداء حصلها  
في حلة متطاوله **سبب** الافتراضية مركبة من مقدمتين احدهما مشتركة  
على موضوع المطلوب واشبهه وسمى الصغرى والثانية تستعمل على محمول المطلوب  
اشبهه وسمى الكبرى كما نقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فالا انسان اصغر  
لخصومه والجسم اكبر لخصومه والحيوان اوسط ثم استعمل هذا اسطراداً في الاحجاب



والمطلب مع العموم والمساواة على سبيل المحار ويطبق على الواحد من هذه الثلاثة  
 اسم الجند المطلوب يسمى بوجه وبالف المقدمتين امراً او ههنا بالالف شكلاً والنسخ قياساً  
 والاشكال اربعة كان لا وسط ان كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى  
 فهو الاول وهو من الاشكال واشهرها اثنان وجه المحب الكلي والمحصولات الاربع  
 وان كان بالعكس فهو الرابع واسقطه الاول لبعده عن الطبع وان كان محمولاً  
 فيها فهو الثاني وهو متبع الاول لا ساجم الكلي المستعمل في العلوم وان كان  
 موضوعاً فيها فهو الثالث ولكل شكل ثمانية اشكال في الاساجم وعداها سبب للعقم  
 وتركها لثلاثة عدم الاساجم من الساتر بسطى وصغرى باله بسيطه كبرها  
 جبره ومن جبره **س** ثم ما في الاول بحسب الكم والكيف والكييف  
 امران احدهما احباب الصغرى والكم سادق الاوسط والصغرى فلا تنفك الحكم قيمة  
 اليه لان الناسد المنفي عن احد المتناسقين قد يكون ثانياً او مستثا عن الآخر ولا  
 حرمه بكمية النسخ الذي كلمة الكبرى الحواز كون الاوسط والاكثر اخيراً للاوسط  
 متناهي ومتلازمين وباعتبارها مارت القرائن اربعة بعد ستة عشر حاصله  
 من ضرب المحصولات صغرى في نفسها كبرى الاول من موصلي كبرى والنسخ  
 كذلك كقولنا كل د ت وكل ت آ نسخ كل د آ الثاني من موصلي والصغرى  
 جبره من ك الصغرى بعض د ت وكل ت آ بعض د آ الثالث من كليتي  
 والكبرى باله والنسخ كالكبرى كل د ت ولا شيء من ت آ فلا شيء من د آ الرابع  
 من محلي الكمية والكمية والنسخ في الكم كالصغرى وفي الكيف كالكبرى  
 بعض د ت ولا شيء من ت آ فليس بعض د آ واحصت الحسن منها لاعتبارها  
 في مقدمتي القياس ضرورة سبب السبع الاخص وتاج هذا الشكل يتبعه  
**سؤال** يصدق قولنا الانسان حيوان والحيوان جنس وقولنا  
 الانسان وجه منحاك وكل منحاك حيوان مع كذب النسخ فيها **جواب**  
 اما الاول فقد بينا فاسلف ان القول على الانسان غير القول عليه الجنس

واما الثاني فلان الصغرى قد استلقت على عقدك حل احدهما اجاب والاخر سلب  
 والسلب عقم يصدق منه الجمل الاحكام مع الكبرى **سؤال** يصدق  
 لا شيء من د ت وبعض ت آ وسكان بعضاً ليس د من الاول والا لصدق كل  
 آ د واتح مع الصغرى لا شيء من ت آ والعكس الى ما ناقض الكبرى هذا طفت  
 فلا سطر احباب الصغرى ولا كلية الكبرى **جواب** المطلوب نسبة  
 الالف الى الجيم وهو غير لازم من المقدمات ولو جعلنا المطلوب نسبة الجيم الى  
 الالف كان ما ذكر نوع سخا وقد ظهر من هذا ان القول بغير قياساً اذا استلزم  
 قولاً معيناً وضع اولاً حتى تعني الاصغر والكبرى والاوسط والصغرى والكبرى  
 فان هذه الامور لا تعتبر الا بعد بعثي المطلوب ولا استبعاد في ان يكون هذا  
 القول قياساً بالنسبة الى قول وعرف قياساً بالنسبة الى اخر فان القياسية من الامور  
 الاضافية وعلى هذا التقدير يحصل ما ذكر في الجند قد المقبر الشص  
 الثاني شرط اناج قرأته امران احدهما الاحكام كعالم الصدق الجبر على النوعين  
 وعلى النوع وفصله وسلب الجبر عن نوعي جنس اخر وعن نوعه وفصله الثاني  
 كلمة الكبرى لصدق الجبر على النوع وسلبه عن بعض جنس وسلب احد النوعين  
 عن الآخر واشارة لبعض جنس وحواله المتبع باعتباره اربعة الاول من كليتي  
 صغرها وجبه والنسخ كالكبرى كقولنا كل د ت ولا شيء من ت آ فلا شيء من د آ  
 الثاني عكسه والنسخ كذلك الثالث محليها الكم والكمية والصغرى  
 موجبه بعض د ت ولا شيء من ت آ والنسخ باله جبره بعض د ليس آ الرابع  
 كذلك والصغرى باله ليس بعض د ت وكل آ ت والنسخ باله جبره  
 ليس بعض د آ وسكان هذه الضروب بالعكس في كبرى الاول والثاني لا يرد  
 الى الاول وصغرى الثاني بم حوله كبرى وعكس النسخ وبالحال هو طرقي  
 عام في الكل ان بعض بعض المطلوب الى احد المقدمات ليس بعض بعض الاخرى  
 يقول ان يصدق لا شيء من د آ الذي هو متبع الاول يصدق بعض د آ ولا شيء



مرآت ونتج بعضه ليرت وكذا الصغرى وبلا فراض في حرمي احدى المقدس  
 كالبايعان فراض الجيم د معدق لا شيء من دت وكل آت فلا شيء من د آثم بعضه د  
 ولا شيء من د آ فليس بعضه آ ولا فراض لا يتم الاقتباسين ايد هما من الشكل الاول  
 والاخر من ذلك الشكل بعينه والعرض منه جعل الحركي كليا فلا يصدق في مقدس كلش  
 واستفهم في الثالث انه اذا من الجيم من العكس او الخلف وهما جاران في الثالث  
 يكون استعمال القياسين معا كالحاصل الرابع الذي لا يحوى فيه العكس والتأخرون  
 لا يطنوا ان الوحات سدعي وجود الموضوع وان السلب قد يصدق على موضوع  
 معدوم توقفوا في شتم الافتراض فالا مع كونهما كونه ونحو لما تافساد تلك  
 الاصول ثم عندنا هذا الافتراض بطلقا وقد ظهر ان هذا الشكل لا ينسج الالسلب  
**النوع الثالث** شرطه احباب الصغرى لصدق الجنس على النوع وسلب  
 نوع من انواعه او من غير انواعه عنه فلا احباب تقصر ولا سلب الثاني في كلية  
 احدهما فان مع جبرها لا يحصل الالتقاء بعين النوعين لا اجداهما وفصله على الجنس  
 حريا وقرانه التامه سنة الاول موحستان لسان سيج حرمه كل دت وكل د آ  
 بعضه آ ولا سيج كليا لجواران يكون آت حسا آت وافصله الثاني من كلش  
 كبر لهما سالبه سيج سالبه حرمه كل دت ولا شيء من د آ فليس بعضه آ ولا سيج كليا  
 لجواران يكون آت حسا آت والثالث من موحسن والصغرى حرمه سيج كالا اول  
 بعضه آ وكل د آ بعضه آ الرابع عكسه كل دت وبعضه آ بعضه آ  
 الخامس محلها الصفة والكسفة والصغرى وجوبه حرمه سيج كالا في بعضه  
 ت ولا شيء من د آ فليس بعضه آ السادس كذلك والصغرى كلية صلات  
 وليس بعضه آ فليس بعضه آ او السان بالخلف والعكس الافتراض وقد  
 ظهر ان هذا الشكل لا ينسج الا الجزئي **الشيء الرابع** شرطه اتاجه  
 امران ايداهم عدم اجتماع الحسنة في المقدس اذ في واحد الا اذا كانت الصغرى  
 موجبه حرمه الثاني عدم اجتماع الصغرى الموجبه الحرمه مع غير السالبة الكلية

صدق

اما الاول فاستقط من الستة عشر عشرة اضرب هي السالبة الحرمه صغرى  
 او كبرى مع المحصورات الواقي لصدق سلب النوع عن بعض الجنس وشوت  
 الجنس لكل نوع اخر او بعضه او لكل فصل النوع الاول او بعضه وصدق  
 سلب الجنس عن معانده وسلب معانده عن فصل الجنس كليا وحرمنا وسلبه عن  
 نوع الجنس وسلب النوع عن نوع آخر كليا وحرمنا وكذا في جانب الكبرى لصدق  
 احباب الجنس على كل النوع او بعضه وسلب النوع عن بعض فصل الجنس او  
 بعض معانده وصدق سلب النوع عن آخر كليا وحرمنا وسلبه الاخر عن بعض  
 حرمتهما او عن بعض معاندهما والصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبه  
 الحرمه لصدق سلب النوع عن آخر واحباب الاخر على بعض جنسها او على فصله  
 والسالتان اللتان لصدق سلب النوع عن آخر وسلب الاخر عن الثالث او  
 عن فصل الاول والموجتان لجرمان لصدق احباب النوع على بعض الجنس  
 واحباب الجنس على بعض نوع اخر او على بعض فصل الاول واما الثاني فاستقط  
 منها ضربا واحدا هو الموجبه الحرمه الصغرى مع الموجبه الكلية الكبرى  
 لصدق احباب النوع على بعض الجنس واحباب الجنس على كل نوع اخر او على  
 فصل الاول فمقي المستح حرمه اضرب الاول من موحسن كلش سيج حرمه  
 موجب كل دت وكل آ د بعضه آ ولا سيج كليا لصدق الجنس على كل النوع  
 وصدق النوع على فصله الثاني من موحسن الكبرى حرمه والتمه  
 كالكبرى كل دت وبعضه آ بعضه آ الثالث من كلش والصغرى  
 سالبه سيج كالا صغرى لا شيء من دت وكل آ د فلا شيء من د آ الرابع عكسه  
 والتمه سالبه حرمه كل دت ولا شيء من د آ فليس بعضه آ ولا سيج كليا  
 لصدق الجنس على النوع وسلب النوع عن آخر الخامس محلها الصفة  
 والكسفة والصغرى وجوبه حرمه والتمه سالبه حرمه بعضه آ  
 ولا شيء من دت بعضه آ لسانه بالرد الى الاول بان جعل الصغرى كبرى

36



والصغير يصغر ثم عكس التسم أو عكسها وبالرد إلى الثاني بعكس الصغير  
أو إلى الثالث بعكس الصغير وهذه الطرق لا تأتي في الجميع بل إنما تحفظ ثرايب  
ما يرجع اليه ولا افتراض وقد تر وهو غير عام أيضاً والحلف وأعلم أنا حيث  
اشترطنا الحجاب الصغير أو الاختلاف في الكيف إنما هو إذا كانت السوالب  
بسيطة ومع تركها براد الضرر وبطلان هذا وبعض المتأخرين استفتح  
في هذا الشكل ثلثة أضرباً أخرى الأول من الصغير إلى السالبة للجهة الموجبة ما ذكر  
الخاصة والكبرى الوجه الكلية الوجهة بالضرورة والردام المطلقين بحسب  
الوصف كقولنا بعض لا يبرح مادام ت لا دائماً وكل آت دائماً حتى بعض  
ليس آت دائماً بعكس الصغير ليرد إلى الثاني الثاني من الصغير إلى موجبة كلية إذا كانت  
أحدى الفعلات وكبرى سالبه حرمه جهتها الشرط الخاص أو العرفي الخاص  
كقولنا كل ت في الفعل وبعض ليس ت مادام آت دائماً حتى بعض ليس  
بالفعل بعكس الكبير ليرد إلى الثالث الثالث من صغير سالبه كلمة وجهها أحدى  
الخاصة وكبرى حرمه جهتها الضرورة والردام بحسب الدات والوصف  
كقولنا لا شيء ت مادام ت لا دائماً وبعض آت مادام آت حتى بعض ت  
ليس مادام ت لا دائماً سدل أحدى المقدمتين الأخرى لصغير من الشكل الأول  
ثم عكس التسم وقد ظهر أن هذا الشكل ينتج ما عدا الوجه الثاني **المبحث الثاني**  
في المحلطات **ج** وللشكل ثرايب زائدة على ما ذكرنا باعتبار الجهات لا يحصل  
الإماح بدونها والعضايا الوجهة ثلثة عشر إذا ضربت في نفسها حصل منها مائة  
وتسعون وستون ضرباً فسقط منها في كل شكل ما يخرج عن الثرايب المذكورة  
إما الأول فقد أسقط المتأخرون فيه فعلمه الصغير قالوا واللام يندرج  
الصغير تحت الأوسط فلا يلقاه الحكم الأكبر وحسب سقط منه ستة وعشرون  
ضرباً وأجاب عن هذا بعض المحققين بأن لا يندرج بالفعل لأن سلم أنه شرط في  
الإماح وإنما الشرح قد استخرج من هذا الشكل على تقدير إمكان صغره لأن

الكبرى ما أن يكون ضروريته أو لا يكون والأول يكون التسم فيه ضروريته  
لأن الأوسط صار صغيراً بالفعل لكانت التسم ضروريته فالضرورة تامة على  
تقدير ممكن ممكن مائة في نفس الأمر لا متنازع انقلاب ما ليس بضروري ضرورياً  
على تقدير محقق والثاني ممكنه عامة إن كانت الكبرى بسيطة لأن على تقدير  
وقوع الأصغر يكون التسم إما ممكنه عامة إن كانت الكبرى ممكنه عامة  
أو فعلية إن كانت فعلية وعلى التقديرين يكون ممكنه عامة ولا فليس  
لممكن عام في نفس الأمر يكون محققاً على تقدير وقوع الممكن هذا حلف  
وممكنه خاصة إن كانت الكبرى ممكنه لا نظام الصغير مع جبرها ما تحت  
الطرفين وحسب يمدق الممكنه الخاصة وأدعى أن ما كراه ممكنه فهو محتاج  
إلى مان وما كراه فعلية محتاج إلى مان ما ذكرناه وحوز أن يكون الصغير سالبه  
لأنها سقلت إلى الوجهة فتبع الحجاب ثم سلب إلى السلب وإن كان سالباً  
قال المتأخرون على تقدير وقوع الممكن براد إذا موضوع الكبرى فلا  
يلزم نقاؤها وحسب وهو لا قد وقعوا فيما فروا منه فانهم إنما التجأوا  
إلى هذا التمثيل حذراً من استلزام وقوع الممكن المجال لدات ومن بعض المحققين  
ضرورية التسم بأن عكس قولنا كما ليس ضروري بحسب الدات فهو متنع أن يكون  
ضرورياً بحسبه وأدعى ضروره هذا القول بعكس المتيقن إلى قولنا كما لا  
متنع أن يكون ضرورياً فهو ضروري وقال أيضاً دات الأصغر هي دات الأوسط  
والا لا متنع إمكان اتفاقه والحكم عادات الأوسط هو حكم عادات الأصغر  
ولنا في الآخر توقف دات الأصغر لست دات الأوسط بالفعل بل بالامكان  
والحكم بالأوسط لا يستلزم اتحاد الدات بالفعل إلا إذا كان الحكم قطعياً وأعلم  
أن علقائون أي بضر يكون هذه النتائج تسم ونزول التسمات واستدل بعض  
الأكابر على إنتاج الممكنه بأن الأكبر ممكن الأوسط الممكن للأصغر والممكن للممكن  
مممكن قال الشيخ ليس هذا ما باليه هو نفس الدعوى أحد معي بالحق أن هذا إنتاج



واضح لا يحتاج الى هذا السان والمتأخرين قالوا الاكبر يمكن ان لا وسط ووصف  
 الاوسط يمكن للاصغر فلا يحتاج وهو لا يغني عن الحق بل بعض المتأخرين جعلنا  
 كبراه دايه وصغراه محضه سمي الدائم بناء على ما ذكرناه في الضروري وهو غير  
 مساعد فان ما ليس بضروري استحالة ان يكون ضروريا على تقدير ممكنات الامور  
 محتمل ان لا يكون دائما على تقدير ممكن اللفظ لان جعل الدوام ملازما للضروري  
 كما ذهب اليه جماعة **س** المتحمضون انه ان كانت الكبرى ضرورية مع  
 استقامته العتق ويمكن ان كانت الصغرى ممكنة كبراه غير ضرورية وبيان  
 هذين سائر وان كانت الصغرى فعلية والكبرى ان كانت غير الوصفيات بعضها  
 السمي الاولى لان الاكبر حمل على جملة افراد الاوسط الحائما اوسلبا لجهة تا والصغرى  
 من جملة افراد داخل في ذلك الحمل سلبا لجهة واما اذا كانت احدى الوصفيات  
 فانها تنسج الصغرى الا في عدم الدوام فانها تنسج الكبرى والضرورية فانها تنسج  
 البشترك فالصغرى المطلقة او الوجودية مع العائمة المتحمض كالصغرى لان ثبوت  
 الملزوم للشيء يقتضي ثبوت الدائم له ولا يتجوز الادوام من الصغرى لان الدائم حاز  
 دوامه لما علوا عن المزموم والرايد سفل صدق الضرورية تارة في قولك كل انسان كان  
 لا دائما وكل كانت الضرورية الوصفية ناطق مع صدق الضرورية وصدق الوجود  
 اخرى في قولك والصغرى محالها وكل كانت سخر الاصابع بالضرورية الوصفية ومع  
 الخاصية يضم الى السمي قد لا دوام لا ساج الصغرى مع السالبة المتضمنة في  
 الكبرى اياها وبعض المتأخرين استعمل مع العائمة وقته مطلقة او مطلقة وقته  
 ومع الخاصية وقته او وقته خالصة عن الضرورية محله لها وهو حق والصغرى  
 الدايه مع العائمة السمي دايه لان المستلزم للمستلزم مستلزم ومع الخاصية  
 السمي دايه ولا دايه لا سطا للصغرى مع جري الكبرى فلا يعقد فيها قياس  
 صادق المقدمات والصغرى الضرورية مع العرفة العامة السمي دايه لانه اخص  
 من الدايه معها ولا محال للضرورية لا ختم الدوام الاكبر لو وصف الاوسط دواما

غير ضروري ومع الخاصة دايه ولا دايه لما تم فلا يعقد صادق المقدمات ومع  
 الشروط العامة ضرورة لان الضروري الضروري ضروري ومع الخاصة  
 ضرورة وغري دايه فلا يعقد صادق والصغرى الوقته مع الشروط العامة  
 السمي وقته مطلقة وهي عبارة عن الوقته الحدود لكن حذف عنها قد  
 الادوام لثبوت الاكبر للاوسط مادام اوسط فيسبب الاصغر في الوقت العتق  
 بالضرورية لانه اوسط في ذلك الوقت ولا يفتقر الادوام لما تم وكذلك مع الخاصة  
 لكن مع قيد الادوام لا سطا للصغرى للسالبة التي هي جري الكبرى ومع العرفة  
 العامة مطلقة وقته وهي المطلقة العامة لكن مع محضتها وقت معين  
 من غير التعرض للضرورية والدوام وسلبها لان الاكبر دايه لو وصف الاوسط  
 الثالث في وقت معين للاصغر فثبت في ذلك الوقت ولذلك مع الخاصة لكن  
 مع المقيد بالادوام لا سطا للصغرى المشتمل مع الشروط العامة السمي  
 متشبه مطلقة وهي المشتمل محدوقا عنها قد لا دوام لان الاكبر ضروري  
 لو وصف الاوسط الضروري للاصغر في وقت ما فممكن ضروريا له ومع الخاصة  
 كذلك مقتضى بالادوام ومع العرفة العامة مطلقة عامة لان دوام الاكبر  
 لو وصف الاوسط الضروري للاصغر في وقت ما يقتضي ثبوت الاكبر ولا تحت  
 الضرورية ومع الخاصة كذلك مقتضى بالادوام والصغرى الشروط العامة مع  
 مثلها او مع الخاصة السمي كالصغرى لان الضروري الضروري ضروري وقد  
 الادوام بظهر الخاصة لا سطا ومع العرفة كالصغرى لان الدائم  
 للضروري دايه والصغرى الشروط الخاصة مع احدى الوصفيات السمي  
 كالصغرى والصغرى العرفة العامة الخاصة مع احدى الوصفيات السمي  
 عرفته وقد لا دوام سيج الكبرى **س** ذكر الاوائل ان الدايه  
 الصغرى مع المقدمات بالادوام من الوصفيات لا يكون قياسا صادقا  
 المقدمات فهوهم بعضهم هي القياس مطلقا وشك في كل محتمل لما يكون



صغراه دايه وكراه اجدي الخاصه كالمعتق وفي القياس المتقدمات ليس فيها  
للقياس فان الملتزم لو لم يصدقها لكانت التعميم في القياس ولا يلزم من كذب  
اختراع الشيء مع الخاص كذب اجتماعه مع العام وعلى الشيء في موضع كذب  
القياس يذب الكبرى بناء على ان الصغرى قد وضعت ما دقه اولاً فالصغرى  
لما لم يحكم بكدها قال صاحب الصابرسعي ان يكون العليل اما يذب  
الكبرى او عدم احاد الوسط فان الادوام لو كان خراسا لم يزد الوسط  
وهو سحره فان حسيده لا سعي الكبرى عرفه بل ولا سعي كبرى فاتها انما هي كبرى  
ماعتبار القياس وهذا لا قياس حسيده الشغل الثاني وشرطه بحسب الوجه  
امر ان احاد ادوام احاد المقدمه او كون الكبرى من المعك السوالب الثاني ان لا  
تعمل المصنفه الا مع ضروريته اما الاول فلان احاد السبع الغير المعك  
او الذي كراه فيها مع كون صغراه احاد الاربع الوصفات عقيم لاختلاف  
التوازيات والمتباينات في العوارض الفارقة واخص هذه الاختلالات الوصفية  
او الصغرى المشروطة الخاصة مع الكبرى الوقتية وهما عقيمان لصدق قولنا  
كل قمر مخفف بالخسوف القوي وقت جيلوله الارض بالضرورة لا دائما ولا شيء  
من القمر مخفف كذلك بالضرورة وقت التراجع لا دائما وكذا التعميم السالبة وصدق  
قولنا كل قمر مخفف بالضرورة الوقتية ولا شيء من الشمس مخفف بالضرورة الوقتية  
ايضا وكذب التعميم الموجب وهذه اخص الاختلالات الاول وصدق قولنا  
لا شيء من المحسوف القوي قمر مضى مشروطا خاصا وبالضرورة الوقتية  
كل قمر فهو قمر مضى مع كذب السلب وصدق لا شيء من المحسوف قمر مشروطا  
خاصيا وكل قمر فهو قمر بالضرورة الوقتية مع كذب الاحباب وهذه اخص  
الواقعي واما الثاني فالحواش ثبوت الشيء لا يمكن بالامكان وسلبه عنه دائما مع استحالة  
سلب الشيء عن نفسه فالاول اسقط سبع وسبعين والثاني شيء عشي فالمسح  
ثابون التعميم ضروريه او دايه ان كانت اجدي المقدمتين كذلك سواء اختصت

41  
او اشتركت والضرورة الضرورية مع المسمى فيها والاعتبار الصغرى المبني  
قديلا لا دوام وفي الضرورة المقترنة اذا لم يكن في الكبرى فالضرورة في صغرى  
او كبرى مع انه مقدم الصغرى التعميم ضروريه لان الاخرى ان كانت ضروريه  
كان لا وسطا اما لا حد الطرف من الضرورة ومستماع الاخر كذلك فيكون  
عقلا مبانيه ضروريه وان كانت غير ضروريه فسلب الضرورة عنها ضروريه  
فترجع الى الاول وان كانت محتملة لها وكذلك لا متناع خلوكا عن ادبيها والرايه  
صغرى وكبرى مع غير الضرورة من العلل التعميم دايه وبما ان العكس  
كما اذا صدق لا شيء من ذلك دائما وكل آت بالاطلاق بعكس الصغرى كمنها  
ومحتملها الكبرى مع من الاول دايه وتغلب كمنها بالخلاف كما اذا صدق ليس كل  
ذلك بالاطلاق وكل آت دائما لو لم يصدق ليس كل آت دائما لصدق كل آت  
بالاطلاق وكل آت دائما وكل ذلك دايه وان كان ليس كل ذلك بالاطلاق وهذا لطيف  
وبالافراض الصغرى المشروطة العامة او الخاصة مع احدها التعميم مشروط عامته  
لان الاوسط اذا كان ضروري البتة لاصد الطرفين وضروري السلب عن احدهما  
لنمت المبانيه الضرورية وبالعكس السالبة ان كانت معكس وبالحلف ولا يصدق  
الادوام وان اسرل لصدق قولنا كل انسان ينام فهو ينام بالضرورة ما دام  
انسانا لا دائما ولا شيء من الحمار العطار ينام ما دام حمارا يعطار بالضرورة  
لا دائما مع سلب الحمار العطار عن الانسان النائم دائما ومع العرفس عرفت عامته  
وكذلك العرفس مع العرفس ومع المشروطين ولا يصدق الادوام لما مر بنا من  
المثال والصغرى المطلقة العامة او الدايه او الاضروريه مع الوصفات  
الاربعة التعميم مطلق عامته بالحلف والعكس ولا يلزم الرايه في الادايه مع  
المشروطه الخاصة الذي هو اخص هذه الاختلالات لصدق قولنا كل انسان  
ينام لا دايه ولا شيء من الحمار العطار ينام بالضرورة ما دام حمارا يعطار لا دائما  
مع صدق لا شيء من الانسان يعطار بالاطلاق الحالي عن الادوام او الضرورة والصغرى



الوقت مع المشرطتين التمه وقتاً مطلقاً ومع الوقتين التمه مطلقاً وقيته  
 وبان هذه التامحات العكس وتارة بالحلف وتارة بالافتراض وقد تعلت  
 ذلك فلا حاجة الى الاعان **س** قد يارغ للتأخر ونحتاج  
 الضرورة مع الضرورة وغير هاضورته واعتراضاً على البرهان بان  
 المناقاه من الدائري لا بين ذات الأصغر ووصف الأكبر وهو ضعيف وأوردوا  
 بعضاً فيما ادى مقصدته ضرورة بان النوعين يجوز انضامهما بصفة وهي  
 حاصله لا يجدها بالفعل مقصد ق سلباً صلباً النوعين عن الآخر والحاجة على ما  
 لما الصفة بالفعل ولا صدق سلباً صلباً الصفة عن الآخر بالضرورة وهذا  
 ردك حقاً فان هذا البعض انما على اصطلاحهم المذكور في الحارحات وزعموا  
 ان العكس والحلف لا ساعدان الا على الدائري والا وابل لم يعتدوا الا الاختلاف  
 بالكيف فاستنصوا من المطلقين مطلقه ومكدهم قولنا لا شيء من الانسان يعاينك  
 وكل ناطق ضالك اللهم الا ان يحرموا على الاصطلاح العم في المطلقات  
 وذهبوا الى ان العم في الجهة السالبة التي يصير كرمي الاول فاستنصوا من  
 المطلقين الضرورة مطلقه بعد عكس المطلق السالبة عندهم مطلقه وهذه  
 اصول فاسد منها **س** زاد بعض المتأخرين ضرورة وانما ارفع  
 علما ذكرنا وهي الصغرى المحسنة العامة او الخاصة مع المشرطتين وزعم  
 ان الستم مكنة عامة بالحلف وعكس الصغرى ان كانت سالبة وهو حسن وهب  
 بعض المحققين الى ان الصغرى اذا كانت احدى الخاصتين مع احدى صغرى العطف  
 كانت الستم مطلقة عامة والا صدق بعضها ولا يمكن مجامعة مع الصغرى  
 وهو حق وقد طعن عليه بعضهم بان الستم حصلت من الكبرى لا من مجموع  
 المقدمتين فلم يكن للمجموع قاساً وهو خطأ فان ما يحتاج الصواب لا  
 يحتاج الى قياس بل قد يكون **س** رتاً قال قائل  
 ان الوقت التي هي اخفض السبع مع الضرورة والدائري لا يتيه فلا يمتح ما

42  
 هو ان سماعها بان ذلك انه يجوز ان يكون الا وسطاً والاكبر دالين او  
 ضرورية لدات الاصغر مادامت داته موجوده لكن ليس الا صغراً ما يجب  
 وجوده دائماً بل قد يقدم في بعض الاوقات محسنة لا مثله الا وسطاً  
 بالضرورة في ذلك الوقت لعدم الموضوع مع كذا بعض الاصغر ليس بالأكبر  
 الامكان او بالاطلاق لشوته دائماً او مادامت داته موجوده يكون  
 الامكان والاطلاق وفقاً للضرورة والدوام بهذين المعنيين ومثاله كل  
 لون كسوف سواد بالضرورة او دائماً ولا شيء من الوان الاجرام بسواد  
 بالضرورة وقتاً معيناً وهو الترتيب مع صدق كل لون كسوف لون جرم  
 سماوي بالضرورة اجاب بعض المتأخرين بان الضرورة والدوام ان احدا  
 يعني وجوب ثبوت المحمول للموضوع اذ لا وادكا كانت الصغرى كما ذهبت فماد كرم  
 من المثال ويكون القرينة مستحتمة دايه للساق في من الشوته دائماً والسلب في  
 وقت معين وان اذ المعنى الاعم وهو الشوته مادام دات الموضوع موجود  
 وان حاز عدم ثبوت له في بعض الاوقات لعدم الدات فلا حلوا الوقت اما ان  
 يكون سالبة او موجبه فان كانت سالبة لم يمنع الاحتياط دايه ولا ضرورية  
 لانه لم يشرط في الوقت الا السلب عن الموضوع في وقت معين سواء كان ذلك  
 الوقت متعلقاً بالدات او لم يكن محسنة فلا منافاه بين دوام الاوسط بحسب  
 دوام وجود الدات معين سلبه في وقت معين لصغرى نية وقته لان الاصغر ان  
 وجد في ذلك الوقت لم يشك الا كبره ولا مثله الا وسطاً في ذلك الوقت لشوته  
 لكل ما مثله الا كبره دائماً وان لم يوجد الا صغراً صدق سلباً الا كبره في ذلك الوقت  
 عنه لتوقف الاحتياط على وجود الموضوع ولا توجه البعض بان الستم صدق  
 وقته وهي قولنا لا شيء من الكسوف بلون جرم سماوي في وقت الترتيب لعدم  
 الموضوع ولا ستم مطلقه ولا ممكنه عامه لا ستماً محاذياً بالضرورة  
 والدوام وعلى هذا الستم المطلق اعم من الوقتية لانه يجوز سلباً المحمول



في وقت معين حتى يصدق الوقت ولم يلب في شيء من اوقات الدات بل  
شبه اوقات الدات بوجوده بالضرورة حتى يكثر المعنى والمطلقة العاقلان  
كما في المثال واما اذا كانت الوقتة موجبة فالتميز اياه لان الثبوت في وقت  
معين مطلق يستلزم الثبوت في وقت معين من اوقات وجود الدات وذلك  
نافي السلب الالهي بحسب الدات فيحقق المنافاة من ثبوت الاصغر واصل  
ثبوت الاكبر ملزم دوام السلب هذا اذا احدث الوقتة على ان الوقت  
المعبر مطلق على ما هو المتعارف من امره اما اذا شرط فيها كونها في الوقت  
من اوقات وجود الدات كانت النتيجة اياه او ضرورة معها سواء كانت موجبة  
او سالبة الشكل الثالث والخلف فيه كما في الاول فذهب القدماء الى انه قد يسبح  
من إمكانات الصغرى والمتاخرين شرطوا بعلتها لا مكان وجود نوعين  
متباينين في ودة خاصة فلك حصولها له ولتد خاصية اخرى فلك حصولها  
لها فصدق كما يصدق عليه خاصة صدق عليه خاصة لا إمكان وكلها  
صدق عليه خاصة فهو بالضرورة مع امتناع صدق بعض ما صدق  
عليه خاصة دة لجهة من الجهات الا ان لا شرط في الموضوع الا بصف  
الفعل وعلى هذا التقدير سقط عندهم منه ستة وعشرون ضربا والجواب  
عن هذا الجواب السالف وجه التيم في إمكانات الصغرى كما كانت في  
الاول بعكس الصغرى المعنى وبالعكس الكبرى الحرمة والخلف في السادس  
منه وفي الفعليات تتبع الصغرى ان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع  
والا فهي بعكس الصغرى الا في قد لا دوام الا اذا كانت الكبرى احدى  
الخاصتين وما في هذه الساج بالعكس والخلف والا فراض الشكل  
الرابع وشرطه لثبوت الاول عدم استعمال المعنى فنه على قول المباحين  
قالوا لا سيما ان كانت سالبة فلا يجوز لما ياتي وان كانت موجبة فلا يصح كبرى  
لان في الغرض المذكور في الشكل الثالث بقول يصدق قولنا كما يصدق عليه

43 خاصة فهو بالضرورة وكل دة خاصة لا إمكان مع امتناع  
صدق بعض دة ولا يصح فانه يصدق كما يصدق عليه فضلا صدق  
عليه خاصة لا إمكان وكل ما يصدق عليه صدق عليه فضلا بالضرورة  
مع امتناع الاحاب ولو قلنا في الكبرى لا شيء ما يصدق عليه صدق  
عليه امتنع السلب ونحن نقول هذا المعنى قد يسبق الجواب عنه الثاني  
بعكس السالبة المستلزمة لعقم الوقتة مع الضرورية فانه يصدق  
قولنا لا شيء من القمى محض وقتا لترى بالضرورة الوقتة وكل كوكبي في نحو  
فهو قمر بالضرورة مع كذب السلب ومع المشرطة الخاصة واللاستح  
الوقتة مع المشرطة العامة فان قد لا دوام لا اعتداده لا امتناع  
اساج الساتر ولو استلزم مع العامة لا يستلزم مع الضرورية لا استلزام  
الحاضر ما يستلزم العام سوال السالبة الوقتة سقم مطلقة  
موجبه فيتحقق كبرى الكبرى ليس من الاول موجبة مطلقة وسعكس الى الموجبه  
الحرمة ولا استلزام في كون السوال ناسخا للوجبات فانه ليس تلك السوال  
سوال بالحقيقة او بقول انه يسبح سالبة مطلقة والا لصدقت الداية  
ولا يمكن صدقها مع الكبرى الخاصة لا يقال هذه النتيجة انما لو تمت من  
المطلقة التي هي جز الصغرى لا نقول فد وضعت هذا وانما فالصغريات  
في الاولى اذا كانت وجودات استلزم قد كالات الثالث كون  
الصغرى الى اياه او كراته معكس والالات الصغرى احدى الاربع  
والكبرى احدى السبع واخصها المشرطة الخاصة مع الوقتة وهو  
عقم فانه لا شيء من الضايك باك بالضرورة ما دام ضاحكا لا دانا وكل  
انسان ضايك بالضرورة الوقتة مع امتناع السلب وجه التيم في اول  
هذا الشكل بعكس الصغرى ان كانت ضرورية او داية او كان الاختلاط  
من المعكس وهي الحسنة المطلقة او الحسنة الالاية والاف التيم مطلقة



عامة في ذاته دايه ان كانت صغره دايه وان كانت ضرورية مضرورة على قول ولا  
فدايه ومشروطه ان كانت المقدسان مشروطتين وان كانتا غير متساويتين وان  
كانت الصغرى كبرى الاربع والكبرى ضرورية اودايه فالتم دايه ان كانت الصغرى عامة  
ودايه ولا دايه ان كانت خاصة وفي اخره دايه مهمات الصغرى من المعطيات ان  
كانت الكبرى ضرورية اودايه وان كانت الكبرى احد الوصفيات الاربع فالصغرى  
ان كانت احد المعكسة فالنتيجة مطلقة وان كانت الصغرى احد الخس الباقية من  
العلات فالنتيجة مطلقة عامة وسان هذا السامح بعكس الصغرى او عكس الكبرى  
او عكسها او تدل الترتيب ثم عكس الترتيب وهكذا قال المتأخرون ويخرج قول  
النتيجة في الضرر الاولين عكس النتيجة في الاول فان كانت المقدسان هما ممكنة او احدهما  
كانت النتيجة ممكنة عامة ومعها عكس النتيجة الاولى وانما الضرب المالك فان كانت الكبرى  
ممكنة والصغرى غرض ورتبه فهو عقيم وان كانت الصغرى ضرورية والصغرى  
ممكنة فالنتيجة ضرورية عكس الصغرى او بالتدليل وان كانت الصغرى ممكنة والكبرى  
اخرى لثامتين فالنتيجة مطلقة عامة والا لصدق بعضها وهو الاحباب الدائم وهو لا  
سما مع الكبرى في الصدق وان كانت الكبرى احد الاربع عشرة فالنتيجة عقيمة وان كانت  
السابعة مكرمة والكبرى لية فصته كانت كانت النتيجة مطلقة عامة جزئية موجبة او ممكنة  
عامة جزئية موجبة لا مقام اجر الاثنائي مع الكبرى السبع لما ذكرها والعكس الى الدعوى  
واعلم انه اذا كانت الكبرى ضرورية اودايه والصغرى كبرى الخاصية لزم الحيل  
المذكورة في الاول فلا مقام قياس صادق للمقدسات لنا **البخش الثالث**  
في الاقيسة الشرطية الافتراضية وهي تركيب من مقدمات ومن مفصلات  
ومن مخرجاتها اثنان احدهما مع المقدمات فالقياس خمسة الاول ما تركيب من المفصلات  
وهو على اقسام ثلثة الاول ان يكون الشرط في جزئها منقوضا ومعقوضا الاشكال  
الاربع على قياس المقدمات واعلم ان المقدسات ان كانتا ضرورتين كانت النتيجة كبرى  
ههنا سوال وهو ان قالنا سابع القياس لو كانت الكبرى صادقة على تقدير صدق

بمقدم الصغرى فاننا اذا قلنا كلما كان آت قد وكلما كان قد كان قد  
بمثلهما لزم من ضرورة الامر على تقدير مقدم الصغرى والنتيجة انما يحصل من الثاني  
وهو منوع فانه يصدق كلما كان هذا اللون سودا وسادسا فهو سودا وكلما كان  
سودا لم يكن سادسا والحوالان لا وسطا ان وقع من المقدسات معنى واحد لزم  
الاتجاه بالضرورة والا فلا يكون مشتركا كما ضرورة من المثال فان السواد احد  
في الكبرى على انه المعنى المضاد للكبر وفي الصغرى على انه المعنى الجامع املها  
لم يتولد من الكبرى على تقدير الا صغراتها اذا اتخذ الوسط من كل وجه لزم  
النتيجة قطعاً **سوال** يصدق كلما كان الاثنان سودا وهو عدد وكلما  
كان الاثنان عددا فهو زوج مع كذب النتيجة **حوال** الطعن في الكبرى  
ان احدثت لروية فان من حله الفروض كون العدد فردا ولزوم الزوجية حينئذ  
منوع وان احدثت لعاقبة لم يوجب علمنا ما في وعلى السكك الثالث سوال وهو ان يقال  
لو اتيح الثالث من لروية لزم من الملازمة من ان سببنا حاجتي القيسين  
فانه يصدق كلما صدق القيسان صدق احدهما وكلما صدق اصدق الاخر مع كذب قولنا  
قد يكون اصدق اصدق اصدق الاخر والزم بعض المتأخرين هذا واورد على  
نفسه بان يفرض اصل القيسين صادقا دائما والاخر كاذبا دائما ثم يستلبي عين  
الصادق للمقدم دائما سيج عن المال في الجملة ثم يستلبي عين المال دائما سيج  
بعض المقدم في الجملة وذلك سلبا من ارتفاع القيسين معا واحتمالهما معا  
وهو محال واجاب بان المقصلة الجزئية لا تصلح مقدمة للقياس الاستثنائي  
فان المال يكون لازما للمقدم في بعض الارزمنة والاضلاع وجبته لا يلزم من  
صدق المقدم دائما في ضرورة الامر وعلى الاوضاع الباقية في ثبوت المال في الاحمال  
ان يكون المال لازما للمقدم بشرط غير واقع وان افكر احتمال المقدم مع  
الشرط الغير الواقع فلا يحتج صدق الملازمة وصدق المقدم فلا ينتج نعم اذا  
كانت مقدمة الاستثنائي كلمة لزم ما ذكرنا ويكون جزئية لكن المقدم يكون معلوم



البشوت على جميع المقادير والاضاع واقعه كانت او غير واقعه وكذلك نقى السالى  
وهذا ما نعتبره اشارة واعلم ان هذا الكلام في غاية السقوط فانه لا يلزم من تقدير المال  
عدم حواضد اجتماع التسمين وارتفاعها على انا نقول **هذه** الملازمة قد  
سبق من مبادئنا على جميع الاوضاع الثلاثة والممكنة الاقران مع من المعجومات  
ومن كاذب كذا نقول كما كان امكان ممكن البشوت على جميع المقادير والاضاع  
الثلاثة والمعدومة مع اقران التمتع على هذا التقدير صادق صدق امكان ممكن  
البشوت دائما وكلما صدق صدق تمتع البشوت وسبح قد يكون اذا صدق امكان ممكن  
البشوت صدق تمتع البشوت لكن امكان ممكن البشوت صادق دائما فلو كان التمتع  
صادقا في الجملة وادرك سبب التمتع ويلزم المحذور **اجاب** بعض المحققين  
بان هذا ليس بقاس في الحقيقة بل كل واحد من هذين القولين ليس ببيضاء لان المتكلم  
الصغير لا يصدق التمتع ليس هو التمتع الاخر ولا المحمور منها لان اجدد الاماثر  
له في الاصلام بل وقوعه في العدم ووقوع احسن محمور الجشوت واما المتكلم  
له هو نفسه والمتكلم في البكر كالتعريف الاخر ليس هو المحمور ايضا بل نفسه واذ كان  
كذلك فالوسط ليس متغيرا فيها ولا يعتد في صناعة البرهان امثال هذا بل لما سئل في  
الجدل والمغالطة وليس هذا محتضا بالمتضلات فان الحقائق قد ساقى فيها هذا  
القياس فلا يلزم من ذلك صدق احد المقادير على الاخر كما يقول كل سواد وبياض  
فهو سواد وكل سواد وبياض فهو سواد ولا ينتج بعض السواد بياض كذلك  
ههنا في هذا نظروا اما القياس المركب من الاتفاقات الصرفة والحقائق غير قياس  
في الحقيقة فانه لا يفيد شيئا من ووه يوقف العلم بالمقدّمات على العلم بوجود الاكبر  
الذي يدعى انه مستدام من وان كان واركان محسوطا فعند قوم اسحت كلمة الرومية  
لان حياصا ههنا لا يقيم الاستدلال بوجود الملزوم مع الشيء على وجود اللازم معه  
وبعدم اللازم معه على عدم الملزوم فهو الحقيقة استثنائي وعندهم ان يتصله  
الاستثنائي بحسب كل سواد واما نحن فنقول هذا القول اما الشكل الاول والابكر

فيه ان كانت موجبة لزوميه كانت التمتع اتفاقية لان صدق الملزوم مع امر  
متكلم لصدق اللازم مع وان كانت اتفاقية كان عمما لصدق قولنا كما كان  
الانسان حمارا لان حمارا لزوميا وكل انسان حمارا كان حيوانا اتفاقية مع كذب  
التمتع فان احدث اتفاقية المعنى الاعم لم يكن هذا القول قياسا لان التمتع يلزم  
من الصبر كفاها لما كانت اتفاقية فان بالها صادقا على جميع المقادير المحال او  
الممكن وان كانت الكبرى سالبة فان كانت لزوميه كان عمما لصدق قولنا كما كان  
الانسان حمارا لان السامض لو كان اتفاقية وليس التمتع اذا كان السامض لو كان  
الانسان حمارا قياسا لزوميا مع كذب التمتع وان كانت اتفاقية كانت التمتع اتفاقية  
لان الاوسط ان صدق كذب الابكر وان كذب كذب الاصغر واما الشكل الثاني  
فالرومية ان كانت موجبة كانت التمتع اتفاقية فان اللازم اذا لم يحام مع غيره في  
الصدق لم يحام مع الملزوم وان كانت سالبة كان عمما لموافق احد النوعين  
الاخرين في الصدق سلبا للزوميه وبين فصل ذلك الاخر مع كذب التمتع واما  
الشكل الثالث فالموجبات فيه بغير اتفاقية لان الاوسط لما استلزم شيئا واستلزم  
اخر كان اللازم محامعا للاخر والا لكانت الملازمة والذي كراه سالبه عقيم فانها  
اذا كانت لزوميه صدق كلما كان لياض لو كان الفرس حيوانا وليس التمتع  
اذا كان السامض لو كان الفرس حمارا لزوميا مع كذب التمتع واذا كانت  
اتفاقية صدق كلما كان الحمار فرسا كان حيوانا وليس التمتع كلما كان الحمار فرسا  
كان حمارا مع كذب التمتع ولما الشكل الرابع فالمتمتع الاحباب ان كانت صغيرة  
لزوميه مع كان سحبا اتفاقية لان الاوسط لما استلزم شيئا وجامع اخر  
كان اللازم محامعا للاخر وان كانت اتفاقية تعميم لصدق قولنا كما كان الانسان  
حمارا باطفا وكما كان حمارا كان حمارا لزوميا مع كذب التمتع والثالث من ان  
كانت صغيرة اتفاقية كانت التمتع اتفاقية فان اللازم لما لم يحام مع غيره في الصدق  
لم يحام مع الملزوم وان كانت لزوميه كان عمما لصدق قولنا ليس التمتع اذا كان السواد







لنأتي الكبرى الخامسة مقدم الصغرى والكبرى موحان حران والنتج كما هي في الضرب  
الاول السادس مقدم الصغرى موجب جركه وموتره الكبرى سالب جركه والنتج  
كله والضرب الرابع والمائى المان ظاهر بارنا ومقدم الصغرى جركه مع عكس  
مقدم الكبرى لا تاج مع السبب حران فلا يستلزم مقدم الكبرى النتج  
الرابع وضروته الناتج ستة الاول كما كان كل دة قات وكما كان بعض ط دة  
منج قد يكون اذا كان آت فان كان كل ط دة ر لانه بعد رات اذا كان كل ط  
صدق كل ط دة وكل دة وهما سلیمان من الرابع مقدم الصغرى المستلزم للمائى  
النتج الثانى مقدم الصغرى موجب جركه ومقدم الكبرى كماله والنتج كافي  
الاول الثالث مقدم الصغرى والكبرى سالبان كيان والنتج كما مر في الاول  
كما يقول كما كان لاشئ من دة قات وكما كان لاشئ من ط دة ر منج قد يكون  
اذا كان آت فان كان كل ط دة ر لانه ط بعد ر صدق آت اذ صدق كل ط دة  
صدق كل ط دة ولا شئ من دة الذى هو مقدم الصغرى وهما سلیمان مقدم  
الكبرى المستلزم للمائى النتج الرابع الصغرى كماله ومقدم الصغرى سالب جركه  
والنتج كالاول الخامس مقدم الصغرى موجب كل ومقدم الكبرى سالب كل  
منج موجب جركه مقدمها الى الصغرى وتالها استلزام سلب السبب سلماً كلياً  
لنأتي الكبرى كما يقول كما كان كل دة قات وكما كان لاشئ من ط دة ر منج  
قد يكون اذا كان آت فان كان لاشئ من ط دة ر السادس الصغرى كمالها  
ومقدم الكبرى سالب جركه والنتج كافي الخامس والمان ظاهر في الجمع واما اذا  
كان الاشارة الى السبب مستوط في الاتحاح استمال الباقى على ما لفت منج  
واحكام المقدس وكيفية اصدما فالمنج في هذا القسم تلك الموحاتان اللسان  
والاحتقان اصدما كليم والاخر جركه ومنج الاول من بين جميع الضروب  
الاسكال محقق مصلح كلش مقدم اصدما مقدم اصدما المقدس والمائى  
ملانم نتج الساليف لفتة الاخرى ومقدمه الاخرى مقدم من الاخرى كمالها

هو التالى المذكور كما يقول كما كان آت وكل دة وكلما كان دة وكل ط دة ط منج كما كان آت  
فان كان دة وكل دة ط لانه على قدر آت اذ صدق دة ر صدق كل دة وكل ط  
المستلزم للمائى النتج وسطح اصدما كماله دة فان كان آت وكل دة ط مثال  
السلل للمائى كما كان آت وكل دة وكلما كان دة فلا شئ من ماد منج كما كان  
آت فان كان دة فلا شئ منج ط مثال السلل للمائى كما كان آت وكل دة ط  
وكما كان دة ر وكل دة ط منج كما كان آت فان كان دة ر معص ط دة مثال  
الرابع كما كان آت وكل دة وكلما كان دة ر وكل ط دة منج كما كان آت فان  
كان دة ر معص ط دة وهذا ظاهر والمائى الثالث النتج الاخرى وقس عليه باقى  
الضروب واما الضمان الباقيان المستلزمان على مقدم الجركه سحان متصل  
جركه مقدمها مقدم المسقط الجركه وبالبها ملازمه سحان الساليف ملو زم المسقط  
الكلمة ومثال المقدمه الجركه صغرى قد يكون اذا كان آت وكل دة وكلما  
كان دة ر وكل دة ط منج قد يكون اذا كان آت فان كان دة ر وكل دة ط ومثال  
والجركه كبرى كما كان آت وكل دة وقد يكون اذا كان دة ر وكل دة ط منج  
قد يكون اذا كان دة ر فان كان آت وكل دة ط واما اذا كان الاشارة الى  
تالى الصغرى ومقدم الكبرى فشرطه اشمال المشار كين على المائى الف المنج  
واحكام المقدس وكليم الصغرى والمنج ضربان الموحاتان اللسان والموحان  
اذا كانت صغرها كليم والنتج متصل جركه مقدمها الى الكبرى وبالبها ملازم  
نتج الساليف لمقدم الصغرى مثال الكس كما كان آت وكل دة وكلما كان  
كل دة ط دة ر منج قد يكون اذا كان دة ر فان كان آت وكل دة ط بعكس الكبرى  
ليرجع الى القسم الثانى وسطح اصدما متصل جركه مقدمها مقدم الصغرى  
وبالبها ملازمه لنتج الساليف ملو زم الكبرى استلزاماً كلياً كما يقول قد يكون  
اذا كان آت قد يكون اذا كان دة ر وكل دة ط مثال الجركه كبرى كما كان آت  
وكل دة قد يكون اذا كان كل ط دة ر منج قد يكون اذا كان دة ر فان كان آت



وكل دة ط والعكس لرجع ايضا الى القتم الثاني وسنخاضا وقد يكون اذا كان آت  
 وقد يكون اذا كان دة وكل دة ط واما اذا كان لا شر اك من مقدم الصغرى الى  
 الكبرى فنشرط اشمال المتشاركين على المايف المتخ واجابها وكلية الصبري  
 فالمتخ ضربان الاول الموحتان اللكيان والنا في الموحتان والنته متصله  
 حزمه مقدمها الى الصغرى كوالها ملزمه ستم المايف لمقدم الصغرى  
 مثال الاول كلما كان كل دة قات وكلما كان دة وكل دة ط متخ قد يكون اذا كان  
 ت فاركان دة وكل دة ط عكس الصغرى لرجع الى الثاني وسنخاضا قد يكون اذا  
 كان دة قد يكون اذا كان آت وكل دة ط مثال الحزمه الصغرى قد يكون  
 اذا كان كل دة قات وكلما كان دة وكل دة ط متخ قد يكون اذا كان آت فان  
 كان دة وكل دة ط عكس الصغرى وسنخاضا قد يكون اذا كان دة تفقد يكون  
 اذا كان آت وكل دة ط وفس على هذا ما في الاشكال الثالثان يكون للاوسط  
 حرا ما من احد المقدمتين غير تام من الاخرى وذلك لما يكون بان يكون  
 الشرطية التي لا اوسطا غير تام منها مركبة من شرطية وغيرها والشرطية  
 اما متصله واما منفصله متاركة لما الى الصغرى اول مقدمها او لما الى الكبرى  
 اول مقدمها وعلى هذه المقادير فالشرطية سالبه التي هي الجزا اما ان يكون  
 مقدم الشرطية او ما لها وعلى هذه المقادير فالمستقل اما موجبا او سالبه  
 فالاقسام امان وثلثون وسعقد الاشكال الحبيب وضع الحد الاوسط  
 الذي هو جزا تلك الشرطية مع المقدمة المتاركة لها وبشرط في الكل اشمال  
 المتشاركين على المايف المتخ والنته كلة ان كانتا مقدمتان كلتاهما وكان  
 الجزا المتاركة من المستقل الشرطية الجزا هو الذي وكالت الشرطية التي جزاها  
 شرطية موجبه والا فلهي جزاها مثاله والمتصله الشرطية الجزا صغرى  
 والشركة مع التالي هي موجبه كلما كان دة وكلما كان آت دة ط وكلما كان  
 دة ط قوت متخ كلما كان دة وكلما كان آت قوت مثاله والجزا المتشارك

هو المقدم كلما كان كلما كان دة ط قوت دة وكلما كان دة قوت متخ قد  
 يكون اذا كان دة وكلما كان دة ط متك عكس الصغرى لرجع الى القتم الاول  
 وهو ان يكون الشركة مع التالي مثاله والمتصله سالبه الكبرى والشركة مع  
 التالي كلما كان آت دة وليس الشة اذا كان دة ط كلما كان دة دة دة متخ  
 قد لا يكون اذا كان كلما كان آت دة دة ط والا لصدق كلما كان كلما كان آت  
 دة دة ط فمفعله صغرى الكبرى القياس متخ ليس الشة اذا كان كلما كان آت دة  
 دة وكلما كان دة دة دة وسعكس الى قولنا ليس الشة اذا كان كلما كان دة دة دة وكلما كان  
 آت دة وهو كاذب لانه على قدر صدق المتصله الاولى وهي كلما كان دة دة دة  
 فخط صغرى القياس صغرى له وسنخاضا الى وهو كلما كان آت دة دة مثاله والشركة  
 مع المقدم في المتصله المذكور كلما كان آت دة وليس الشة اذا كان كلما كان دة  
 دة دة ط متخ قد لا يكون اذا كان كلما كان آت دة دة ط والا لصدق كلما كان  
 كلما كان آت دة دة ط صحطها الكبرى الكبرى القياس ويكون المتخ ليس الشة اذا كان  
 كلما كان دة دة دة دة كلما كان آت دة دة كاذب لان على قدر مقدمتها  
 وهو كلما كان دة دة دة اذا صمما اليه صغرى القياس سنج من الشكل الاول  
 الما الى مثاله والمتصله المذكور جزاها متصله موجبه والشركة مع التالي كلما  
 كان دة دة اما اما آت او دة وكلما كان دة دة ط متخ كلما كان دة دة  
 وكلما لم يكن آت دة ط كلة على قدر صدق كلما لم يكن آت دة دة  
 وهو مع الكبرى يستلزم المطلوب ومثاله والشركة مع المقدم كلما كان  
 دائما اما آت او دة دة دة وكلما كان دة دة ط متخ قد يكون اذا كان دة دة دة  
 لم يكن آت دة ط عكس الصغرى مثاله والمتصله سالبه والشركة مع التالي  
 كلما كان آت دة وليس الشة اذا كان دة ط فاما دة او دة دة متخ قد لا يكون  
 اذا كان قد يكون دائما لم يكن آت دة دة ط والا لصدق كلما كان قد يكون دائما لم يكن  
 آت دة دة ط ولصدق قد يكون ومفعله صغرى الكبرى سنج من الاول



ليس الله اذا كان قد يكون اذا لم يكن آت قد فاتا آت او قد وسعك الى قولنا  
ليس الله اذا كان اما آت او قد يكون اذا لم يكن آت قد وهو باطل  
لصدق قولنا كما كان اما آت او قد يكون اذا لم يكن آت قد ولا تخرج من  
هذه الشرطه مع صغرى القياس باليهام مثاله والشركه مع المقدم كما كان آت  
قد وليس الله اذا كان اما آت او قد لا يخرج قد لا يكون اذا كان قد يكون  
اذا لم يكن آت قد لا يخرج ولا الصدق كما كان قد يكون اذا لم يكن آت قد  
قد لا يخرج كبر العكس ليس من الثاني ليس اذا كان اما آت او قد قد  
يكون اذا لم يكن آت قد وهو باطل لانه كما كان اما آت او قد قد يكون  
اذا لم يكن آت قد ولا تخرج مقدم هذه المتصله مع صغرى القياس باليهام  
وقس على هذا ما في الضرب القسري الثاني ما يتركب من المتصلات في انواعه  
للمنه الاول ان يقع الاشتراك في جهات من المقدمات وافتاء ستة احدها  
ان يكون المقدمات حقيقيه قال الشيخ ان الموحدين عقيم لا يصح  
اقتضائهما على هذه القياس لان الطرفين ان تغاير الزم كذا احد المفضلين  
وان لم تغاير الزم عناد الشيء لنفسه في السمع قال المتأخرون ان اردت  
بالمغاير المعنى المفهوم منها لم يلزم من معانها الطرفين كذب احدى  
المقدمات لحوار ان يكون الحقيقه مركبه من الشيء وما ساوى يقتضيه  
في احدى المقدمات او كليهما وان فسرها يكون احد الطرفين مع صدق  
الاخر لم يلزم من نفيه عناد الشيء بنفسه بل لما ساوى لكما لا يقول الشيخ ههنا  
يكون منفصله وانما هي المتصله او المنفصله التي يستلزمها هذه المنفصله واقول  
ولعل السجما ما في القياسه عن هذا الاشتراط اللزوم الداعي في قدر القياس كما  
يحددناه اولاً فلا يكون هذه نتائج ولا يكون القرينه قياساً وايضاً ان شرط في  
النتائج المساواه في الجنس المقدمات لم يكن المتصل المذكور سمي هذه القرينه  
ثم ان المتأخرين استطاعوا بها كليه احدى المقدمات واحاطوا بها لانه يجوز انه

49  
لا يعاندنا في شي من المتعاندات والمثله زمين ولا تخرج في المواقف المنفصلات  
حقيقه كانتا وغيرهما شكل عن شكل ولا احدى المقدمات عن الاخرى ولا احدى  
طرفي السمع عن صاحبه وسحق المواقف المنفصلات متصلة مركبه من الطرفين  
مفروءه اسلام اجماعاً بالطرفين بعض الاوسط المستلزم للاخر ومجاناً است  
منفصلات حقيقه وما نفع الجمع وما نفع الخلو مركبه من عين احدى الطرفين  
وبعض الاخر وحقيقه وما نفع الجمع وما نفع الخلو مركبه من عين الاخر  
وبعض الاول لان عين كل واحد من الطرفين يستلزم الاخر فمفروءه بعض  
المزوم وعن اللازم معانده في الكذب ومن عين المزوم وعن اللازم  
مجاناً في الجمع لكل منهما لزوم للاخر ولازم له صدق المتصلتان المذكوران  
بالنفسه الى تعيين احد الطرفين وعين الاخر واذا صدقت المتصلتان صدقت  
الحقيقه وكذلك الطرف الاخر هذا الموحدين واذا كانتا احدى سالبه كانت  
السمع متصله حربه سالبه مقدمتها الطرف الموجه وتالياً طرف الاخرى او  
بالعكس والصدق يقتضيهما المتصلتين اعني استلزام كل من الطرفين صاحبه  
اسلاماً كلياً فمفروءه وقول العناد الحقيقه ينحصر في سالبه لاستلزام العناد  
الحقيقه من امرين لعناد الحقيقه من امرين ولازم الاخر المساوي هذا طيف مثاله  
اذا صدق ليس الله اما آت او قد واما اما آت او قد تصدق احد الامرين  
وهو قد لا يكون اذا كان آت او قد لا يكون اذا كان آت قد ولا لا صدق  
كما كان آت قد وكما كان آت قد لا يكون آت قد لا يكون آت قد لا يكون آت قد  
كانه زمعاداً آت كان آت المساوي له معانده هذا حلف ملكه سالبه  
وبعض الناس زعم ان هذا القياس واحد سالبه عقيم لانه صدق دائماً اما ان  
يكون هذا العدد زوجاً او فرداً وليس الله اما ان يكون فرداً او زوجاً مع  
صدق كلما كان زوجاً كان عددًا وصدق قولنا دائماً اما ان يكون هذا العدد  
زوجاً او فرداً وليس الله اما ان يكون فرداً او غير مفقوع مساوي مع كذب



كلما كان زوجاً كان مستقيم متساو بينهما منع بعض المتأخرين صدق قولنا ليس الله  
امّا ان يكون الشيء قوذاً او عدداً فان من حله اوضاع العدد كونه زوجاً وعدم التعاند  
من الفردية والعدد على هذا الوضع ممنوع وثانيها ان يكونا مانعاً جمع فانه متصلة  
جره موجه من ههنا الطرفين والبرهان الثالث والاول هو الاوسط هو هذا ان  
كانا من موصي وان كانتا صديهما سالبه فالتي سالبه حرمة متصلة من غير الطرفين  
مقدمها طرف السالب لانه اصدق ليس الله امّا آت او دة اذا امّا دة او دة  
ما اعتنا بالجمع صدق ليس كلما كان آت دة والا لصدق كلما كان آت دة وذلك  
مستلزم لمتناع الجمع من غير السالب لانه لا لازم لآت لما عاند في الجمع  
كان آت الملووم معانداً له فلهذا كذب السالب هذا خلف ولا صدق العكس  
وهو ان يكون المقدم طرف الموجه لانه يصدق قولنا هذا الشيء امّا ان يكون انساناً  
اولاً ناطقاً وليس الله امّا ان يكون لاطقاً او حيواناً مع كذب قولنا قد لا يكون لاذ كان  
انساناً فهو حيوان اقول **ولما منع ان يمنع البركى السالبه فان بين الحيوان**  
**والله ناطق معانداً على بعض الاوضاع لكون هذا الشيء انساناً او مابهاً وثالثها**  
**ان يكونا مانعاً** فلو كانا موصي كانت النتيجة متصلة موجه جره من  
الطرفين مقدمها اى طرف كان منها لاستلزام بعض الاوسط كل واحد من  
الطرفين المتجانين المطلوب في الملث وان كانتا صديهما سالبه فالتي سالبه  
جره متصلة مقدمها طرف الموجه لانه اذا صدق امّا آت او دة وليس الله  
امّا ان يكون دة او دة ر صدق قد لا يكون اذا كان آت دة والا لصدق  
قولنا كلما كان آت دة وذلك معنى كذب السالبه لان امتناع الخلو عن آت  
الملزوم و دة مستلزم امتناع الخلو عن دة والا لزم وابعها ان يكون  
احدهما حقيقته والاخرى مانع الجمع فان كانا موصي كلتي كانت النتيجة متصلة  
كيفية مقدمها طرف مانع الجمع لاستلزام هذا الطرف بعض الاوسط المستلزم  
لطرف الاخر من الحقيقة واذا كانتا صديهما حرمة فالتي حرمة موجه

مقدمها اى طرف كان لاستلزام طرف مانع الجمع بعض الاوسط المستلزم  
لطرف الحقيقة وذلك هو المطلوب وسعكس أيضاً الى ما يكون المقدم دة طرف  
الحقيقة هذا اذا كانت الكيفية حقيقته فان كانت مانع الجمع تحت متصلة  
حرمة من بعض الطرفين لاستلزام بعض طرف الحقيقة الاوسط جزئياً  
المستلزم ليس الاخر من مانع الجمع كلاً وهو المطلوب وان كانتا صديهما  
سالبه فان كانت الحقيقة فهو عقيم لصدق قولنا امّا ان يكون هذا الشيء  
انساناً او فرساً وليس الله امّا ان يكون فرساً او انساناً مع العناد بين  
الانسان وبعضه ولو دلنا البركى بقولنا ليس الله امّا ان يكون فرساً او  
ناطقاً كان الحق سلب العناد وان كانت مانع الجمع كانت النتيجة سالبه متصلة  
جره مقدمها طرف مانع الجمع مثالة اصدق دلنا امّا آت او دة حقيقاً  
وقد لا يكون وليس الله امّا دة دة دة قد لا يكون اذا كان دة دة  
وكذلك معنى كذب السالبه لان امتناع اجتماع دة وآت اللازم يقتضي امتناع  
د دة دة الملزوم ولا يصدق والمقدم طرف الحقيقة لانه يصدق لآت ان  
يكون هذا الشيء حيواناً او ليس بحيوان وليس الله امّا ان يكون حيواناً او  
حيواناً مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان حيواناً فهو جسم اقول **ولما منع ان يمنع**  
**البركى وخامسها ان يكون احدهما حقيقته والاخرى مانع الخلو فان كانتا موصي**  
**كلتي اتجه القياس متصلة** كيفية موجه من الطرفين ومقدمها طرف الحقيقة  
استلزام لبعض الاوسط المستلزم لطرف مانع الخلو وان كانتا صديهما حرمة  
فالتي متصلة جره من الطرفين والمقدم اى طرف كان منها والبرهان الثالث  
والاوسط امّا ان يكون هذا الشيء حيواناً او انساناً مانعاً من الخلو وليس الله  
امّا ان يكون انساناً او لا حيواناً حقيقاً مع العناد بين الحيوان وبعضه ولو  
دلنا البركى بقولنا ليس الله امّا ان يكون حيواناً او لا ناطقاً حقيقاً كان الحق  
اللازم بين الانسان والناطق وان كانت مانع الخلو فالتي سالبه جره



متصله ومقدمها طرف الحقيقة لانه اذا صدق دائما المتان يكون آت اوة 3  
حقيقا وليس الله او قد لا يكون اما ان يكون 3 اوة 3 صدق قد لا يكون اذا  
كان آت 3 3 ولا لصدق كلما كان آت 3 3 وذلك بمعنى كذب السالبة لان امتناع  
الخلو عن آت الملزوم و 3 3 يقتضي امتناع الخلو عن 3 3 الا ان 3 3 ولا  
صدق والمقدم طرف مانع الخلو لانه يصدق هذا الشيء اما حيوان او لا حيوان  
وليس الله اما لا حيوان وانسان مانعا من الخلو مع كذب قولنا قد لا يكون اذا  
كان انسانا فهو حيوان واعلم ان المنع ههنا يتوجه في البكر كلما مر وما دسها  
ان يكون احدهما مانع للجمع والآخر مانع الخلو فان كانتا هوجس كلتيهما فالتنجيم  
متصله موجبه كلبية في الطرفين ومقدمها طرف مانع الجمع لاستلزامه تعيين  
الادسما المستلزم لطرف مانع الخلو وان كانتا يدجها حرة فان كانت المانعة للجمع  
فالتنجيم متصله حرة من الطرفين ومقدمها اى طرف كان لما قر وان كانت المانعة  
الخلو التنجيم متصله حرة من معنى الطرفين والمقدم اى واحد كان لاستلزام  
بعض طرف مانع الخلو بعضا لا وسط المستلزم لبعض طرف مانع الجمع  
كلما وسكان المدعى فان كانت احدهما سالبة فان كانت حرة معتمدا على ان  
كانت مانعة الخلو فصدق قولنا دائما المتان يكون هذا الشيء انسانا او فرسا  
وقد لا يكون اما ان يكون فرسا او لا انسانا مانعا من الخلو مع المعاندين  
الانسان وحيضه فلو بد لنا البكر بقولنا قد لا يكون اما ان يكون فرسا او  
ناطقا كل الحق التلازم من الانسان والناطق وان كانت مانع الجمع لصدق  
قولنا دائما المتان يكون انسانا او حوا اما مانعا من الخلو وقد لا يكون اما ان  
يكون حوا اما انسانا مانعا من الجمع مع المعاندين لان الانسان وبعضه ولو  
بد لنا البكر بقولنا قد لا يكون اما ان يكون حوا اما اولا ناطقا كان الحق  
اللازم من الانسان والناطق فان كانت كلبية وان كانت مانع الخلو اتجه  
القياس بالمصطلح حرة مقدمها طرف مانع الجمع كلبية كانت مانع الجمع

او حرة لانه اذا صدق دائما او قد لا يكون اما آت اوة 3 وليس الله اما 3  
3 اوة 3 مانعا من الخلو اتجه قد لا يكون الا كان آت 3 3 ولا لصدق كلما  
كان آت 3 3 واتجه مع قولنا قد لا يكون اذا لم يكن 3 3 فآت قولنا قد لا يكون  
اذا لم يكن 3 3 3 3 ولمزومه قد لا يكون اما 3 3 اوة 3 مانعا من الخلو ههنا  
حلفت وان كانتا سالبة مانعا للجمع والتنجيم متصله حرة سالبة من معنى  
الطرفين مقدمها بعض طرف مانع الخلو لانه اذا صدق دائما او قد لا يكون  
اما آت اوة 3 3 مانعا من الخلو وليس الله اما 3 3 اوة 3 3 3 قد  
لا يكون اذا لم يكن آت لم يكن 3 3 ولا لصدق كلما لم يكن آت لم يكن 3 3 واتجه  
مع قولنا قد لا يكون اذا لم يكن آت 3 3 قد لا يكون اذا كان 3 3 لم يكن 3 3  
ولمزومه قد لا يكون اما ان يكون 3 3 اوة 3 مانعا من الجمع هذا خلف  
**السورة الثانية** ان يقع الاسم في جري غير تام منها وهو لا يخلو اما  
ان يشارك جريا واحدا من احد المقتضى جريا واحدا من الاخرى فقط او  
شارك جريا واحدا من احدهما كل واحد من اجزاء الاخرى او شارك احدى جري  
احدهما احدى جري الاخرى والجري الاخرى شارك الجري الاخرى فقط او شارك كل  
واحد من جري احدهما كل واحد من جري الاخرى او شارك احدى جري احدهما احدى  
جري الاخرى والاخرى شارك كل واحد من جري الاخرى فالاستسام خمسة وعقد  
الاربعة الاشكال في الجميع والشرط في الجميع احكام المقتضى وان يكونا  
حقيقيين اما معنى خلو والالم يلزم احتماء مقتضى الما ليد على الصدق ومانع  
الجمع لا يتجوز الا اذا كانتا جوا ولا تقاض ما محان يكون في مانع الخلو ولكن  
ذلك لا نقلد بها الى المتصل المانع الخلو النافعة للجري في مانع الجمع وان يكون  
احدهما كلبية وان يكون الما ليد على هذه المسحة فالاول من خمسة يتجوز مفصله  
مانع الخلو موجب مركبة من ثلثة اجزاء وهي مقتضى الما ليد بين المشاركون والمخرجين  
غير المشاركون كمن امتناع الخلو عن مقتضى القياس وعن الجري الاخرين مثاله



دائما اما كل آت او كل آة وداليا اما كل آة او كل آة متجه دائما اما كل آت  
 او كل آة او كل آة مثال اخر اما اما كل آت او كل آة وداليا اما ان يكون كل  
 آة او كل آة متجه دائما اما اما كل آت او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 كل آت واما ان يكون كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 دائما اما ان يكون كل آت او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 متا وقر عليه باقي الشروط وبذلك الاول وباقي الاشكال في الباقي والساني متساوي  
 منفصلة موجبه مركبه من لثه اجزاء وهي تحتها البالغين والجز غير المشارك  
 كقولنا اذا اما ان يكون كل آت واما ان يكون كل آة وداليا اما كل آة  
 او كل آة متجه دائما اما اما كل آت او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 موجبتين يعني الخلو احدهما من متجه احدي البالغين والآخر من الباقيين  
 الاخر والاخر من متجه البالغين الاخر ومقدسي البالغين الاول كقولنا دائما اما  
 كل آت او كل آة وداليا اما كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 منفصلة موجبه مسانعة الخلو ذات اربع اجزاء وهي نتائج البالغيات الاربع كقولنا  
 دائما اما كل آت او كل آة وداليا اما كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 اما كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 موجبتين يعني الخلو كل واحد منها ذات لثه اجزاء وهي الخلو المشترك لا يوجد  
 جزئي الاخرى فقط ومن تحتها البالغين من الجزم المشار للكلين لاجل بيان  
 المقدس والآخر من الاخرى كقولنا دائما اما اما كل آت او كل آة او كل آة او كل آة  
 اما كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 دائما اما كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 الرفع الاستراكي في جها من واحد مما غير تابع من الاخرى فلا بد من  
 على منفصلة مثل على شرطية هي اما منفصلة او منفصلة فهذه فسمان

الاول ان يكون من المنفصلة متصلة وتسمى شيهه بالركب من المنفصل  
 والمنفصل كما يقول ايا اما كل آت او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 لما ماني من اناج المنفصلة مع المنفصلة الثاني ان يكون الجزم منفصلة والسبح  
 اشبه بما نركب من المنفصلين كقولنا دائما اما اما آت واما ان يكون اما آة  
 او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 يكون آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 المقدم التي خرجها شرطية مانعة الخلو القس من الثالث ما نركب من  
 الخلو والمنفصل وهو على اربع انواع الاول ان يكون الجملة صغيرا والمشارك هو الباقي  
 والشرطية الحار المنفصلة واسمال الباقي والجملة على شرطية الا ساج وان يكون  
 الجملة صغيرا والباقي كبري مثال كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 مكل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 فله شئ من آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 الثاني ان يكون الجملة كبرى والشركة مع الباقي والشرطية كما في الاول الا الاخير  
 فانه شرطية في هذا ان تكون الجملة كبرى والباقي صغيرا مثال كل آة او كل آة او كل آة  
 وكل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 يكون الاودان من هذين من ضعف ما في الخطات والسبح لا يسبح احباب المنفصل  
 يستخرج من السالبة ايضا كونه وحره لكن بشرط ان يكون الباقي بعض ما تحتها  
 يكون طوكات المنفصلة موجبه في الضرب الاول من الشكل الاول من القسم الاول  
 يكون الباقي سالاخر با وفي الضرب الثاني سالبه حره وحينئذ يكون عدد الضرب  
 اربعة اشكال ما في الخطات مثال كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة  
 سيج ليس الله اذا كان آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة او كل آة



وهي مع الجملة متيعة كما كانت في كل آ وهو مسلم ليس الله اذا كان في كل  
كل آ وامثالها في ليس الله اذا كان في كل آ فليس كل آ وكل آ في المذكور  
بالتقاسم اذ في بينه ولا سلبا من المذكور ان ساسه على قاعدة المشهور وهي  
ان المتصلين المتخالفين في الكيف المتواصتين في الكم والمقدم المسامتين  
في البالي متساويان متقاسمان ونحن لما توصلنا في هذا بطل هذا الفرع واورد  
الشيخ اسكالا فقال قد صدق الجملة في نفس الامر وبذلك على تقدير مقدم المتصل  
فلا ياتي الجملة والبالي على تقدير المقدم فلا يحصل متيعة ونشأ كما كان الخلة  
موجودا كان بعدا فاما مداه وصدق في نفس الامر لا شيء من القام مداه معلوم  
وكذلك لا شيء من البعد فقام مداه متيعة الاول كما كان الخلا موجودا فليس كل بعد  
معدوم البالي كما كان الخلا موجودا فليس كل بايم مداه فاما مداه واجاب  
بامر من لخصها ان لا يدعي كلمة الاساج مع كل جملة بل يدعي اساج المتصلين مع  
الجملة التي لا يكون صدقها منافيا لصدق مقدم المتصل بل يصدقان معا وحيد  
ندفع الفصل المذكور لشوت الساني من المتصلين مقدم المتصل وتايلها المنع  
من كونه بالتيه فان المقدم وهو وجود الخلا لما كان محالا كان مستلزما للجمال  
والجواب الثاني منع صور ينعته **السورة** الثاني ان يكون الجملة صغير  
والشركة مع المقدم بشرط السلك الاول عنه امران احدهما احباب الجملة او  
مواضعها للمقدم في الكيف مع كلية المقدم من البالي كلمة الكبرى او مقدمها  
فالمشتركة ثمانية وعشرون صريحا ستة عشر من الصغرى الجملة الوجهة كلمة وحرية  
مع المتصل الكلمة موجه او سالبه ومقدمها احد المحصورات الاربع وثانيه  
اخرى من الجملة المذكور مع المتصل الحرية موجه او سالبه اذا كان المقدم  
موجعا لكلا او سالب لكلا والنتيجة من هذه الصروب متصلة مقدمها شيخي  
البالي من المشاركي وتايلها الى المتصل ومقدم المتصل حاز ان يكون كل  
وحرية اذا كانت الجملة موجه حرية فان ذلك المقدم يكون مانعا للنتيجة في

53 الكم والنتيجة تابع للمتصل في الكيف ولا كان مقدم المتصل احد المتصلين  
فالتجربة حرية متاكلة ت وكلما كان كل آ قد يمتنع قد يكون اذا كان كل آ  
قد لا فليس الله اذا كان كل آ قد لا ومحل كبرى الكبرى بفتح ليس الله  
اذا كان كل آ وكل آ وهو باطل لانه كلما كان كل آ وكل آ لا ساج الجملة  
وهي كل آ مع المقدم بالبالي من الكل الاول وكذلك الحال ومقدم الكبرى  
سالبه كلي فان كان مقدم المتصل احد المتصلين فالنتيجة كلية كقولنا كل آ وكل  
كان بعض آ قد يمتنع كلما كان بعض آ قد لا لانه كلما كان بعض آ  
مكل آ ت بعض آ ولزوم كل آ ت لصدق الجملة ولزوم بعض آ ظاهر  
وكلما كان كل آ وبعض آ بعض آ من الثالث متيعة كلما كان بعض آ  
بعض آ وهو مع الكبرى متيعة المطلوب وكذلك الحال ومقدم الكبرى سالبه  
فهنا ربحا ضرب والا كانت المتصلة سالبه كلمة فالنتيجة سالبه كل آ وليس الله  
اذا كان بعض آ قد يمتنع ليس الله اذا كان كل آ قد لا لانه كلما كان كل آ بعض  
ت التامة ومعها الاله المذكور المطلوب وان كان المقدم موجعا لكلا فالنتيجة  
سالبه حرية كقولنا كل آ وليس الله اذا كان كل آ ت قد لا يمتنع قد لا يكون اذا كان  
كل آ قد لا وكلما كان كل آ قد لا ومحل كبرى الكبرى بفتح ليس الله اذا كان  
كل آ وكل آ وهو باطل لما مر وكذلك بقول ومقدم المتصل احد المتصلين  
فهنا اربعا اخرج وان كانت المتصلة سالبه حرية مقدمها احد المتصلين فالنتيجة  
سالبه حرية متوفا على فهدان صريحا ان وان كانت المتصلة موجه حرية  
فالمقدم احد المتصلين والنتيجة متصلة حرية موجه مقدمها شيخي البالي كلمة  
وحرية وتايلها الى المتصل كقولنا كل آ ت وقد يكون اذا كان كل آ قد لا  
متيعة قد يكون اذا كان بعض آ قد لا لصدق ليس الله اذا كان بعض آ  
قد لا فمحل كبرى الكبرى بفتح ليس الله اذا كان كل آ ت بعض آ وهو  
باطل لانه كلما كان كل آ بعض آ ولزوم اذا كان مقدم المتصل سالبه







قد رقد يكون اذا كان بعضه آفة ولا لانه كان كل آفة فلا شيء من آت لما تر  
 وهو مع الكبرى مع مفصلة مع استلزام مقدمتها لعكس مع المطلوب من  
 الثالث وان كان المقدم سالها فالتحجج موجهة بكنية مثل ما تر في الثاني بالمان  
 المذكور ثم وان كان المقدم ايضا لو حشر فالنتج موجهة حره مقدمها سالت  
 كل كقولنا لا شيء من آت وكلما كان كل آت قد يكون اذا كان لا شيء من آ  
 قد ر والاصدق بمضمونه يجعله كبرى الكبرى ويصح ليس الشئ اذا كان كل آت  
 فلا شيء من آة وهو باطل لما تر والصغرى سالبه الكلية مع السالبة الكلية اربعة  
 اضرب اخرى وسمي كل ضرب منها سبعة بطر من الاربع الاولى الى انها سوا البشال  
 الاول لا شيء من آت وليس الشئ اذا كان لا شيء من آت قد ر قد لا يكون اذا كان  
 بعضه آفة ولا لانه كان كل آة فلا شيء من آت وهو مع الكبرى يصح ليس الشئ اذا  
 كان كل آة قد ر وهو مع استلزام مقدمته لعكس مع المطلوب والصغرى المذكور  
 مع الحر من ضربان وهو ان يكون المقدم موحدا لكليا والنتج مفصلة جزئية موافقة  
 للمفصلة في الكيفية ومقدما سالبه كلي مائة لا شيء من آت وقد لا يكون او قد يكون  
 اذا كان كل آت قد ر يصح مع الموجه قد يكون اذا كان لا شيء من آة قد ر ومع  
 السالبة قد لا يكون لانه كلما كان كل آت فلا شيء من آة او يصح مع المفصلة المدعى من  
 الثالث والصغرى الموجه الجزئية يصح مع المتصلين الكسرت فيما كان المقدم فيها  
 سالبا لكليا او جزئيا او موحدا اخرها وهي ست اضرب مع المتصلين الجزئية فيما كان المقدم  
 فيه سالبا لكليا وهو ضربان والصغرى الى ليه الجزئية يصح مع الكسرت فيما يكون  
 المقدم فيها موحدا اخرها وهو ضربان والنتج في هذه الشئ مفصلة جزئية مقدمها  
 سالبه جزئية موافقة للمفصلة في الكيفية لانها تكون مقدم المفصلة الكلية فيها جزئيا  
 موافقا للكلية في الكيفية وهي اربعة اضرب ضربان من الصغرى الموجه الجزئية مع  
 المفصلة الكلية سالبه وموجه اذا كان مقدمها موحدا اخرها وضربان من الصغرى السالبة  
 الجزئية مع المفصلة الكلية موجه وسالبة اذا كان مقدمها سالبا اخرها كان هذه الشئ

في هذه موافقة للمفصلة في الكيفية ومقدما موحدا كلي الشئ الثالث  
 وشطرا اما الاول كلية احدى المقدمتين وكلية المقدم الثاني كلية المفصلة اذا كانت  
 الكلية سالبه ولا يكون مقدمها شرف من الجزئية في الكم والكيف فالنتج اربعة بطر  
 فان الجزئية الموجه الكلية مع كل واحد من المحصورات الاربع في ضربها الاربع ستة عشر  
 والموجه الجزئية مع المتصلين الكليتين في ضربها الاربع مع الجزئية فيما كان المقدم لكليا  
 اساعشر والسالبة الكلية مع المتصلين الكليتين اذا كان المقدم سالبه اربعة والسالبة  
 الجزئية مع المتصلين الكليتين اذا كان المقدم سالبه اربعة والسالبة الجزئية مع المتصلين  
 الكليتين اذا كان المقدم سالبا اخرها ضربان والنتج مفصلة كلية ان كانت المفصلة كلية ومقدما  
 كلي وهو موافقة للمفصلة في الكيفية في موضعين احدهما ما يكون الصغرى في سالبه  
 صلبة او جزئية وذلك ستة اضرب فان الشئ جزئية ومقدما جزئية مثال الاول كل آة  
 وكلما كان كل آة قد ر يصح كلما كان كل آة اقل آة وكل آة  
 وكلما وجد قاصد كل آة كلما كان كل آة او كلما كان كل آة قد ر يصح كلما كان كل آة  
 قد ر مثال ما يكون المقدم فيه جزئيا لا شيء من آة وكلما كان لا شيء من آة قد ر  
 يصح قد يكون اذا كان بعضه آة ولا لانه كلما كان آة فلا شيء من آة وكل آة وكلما  
 صدق قاصد لا شيء من آة كلما كان كل آة فلا شيء من آة وكلما كان لا شيء من آة قد ر  
 يصح كلما كان كل آة قد ر فيجعلها كبرى كقولنا كلما كان كل آة بعضه آة او يصح المطلوب  
 وثانها ان يكون الصغرى موجه جزئية والكبرى كلية موجه وسالبة والمقدم احدى  
 الكسرت وذلك اربعة اضرب فان الشئ جزئية موافقة للمفصلة في الكيفية ومقدما جزئية  
 موافقة لمقدم المفصلة في الكيفية كقولنا بعض آة وكلما كان كل آة قد ر يصح قد  
 يكون اذا كان بعضه آة قد ر والاصدق ليس الشئ اذا كان بعضه آة قد ر فنعلم  
 كبرى للصغرى يصح ليس الشئ اذا كان كل آة بعضه آة وهو باطل لانه كلما كان كل آة  
 بعضه آة لا ساج مقدمها مع الصغرى الكلية باليه من الثالث وان كانت المفصلة  
 جزئية فالنتج جزئية موافقة للمفصلة في الكيفية ومقدما جزئية موافقة للمقدم في الكيفية



كقولنا كلت قد يكون اذا كان كلت آة رمت قد يكون اذا كان بعضه آة وهو  
 بالحل لصديق مبيضة لاساج مقدمها مع الحيلة اليها من الثالث السكك الرابع وشروطه  
 ثلثة الاول احباب الحيلة او كلها الثاني ان لا يكون المتصل جزمه الا اذا كانت كلها والحيلة  
 جزمه فلا ساجها والمتصل جزمه فالسج اسان وثلاثون من الصغرى الواجب اليه  
 مع الكل من ضروريها الرابع والستون متصل كلة مقدمها كلي موافق لمقدم المتصل  
 في الكيف الا في ضرب واحد وهو ما يكون المقدم فيه موحدا كلاً ما ان السج جزمه  
 مقدمها جزمي مثال الاول كلت آة وكل كان لا شيء من آة رمت كما كان لا شيء  
 من آة ر لانه كلما كان لا شيء من آة فلا شيء من آة وكل آة وكل آة قاصد  
 لا شيء من آة وكل كان لا شيء من آة فلا شيء من آة وهو مع البكر ينتج المطلوب  
 مثال ما يكون المقدم موحدا كلياً كلت آة وكل كان كل آة رمت قد يكون اذا كان  
 بعضه آة ر ولا فليس الية اذا كان بعضه آة ر فاذا علمناه كبرى للبكر  
 السج ليس الية اذا كان كل آة بعضه آة وهو باطل لاساج المقدم مع الحيلة  
 كلما كان كل آة بعضه آة من الرابع وستة اضرب من الصغرى لما يكون مع  
 الجرس فيما يكون المقدم احدى المحصورات عن الساج الجزمي والسج جزمه مقدمها  
 جزمي موافق لمقدم المتصل في الكيف مثال الاول كلت آة وقد يكون اذا كان  
 كل آة رمت قد يكون اذا كان بعضه آة ر ولا فليس الية اذا كان بعضه آة  
 رمت رمت مع البكر قد لا يكون اذا كان كل آة بعضه آة وهو باطل لما  
 وثمة اخرى من الصغرى الواجب الجزمه مع المتصلة للكل من فيما يكون المقدم  
 منها غير الواجب الكلي ومع الجرس فيما يكون المقدم فيها ساجاً كلاً والسج  
 جزمه مقدمها جزمي موافق الكيف في المقدم المتصل بالطفو اليها من الثالث  
 الا اذا كان مقدم المتصل الكلية موحداً فان السج كية موافقة للبكر  
 في الكيف وقدما موحدة كلياً لاسلام مقدم السج مع الحيلة قد علم البكر  
 من السكك الرابع واتجاه مع البكر للوجوب او الساج المطلوب من الاول

56 وثمة اخرى من الصغرى الساج الكلية مع الكل من في الضروب الاربع فان  
 كان المقدم ساجاً فالسج كية مقدمها موحدة كلياً وان كان ساجاً كية متصله  
 جزمه مقدمها موحدة جزمي وان كان ساجاً كية موحدة جزمه مقدمها ساجت كلياً  
 وضروريها من الصغرى المذكورة مع الجرس فيما يكون المقدم موحداً كلاً  
 والسج جزمه مقدمها ساجت كلياً والسج باجبه للمتصل في الكيف لما السج  
 الرابع ان يكون الحيلة كبرى والشركة مع المقدم وشروط الاول امران احدهما كون  
 الحيلة كلية او موحدة جزمه والمتصل كية مقدمها موافق للحيلة في الكيف واليكن  
 الثاني كية المتصل او احباب المقدم فالسج ستة وعشرون ثمة من الحيلة الواجب  
 الكلية مع الكل من في الضروب الاربع واربع من البكر كما المذكور مع الجرس  
 فيما يكون المقدم احدى الواجب وثمة من البكر الساج الكلية مع الكل من  
 ضروريها الرابع واربع من البكر مع الجرس فيما يكون المقدم احدى الواجب  
 وثمة من البكر الساج الكلية مع الكل من في الضروب الاربع واربع من البكر  
 مع الكل اذا كان مقدمها موحداً جزمها وان كانت المتصل كلة ومقدمها ساجت  
 فالسج كية مقدمها موافق للمقدم في الكيف ومختلفا للحيلة في الكيف وذلك ثمة  
 اضرب من البكر الحيلة الواجب الكلية مع الكل من اذا كان المقدم ساجاً  
 واربع من البكر الساج الكلية اذا كان المقدم ساجاً كلاً لانه كلما كان لا شيء من  
 آة رمت رمت كلما كان لا شيء من آة ر لانه كلما كان لا شيء من آة  
 فلا شيء من آة وكل آة وكل آة قاصد لا شيء من آة رمت وكل كان لا شيء من  
 آة فلا شيء من آة وهو مع الصغرى مع المطلوب من الاول وكقولنا  
 كلما كان لا شيء من آة رمت رمت ولا شيء من آة رمت كلما كان كل آة رمت  
 لانه كلما كان لا شيء من آة فلا شيء من آة رمت لانه كلما كان لا شيء من  
 آة رمت كلما كان لا شيء من آة فلا شيء من آة رمت وهو مع الصغرى المطلوب  
 ولذا لم يكن مقدم المتصل ساجاً فالسج جزمه مقدمها موافق لمقدم المتصل في



الكم والجلية في الكيف وذلك ثمة عشرها كقولنا كلما كان كلدة ترة وكلت آ  
 سيج قد يكون اذا كان كلدة آرة والصدق ليس الله اذا كان كلدة آرة ترحله  
 كبري للصغري سيج ليس الله اذا كان كلدة ت وكلدة آ وهو باطل لانه كلما كان كلدة ت  
 وكلدة آ الصدق للجلية واذا كانت للجلية حرة موجه لا سالي هذا البرهان بل له طريق  
 اخر مثاله كلما كان بعض ت ترة وسيج بعض ت آ سيج قد يكون اذا كان بعض  
 ت آرة ت لانه كلما كان كل آة بعض ت آ وكل آة وكلما صدق فصدق بعض ت  
 وكلما كان بعض ت بعض ت وكلما كان كل آة بعض ت ت وهو مع الصغري  
 سيج كلما كان كل آة ترة وهو سيج مع استلزام المقدم للعكس المطلوب من الثالث  
 وهكذا ان كانت الصغري سالبه لكن التوسا له **الشبهة** الثاني وشرطه  
 امران احدهما كلمة للجلية وموافقا للمقدم في الكم والكيف الثاني كلمة المتصلة او  
 مخالفة لمتصلها للجلية في الكيف فالمتخ تمة وعشرون تمة من الموجه الكلية للجلية  
 مع الكس في الضروب الاربع واربع منها مع الحرس في المقدم السالب وتمة  
 من الجملة السالبة للكلية مع الكس في الضروب الاربع واربع منها مع الحرس في  
 المقدم الموجب والنتيجة متصلة كلمة ان كانت المتصلة كلمة ومقدمها موافقا للجلية في  
 الكيف والمقدم في النتيجة موافق لمقدم المتصلة في الكم وذلك ثمانية اقسام  
 اربعة من الجملة الموجه واربع من السالبة كقولنا كلما كان او ليس الله اذا كان  
 كلدة ت ترة وكل آة سيج كلما كان ان كانت موجه وليس الله اذا كان اقل كانت  
 سالبه كلدة آرة ت لانه كلما كان كلدة آ وكل آة وكلما صدق فصدق كلدة ت  
 وكلما كان كلدة آ وكلدة ت وهو سيج مع الصغري المطلوب وكقولنا كلما كان  
 او ليس الله اذا كان لا شيء من ترة ولا شيء من آة سيج كلما كان في الاحباب  
 وليس الله اذا كان في السلب كلدة آرة ت لما ترة وان لم يكن المتصلة كلمة موافقة  
 المقدم للجلية في الكيف فالنتيجة حرة مقدمها سالت موافق لمقدم المتصلة في الكم  
 كقولنا كلما كان او ليس الله اذا كان كلدة ت ترة ولا شيء من آة سيج قد يكون

اذا كان لا شيء من ترة في الصغري الموجه وقد لا يكون في السالبة والصدق  
 بعضه وصار كبري للصغري سيج ليس الله اذا كان كلدة ت فلا شيء من آة وهو  
 باطل للصدق كلما كان كلدة ت فلا شيء من آة الصدق للجلية ما ساجها مع المقدم  
 الثاني وان كانت الكبرى للجلية موجه او سالبه مع الكس فيما يكون المقدم موافقا  
 للجلية في الكم والكيف وذلك اربعة اقسام كانت النتيجة متصلة حرة مقدمها موجب  
 جري كقولنا كلما كان او ليس الله اذا كان بعض ت ترة وبعض آة سيج قد  
 يكون لا ان بعض ت آة مع الصغري الموجه وقد لا يكون مع السالبة لانه كلما كان  
 كل آة بعض ت ت لاساج مقدمها مع الجملة اما من الثالث وهو مع الكبرى  
 الموجه سيج كلما كان كل آة ترة ومع السالبة ليس الله اذا كان كل آة ترة وان  
 كل منها مع استلزام المقدم عليه المطلوب والنتيجة دائما باقية للمتصلة في الكيف  
**الشبهة** الثالث شرط امران الاول كلما كان مقدم للمتصلة سالت كانت  
 المتصلة كلمة ولا يكون مقدمها والي حال هذه اثر في من الجملة في الكم الثاني كلمة ادى  
 المقدم من او كلمة المقدم فالمتخ اربعون تمة عشرون من الحرس الكس مع الكس  
 في الضروب الاربع وتمة منها مع الحرس اذا كان مقدمها موصلا كذا او حرا واسعا  
 من الحرس الحرس مع الكس فيما يكون المقدم فيها غير السالب لاني واربع من  
 الحرس الحرس مع الحرس اذا كان المقدم كذا والنتيجة كلمة ومقدمها كلي مخالفة للجلية  
 في الكيف ان كانت المتصلة كلمة مقدمها سالت كقولنا كلما كان لا شيء من ترة ت  
 وكلت آ سيج كلما كان لا شيء من آة ت لانه كلما كان لا شيء من آة فلا شيء من ترة  
 لاساج مقدم هذه مع الجملة السالبة من الثاني فاذا جعلنا هذه المقدمة صغري  
 للصغري انج من الاول المطلوب وكذلك اذا كانت المتصلة سالبه كلمة والنتيجة  
 يكون سالبه وسواء كانت للجلية موجه او سالبه كلمة او حرة وسواء كان المقدم  
 حرا او كذا وهذه اعاشر ضربا واذا لم يكن المتصلة كلمة سالبه المقدم فالنتيجة حرة  
 المقدم موافق للجلية في الكيف كقولنا كلما كان كلدة ت ترة وكلت آ سيج قد يكون

57

سج



اذا كان بعض آفة ت وليس الله اذا كان بعض آفة ت فمفعله كبر للصغرى نتج  
 ليس الله اذا كان كل ت بعض آة وهو باطل لانه كلما كان كل ت بعض آة  
 لا ساج المقدم مع الجملة السامى من الثالث والنتيجة تابعة المتصلة في الكيف دايا  
 الشك الرابع وشرطه امور ثلثة الاول ان يكون الجملة ومقدم المتصلة  
 الجزئية احد المحصورات عند السالبة الجزى السامى بحاجب المقدم وكلية عند كون  
 المتصلة حرة او يكون مخالفا للجملة الكلية في الكيف على ذلك التقدير الثالث  
 كلية الجملة اذا كان مقدم المتصلة سالما كلما والنتيجة اسان ويلتزم فان الجملة  
 الموجبة الكلية مع الكثرة في الضروب الاربع ثمانية والجملة المذكورة مع  
 اذا كان المقدم احدى الكثر اربعة والجملة السالبة الكلية مع الكثرة في الضروب  
 الاربع ثمانية والجملة المذكورة مع الخرس اذا كان المقدم احدى المحصور اربعة  
 الجملة الموجبة الحرة مع الكثرة فلا يكون المقدم سالما لكيانته والجملة المذكورة  
 مع الخرس اذا كان المقدم موجبا كليا فان والنتيجة كلية ان كانت المتصلة كلية  
 وكان المقدم والجملة سالبين كثر او كان المقدم الكلية موجبا جزيا والجملة موجبة  
 كلية او كان مقدم الكلية سالما جزيا ومقدم النتيجة كلما اذا كان المقدم سالما  
 وكلى جزى ان كان موجبا وحال المقدم عند سلب الجملة وموافقة عند احاطها  
 كقولنا كلما كان لا شى من ت ت ولا شى من آت نتج كلما كان كل آة ت ت لانه كلما  
 كان كل آة او كل آة ولا شى من ت ت كلما كان لا شى من ت ت وكلما كان لا شى من ت ت  
 شى من ت ت كلما كان كل آة فلا شى من ت ت ونتج مع الصغرى المطلوب من  
 الاول وكذلك اذا كانت المتصلة سالبة ان يقول ليس الله اذا كان لا شى من ت ت  
 ت ت وصته الى الجملة المذكورة لكن النتيجة يكون سالبة وهي ليس الله اذا كان  
 كل آة ت ت والبرهان هو البرهان مثال المقدم الجزى الموجب كلما كان او ليس الله  
 اذا كان بعض ت ت ت وكل آت نتج كلما كان مع الموجبة وليس الله مع  
 السالبة اذا كان بعض آة ت لانه كلما كان بعض آة مع بعض ت لا ساج المقدم

مع الجملة اما وكما صدق بالمالى صدق عكسه فاذا صممناه مع الصغرى اتج  
 مع الا والى المطلوب مثال المقدم الجزى سالبا كقولنا كلما كان او ليس الله اذا كان  
 ليس بعض ت ت ت وبعض آت نتج كلما كان لا شى من ت ت ت او ليس الله لانه  
 كلما كان لا شى من ت ت ت فليس بعض ت ت لا ساج المقدم مع الجملة من المالى الرابع  
 وينتج مع المتصلة المطلوب فان لم يكن الصغرى كلية مع شى من الامور المثلثة  
 فالنتيجة حرة مقدما شى المالى كقولنا كلما كان او ليس الله اذا كان كل ت ت ت  
 ت ت وكل آت نتج قد يكون اذا كان بعض ت ت فهو مع الاحباب وقد لا يكون  
 اذا كان بعض آة ت ت مع السالبة الصديق فيفيض النتيجة وصار كبر لقياس  
 في الشكل السامى للصغرى مع ليس الله اذا كان كل ت ت بعض آة وهو باطل لانه  
 كلما كان كل ت ت بعض آة لا ساج المقدم مع الجملة اياه من الرابع والنتيجة نتج  
 المتصلة والمالى في الكيف القسم الرابع ما يتالف من الجملة والمفصل وهو على اقسام  
 الاول القياس المقسم وهو الذى يسرل فيه اللزمات يارها في احاطة في المطلوب  
 ويسرل اجزا الانفصال في اخر مثالها اما ان يكون كل آت او كل آة وكل  
 ت ت وكل آة مع كل آة لا تمنع الخوا واقع عن اجزاء الانفصال ومن  
 الجملة مثاله والمفصل كبر كل آت وكل آة واما ان يكون كل ت ت او كل  
 ت ت مع كل آة وفي القسم الاول وهو ان يكون المفصل صغرى اذا جعلت اجزا  
 لم يقع فيها الاسماء موضوعات في اجزا الانفصال ومحمولات في اللزمات  
 كان اسظام القياس من الرابع وفي القسم الثاني اذا جعلت محمولات في اجزا  
 الانفصال وموضوعات في اللزمات كان ايضا من الشكل الرابع مثال الشكل  
 السامى والمفصل صغرى اما ان يكون كل آت او كل آة ولا شى من ت ت ولا  
 شى من ت ت فلا شى من آة مثاله والمفصل كبر كل آت وكل آة واما ان  
 يكون لا شى من ت ت او لا شى من ت ت فلا شى من آة مثال الشكل الثالث  
 والمفصل صغرى لسا ان يكون كل آت او كل آة او كل آة وكل آة فيفيض







واستلزام المصلحة المتصلة التي مقدماتها مبني على الاوسط وتاليها عين الاكبر  
وسمى من الثالث المطلوب وان كانتا صديهما سالبه فان كانت هي المصلحة وكانت  
مانعة الخلو والمقدمتان كلتان فالنتيجة سالبه مانعة الخلو كلية لاستلزام  
حوار الخلو عن اللازم حوان عن الملزوم مثاله كلما كانت آت تحت وليس الله  
امانة آوة تليس الله امانات آوة ت وكذلك ان كانتا صديهما جزمه لكن  
النتيجة جزمه وان كانت مانعة الجمع معقم للاختلاف فانه يصدق كلما كان هذا  
انسانا فهو حوان وليس الله امانا ان يكون حوانا او ناطقا مع صدق كلما  
كان هذا انسانا فهو ناطق ولو بد لنا البركى بقولنا وليس الله امانا ان يكون  
حوانا او ناطقا مانعا من الجمع كان الصادق امانا ان يكون انسانا او ناطقا  
حقيقا **اقول** في صدق البركى في هذا المثال نظر وان كانت  
السالبة هي المصلحة والمقدمتان كلتان فانفع الخلو من القياس منها ومن  
الآخرى مفصلتين كلتيهما صديهما مانعة الجمع والآخرى مانعة الخلو مثاله ليس  
الله اذا كانت آت تحت ولذا امانة آوة ت مانعة الخلو من غير الله امانات  
آوة ت مانعة الخلو والجمع لانه لو صدق بعضها وهي مانعة الخلو اعني قد يكون  
امانات آوة ت لزوم قد يكون اذا لم يكن آوة ت فآت والمصلحة لم يكن كلما لم يكن  
آوة ت تحت سميان قد يكون اذا كانت آوة ت وهو ناقض السالبة ولو صدق  
بعضها وهي مانعة الجمع اعني قد يكون امانات آوة ت لزوم قد يكون اذا كان  
آت لم يكن آوة ت وسمي مع المصلحة المذكورة اللازم المتصلة قد يكون اذا كان  
آت تحت هذا خلف وان كانتا صديهما جزمه فالنتيجة جزمه مانعة الخلو فقط  
للبريهان المذكور في الكلية المانعة الخلو ان كانت النتيجة متصلة وان كانت الجزئية  
هي المتصلة فالنتيجة سالبه جزمه مانعة الجمع فقط لما تمسك به لان الكلية من مانعة  
الجمع ومانعة الجمع مع القياس منها ومن الاخرى ان كانتا كلتيهما مفصلة سالبه  
جزمه مانعة الخلو مثاله ليس الله اذا كانت آت تحت ودائما امانة آوة ت

مانعة الجمع مع قد لا تكون امانات آوة ت ولا قد امانات آوة ت مانعة الخلو  
ولزوم كلما لم يكن آوة ت فآت والمصلحة لم يكن كلما لم يكن آوة ت لم يكن آوة ت  
كلما كانت آوة ت وسعك الى قولنا قد يكون اذا كانت آوة ت تحت وهو ناقض  
السالبة وان كانتا صديهما جزمه فان كانت هي المصلحة فالنتيجة جزمه مانعة  
البرهان وان كانت هي المصلحة معقم لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا  
فهو جزمه ودائما امانا ان يكون حوانا او ناطقا مع صدق قولنا كلما كان حوانا فهو  
جزمه ويصدق قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان ودائما امانا ان يكون  
انسانا او لا حيوانا مع صدق قولنا دايما امانا ان يكون حوانا او لا حيوانا احصا  
وثانيها ان يكون المصلحة صغيرة والشركة مع المقدمة فالوجهتان ان كانتا كلتيهما  
والمصلحة مانعة الخلو فالنتيجة كلية مانعة الخلو لاستلزام امتناع الخلو عن الشيء  
والملزوم امتناع الخلو عنه وعن اللازم وكذلك ان كانتا صديهما جزمه لكن النتيجة جزمه  
وان كانت مانعة الجمع فالنتيجة متصلة جزمه من عين الاصغر وهو مبني على الاكبر مثاله كلما  
كان آوة ت فآت ودائما امانة آوة ت تحت قد يكون اذا كانت تليس ت واستلزام  
المصلحة كلما كانت آوة ت تحت وسمي مع الصغيرة المطلوب من الثالث وان كانت  
اصديهما سالبه فان كانت هي المصلحة وكانت مانعة الجمع فالنتيجة سالبه مانعة الجمع  
لان حوار الجمع من الشيء والملزوم سلمه حوان عنه ومن اللازم وان كانت  
مانعة الخلو معقم لصدق قولنا كلما كان هذا متحكما فهو حوان وليس الله امانا  
ان يكون متحكما او حسانا مانعة الخلو مع صدق كلما كان حوانا كان حسانا  
ويصدق كلما كان هذا انسانا فهو حوان وليس الله امانا ان يكون انسانا او لا  
حوانا مع صدق قولنا امانا ان يكون حوانا او لا حوانا وان كانت السالبة هي  
المصلحة فالمصلحة ان كانت مانعة الخلو وكانت المقدمتان كلتيهما مع القياس  
مفصلتين سالتين كلتيهما مانعة جمع ومانعة الخلو مثاله ليس الله اذا كانت آوة  
فآت ودائما امانة آوة ت مانعة الخلو من غير الله امانات آوة ت مانعة



جميع وجوبها لزوم مانع الخوف فلا لصدق بعضها وهو قد يكون اما آت اوة ت  
لزوم قد يكون اذا كان آت فليس ت مع مع لازم المفصلة قد يكون اذا كانت آت  
وعكسه نادر الصغرى وان كانتا جديهما جزمه فان كانت المفصلة فالنتيجة سالبية  
جزم مفصلة مانع الخوف للبرهان المذكور وان كانت المفصلة فعقم لصدق قد لا يكون  
اذا كان هذا الاخر ساهو ولا انسان وداليا ان لا يكون لانها ساهو او لا باطفا مانع الخوف  
مع صدق كما كان انسانا فهو لا ناطق وصدق قد لا يكون اذا كان هذا جوازا فهو انسان  
وداليا اما ان يكون حيوانا لولا انسانا مانع الخوف مع صدق اما ان يكون انسانا  
اولا انسانا وان كانت المفصلة مانع الجمع فالنتيجة سالبية مفصلة مانع  
الخوف كقولنا ليس الله او قد لا يكون اذا كان كدقات وقد يكون وداليا اما  
كد اوة ت مع قد لا يكون اما آت اوة ت مانع الخوف والا فدياليا اما آت اوة ت  
ولزوم كالم لم يكن ت قات ولزوم المفصلة قد يكون اذا كان كد لم يكن ت  
وت مع قد يكون اذا كان كد قات وهو ناقض الصغرى هذا ان كانت المفصلة هي  
الحرية وان كانت المفصلة هي الكمية لزمها كما كان كد لم يكن ت وت مع كما كان  
ت قات وهو ناقض الصغرى ايضا وبالها ان يكون المفصلة كبرى  
والشركة مع السالى وحكمة حكم الاول الا ان المفصلة الجزئية الموجبة للارزوم  
من القياس المذكور المركبة من عيني احد الطرفين وبعض الآخر يكون في هذا  
القيم كافي الثاني وراعيها ان يكون المفصلة كبرى والشركة مع المقدم  
وحكمة حكم الثاني الا في المفصلة الجزئية الموجبة للارزوم من القياس المذكور المركبة  
من عيني احد الطرفين وبعض الآخر فانها في هذا القيم كافي الاول وان كانت  
المفصلة المفصلة الى التصلب حقيقته فالوجه ت مع خست مع الوجه المانع  
الجمع والوجه المانع الخاوضه استلزام الخاص لازم العام والسالب لا  
يتمح لا فاولا تحت شأ لا تحت المعصلمان السالبان المانعا الخوف والجمع  
لان هاتين اخص من ملك والخاص يستلزم لازم العام لان المفصلمان لا يحان

في شيء من الاقسام المذكور فضلا عن نتيجة معتبه السالى ان يكون الاوسط غير تام  
فيها ومع محتمل احدهما مفصلة مقدما الطرف الغير المشترك من المفصلة وباليها  
عناد نتج السالى الاخر من المفصلة والاخرى مفصلة من الطرف غير المشترك من  
المفصلة واسلاما مقدم المفصلة لنتج السالى مثاله كما كان ت وكل ت  
وداليا اما كل ت او كل ت مع كما كان ت فاما كل ت اوة ت ومعها اما ادة  
واما كما كان ت وكل ت المعزوت عنها سماع الشرايط في المشاركين وفي المقدس  
السالكين يكون لا وسطا مانع من احدهما غير تام من الاخرى فالتمام فيها اما ان  
يكون مفصلة او مفصلة فان كان الاول حكمة حكم القياس المركب من الجزئي والمفصل  
مثاله كما كان آت ت وداليا اما كما كان ت ت واما ت مع كما كان آت  
ت واما ت ط وان كان السالى حكمة حكم القياس المركب من الجزئي والمفصل كقولنا  
داليا اما ان يكون آت اوة ت وكما كان كما كان ت ت ت مع قد يكون اذا  
كان ت ط فاما آت اوة ت فقد ظهر ان كل واحد منهما الت مع القيم الذي رجح  
اليه الا ان نتج السالى من ملك الشرطية والمقدمة الاخرى موضوعه فكان نتج  
السالى من الخلية والجزء المشترك من الشرطية **المبحث الرابع**  
في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى استثنائية  
هي وضع لوضع او رفع او رفع لوضع او رفع فالشرطية اما مفصلة او مفصلة  
اما المفصلة فان كانت لازمية وكانت موجبة كان استثناء المقدم نتج عيني السالى  
استدلالا بوجوب اللازم واستثناء عيني السالى بوجوب بعض المقدم استدلالا بعدم  
اللازم على عدم المزموم واما استثناء بعض المقدم او عن التالي فلا يلزم منه شيء  
لحواكون اللازم اعم ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص ولا من عدم الخاص  
عدم العام والقدما سها في هذا وقالوا ان المزموم المساوي محرم في الاستثناءات  
الاربعة وهذا الحقيقة ليس مفصلة واجد بل متصلا مقدم اجديها المقدم مقدم  
الاخرى السالى قال بعض المتأخرين الناتج مالدات من الاستثناءات انما هو استثناء



العيين للعين واما المبيض للمبيض فانه بواسطه الاول فان عدم اللازم ملزم لعدم  
 الملزم وعلى هذا التقدير يكون الاستثنا عقمه لا تالعا استثنائين المقدم لزم الدور  
 لان العلم بوجوده العالي محال كون ما يتلوا العلم بالاتصال ولو استفيد من الاتصال  
 ولا استنادا ولم يتق في الاستثنا فايده واذ كانت المتصلة سالبه لم يحصل الجزم  
 الا ساج فانه لا يلزم من سلب الاتصال بين شيئين مع العلم بوجود واحد او نفي الآخر  
 شي قال بعض المحققين ان السالب هو استثنائين ايها كان معين الآخر لا يقول  
 ليس التثان ان زينه كعب فيه سالكه وفيه نظره فان الاستثناج انما حصل ههنا  
 لخصوصية المات وهي التي تخرها ههنا فانس والتاخير وان اوجبا كونها كلية لا تها  
 لو كانت حرة فالا استثناء الذي لا يحصل معه تنجحه لاحتمال ان يكون الزمان الذي يحق  
 فيه الملازم غير الزمان الذي صدق فيه عين المقدم او معين العالي ههنا فانه ضعفت  
**س** لان المقدم في المتصلة ههنا او حرا وان كانت  
 كلية لم يقع الجزم بالنتجه لا يقول كما كان آت او بعض آت في ذلك آت لا يلزم  
 منه ثبوت في الحواز ان يكون الف الذي صارت في هذا الاستثنا غير الذي  
 كان في موضوع المقدم في المتصلة والسبب ان الاستثنا ههنا ليس المقدم حرا  
 بل لما احتمل ان يكون المقدم فاذا اريد استثناء المقدم حرا في هذين آتي بمصته كلية  
 موافقه للمقدم في الكيفية الطرفين وقد ردت الاستثنائي الى الافتراضي فيقال في  
 قولها ان كان هذا انسان فهو حيوان هذا انسان وكل انسان حيوان وكذا في  
 استثناء المبيض ولما المتصلة فان كانت حقيقه وكانت ذات حزين فان استثناء  
 عين ايها كان متجه بعض الآخر والعكس وان كانت اكثر فاستثنائين ايها كان متجه بعض  
 العالي واستثنائين ايها كان متجه بعضه حقيقه مركبه من الواقع وان كانت  
 مانعة الجميع فاستثنائين ايها كان متجه بعض العالي واستثناء المبيض لا يتجس في الحواز  
 كونه اعم من غير العالي وان كانت مانعة الحواز فاستثنائين ايها كان متجه عن  
 العالي واستثناء العين لا يتجس لاحتمال عمومته **البحث الخامس**

والا فانه المركبه لا تتركب قياس من اقل من مقدمتين والا لزم المصادره على المطلوب  
 الاول ولا اكثر من مقدمتين لان التثان تناسبت من جميع الوجوه فلا افتراض وان است  
 الواحد من جميع الوجوه فلا تنقسم معها وان وقعت الشك في التثان على الاحلاف  
 ههنا كحدا ووسطان مختلفان والاول وسط في كل اس واحد ههنا كسمان مختلفان  
 من الفرض مختلفين ههنا كقاسان مسجلين على شئ واحد وان شارب كذا التثان على  
 الاحلاف في شئ واحد فاما ان يحصل تنجحه واحد داتا صغيرين والكبر او اكبرين  
 واصغر وهو محال او سمان ههنا كقاسان وفي الاستثنائات اذا اذنت المتصلة على  
 انها مقدمه فليس الاستثناء التقديم في ههنا مقدمتان لا غير وان اذنت المتصلة  
 مع مصته على غير منه فلا مدخل لاحدها في الاستثناء الواحد وان افترت المتصلة  
 تنجحه على سبيل ما ج فهو افتراضي لا تنجحه الاستثناء المتصلة هي سببها وفي المتصلات  
 قد شك في الحال فاما كون الاستثنائين بعضهما جازيا لا تخرج اثنين مثاله هذا  
 التجهل اما ان يكون حيوانا او نباتا او حادا فانه يحتاج ان يقال مثلا لكنه ليس بحاد  
 ولا نبات وهما فصتان كما راه مع المتصلة بصد المجموع بل في مضاي الان يقال  
 الفصتان في الاستثنائين واهن وهو باطل فان المقدمه مصته جعلت حرا  
 قياس فلا تصور كون مصته مقدمه واحد او يقال قولنا هذا غيور او غير نبات  
 مصته واهن دات محولين وهو محال او يقال القياس المودى بداته اجد الاجزاء  
 والباقي باذاتا مقدمتان ههنا القياس وهو باطل فان الروايد والمنته لمقدمات  
 القياس اذا صحت يلزم من القياس التنجحه وههنا ما لم يذكر المضاي باس لم يلزم التنجحه  
 او يقال ان سحرها يسهل لا يمكن حصولها قياسا واحدا بل بقياسين سمان بالذات مجموعها  
 لا كل واحد منهما ملك التنجحه وهذا فاسد او يقال ان قولنا القياس لاما الفرض اكثر  
 من مقدمتين محققه ليس فيه متصلة محجج الى كثر فمنا ما كما في الاستثناء  
 ولا سقر الشام في مثل قولنا كل سحر كل اما ج او حيوان او نبات وكل واحد جسم  
 وكل حيوان جسم وكل نبات جسم فان هذه مضاي كثر يلزم منها قولنا كل سحر كل جسم



وقد يمكن للحاربان من لست اقته واحد بل فاسات كثير فان الاول في قدرته  
قولها اما ان يكون هذا المتحرك حيا او نباتا او حادا الكنه ليس مما يستحق هذا المتحرك  
اما ان يكون حيا او نباتا او حادا الكنه ليس مما يستحق وهو حيوان وكذلك  
الثاني في قدرته قولنا كل متحرك اما حيا او حيوانا او نباتا وكل حاد جسم متحرك هذا  
المتحرك اما حيوان او جسم او نبات ثم يقول وكل نبات جسم متحرك هذا المتحرك اما  
ان يكون حيا او نباتا ان يكون حيا معقول وكل حيوان جسم متحرك هذا المتحرك جسم  
**س** القياسات المركبة هي التي يربطها وساق منها  
الى ما يحل فيكون تلكا السامح مقدمات لهذه فالسامح التي هي المقدمات  
قد يكون ان يجعل بان مقدمه قبان ستم وقد يطوك فلا بد كماله الاخير  
التي هي مركبة من اكثر المقدمات واصغر اولها والثاني لها بالذات هو القياس  
المولف من المقدمة الاخرى وشاركتها من السامح **س** قياس الخلف  
مركب من قباين احدها افتراض مركب من متصل وحلية شاركت الى المقصود والثاني  
استثنائي مقدمته الشرطية متصلة هي نتيجة القياس الاول ومقدمته الاستثنائية  
رفع الى المقصود مثال لو لم يصدق كل كذا ت صدق قوله الكليات وبعبارة  
مقدمة صادقة هي قولنا وكل كذا ت آ محطها كذا ت متجان لم يصدق للكل كذا ت  
صدق كل كذا ت ثم جعل هذا التمه مقدمة للاستثنائي وسعى العيوض وهو انه  
ليس على حقا بل ان حق مفروض الصدق مع بعض المقدمات وهو ان قولنا ليس كل كذا ت  
صادق وقياس الخلف بفارق انقسم فان المسقم بقصد فيه القباير واللامر  
اشارة المطلوب مقدمات صادقة والخلف بقصد فيما ناهي عن المطلوب  
الذي لا يهين كونه صدق بعضه وطريقه الى الاستقمان باخذ بعض المجال  
وبعض المقدمة الصادقة لنتج بعض المقدمة الباقية الذي هو المطلوب مثاله  
اذا اردنا ان نثبت ان الالبه الكلي هي قولنا لا شيء من آ الحلف يقول لو لم يصدق  
لصدق بعض آ او يصحها الى قولنا كل آ لست بعض آ الذي هو مجال

لصدق بعضه فمضافا اذ اردنا رد الخلف الى الاستقامة احدا بالقيض وهو  
لا شيء من آ وصممناه الى قولنا كل آ لست شيء من آ وهو المطلوب واعلم ان  
الخلف لا يفيد بعين المطلوب لانه متى علم بعضه بالقيض ليعينه فقد  
وضع بدل المطلوب عن ما يظن انه هو ومن الخلف عليه فان تردد على ان الشيء  
الموضوع صادق ولم يدل على انه هو المطلوب نفسه او بعض لوازمه  
**س** عكس القياس هو ان بعض الشيء او ضده مضد الى  
احد المقدمات لنتج بعض المقدمة الاخرى او ضدها وتعمل في الجدل  
لابطال القياس مثاله من الشكل الاول كليات وكل كذا آ وضده لا شيء  
من آ او يقتضيه ليس بعض آ فاذا قرنا الضد بالبركي انج من الثاني لا  
شي من كذا ت وهو بضاد الصغرى ولو قرنا بعض الشيء ببعض له مغزى  
ونناق هذا قياس الخلف بان هذا يكون دائما عكفت قياس مغزى ثم عقد بعد ذلك  
قياس آخر لا بطل معلوم وهو احدى مقدمتي القباير الذي قبله والخلف قياس  
متدالحم عليه قياس يستعمل فيه المقابل بالمضاد والماضي ولا يستعمل في  
الخلف الا يقتضيه **س** قياس الدور وهو ان يجعل المطلوب  
الذي نلزم من القياس المعقد لاجل مع عكس احدى مقدمتي ذلك القياس قياسا على  
السامح المقدمة الاخرى وانما كان دورا لان المقدمة بان يكون مبنية للسمحة وان  
يكون السمحة مبنية لها وهو يستعمل في الجدل والمغالطة عند ما يكون احدى المقدمات  
غير متينة ولطف وبعثر المطلوب عن صورته الحقيقية ليوهم انه مغاير للمطلوب  
ثم يقرن به عكس الاخرى مع حفظ الكمية لسمحة المقدمة ولا يتم الا عند تساوي  
الحدود مثال كل انسان باطق وكل باطق ضحك وكل انسان ضحك ثم توضحه السمحة  
ونضم اليه عكس الصغرى وهو قولنا كل ضحك باطق لنتج كل انسان باطق  
**البحث السادس** في ثمة القول بالقياس **س** اذا اردت  
الكتاب قياس موضع طرفي المطلوب وحصل ما يمكن حمله على كل منهما من البليات



الخية وايضا جميع ما ملكت حبله على الخسر الصادق على اصدها وجميع ما حمل كل منهما  
 عليه وفي الالب يطلب جميع ما سلب هذا عنه فان كان مطلوبك كل ما احاطا وودت  
 في محولات موضوع مطلوبك ما يكون موضوعا للمحو له ثم فاسد من الاول وان  
 كان سلبا كل ما وودت في محولات اصدها سلبا عن الاخر ثم من الثاني والاو بواسطة  
 العكس وان كان محاذرا وودت موضوعا لك فيك ثم من الثالث والاو وان  
 كان سلبا محاذرا وودت في موضوعات اصدها ما ليس موضوعا للاخر ثم من الثالث وان  
 وودت في محولات بعض الموضوع ما لا يحمل عليه المحول ثم من الاول وان وودت  
 في محولات اصدها او بعضه ما لا يحمل عليه الاخر او بعضه ثم من الثاني وان  
 وودت في موضوعات اصدها ما سلب عن الاخر ثم من الرابع **س**  
 وديقولون ان كل ما يستحق اجد الاسكال الاربع فهو ان ما لا ينسب الى شكل واحد  
 والى من ضرب كس ما لا ينسب الى ضرب واحد قالوا فالكلي الموجب اصعب اشياء  
 من جميع المطالب لانه لا ينسب الى ضرب الاول من الشكل الاول وابطال سهل فان يقصه  
 وهو الجزئي السالب من في الاسكال الاربع ثمانية ضرب ووضعه وهو الكلي السالب  
 من في الشكل الاول والثاني والرابع باربع اضرب فالمطلوب انما عشر ضرب او المتخ له  
 واحد قالوا والكلي اعسر انما من الجزئي فانه اذا انت الكلي تن الجزئي ولا يعكس  
 والكلي سطر الصلي المضاد والجزئي المناقض والجزئي لا سطر الا الكلي المناقض والجزئي  
 من الاسكال الاربع في اربع عشر ضربا من الكلي انما من في ثلثة اسكال محض اضرب  
 وقد راع في هذا بعض المتأخرين فقال الصعوبة ان يكون بحسب الصوره او  
 المادة او بحسبها ولا يتصور الاول فان الكلي الموجب من حيث هو كلي موجب في الضرب  
 الاول من الشكل الاول وكلما كان الشكل الاول ان ينسب الى اسكال فضره الاول من الضرب  
 وما مني هو اقرب فهو اقرب ولا يصح الحكم على القدر الثاني مطلقا فان بعض  
 المواد قد يمتنع فيها الكلي الموجب دون الجزئي السالب والعكس فاذا كانت المادة  
 صحيحه فكيف امرت واحد وان كان بحسب المواد والصور مختلف الحال باختلاف

المواد اقول وهذا بخلاف من يحارفه فان القدر ما عموما هذا ان المتخ السوال  
 الجهة اكثر ما يتخلفا بعضها من او صحيح لا بالنظر الى خصوصية المادة وكون الشكل  
 الاول اوضح الاشكال وضربه الاول ما من الضرب لا ينسب فهو استنتاج الوجه  
 الكلي فان حصل ما سمحنا بنحو **س** ان المطالب العلمي قد يذكر  
 في الثلث مستبعد عن مقدمات غير مترتبة ترسعا على هيم الاشكال طلبا للاحصاء بل  
 جعل ذلك سو كولا الى الماهر من في المطلق فهو لون تلك القياسات على هذه شكل  
 متخ ويسمحون منها السامح فاذا كانت الجهة مذكورة في مقدمات غير موضوع  
 احقها الناطق في توصيلها وكذا ان وودت مقدمات مفردة اذا وودت في واحد  
 او سطر فاذا كانت ولم يناسب المطلوب ولم يحصل صا وسط فلا اسامح فان لم  
 يوصد لا مقدمه واجده فسطر هل من مناسب للمطلوب ام لا فان لم يكن مناسبه فهي  
 غرضه وان استلكت التتم فهي شرطية ولا لان مضادها والعكس اذا استلكت لم  
 يتق فيه الا بحصيل طريق الاستدلال وان باسبت موضوع التتم او مقدماتها فهي متخ  
 وان باسبت محمولها او نالها فهي كبري ثم ضم الى هذه المقدمة مقدمه اخرى احذر طرفها  
 احذر في المقدمة والطرف الاخر طرف المطلوب فان بالغا فهو الوسط والا لم يكن  
 القياس سيطرا لم يكن او جعل العمل المذكور في كل واحد منها مثاله اذا كان مطلوبنا كل  
 ٢٠ و معاكلة ٢٠ وكذا فان صح لنا كل ٢٠ ثم القياس والا مقربا الى وسطين  
 ٢٠ وان كان المطلوب كشي من ٢٠ و معاكلة ٢٠ ولا شي من ٢٠ آ فان صح لنا  
 كل ٢٠ ثم القياس والا احسن الى وسطين ٢٠ و اقربا يكون القياس المرجح  
 من اربعة حدود **س** اذا قام القياس على شي بالذات فقد قام على ما  
 لم يمتد بالعرض من العكس وعكس القيقض وكذب القيقض والمتخ الكلي متخ  
 للجزئي والمتخ الكلي على كل الا صغر متخ للجزئي على كل ما صدق عليه الا صغر  
**س** قد يكون القياس فاسدا لكون بعض مقدماته ونتج  
 الصدق مثاله كل انسان فرس ولا شي من الحمار فرس متخ لا شي من الانسان فرس



وقد يعاطون ههنا فطرون انما كان القياس العاقل المقدمات بلزومه ما يح  
صادقه كان العكس الكلي لازما وليس كذلك وما ضربه من المثال يكذب هذه الاعقاد  
وقد يستعمل في القياس مقدمات متعاقبة تتعطلها البدل والمغالطون لسكت  
خضومهم ونطيطهم كما يستلزم منهم ان كل انسان حيوان ولا شئ من الشويحيوان  
ويستعملون شئ من الانسان بشر واعلم ان الشئ الاول اذا كان المطلوب منه كليا  
وكات الكبرى كاذبه في الكل لاسيما القياس المتجه المصادقه ولا لزم اجتماع صدق  
الفنيين لانا ج الصغرى مع صدق الكبرى الصادقين ضد التوجه المصادقه وان كرت  
في البعض فقد يمتح مثاله كل انسان حجر وكل حجر جسم اول شئ من الحجر يفسر او بعض الانسان  
حجر وكل حجر جسم اول شئ من الحجر يفسر فما يكون المطلوب حرا او ان كان المطلوب حرا  
والذات في الكبرى قد يمتح كقولنا بعض الحيوان حساس وكل حساس انسان وان كان  
الصغرى في الكل فليس في الكبرى ولا شئ من الحساس انسان وفي الشكل الثاني قد يمتح  
الكاذبان معا كقولنا كل فرس حجر ولا شئ من الحمار حجر وكذلك ان كانت احدهما كاذبه  
وكذلك الشكل الثالث كقولنا كل حجر حيوان وكل حيوان انسان وكذلك الرابع كقولنا كل  
حجر حيوان وكل انسان حجر **س** المقادير قياس تافيه من تقدمت  
يتجه مقابل تقدمته اخرى لقياس اخر لسطر سمع القياس بين المقدمات التي عليها مدار  
ذلك القياس مثاله اذا كان القياس الاول بعضية وكله آتية بعضية فمعرض  
ان لا ليس آتية ولا شئ من آتية المعارضة قياس متجه بعضية قياس آخر او  
ضدها كقولنا كل آتية وكل آتية آتية فكل آتية آتية فكل آتية آتية فكل آتية آتية  
لكن معناه ما سطر وهو ان كل آتية آتية فكل آتية آتية فكل آتية آتية فكل آتية آتية  
مخالف كراه للوضوح ولا حفا وكذا ومن انواع الضمير الدليل وهو قياس اشارك  
احد الاوسط فاما ان لو جود لا يبروح التصريح يقع على الشكل الاول مثاله  
هذه المراهات لبن فقي قد ولدت والكبرى محدودة وهي كل ذات لبن والد  
بالفعل فوجوب اللبن الذي هو الاوسط علته لوجود الاصل الذي هو الولدان

**البحث السابع** في الاستقراء والمثيل **هـ** والاستقراء ثمة تام وهو  
القياس المعتمد وقد مضى ومنه نافع وهو الذي يستعمله الروا في البرهان استدلالهم  
وهو الاستدلال على الكلي بما وجد في اجزائه وهو غير تام الدلالة فانه يجوز ان  
يكون البعض مغايرا للاخر في الحكم الثابت له فلا يثبت الكلي لفقدانه في كسب البرهان العقلي  
يستعملون اذ ان هذا وهو الاستدلال لما ثبت في حيز على ثبوت في اخر ونسبته الى  
ناقص غير مشتمل على اثبات مسرل من الامرين وعلى ما هو المستعمل على الاستدلال وسون  
عليه المستر كالببر والفسخ فمعجون الاوصاف الماتة في الاصل وسون عنها العلة  
الا المستر وباله فان هذا الاستدلال بالمبايع وجودا وعدما وانما كان هذا الراد من  
الاول لتوفقه عليه مع فزدها فان الحكم الثابت في الاصل جاز ان لا يكون معللا وان  
كان معللا لك العلة هي ما هو مجهول عنكم وان كان بعض ما عد دتوق لكرار اجتماع  
امر من سطر على العلة او اقسام احد الاقسام الى طسعين يكون احدهما علم او يكون  
العلة احدا فذكرتم مع شرط المحل وان كان علم مطلقا لكر و ص مانع في الفرع فلا  
ثبت الحكم **المقالة الخامسة** في البرهان **و** فيها مباحث  
**الاول** في النظر في المقدمات من جهة اتجاع التصديق **هـ** القضية اما ان  
توثر صدقا ولا فاللاني هو الفضايا المحيلة فاقا توثر قصا وتسطا ولها  
نفع عظيم ولا تستر صدقها وكذا فان احدث المجته على انها ما توثر صدقا لم  
لكن المولف من المحلات حجة وانما هو قياس شعري والذو توثر صدقا على اقسام  
الاول البديقات وهي التي تكفي في الحكم بطا تصور فيها كالحكم بان الكل اعظم من الجزء  
ومثل هذه الفضايا لا تستعين العقل فيها بعينه وقد توقف العقل في الحكم بها  
لحما في بصور صدقها لان في النسبة الثاني المشاهدات وهي الفضايا التي يحكم بها  
العقل توسط القوى الظاهر كالحكم باضاه الشمس واحراق النار او توسط القوى  
الباطنة كالحكم بان لنا خوقا وغضبا وهذا لا يمتحني بالوحدة في الثالث المجربات  
وهي فضايا يحكم بها العقل لكر المشاهد وكذا اوقع لقياسا قياسا حتى انضم الى



لك الشاهدات وهو انه لو وقع المحرّب انفاقا لما كان جائزا ولا كراهة الحكم بان ثبت  
السقوياسهل الرابع الحدسات وهي قضاي الحكم بها العقل واسطة الحدس النفس  
كالحكم باسنان نور العين الشمس بسبب اختلاف المسالك للقلب والحدس قد فرق بين  
الحدس والحدس بان هذا لا توقف على فعل بفعلة الانسان بخلاف الحدس وقد فرق بينهما  
بفرق اخر هو ان السبب في المجرّات معلوم الستة غير معلوم الماهية وفي الحدسات  
معلوم بالوحيين وانما وقع عليه بالحدس بالافكار فان المساندن الفكر انما هو العلوم  
الكسبية وهي لا تقع في المبادئ الحاش المتواراة هي التي حصل الجرم بها البصر  
الشهادات التي يؤمن بها المواطن ولا اختراع على الذنوب وبعض العقول حس هذه  
الشهادات في عدد وهو موجود وانما المرجع فيه الى النفس متى حصل حصل التواتر  
والافلا السادس قطره القياس وهي العضايا التي قياساتها معها كقولك الانسان عدد  
استتمت الاربعه اليه والى ما ساويه وكل ما قسم عدد اليه والى ما ساويه فهو نصف  
وهذا العدد فلا سان نصف الاربع وهذه الانواع الستة تطلق عليها اسم الواجب قولها  
والحدسها في الاحتجاجات وقائمة البراهين هو الاول والآخر هكذا قالوه وفيه بعد  
فان العضايا الواقعة على كونها غير حجة على الغير لمحوار عدم المشاركة في السبب  
الموجب للحكم وهذا عايد الى الاول فان العضايا الدهية قد لا يشرك من الكافة  
لوجود السبب الذي هو النصور عند قوم دون آخرين السابع المشهورات وهي  
قضاي اسد الصدق ما عموما الاعتراف لمصلحة اوردته اوجبه او انفعالات من  
حالات وشرايع ما ابد مدخل تحتها الاولات وغيرها ما هو واجب القبول  
لان حشهم واجب القبول بل من حيث عموم الاعتراف واذا اطلقت المشهورات  
فانما اراد بها الآراء المحيونة وهي التي لا عمد لها الا الشهرة فلو خلى الانسان وعقله  
روحه وحته ولم يردس ولم يحصل له انفعال كرحمة وخجل وغير ذلك لم يعمس بها  
كالحكم بان الظلم قبيح والعدل حسن على الحكم بان الكلال اعظم شره فانه لا يعتبر  
ما دام العقل على حسنه واسباب الشهرة اما حسنة للشئ كقولنا الصدق لا يحتمل

66  
او المناسبة للمحقق المحالفة بقية حتى فهو مشهور مطلقا وحتى اعتبار القيد كقولنا  
حكم الشئ حكم شئ مطلقا فاذا قد نقولنا فيما هو سبه كان حقا واما اشماله على صلب  
الطام بحسن العدل واما امتضا الاطلاق والانفعالات لها كقولنا الذب عن الجرم  
واجب واذا الحيوان لا تعرض قبيح واما الحصول الاسقرا كقولنا العلم بالمقالات  
واجب لكونه المضاد الى المتناقضات وغيرها كذلك واعلم ان المشهورات اما ان  
تكون عند الكل كقولنا الاحسان الى الاب احسن او عند الاكثر كقولنا الاله  
واحد او عند طائفة كاستحالة التسلسل والآراء المحيونة هي ما يصفونها المصلحة  
العامة او الاخلاق الفاضلة وهي الدواعي وقد سقا بل المشهورات كقولنا  
الحياء موثرة باعتبار وموت الشهادة باعتبار الثامن الوهييات الصرفة وهي قضايها  
كاذبة بعضى بها الانسان لمجرد وهم قضاي شدة القوة واذا كان حكم الوهم في المحييات  
هو حتى لك باعالة واما كيفية العقولات الصرفة فانه يحكم عليها بما يحكم على  
المحسوسات كالحكم بان كل موجود مشار اليه بالحدس والعقل كونه في مثل هذه  
العضايا والوهم يباعا العقل في اساح ما نافض حكمه فلا يعدا الى التتم حكم  
العقل ووقفالعم وهذه العضايا اقوى من المشهورات التي ليست اولية فان  
اكثر تقرقات العالم انما تصدر عن هذه القوة وهي شاكل الاوليات في القوة  
ودخل تحت المشتقات ما ولولا مخالفة السن الشرعية والعضايا العقلية لها  
لقد كانت تكون مشهورة وهذه الانواع الثمانية تطلق عليها اسم المحققات السابع  
الماخوذات فيها المتبولات وهي الآراء الماخوذة عن جماعة بحسن الظن بهم كشي او امام  
وسنها القبريات وهي الماخوذة بحسب بيلم الخطاب او التي تصدر بها العلوم فان كانت  
مع اسكار فهي صادرات ولا فهي الاصول المخوذة العاشر المطبوعات وهي  
العضايا التي لا سلخ في الاعتقاد بها الى الجرم وان كان المحقق بها قد يستعملها على  
سبيل الجرم الا انه المانع فيطاع نفسه عابا لظن واسباب الرجوع الطنى قد  
تكون شهن غير حسنة وتسمى المشهورات في مبادى الراى كقولنا القابل انصر



اذا كمالا او نطلوها وهي مقابل الحقيقة التي يحكم فيها الظالم لا غير وان كان  
اذا وقد تقابل المطبوعات باعتبارين الجادتين المشبهات وهي التي شبه الاولات  
وما معها او الشهوات وسبب اشتباه قد يكون لعلها قد يكون معنوا فان كان  
المستعمل في مقابل المبرهن فهو مخالف وان كان في مقابل الجدلي فهو شاعبي  
وساتي بفضيل الاسباب في باب المغالطات **المبحث الثاني**  
في البرهان وصيغته **هـ** القياس اما ان يؤثر صدقها او خسأه والاني هو القياس  
الشعري والاول اما ان يكون حازما او غير حازم والاني الخطاب والاول اما ان  
يعترف كونه حقا ولا يعتبر والثاني الجدل والاول اما ان يعتبره عموما الاعتراف  
به وكان كذلك وان لم يكن كذلك فهو الشعري والاول اما ان يكون حقا والاول هو  
البرهان والاني هو السفسطة وندج السفسطة والمشاغبة تحت اسم المغالطة  
فالبرهان قياس مؤلف من قضاي او اجبه القبول وهي المقدمات لا فان بقيت والمصدق  
بها يكون ضروريا ومحمول ان يكون هي في انفسها ضرورية او مركبة فان كونها ضرورية  
القبول غير كونها ضرورية في انفسها فان كانت ضرورية في انفسها كانت نتائجها  
ضرورية في انفسها وبحسب القبول وان كانت ممكنة كانت نتائجها ممكنة ضرورية  
القبول والجدل يتألف من الشهوات ومن المباحون من تسليم الخصم من جهة المقدمات  
وغاية الجدل الالتزام او دفعه لا القبول والجدل اعني من البرهان بحسب المادة والصورة  
اما بحسب المادة فلا بد لا يستعمل فيه المسهورات فقد يستعمل فيه الواجب قبولها  
من حيث دخولها تحت المسهورات واما بحسب الصورة فلا يستعمل الاستقرآت فيه  
فانما يحسب الشهور وهو اتم اقناعا فان الاستقراء اقرب الى الحقيقة والحجج مؤلف  
اقسمه من المسهورات والسائل يوفقها حاشية من المحجج كالنموذج والجدل مملات  
ومتللات فتحتاجها كذلك وقد يقع في الجدول الاصناف الثلاثة من القضايا اعني الواجب  
والممكن والمنع والخطابة قياس مؤلف من المطبوعات والقبولات والشهورات  
في ياد الرأى هذا بحسب المواد واما الصور فمجرد استعمال القياس والاستقراء

والمثل منها فاما اجمع مع بحسب الظن وقد استعمل القياس العقيم فيها كوحسبي  
المالي اذا طرقت اناجه فهي اعم من الجدول وعانتها الامناع ومنعها في تقرير المصلح  
الحرية المدسم والشعر قياس مؤلف من محلات موثر بحسب الاسوات صادقة  
او كاذبة وقد يؤثر التحصيل بغير صدقها وقد يروجه الوزن والمحاكاة والقدما  
لم يعتبروا الوزن ومنعنا العامة في الامور الحرية المدسمة وربما يكون اكثر نفعا  
من الخطابة لا بقصد الناس الى التحصيل اكثر من الاقناع والمغالطة قياس مؤلف  
من المستلزمات والوهومات وصورها ذلك وغايتها الترويح وعند قوم ان البرهان  
مألف من الواحات والجدل من الممكنات الاكثرية والخطابة من المساوية والشعر  
من المستغاث والمغالطة من الممكنات الاقلية واخرون قالوا ان البرهان مألف  
من المادقات والجدل مما يطع صدقه والخطابة من المساوي والمغالطة مما  
يعيب كذبه والشعر من الذوايب وهذا انفسه فاسدان فان الجمع قد يستعمل  
في البراهين لاستنتاج امثاله **س** الحد الادنى في البرهان علمه  
للتحتم في العقل والافه غير برهان فان كان علمه له في الخارج ايضا فهو البرهان  
الذي لا افه الا انهم ان كان معلولا لوجود الحكم في الخارج فهو الابل والاول  
اجتياهم البرهان فهو ما يقع على اصنافه بالشكك واعلم انه قد يكون الاوسط  
معلولا لوجوده الا كبر مطلقا ويكون علمه لوجود الاكبر في الاصغر وعلمه وجود  
الاكبر اما ان يكون علمه وحوون في الاصغر في موضعين احدهما ان لا يكون للاكبر  
وجود الا في الاصغر والثاني ان يكون علمه الا كبر علمه له انما وجد **المبحث الثالث**  
**الثالث** في ترايب المقدمات واما المطالب **هـ** المقدمات محسنة  
تكون صيغته فان القدر انما استفاد من مثاله وان يكون اقدم من نتائجها عند  
العقل بمعنى انها تكون اعرف منها لكون عللا للصدق بوقوعها والالم يحصل الاولوية  
باستنتاج احدهما من الاخر وفي برهان لم يحبان يكون اقدم بحسب الطبع  
ومحسنان يكون المقدمات مناسبة للسامح بمعنى انها تشمل على محلات دائية



لموضوعاتها والذاتي ههنا ما يوجد في هذا الموضوع كالحياة الماخوذ في هذا الانسان  
وهو المقوم او يوجد الموضوع في حده كالافطس في قولنا اننا افطس نحن فقال الافطس  
انف ذوقه والذاتي يوجد في حده من الموضوع كالتفريق على الفرقانه يوجد في  
حده العدد فقال التافس هو العدد الذي كذا جمع ما فيه من الاجزاء لم يكن مساوياً له  
او يوجد في حده معروض الموضوع كالمفرق للبصر المحمول على الاسف من حيث انه اسف  
فانه يوجد في حده الجمع الذي هو معروض الاسف ونقل الفرق للبصر حتم موصوف  
بالناس او يوجد في حده موضوع حقه كزوج الزوج المحمول على عدد معين  
والزوج جنس كذا العدد انقسم اليه والى غير والعدد موضوع الزوج فيقال  
في تحدد زوج الزوج عدد زوج بعد زوج مرات زوج واطلق على الجميع اسم  
الذاتي لانه خاص بموضوع الصاعه او شيء من موضوع الصاعه فلا يكون عرفاً  
وما يوجد في حده من موضوع المسله التي يطلب في ذلك العلم نسبة محمولها الى موضوعها  
فان ذلك الجنس اعلم من موضوع الصاعه لم يستعمل في الصاعه الا محصاً وما خرج  
من موضوع الصاعه فلا يعده واما اذا كان خارجاً عن موضوع المسله وليس  
خارجاً عن موضوع العلم فلا يوجد في حده موضوع المسله بل حقه او ما هو اعلم لكن  
يسمى الى ما يوجد في موضوع العلم فهو ما يدخل في البرهان كيقال هذا المخروب  
في نفسه زوج فان الموضوع ههنا اخر مستحيل احده في حده المحمول بل يقال في  
حده المحمول انه عدد مستقيم متساو ومن فقد هذا العدد الذي هو حده الحساب  
حده المسله فهو ما يدخل في البرهان ويجوز ان يكون المقدمات ضرورية اما بحسب  
الذات وبحسب الوصف يعني يكون مشروطه عامة لان المحمول على شيء بحسب  
جوهره هو المحمول المناسب لثبوت زوال الموضوع عما هو عليه حال كونه  
موضوعاً ورتباً لا زوال فان المحمول سبباً مساوياً كالفصل زوال زوال نوع  
ذلك الفصل واما المحمول بحسب الجنس فانه قد لا يزول بزوال ذلك النوع  
وهذا يختص بالمطالب الضرورية ويحتمل ان يكون كماله وهي التي تحملها على جميع

الاشخاص في جميع الأزمنة حلاً اولاً الى سببها من اعم من الموضوع كالجاس على  
الانسان فانه انما يحمل عليه بواسطة الحيوان ولا اختص كالتأطيق على الحيوان فانه انما  
يحمل عليه بواسطة كونها انساناً ما يكون محمولاً على بعضه لا على كماله وهذا يختص بالمطالب  
الكلية ورفق من المقدمه كاولوته والتي محمولها اولى فان الاولى هي التي يكون الحكم  
فيها متوقفاً على تصور الطرفين من غير واسطه اخرى والثانية قد تتوقف على واسطه  
**س** الاعراض الدائمه غير الخاصه بالنوع الذي وجدت له انما كانت  
اعراضاً دائمه لانه لا ينفك عنه يوجد في حده كاهي اعراض دائمه لجنسه لانه يوجد في  
حده ومن العرض الدائمي قد يكون عرضاً دائماً للموضوع فقط كالزوج الذي هو عرض  
لزوج الزوج وكل واحد منهما عرض دائمي للعدد وفي هذا المثال نظر وقد يكون عرضاً  
دائماً لجنسه ايضا كالمقسع متساو ومن الذي هو جنس الزوج فانه ليس عرضاً دائماً  
للعهد فقط لانه يوجد في المقادير بل الجنس الذي هو الحكم **س** من المحولات  
الاوليه المقوم للماهية ما هو خاص بالحدود والفصول المساويه ومنها ما هي غير  
خاصه كالخارج ومفصولها فالجنس القريب الى غير خاصه والتوسط والبعيد غير اولى  
ولا خاصه والجد الى خاصه ومن المحولات العارضة ما هو اولى خاصه كحال زوايا المثلث  
للمثلث ومنها ما هو اولى غير خاصه مثل كون الزاوية التي من جهة واحد مساوية للتي من  
فانه اولى للخط الواقع على خطين متوازيين والتم التبادلي متساو ومن الخط الواقع  
على خطين الا اعيد الخارجه مثل الداخل وليس خاصاً لهما وهذا الخط وان كان داخلياً  
بالذات لكنه متغاير نوعاً من الاعتبار **س** المطالب بالبركانيه قد يكون  
ضروريه كحال الزوايا المثلث وقد يكون مركباً كالمثلث السوي وقد يكون وجوديه كالحرف  
للمر وقد يوجد المكات نوع من الاعراض من حيث الضرورات وذلك اذا كان  
المطلوب هو تلك الحكم والبرهان يسبح كل وصف مما لا بد ويورد ههنا سوابق  
وهو ان المسقطين انعقوا على ان الصغرى المطلقة مع الكبرى الضرورية ينتج ضروريه  
كافي قولنا كل انسان ضابط وكل ضابط ناطق بالضرورة واحيى بالهم انما استنبها



وكسطة الى متحد صوره القياس في كتاب البرهان لما كان معبره فلا انفسها  
تتار على المطالب الضرورية لان وجود الفيض كالمكان هو المنفذ للعلم بالطق لكان  
الحكم بالطق جال زواله كاذبا وانما الحكم بوجود الفيض لكل انسان لا يستند من  
الحسن لعدم اعطائه الكلي بل من العقل والعقل انما يحكم به بقا اذا استند الى علته الموجبه  
له المقادير لكل شخص وهي كونه ناطقا ولزم من ذلك ان يكون الحكم كونه صاعدا بعد الحكم  
كونه ناطقا ولو فرض من لفيك الانسان على سوي المطق كان الحكم في الصغرى على كل انسان  
ما صاعدا نفسا بطرا الى كماله كات الصغرى ضرورية **س**  
المطالب البرهانية لا تشبه على المقومات فان الماهية لا تعلم الا بعد معرفه اجزاها  
التي موضعين الاول ان تكون الماهية غير معلومه الحقيقه بل باعتبار عارض كما  
طلب الجوهرية للنسب والثاني ان يكون المطلوب اثبات عليه الداتي داتي اخر كما تقول  
الانسان حيوان والحيوان جسم فان المطلوب ههنا هو ما ان عليه ثبوت الجسم للانسان  
وقد ناع بعض المتأخرين ففهمنا انما في الاول فلان المطلوب ليس هو ثبوت الداتي  
لشيء بل المعروف الشيء وانما الثاني فلان المطلوب بل هو العلم بكل المحول ذاتا  
ايضا ولانه لو كان المطلوب هو الغلبه لكان القياس كماله وليس كذلك انما يتج صدق الاكبر  
على الصغرى **س** المطالب البرهانيه سيجل ان يكون حرمه معتمدات  
المقدمات الناجحه لها لا تدفعها من الاثان المستحصه فلا يكون مقتضى الصدق لحوار  
بغيره كما ونحن قد قلنا ان البرهان انما يتالف من المقدمات المقننه وفي هذا بطر  
على انهم قد اعترفوا باستعمال القضايا المركبه في البراهين **س**  
لهذا المطالب هو ما لم يشتمل كل منها على امر من اما هل ينسب بطلبه  
نسبه الوجود الى الماهية ومنه مركب بطلبه نسبه وجود شيء لها وانما ما يطلب  
به نفس الماهية وكما بان اصناف المقول في جواب ما هو بالوجود التامه عند  
الاصطفا بالروح وقد يطلب به ماهية مفهوم الاسم كقولنا اما الخلا ولا يراد  
هذا الا طلب السؤال عن مفهوم الاسم ولا لكان لغوا بل الماهية التي يدل عليها

ذلك الاسم فهو سوال عن معصيل مولود الاسم الاطاني والمطلوب الاول من مطلق ما  
تأخر عن مطلب هل السيطر والثاني تقدم وانما لم يقد بطلبه العلم في الصدق  
لا غير كالمقال لم لان المبدأ واحدا وقد يطلب به علم الوجود كما قال لم جذب  
المعناتيس ومن المطالب البرهانيه كيف واين ومتى ولم ومن واي وسنفي عنها  
مطلب هل المركبونا **المبحث الرابع** في اجزاء العلوم وهي  
بلية الموضوعات والمبادئ والمسائل موضوع كل علم ما سعى فيه عن عوارضه الدائمه  
كالقادر للهندسه واحلاف الموضوعات سبب في احلاف العلوم وما ركا واختلاف  
الموضوعات قد يكون الحقيقه وقد يكون عوارض واعلم ان الموضوع قد يكون شيا  
واحد على الاطلاق كالعبد للحجاب وقد يكون واحدا على اعتبار عارض اما داتي  
كالجسم المعتر للطبيع او غير كالكلمه المتحركه لعلها وقد يكون شيا كغيره مثل  
هذه انما يكون موضوعا للعلم واحدا اذا ساست وما به المناسبه هو الاشراك اما  
في داتي كالخط والسطح والجسم العليمي المتار كافي المقدار اذا حلت موضوعات  
الهندسه وانما في عرضي كما اذا حلت موضوع الطب بدن الانسان واحدا وواحدا  
الادويه والاغذيه لشاركتها في كونها منسوبه الى الصيغه التي هي الغايه **س**  
قد يكون موضوع علم اعم من موضوع علم اخر محصيا ان يكون اعم حضا كالمقدار  
الذي هو عرض موضوع الهندسه فانه جنس للجسم العليمي الذي هو موضوع المجسمات  
والذي هو موضوع خاص هذا المعنى خاص بالنسبه الى العلم الاول وجزئه او بعدد ما  
بان يكون العموم اعم عرضي وله اقتسام بلية الاول ان يكون الموضوع في العلمين  
واحد الكنه وضع مطلقا في العام ومقدار عارض في الخاص كالاكبر مطلقا لعلها  
والاكثر المتحركه لعلها الثاني ان يكون الموضوع شيا لكن موضوع العام عرض عام  
لموضوع الخاص وقد موضوع الخاص قد عارض محتج فيه العموم ان الحقيقه  
والقدر كالمقدار الذي هو موضوع الهندسه وهو عرض للخطوط المقروصه  
في سطح محدوده هذا النوع اذا اخذ مقندا عارض كان موضوعا لعلها المناظر



فان موضوعه هو الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المنقصل بالبرق مقعد  
النور المنقصل بالبرق صارت موضوعه واعلم ان العلم الخاص من القسم الاول يكون  
دخلا تحت العام ولا يكون خراجه واما الثالث فانه اولي بالدخول تحت العام  
لاستماع الوجهين فيه لكن الخاص منها لا يكون خراجه من العام لانه لم يوضد النوع من حيث  
هو جزء من الجنس بل اخذ من حيث مجموع له عارض ولا يكون من الموضوعات عموم وهو  
على اقسام الاول ان يكون الموضوع شيئا واحدا للوضع في احد العليين مع قيده  
وفي الاخر مع قيده مغاير للاول كاجرام العالم اذا احدث من حيث الشكل كانت موضوعا  
للشيء ومن حيث الطبيعة موضوعا للسماء والعالم من الطبيعي وفي مثل هذا قد سبق اتحاد  
بعض المسائل في الحدود فيكون موضوع المسئلة ونحوها في العليين واحدا لكن البرهان  
مختلف كما تبدل في هذين على ان الارض متديرة الثانية ان يكون الموضوع شئ لكن  
منها اشهر انه في العض كالطب والاطلاق فان موضوعها استمر كان في البحث عن القوى  
الانسانية لكن من جهة من يحلف في الثالث ان يكون منها اشراك لكنها لا يدرج ان تحت  
مكون العلم ان يتساوى وان في الرتبة كالهندسة والحساب المندرج موضوعاتها تحت  
العلم الرابع ان لا يكونا كالممكن اذ الموضوع في احوالها مقتبدا الاعراض الدالة المختصة  
بالاخر كالوسقي والحساب فان موضوع الموسقي هو الغم من حيث عرض البالييف  
والبحث عن الغم مطلقا يكون في العلم الطبيعي لكنه بحث عنه في الموسقي من حيث  
عرضه في عدة مقتبسة للبالييف وتلك النسبة اذا احدثت محرره كان البحث  
عنها في الحساب ومثل هذا القسم يكون العلم المباحث عن الموضوع المعروض داخلا  
تحت الاخر ويكون الموسقي داخلا تحت الحساب دون الطبيعي الخامس ان لا يكونا  
كذلك مكون العلم ان يتساوى مطلقا كالطبيعي والحساب **س**  
الكرم مادي العلوم الخادمة انما تنتمي في العلوم الكلية وقد ينسب بعض مبادي  
العلم الكلي في العلم الجري شوطا ان لا يكون المسئلة في السفال في متوقفة على ما بين  
سفال في النوقاني ومن هذا الباب امتناع ما في الجسم من الجواهر فانه مسلم من الطبيعي

ومبدأ المسئلة في الالهيات الهولي وقد يكون العلم متوسطا بين فوقاني وسفلا في  
كالطبيعي الذي هو فوق الطبت وتحت الفلسفة ولا تدفن الاستفا الى علم كلي لا يعلمه غيره  
وهو الذي يكون موضوعه اعم الاشياء كالهولي ولما كان الوجود الذي هو موضوعه عارضا  
لجميع موضوعات العلوم كانت مندرجة تحتها غير جري منه **س**  
المبادي هي الحدود والمقدمات اما الحدود فهي اما الموضوع العلم كقولنا في الطبيعي  
الجسم هو الجوهر القابل للايجاد واما الجرم كقولنا الهولي جوهر قابل واما الحرى  
تحت كقولنا الجسم البسطة هو الذي لطبيعته واطعه واما العرض الذي كقولنا الحرى  
كالاولى بالقوة من حيث هو بالقوة واعلم ان الصدق وجود الموضوع  
وحيث لا يمكن حصوله في العلم التوقف العلم عليه فيلزم الدور وهذه الحدود اذا صدر  
بها كانت حدودا بحسب الاسم واما الصدق الواقعي فاما ان يكون في العلم نفسه محدودا  
يكون حدودا بحسب المقامات واما المقدمات فهي التي يترتب عنها الصناعة  
فهي ما هو من الاوليات وهي العضايا المتعارفة فهي مبادي مطلقة ومنها ما ليس كذلك  
لكن تحت سلمه ليس عليها من شاطئ السان في علم اخر وفي مبادي لهذا ومسايلها  
شبهه فان سلمه مع المسامحة وحسن الظن فهي الاصول الموضوعية ولا فهي المصادر  
والنوع الاول من المقدمات وهي الواجب قبولها مندرج مع الحدود يحتاج الى اوضاع وتصدير  
العلم بالمبادي كالموسقي والهندسة وقد خلط بالمسائل كافي غيره واعلم ان الواجب  
قبولها اذا كانت عامة كان استعمالها في العلوم الخادمة غير متخصصة فمما لم يستعمل  
في الهندسة الشئ انما ان يكون ثباتا او متساويا والخصيص اولى كما نقول المقدار اما مشارك  
او ما ينحصرنا كالي الطرفين فان المقدار هو شئ ام المشارك والمساين اخص من  
المشت والمشي وقد يقع الخصص للموضوع فتخصص المحمول بحسبه كما نقول المقادير  
المساوية لمقادير واحد متساوية فانها اخص من قولنا الاشياء المساوية لشي واحد  
متساوية وقولهم ان المبادي قد يكون مشتركة انما هو على سبيل المجاز فان الصدق  
مثل هذه المبادي قد يقع ولا بد من الخصص ومع نزول الشريعة **س**



تعاون العلوم هو ان يكون من اجدها مثله لآخره ذلك على وجه منها ان يكون  
العلمان محليين العموم والخصوص فمعرفة في الاعلى ووضعا في الاسفل وهذا  
مبدأ حقيقي وقد يكون على العكس ويكون مبدأ غير حقيقي ومنها ان يتحد الموضوع  
لكن احلف جهة الظاهر كما قلنا في الاحرام فان الطبعي ينفذ الجوهري حوب استدان  
الحركة التليكية ومنها ان يكون الموضوعان اشراكا في الجنس لكن احدهما سطر في نوع ايسر  
كالجاء واخرها هو اكثر تركشا كالفندس فان الناظر في الاول ينفذ الناظر في  
الساني كثر من المبادى **س** المسائل في المطلوبه في ذلك العلم ومجموعاتها  
عوارض اتيه للموضوع اول انواعه او كعروضه فموضوع السله قد يكون نفس موضوع  
العلم كقولنا الجسم ينقسم الى مالائنه وقد يكون نوعه كقولنا الهوا طالع للعلو  
وقد يكون عرضا دائما كقولنا الحركة غير مولفه من الاجزاء وقد يكون عرضا دائما نوع  
الموضوع كقولنا حركة السماء للزمان وقد يكون موضوعها موضوع العلم مع عرضي  
كقولنا المقدار الوسيط في النسبه ضلع مثل محيطه المقداران الطرفيان وقد  
يكون موضوعها نوع موضوع العلم مع عرضي كقولنا كل خط قام على خط فان  
للمعادن ثباتا قائما وتساوتان لها والمجولات خارجة عن الموضوعات لما قر  
**س** عمل البرهان حال لبعض اقسامه ان يكون شي ما حودا في علم وبه  
في اخر على اصد الوجود المذكور في تعاون العلوم متمم في ذلك العلم وتقل رها  
الى الاخرى بحاله عليه وثانها ان يكون شي ما حودا في علم على انه مطلوب ثم  
يرهن عليه برهان حله الاوسط من علم اخر يكون حدود القياس صالحا للوقوف  
في العليين كبرهن في المناظر على روايا المخروط الخارج من البصر لمقدار هندسته  
على وجه لو جعلت معها كالكروا هندسته يحضه لان البرهان هو ذلك البرهان  
**التحقيق الخامس** في مشاركه الحد والبرهان **هـ** قد سئل ان يطلب  
ما الحقيقي ولم يتاخر ان يطلب هل والجواب الحقيقي عن لم هو العلم ذاته ومب  
مقوده الشئ فهي اخله في الحد كقول لم الكسوف القمر فقول لتوسط الارض بينه

ومن الشمس وتقول ما كسوف القمر فجاب انه انما نور القمر لتوسط الارض الان في  
الحد ليس قدا واحد البرهان بل طرأ به من مقتضى البرهان والمجمل اول  
منها على الموضوع في البرهان وهو الاوسط يكون في الحد محولا بعد الاول مثاله اذا قلت  
س ما ذكرنا ان القمر قد توسط الارض بينه ومن الشمس وكل مستضي من الشمس توسط الارض  
بينها فيحضي من ان القمر في موضع من قول والمضي من موضع منكسف سطح القمر منكسف  
وقد حلت التوسط والام لا ينجا وفي الحد التام بعكس مقول الكسوف القمر هو انما  
ضوءه للتوسط **س** اذا ذكرت في الحد الجبر الاوسط من البرهان كان  
نافضا وسمي مبدأ البرهان وان كان لا كبرا اذا كان مساويا كان ناقضا وسمي بحد البرهان  
مثال الاول الكسوف في وسط الارض منها مثال الساني الكسوف انما نور القمر والحد التام  
انما يكون مجموعهما وهذا الناقص اذا كان بعض اجزاء الحد التام على الاخر فاقصر كل على  
العلم هو المبدأ وعلى العلول هو النقص والحد يقال عا حصة معان السلكي كسطح  
على ما هو مبدأ البرهان والثاني علم هو سطحه والثالث على المجموع والرابع على المعنى الرابع  
لمعنى الاسم من غير اعتبار وجود الشئ فان كان الوجود مسكلا احد الحد او لا على انه  
شارح للاسم فاذا ثبت وجوده كان حدا محسب الماهية كن حد السلك المتساوي الاضلاع  
فاذا برهن على وجوده في اول مقالات اقليدس كان الحد محسب الماهية الخامس  
المحتمل لا مورا على لها ولا اسبابا واسبابا وعلى ما غير داخل في خواصها كتحديد النقطه  
والوجه واشباهها فان حدودها ليست بحسب الاسم فقط ولا هي مبدأ برهان ولا منجزه  
ولا حركه منها **التحقيق السادس** في تمهيد القول في البرهان **هـ** اعلم  
ان كل ذي سبب فانه انما اعتبر وجوده مع العلم انه فانه واجب وبدونه ممكن  
سوال تعلم ان الصنع يصقل الى صانع وهذا الاستدلال بالمعلول على العلم اجاب  
الشع في الشفا ان الموضوع في الصغرى ان كان حركيا مثالا تعلم ان هذه صنعه  
وكل صنعه فلها صانع ومثل هذا لا ينفذ اليقين فان الجريبات تفقد فلا يتي الاعتقاد  
ثانها وان كان كليا مثالا ان يقول كل جسم مولف من الماده والصورة وكل مولف فله مولف



فالمصنوع إما أن يكون محمولاً وهو كون الجسم مؤلفاً من الخبز وإما الموضوع وهو الجسم  
أو لازماً غير وسط أو وسطاً على التقدير الآخر لا يكون المقترح حاملاً نسبة لا غير  
بل يكون جالاً كحال المطلوب به وعلى التقديرين الأولين وهو أن يكون ذاتاً أو لازماً  
غير وسط فالمحمول علم ليس هو المؤلف بل إن له مؤلفاً وهذا المحمول وهو أن له مؤلفاً  
هو أول المؤلف ثم المؤلف من هوي وصوره وإذا كان له مؤلفاً فهو نفس الوجود هو أول  
للمؤلف فهو لما تحت المؤلف سبب المؤلف فكله المقترح حاملاً بوجه يكون المؤلف علمه  
لو صدق المؤلف للجسم والجد الأكبر في الشيء المسمى لا يكون علمه للوسط ومحوران  
تكون فيه حر العلم واعتبار الجز غير اعتبار الكل فإن المؤلف غير ذلك المؤلف فإن الثاني  
يحمول على المؤلف دون الأول سؤال يعلم أن رداً مخمساً منه أن له أخاً جواباً  
المضافان يعلمان معاً والسبب في العرفان مقدم **س** القضايا  
البدئية مثل علم آخر من سبب المقترح أعني الموضوع والمحمول والقضايا الكسبية  
لا بد من توسط السبب وسواء الأسباب أربعة الفاعل والصور والمات والغاية  
وكل واحد من هذه قربة وتعيين والقوة والفعل وواحدة وعامة بالذات  
والعرض المعطى في البراهين إنما هو ما بالذات منها الخاصة القربة التي بالفعل  
ولا كان العلول إنما هي بالذات والعاقل والمقابل معاً لم يكن في الوسط وقد  
يحتاج الأربع في معلول واحد وقد يكون لبعض الأشياء بعض العلل دون بعض  
فذلك لا يحتاج رافض العلل إلى علم مادته وأعلم أن وجود كل واحد من الصور  
والغاية لم يرد منه وجود العلول فالصور مع العلول في الزمان والغاية متاخر  
وكلاهما أقدم في العلية **س** إذا كان الشيء علمه مساوية أو أعظم وكانت  
داته قد حوّلها في الجد ظاهر وإما العلل التي هي أخف من الشيء كالجسم المحلوله  
للعقونه وللحركة العنيفة للروح فلا بد من ذلك في الجد وفضل في الركن وقد حدد  
الشيء بجميع علم الأربع وإن كانت داته كمن يجد القدر ما به الصناعة من حديد  
كلها لا يقطع به الخشب تحملاً فالأله صنعة الله على المبدأ والفاعل

والشكل على الصور والتحق على الغاية والوجد على المادة **س**  
في اللغات ما هو علم على الدور فيكون في القياس كذلك مثاله ما يقال لم كانت سماه  
مقالاً لأنه كان محمولاً ولم كان ربحاً مقالاً لأن الأرض كانت دته وفعل الجز فيها  
مقال ولم كانت الأرض دته مقالاً لأنه كان مطر مقال ولم كان مطر مقال لأنه كان  
سحاب فصح من هذا أنه كان سحاباً من جملة الأوساط كمن السحاب وهذا الحقيقة  
ليس دوراً كحال السحاب المسمى والمسمى في النوع دون الذات **س**  
ما استصعبه الشيخ قولاً أو إيل أن لاخص قد يكون علم لوجود الأعم فيها هو نوع  
لاخص مقال كيف يكون الحيوان شيئاً الحسنة الإنسان محاسنة فإن هذين ما لم يشأ  
للإنسان لم يكن حيواناً لأنهما تشبه للحيوانية ثم إذا كان انصاف النفس إلى الجسم يعبر  
المجموع هو الحيوان وكيف يحمل الجسم على الحيوان فإن هذا حمل الواحد على الأخر واجاب  
ما الفرق بين الجسم والمات والذكر هو صفة النوع أولاً إنما هو الجسمية بمعنى المات والذي  
نوعه توسط الحيوانية إنما هو الثاني فإن الجسم المطلق الذي ليس معنى المات إنما  
وجوده واضعاً وجود أنواعه وما يمنع بجمته فهو أسباب وجوده وكذلك  
الحالة في العمل وقد سبق ما يفيد في هذا المعنى فإن اعتبار وسيأتي منه الكلام  
في هذا إن شاء الله **المقالة السادسة** في المغالطات سبب  
المغالطة في القياس إما أن يكون معطياً وإما أن يكون معقولاً فالأول المغالطة  
يخبر في شيء لأنها إما أن يعلق باللفظ لا من حيث تركيبها وإما أن يعلق بها  
من حيث تركيبها والأول لا محلوها إما أن يعلق باللفظ نفسها وهو أن يكون  
مختلفة الدلالة فيقع الاشتباه بين ما هو للوارد وبين غيره وهذا استعمال على الأشكال  
والمجاز والاستعار واشباه ذلك وسبب الجميع كالأشكال المعطى وإما أن يعلق  
بأحوال اللفظ وهي إمّا داته داخله في صنع اللفظ قبل حصولها وذلك  
كالاشباه في الكل بسبب الصرف وإما أن يكون تلك الأحوال عرضية عرضت  
بعد حصولها كالأشياء بسبب الأحكام والأعراب والمعلقة بالتركيب فيقع إلى ما



سلك الاشياء فيه بنسب التركيب والى ما سئل بوجوه وعده ولا خير يستقيم الى  
تكون التركيب فيه موحودا فسطر بعدد ما يسمى بميل المركب والى عكسه وتسمى مركب  
المفضل والاغلاط العنونة مختصة بسبعة لان الغلط في المعاني ان يقع في المولات  
منها فان من ذلك لا يقع فيها غلط وحيد لا محلو اما ان سئل ما ليد القضايا او  
ما ليد العضة الواحدة والاولا اما ان يكون ما ليد قياسا او غير قياسي والاول  
اما ان يقع الغلط فيه نفسه لا ما لقياس الى البتة او ما لقياس النها والاولا اما ان  
سئل المان او بالصورة اما المادية وكان يكون بحيث اذا رتب المعاني منه على وجه  
لصدق لم يكن قياسا واذا رتب على وجه القياس لم يصادف اما الصورة كما  
يكون عارض غير مختص بالقياس هو المركب او ما ليد والذي يقع الغلط فيه  
نسب القياس الى الشيء فلا محلو التقي فيه اما ان يكون مغايرة لاجزاء القياس  
وهو المصادف على المطلوب واما ان يكون مغايرة لكنها تكون غير المطلوب من ذلك  
القياس وتسمى وضع ما ليس بعلة له واما الواقع من العضايا التي لم يولد بالقياس  
قياسا فسمى جميع المسائل في مسلم واجبه واما المتعلقة بالعضة الواحدة فاما  
ان يقع فيها سلك مركب العضة جميعا وذلك يكون لوقوع احد هاتين في مكان الاخر  
وتسمى اقسام العكس واما ان يقع فيها سلك مركب واحد منها وذلك اما ان يورد فيه بدل  
المخرج غير ما شئ كعوانه او معوضاته وتسمى احدا بالعرض كان ما بالذات  
واما ان يورد فيه بدل المخرج نفسه لكن لا على ما ينبغي وذلك ان يورد معه ما ليس  
منه او يحذف عنه ما هو منه من الشروط والفتود وتسمى سو اعتبار الجليل  
واذا قد اتينا على حصصها فلتأت على ذكر تفصيلها اما الاول وهو  
ما يقع الغلط فيه بسبب الاشراك اللفظي مثاله قول العايل هل شئ من الشرور  
واجب ولا فان كان واحدا وكل واحد خرف في بعض الشرير وان لم يكن واجبا  
لم يوجد من الشرور ما هو موجود كالهم والموت والجهل والغلط فيه بسبب  
ان الواجب يطلق على ما يحب وحيثما يحب العلم بالاستدراك ومنه

الواجب الاول ان وجود ضروري ومفهوم الثاني ان اشياء موحود ومن  
هذا الباب ما يقع الغلط بسبب حرف العطف لقرينه ما من دلالة على جميع  
الاجزاء ومن دلالة على جميع الصفات كقولنا الحسنه زوج وفردانه يصدق ان  
دل بالواحد على جميع الاجزاء الحصول الحسنه من عدد فرد وزوج وان دل على جميع  
الصفات كذات فانه لا يحتج بها بان الصفات في الحسنه ولا في غيرها ومن هذا  
الباب ما يقع الغلط بسبب المحار كقولنا الله نور وكل نور محسوس ومن هذا الباب  
ما يقع بسبب اطلاق دلالة الواو على الاستدلال والعطف مثل قوله تعالى وما يعلم باويله  
الا الله والراسخون في العلم فانه على تقدير الاستدلال يحصر العالم في الله تعالى وعلى تقدير  
العطف لا يحصر واما الثاني وهو الذي يكون الاسرار فيه بحسب احواله الذاتية  
اعني الاشياء بسبب السلك وكقولنا العايل الهيمولي قابله والقابل من له المتبول  
والقبول فاعل الهيمولي لها فاعل وكذلك السالم واما الهيمولي كقولنا ضرب زيد فان زيدا  
مما احتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وذلك الاشياء بسبب المانيت والمذخير  
وغير ذلك واما الثالث وهو الذي يقع بسبب اعجام فقد مره قوم على المكتوب  
والنسخ جعلت من ذلك وهو ان يكون المعنى يترك الاعراب وبعض افعال والسجلات  
والحسب والاداء والشهادات بحسب عاين اهل اللغة والعجم كما كقولنا  
فل عمر يتسكن الرافنة فاحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وكذلك جميع ما يختلف  
بالشد واللين والمد والقصر وشبهه حروفه في الاصل ومختلف بالنقط  
واما الرابع فمثل قولك ما علم الانسان فهو كاعلم ولا انسان يعلم الحجر امتحان الانسان  
حجر فان الغلط فيه وقع من جهة عود الضم الى العالم تارة الى المعلوم اخرى وكذلك  
ما علم موحودا اس وجود هو وملت ان الحجر موجود فانت موجود حجر لان  
فولك انت محور ان يفهم ان انت موضوع وموجودا هو محور عليه ومحوران  
يكون انت ما كذا القول فله اصله واما الخامس مثاله ان الجسم يقال على  
الهيمولي والصورة اي على المجموع فحكم ان الجسم يقال على الهيمولي وما يقال



قد يترك الجالس ان يشي والذي ليس بكاتبان يكتب فانه لما عطف والذي ليس ان يكتب  
عطفه على انه في مثل حكمه من الامكان فان فصل هذا كذب ان يعال الذي ليس يكتب  
وانا كان صادقا عند التركيب للامكان والقوة وكان معناه والذي ليس يكتب  
لكتب الامكان **واما السادس** مثال قولنا بعض الناس ان يحس حال ما هو  
ماش فان هذا المركب كاذب فاذ افضل صدق وايضا من وجد الفرح جوهر او انه بالقوة  
مركب عقلا النفس جوهر بالقوة فلهذا لم نقالست جوهر الفعل وهذا امثلة بيان  
الاغاليط اللفظية **واما العنوية** مثال الاول منها قول الجالس في البنية  
منحرك وكل منحرك لا شئ على موضع واحد فانا اذا اخطا القدمين على وجهه صدق  
معنا حلت الصواب كقول الجالس في البنية منحرك بالعرض وكل منحرك بالذات لا  
شئ على موضع واحد فلا وسط وان احدنا بحث سكر الا وسط فيها كذب بعض  
المقدمات وجميعها محتمل **المادة مثال** الثاني كل انسان بشر وكل بشر  
حيوان لنتج كل انسان حيوان فاسوهم انه سقيم في هذا المثال فانه بعينه الجبري  
مدت فظا احدى اللفاظ فانا استعمل هذا الفن كثيرا الخلقون وقلنا ما سئل  
لمثل هذا اذا وقع في نفسه متاعده **مثال الثالث** ما استعمل في قديسين  
بقولهم لا آله واحب الوجود وكل واحب الوجود فهو واحد والاله الواحد لا يقول  
زيد كابل المطر في العلوم وكل من كان كذلك فهو حكيم **وقد هو الحكيم** ومن هذا  
الباب اسماح الحق في الاصح كقولنا كذا اجر الجوهر وكل جز الجوهر جوهر فكل  
جوهر **مثال الرابع** قولنا الانسان واحد ضحك وكل ضاحك حيوان لنتج الانسان  
وطه حيوان فان الغلط فيه باعتبار المقدمة من هذا الباب وباعتبار القياس  
من باب وضع ما ليس بعلمه وقد اوجب **عن هذا** ان لفظه وجهه خرج من  
المحمول فحيث ان وجد في الجبري كذا كوصف سيجعل انسان حيوان وهذا ليس  
فان القياس قد يدرك الرابطه ويحذفها متاخر عن لفظه وصدقه كقول الانسان  
وطه هو ضاحك وصديق الى النسخ الانسان ووطه حيوان واجيب بان

هو

الصغرى لست على شئها المقول على الكل ولا في قوة القول على الكل فانا لو ادخلنا لفظ  
كل او بعض كذا في العنونة ومحمل على الطبيعة محوزان بذكره في القياس اذا كان في قوة القول  
على الكل كقولنا الانسان حيوان وكل حيوان جسم فان لفظ كل او بعض اذا دلت على الصغرى  
لا تدبر مثال **الخامس** قولنا كل اسف لم يذوق كل بله ايضا **مثال السادس** قولنا  
الهيولى بالقوة مكون معدوم وهي باعتبار ذاتها بالنقل وقوتها بالنسبة الى امور اخرى  
فهذا قد اذما هو محمول على الشئ حلا غير متساو فان ما هيته ومن هذا الباب **العدم**  
والملك مكان السلب والاحباب فانه احد سببه الشئ بله **مثال السابع** قولنا بعض الجسم  
ممتد في الجهات الى غير النهاية والا فلا شئ من الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية وسعك  
فلا شئ من الممتد في الجهات الى غير النهاية جسم وهو محال والجواب ان الجدل ان اذ يحجب  
الوجود كان كاديا وبعضه حق وعكسه صادق وان احد محسب الصور وفسر عدم  
النهاية بالفعل كان ايضا كاذبا وان فسر المعنى الصادق هو ان لا ينتهي الى حد لا يصح  
تجاوز فان العنونة صادقة ونسبها كاذب وعكسها ايضا كاذب ومن هذا الباب  
ما ورد ونسب مثال في اجتماع الفقيض وهو قول القائل كل كلامي في هذه الساعة  
كاذب فان كان صادقا لزم اجتماع المقصود وكذلك ان كان كاذبا والجواب **ما ذكر**  
بعض المحققين وهو ان الصدق والكذب انما يعرفان لكل خبر غار المحر عن حتى يحقق  
المطابقة وعدمها انما اذا اتحد الخبر والمحر عنه لم يتصور فيه المطابقة وعدمها يعني  
الملك بل يعني السلب فلا يتصور الصدق والكذب فيه فاذن ذلك لا يصدق عليه انه  
ليس بصدق ولا كذب ولا لزم من سلبها ثبوت الاخر فالغلط في هذا الموضع انما كان لانه  
حكمه تعرض للصدق والكذب لا لا تعرض لسببه وضما لما هو من نوعه فهو من باب  
اعتبار الجمل **اقول** والحق ان الغلط في هذا انما هو من باب اخطا بالعرض مكان ما  
بالفات فهنا اردنا ذكر في هذا الفن ولقطع الكلام ههنا ثم شغل بالبحث في الطبيعي  
طريقه تعالى ومولين على سوله محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه **ع**







تدفعها من الموضع على الوسط ولما الداخل فانه ينعني عدم تألف الاقسام من  
الاجزاء وعلى تقدير يلزم انقسام الجوزان الجوز حال الملاصقة بالامانة حال  
الداخل واجتنب دقراطيس ان اجزاء الجسم قدت انما متناهية ويثبت البرهان  
ان الجسم قابل للانقسام غير متناهية بالفرض لا الفعل وانما الجسم ينقسم اما الى  
شيء بطلنا وهو محال واما الى القطعة وهو ايضا محال ولا المركب منها فاذن هو قسم  
الى اجزاء لا يقبل القسمة فعلا واجتنب فناء الجوهر بوجوده **الاول** ان الجوهر  
من الجوهرين ان لا قاهما بالامر لزم الداخر المستلزم للانقسام وان كان لا بالامر لزم  
الانقسام **الثاني** الخط المركب من ثلثة جواهر اذا وضع على طرفيه جريان  
وتحرك كالملاقاة على الوسط فانقسم الجميع **الثالث** لو ثبت الجوهر است الحركة  
والى باطل بالضرورة فالقدم مثله بان الملازم من وصف الجوهر بالحركة لا يكون  
وهو حاصل في المكان المستقل عنه ولا المستقل اليه فلا بد من وسط **الرابع**  
البيد النار له مائة اذا كان في مصنفها خشنه وعلق فيها جيلان احدهما الى فوق  
والاخر الى اسفل ثم حذر السفلة في الفوقاني بحرك مائة مع حركة الفوقاني خمسين  
فاذا تحرك السفلة في جرائح الفوقاني اقل وهو عند مشي الطير الخامس  
بطو الحركات ليس لتحلل الكائنات علما ما في علوم انقسام الجوز لانه اذا تحرك الريح  
جرا تحرك البطي اقل **السادس** شكل العروس برهنه على مساواة مرعي  
ضلعى القايه لمربع وترها فاذا كان كل ضلع عشرة كان الوتر جذرا من ثلثين  
**السابع** المربع المركب من ستة عشر جزءا متساوية ان لا وقت اجزاء فطرح  
فالقطر كالضلع وهو اطل شكل العروس وان تعاقدت باسبع للجزء فالقطر كالضلعين  
وهو اطل شكل الجوز ثم قالوا وليك انما ما اجتمع في **الاول** من انقسام  
الزمان الماضي والحاضر والمستقبل فانه ليس كذلك وسأني الكلام فيه بل الان طرف  
للزمان وهي ليس بحقق في الخارج وانقسام الحركة انما هو بالفرض بل هي  
شيء واحد متصل فادعت حجتكم **الاولى** واما **الثانية** والكلام فيها من جهين

احدهما ان النقطه امر عدني لا فاعنا الخط والثاني ان العرض لا تحت مساواته  
للمجمله تحت سرى جميع اجزائه فانه ليس من ان الجوانب في المجموع حال في  
اجزاء ذلك المجموع او في اجزائها واما **الثالثة** فالمنع من وجود كبر وسطح متلاقص  
ثم مع التسليم المنع من مكان حركة الكس على السطح ثم مع التسليم بقوله بالحركة  
اذا ركون في زمان فالآن حال الحركة يكون مائة للسطح في زمان والمائة في الزمان  
بالخط واذ ان يكون المائة بالقطعة في حال الثبات والسكون وفي حاله التوهم  
لأنه فسلم ان المائة في الآن انما تكون نقطة ومنوع ان الكس يكون مائة  
للسطح واثبات متعاقبة حتى يكون مائة له سطر متعاقبة فان هذا هو اول المسئلة  
بل كما ان الآلات المفروضا بالعرض اذا حلتها ازمنة كذلك السطر المفروضه انما  
نقوض اذا كانت اطل والخطوط فاصله من كل نقطة منها واما **الحجة** الرابعة  
فانها في غاية المنع فانه ليس يسلم ان الاجزاء الفرضية الموجودة في المقدار جامل  
فه بالفعل حتى يلزم ما ذكرتم واما قولكم يلزم مساواة الجبل للخرده في  
الانقسام فانه حق لكن الشئ ان يقال ان تلك الاجزاء مساوية لهن في المقدار  
ويجوز لا نقول به واما **الخامسة** فانها مغالطة فان اقل من مائة على وجود زاوية  
هي اصغر الزوايا الجوانب التي يكون من خطين مستقيمين ولا يلزم منه ان يكون تلك  
اصغر من كل زاوية مفروضة سواء كان خطاها مستقيمين او غير مستقيمين ثم قالوا  
للمرتبة الثانية قد ساطلان تلك الجسم من الاجزاء فطرح الكلام بالكلية ثم كيف يلزم  
من قبول الجسم القسمة تركه ما انقسم اليه وهذا وارد على دقراطيس ايضا في حجة  
**الاولى** واما في حجة **الثانية** فمناقضه بالكلية فان انقسام الجسم اذا كان غير  
واقف عند حد لا يلزم ما ذكرتم على ان قوله اذا انقسم الجسم الى اقسام مركبة منها لا يحلوا  
عن معقبة قد سبق بانه ان الشئ يقل عنه ان تلك الاجزاء متساوية ومساوية للجميع  
في الطباع واما **مخلف الاشكال** ولا شئ في ان المتساويات متساوية في القبول  
فاذا تم على المفصلين الاتصال الرابع **الاشته** صح على المتصلي الاتصال



الرافع للوجه واعلم ان لما في بعض كلام هؤلاء نظر فان قول الفريق الاول  
ان اجزاء الجسم لو كانت غير متناهية كانت المسافة المتناهية مقطوعة في زمان  
غير متناه ان ارادوا به عدم النهاية في المقدار فهو غير مسلم وان ارادوا به عدم النهاية  
في الاجزاء فهو مذهب الخضع فان المسافة المتناهية للمقدار كما اشملت على ما لا يتناهي  
من الاجزاء كذلك المقدار المقطوع فيه المسافة من الزمان وان تناهى لكنه اشتمل من  
الاجزاء على ما لا يتناهى وكل جزء من اجزاء المسافة مقابل لكل جزء من اجزاء الزمان  
وقولهم ان المولف من المتناهي نسبة الى المولف من غير المتناهي وهي نسبة افراد  
الى الافراد ممنوع ايضا فان النسبة انما يجب ان يكون محفوظ بين المتناهي المقدر  
غير المتناهي الاجزاء ومن المتناهي المقدر المتناهي الاجزاء ولو نسبت اجزاء الاخرى الى محفوظ  
على ما كانت عليه متروكة في امكانه متغاير حتى يزيد المقدار بزيادة ما اتى على  
تقدير صحة مذهبهم من الداخل لا سقي النسبة بحفظه لعدم تغاير الامكنة المسلم  
لعدم زياده المقدار فالاولى الاشتغال مع هؤلاء في ابطال الداخل ولا وقول  
الفريق الثاني في الجواب عن حجة اصحاب الجبر وهو ان القرض قد حل في محل منقسم بان  
كان غير منقسم فانه لا يخلو من دهن فان المحل الذي هو منقسم الى اجزاء لا يخلو اما  
ان يكون قد حصل عند اجتماع الاجزاء فيه متغاير للاجزاء زايده عليها او لا يكون  
فان كان الثاني وحسب ان يكون الحال في ذلك المحل حالا في اجزائه وان كان قد حصل  
عند الاجتماع هذه معاير فاما ان يكون منقسم او غير منقسم وعود البحث  
فيه واما حواجهم عن الحق الثالث لا وليك القوم قد علموا ان السطح لا ياتي  
الكرة بالنقطه مقول حسب تلك النقطه ان كانت حركتها المطلوب وان كانت  
عرضا وكيف يمكن ان يقال ان العرض لا ياتي الا بصاحبه وهو غير مقدار فان كان  
لا ياتي غير وكان عرضا فانه لا بد وان يكون له طرفان طرف في جهة وطرف  
لا ياتي به ذلك الجسم الاخر ثم كيف يمكن وجود عرض متوسط بين جسمين فان  
ان لاقت النقطه عرضا وجب ان يكون يحاط به في السطح لكن البرهان الهندسي

دال على ان الله في السطح من الجسم شيء غير منقسم وشبه الجوهر واما  
طوائفي هذه المسئلة كرهنا من المسائل الشريفة التي ينبغي عليها مطالب صنفهم  
**الحق الثاني في الحركة** ان لفظة الحركة وان كانت مشهورة  
عند الناس لكن بها لا يخلو من بعض الحقائق حقيقتها وقد صدر عن بعض  
ايدى هذا ان الحركة هي الخروج من القوق الى الفعل على التدرج او سيرا  
ولا دفعه وذلك لان الخروج الى الفعل قد يكون دفعا كحدوث الصور والعرض  
القارة وقد يكون على التدرج كالجركة وهذا التعريف لا يخلو من مصادقات  
الحصول على التدرج او الذي يكون سيرا انما يعرف بعد معرفة الزمان وكذلك  
الدفع انما يعرف بالحصول الانى ولان لا يعرف الا بالزمان ثم الزمان يعرف بانه  
مقدار الحركة فلهذا الدور ورتبا اعتد بعض المتأخرين عن هذا بان الحصول  
لا يدفعه ليس هو نفس الزمان وانما هو امر يلزم الزمان واحدا لزم الشيء كان  
الشيء يخلط وهذا العذر فاسد فان الحصول لا دفعه وان كان معارفا للزمان لكنه  
لا يمكن تصور الا بعد تصور الدفع التي لا تصور الا بانها الحصول في آن والآن  
هو طرف الزمان والزمان مقدار الحركة فلهذا الدور مراتب والمعتد رتوبه ان  
الحصول لا دفعه اطراف المسائل نفس الزمان **الثاني** ان يكون من المبدأ الذي  
منه الحركة والمستقي الذي اقيم للحركة بحيث لا يفرض لا يكون التحلل قبله ولا  
بعده فلهذا التوسط هو صواب الحركة وهذا التعريف التواضعا من الاول  
فانه قد اضر فيه القتل والبعد وسائر اقسام القسمة والعدية التي ذكرها  
غير مراه ههنا سوى القسمة والعدية الزمانية يكون قد اضر الزمان في  
تعريف الحركة وكان لا لزام من شمرها وانصافا ان التعريف قد اضر فيه مبدأ الحركة  
ومستقي الحركة قد اضر في تعريف الحركة نفسها وكذلك اضر في التحلل في التعريف  
وهو لا يعرف الا بالحركة وانصافا البدا والمستقي ليسا حاصلين للحركة المطلقة الا بالقوم  
فان قدما القوم خرجت الحركات المستقيمة دوات المبدأ والمهيء بالفعل وان



اطلاقا كان اللفظ مشرعا اذا القوه لا محله اعني عدم فلا اشتراك معنويا بين  
العدم والوجود واصل اللفظ المشرك في الحدود انتهى عنه **الثالث**  
ان الحركة كان اولها بالقوه من حيث هو بالقوه فان الساكن كونه في المكان  
الثاني بالقوه وحصوله فيه لانه لا يمكن مسوقا كماله هو التوجه بخوجه الوجه  
هو الكمال الاول لا مطلقا فان حصوله احد الكالين باثباته على صاحبه بصدق  
عليه ان كمال اولها بالقوه فاذا قد نقولنا من حيث هو بالقوه اطبق حسد  
الحركة على الحركة وهذا فيه ظل ايضا فان الكمال الاول ان ارادوا به الكمال السابق  
والعني بالسوق ههنا هو السبق الزماني فيكون قد اخذوا الزمان في تعريف  
الحركة على ان تصور الكمال لا محله وان حقا ولقدما تعريفات اخر ردت كقولهم  
الحركة هي العزيم اذا كانت بعيدة عن الجال او هي زوال من حال الى حال  
او سكون من قوه الى فعل فان المنيد لشي لا يحسن ان يكون بنفس ذلك الشيء والزوال  
والسكون من اللفظ المراد في الحركة **الرابع** الحركة يطلق بمعنى  
احدها الامر المتصل بالعقول المتحرك بين المبدأ والنهاية والناهي التوسط بين  
المبدأ والغرض والنهاية كشيء قد فرض لا توجد المتحرك قبله ولا بعده فيه  
وهذا التوسط هو صور الحركة وهو صفة واحدة لا يعتد مادام متحركا بل قد  
عبر حدود التوسط وليس المتحرك متوسطا لو حوون في حدود دون اخر بل لانه  
كشيء قد يفرضه لا يكون قبله ولا بعده فيه **قال الشيخ** والاول لا يحصل  
في الاعتناء وانما حصوله في الذهن لانه لا يحصل والمتحرك من المبدأ والنهاية  
توهم حصوله اذا كان المتحرك عند المنتهى وهناك يكون هذا المعنى العقول قد  
انقطع وعدم فليس له ذات قائمه في الاعيان وارتسامه في الذهن لان المتحرك له  
نسبة الى مكان متروك واخر مطلوب فترسم في الحال حصه له في المكان المتروك حاله  
ارتسام الحصول في المكان المطلوب في الحس ثم قال ان الحركة بمعنى الوسط يوصف في  
ان كان كل ان يفرضه يصح ان يقال ان المتحرك لم يكن قبله ولا بعده فيه وما يقال

من ان الحركة في زمان اما يشرون تلك الى الحركة بالبعني الاول الذي وجوه في الذهن  
واما الحركة هذا المعنى فان كونها في الزمان لا يعني مطامعها الزمان بل لانها لا تحل ان تقطع  
تكون ذلك القطع مطلقا الزمان وكان المسافة مسافة شخصية اما لو طرأ لها جدد فقط  
الفرض كذا هذا الكون المتوسط انما هو كون شخص لا يوجد له حدود الا بالقرص الرابع  
لفرض حدود المسافة فاذا وافى حدا من حدود المسافة الفرضية كان ذلك الكون  
حاصلا بالفرض وكان حصول الحدود في المسافة بالفرض لا يخرجها عن الشخصية  
كذلك الحدود في هذا الكون ولو كانت حدود هذا الكون حاصلا بفعل ثان تقسما  
الى ما لا تقسم فكان ان حصوله عن ان خرج وجهه وبين الاثنين ما كنا وليكون ذلك  
**الرابع** اختلف الناس في وجودها فاقوى شي الفاء انها لو كانت  
موجودة فاما ان يقبل التسمة اول والثاني يلزم منه الجبر الذي لا يحرك ولا اول يلزم  
منه عدم وجود الحركة لانها حينئذ لا وجود لها في الجال والا لا تقسم الجال لا تستاهلها  
والماضي والمستقبل معدومان في الحركة معدومة **والجواب** عنه ان الحركة صحيحة  
انها لا وجود لها في الجال ولا يلزم من نفي الوجود الجال في مطلق الوجود هذا ان  
قلنا باستقام الجوهر وقولهم الماضي والمستقبل معدومان ان ارادوا به العدم في  
الجال فهو حق والافهم منوع واعتبر من صاحب المعتد على الحركة المكاسه ما لها  
اما ان يكون عبارة عن المماسه الاولى او عن الثانية او عن الزوال عن المماسه الاولى  
او عن مجموع المماسات واعني الزوال والاولان باطلان والاما التي فرق  
من الحركة والسكون والثالث باطل فان الزوال عدني والحركة عند كم وجود  
وكذلك مجموع المماسات فان الاول مفقود حال حصول الثانية فله يحصر  
اجرا وكذا فلا يكون موجوه وكذلك الخامس **والجواب** عنه ان المماسه الاولى  
كانت حاصلا اولها ثم بعد ذلك حصلت المماسه الثانيه فاما استان حاصلان  
ولا يلزم من كونها حاصلتين حصولهما دفعة والحركة مجموع المماسات  
واذا كان مجموع المماسات موجودا فان كان لا دفعه والحركة موجوه وهذا الجواب

دائم



لا يحلوا من نظر **س** معنى الحركة الى شئ من اجزاء المتحرك وهذا ظاهر فانها عرض  
لانه من اجل ان يكون القوم من اجل وجهه والا كان معدوماً فكيف يحل فيه الحركة  
الموجودة فهو لا يحل بالفعول فان كان من اجل وجهه استحالة الحركة ايضاً لان الحركة طلب  
لكمال معدوم ومكون المتحرك بالقوى من حيث ذلك الفعل وقد مر من الفعل من كل وجه  
هذا خلفنا المتحرك سهل على قوه وفعل فهو جسم تعرض له الحركة وليس الحركة صوره  
مقوته ولا الجسم لا تعرض للجسم لا تقوم بحركته لانها عرض للجسم بالفعل ولا وجود الجسم  
عام ولا الحركة لا توجد اوعاها بالفعول فلا تنوع ما هو بالفعل ولا ما فاسه باجزائها  
وكيف يقوم ما هو موجود فقد ظهر من هذا تضاد طعن ان الحركة هي الطبيعية  
اعني جوهر الشئ الصوري الثاني المتحرك فان الحركة امر موجود جاد لا بد له من  
سبب ولا يجوز ان يكون سببه هو الجسم من حيث هو وهو لا لا ادات الحركة بدوام  
بل كان كل جزء مفروض من اجزاء الحركة بدوام الجسم ومع دوامه لا يوجد  
معافاته فلا توجد الحركة ولا ان الاجسام متساوية في الحسية فهي كلها متحركة  
وكان محتمل ان حركتها لا تستلزم التساوي في العلة التساوي والمعلولات  
ولا انه ان طلبه كانا معاً ساكن عنده وان لم يطلبه كانا فلا احتصاص الجاه  
من الجهات متحرك الى الكل ولا تحرك ولا مقتضى هذه الطبيعة الناس فان  
الطبيعة لا تضي لدايتها الحركة ولا لزوم دوام الحركة بل ان لا يحصل حركه بل انما  
بعض الطبيعة الحركة عند خروجهما عن العالم الملاء الى العالم الغير الملاء  
ثم هذه الغير الملاءه متحرك فنها الوصول الى الايون الى يصل اليها المتحرك  
على سبيل القطع والحدود ما يصلها الوهم وان كانت المسامه والجسم في  
الاعيان موصولتين فعمله الحركة امر ان ثابت هو الطبيعة ومحدوده هو الوصول  
الى الحسنة والامساك الغير الملاءه على سبيل الحدود حتى يصل الجسم  
الى مكانه الطبيعي وكذلك القول في النفوس الثانية اجوالها فانها لا تضي  
الحركة ما لم يحد لها ارادات ودواع متحدده **س** جعلت

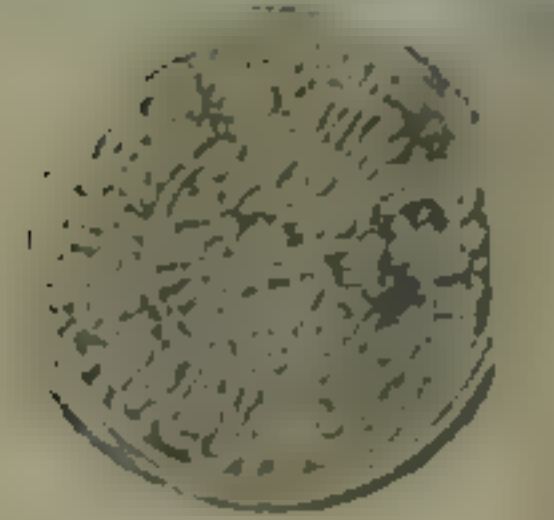
الوصول الى اقرب المكاسر على الوصول الى البعدهما والعلم حاصله مع المحاول  
119 **جواب** هو من العلة المعده يعني ان الطبيعة تضي الوصول في  
المكان الثالث شرط حصولها في المكان الثاني ثم اعلم ان المتحرك ان كان  
داخلاً في الجسم فان حركته ما ران وكانت الحركات متضاده فهو القوة الحيوانية  
وان كانت متضاده فهو القوة الهلالية وان كان غير اران فان حركاته متضاده  
فهو القوة النباتية ولا فهو الطبيعة وقد يطلق الطبع على الثالث والرابع  
وقد جمع ما يحدث عن الطبيعة الاران الحادث بسبب الطبع وان كان خارجاً  
فان كان سداً للجسم من الجسم فهو القاسر والافا لجسمه عرضية وسياي البحث  
عن هذه الاقسام الثالث ما في الحركة والمعنى ههنا كون الجوهر متحرك  
من نوع مقوله الى نوع اخر ومن صنف الى صنف وقد صرح في المشهور في  
اربع معولات لا غير العلم وينفع فيه الجهر باعتبارين احدهما التحليل والثاني  
والثاني النمو والذبول اما اعتبار الاول فالدليل عليه ما سياتي من ترك الجسم  
من الهيولى التي لا تقدر داتها والصون وحاصل كلامهم ان المقدار زائد على  
الجسم فنسبه المقادير اليه على السوته فجازا سقاه من احد تلك المقادير  
الى الاخر وهذه الحجة على قدر يسلم اصولها داله على حوار المعنى الاعم من  
الحركة وهو الخروج مطلقاً ولست داله على الخروج الدرجي وربما اجتزأ  
بالقارون اذا ثبت على الماء بعد المصقانه يداخلها الماء مع انه لا خلاف لما  
ما تاتي بل لان الهواء بالمصقانه حتم شئ فاشتت الماء في مقدار الكروية الفرون  
الحلا بعد دخول الماء رجع الهواء الى حجمه الطبيعي فدخل الماء وقد يحتج  
بالاوان المصدعه عند العليا لزيان المقدار ههنا المختار وان لزمها  
ما ذكرنا على الاولى لكن يصعبان من حشيه اخرى وهو عدم البرهان على  
حيث السبب في ما ذكرنا قدما الاعتبار الثاني فانهم قالوا اذا اراد الجسم  
باصال اخر وكانت الزيان مداخله لا اصل دافعه لا حركه الى جميع الاقطار



تنته بطبيع الجسم المدخول فيه فهو المتخوض فيه الذبول ولا شك في ان  
هنا حركه مكانيه اما الحركه التي ذكرها زايه على المكانه فالكلام عليها  
كافي الاولى **المقالة الثانية** الكيف واستواء الحركه في الامتعالات  
والامتعالات منه فان الحار قد يرد سراً او بالعكس وانكر حارعه  
الاستحالة وسأني البحث معهم وكذلك الجبال والملاهي فان الدن قد يسقط الى  
الصحة على الدرج والنفق قد يسقط الى العلم سراً او كذا القول في  
القوى والآقوه ومنعوا من الحركه في الكميات المحتصة بالكميات واعلم  
ان الذي حكمتم الاستدلال به على وقوع الحركه فما ذكره وانما هو البناء على الحركه  
وانت تعلم ان الجسم قد يحصل فيه الشيء على الدرج وان كان في نفس الامر خلاف  
ذلك كالظن المكونه حيواناً فجاء العكس **المقالة الثالثة** الاين  
ووقوع الحركه فيه فظاهر **المقالة الرابعة** الوضع وقد يسقط الجسم من وضع  
الى عين على الدرج قطعاً كالحاوي كالمات في مكانه المتحرك في وضعه بالدور  
واقبالاً حركته لا يوجب انتقاله في المكان ولا استبعاد في حركه اجزاء الجسم في العين  
وحركه حله الجسم في الوضع وانما باقي المقولات قد منبها من وقوع الحركه فيها  
اما الجوهر فلا يغيره قابل للشد والضعف فلا يكون فيه حركه ولا في مجموع  
وسأني البحث فيها والسامه مستقصه بالكم وايضاً موضوع الصور الجوهرية  
لا تقوم بالفعل الا بالصور والاداء التي لا توجد الا بالقوى يستحيل ان يتحرك  
بالفعل فان جعل المتحرك هو الهولي فلا بد له من صور حلال الحركه فان كان  
الجوهر حال الحركه هو الجوهر السابق فليست الحركه في الجوهر وان كان عنده  
مكون الاول قد تبدل وحدث الجوهر المتوسط وقد يكون جوهران متميزين  
بالفعل ويكون الكلام في الانتقال الى الوسط كاللحام في الانتقال الى الطرف فانه  
ان كان دفعه فلا حركه وان كان على الدرج فلا بد من جوهر متوسط ولا يلزم على  
هذا الكلام الحركه في الاعراض لان الهولي ممتنع في قوامه كونها بالفعل الى

وجود الصورة فحيث ان يكون الجوهر المتوسط من الجوهرين حاصلًا بالفعل  
ولا كذلك العرض المتوسط من العرضين لا ينفصل الموضوع عنه واعلم ان  
هذا الفرق ضعيف لان الكيفية المتوسطه من الكميتين كانت هي الكيفية الاولى  
فلا حركه في الكيف بل عسى يكون في امر آخر غير الكيف وليس الكلام فيه وان كانت  
غيرها فالانتقال اليها ان كان دفعه فلا حركه وان كان على الدرج فتم كقيمة وسط  
غيره ومن نقل الكلام اليها ولا ينفصله الاعتذار بان الكميات المتوسطه موجودة  
بالقوى غير متناهية لان الذي بالقوى معدوم فادن لا متوسط وهو ساقط  
الحركه وقد سدل في هذا الموضع ان الجوهر لو تحرك من الجوهرية لكان الى لا  
جوهرية والى باطل فان الجوهر لا يمكن انقلاب علته والسلوك سهل الى شيء غير  
الذي منه ابتدأ الحركه فاذا كانت الحركه من نفس الجوهرية فالاساس الى شيء غير جوهرية وهذا  
الاستدلال رد كذا قد وقع الخلاف في وقوع العفلة عن اعتبار الحركات فان  
الحركه المارة فيها ليست من الجوهر من حيث هو بل من جوهر معين هو الصورة  
العينة الى جوهر آخر وهذا كافي الكيفيات اذا حرك الجسم من كيفية الى اخرى واما  
المضاف فانه اذا عارض العرفان كان معروضه فانه الحركه فليكن متوسطه كالسحره  
والبرودة لما قبلها الزمان والنفق ان كان الأسحر والأبرد قالمين لها والا فلا يكون  
الحركه اولاً والاداء للعروض واما ما بالعرض للاضافه **المقالة الخامسة** في الانتقال  
فما يقع دفعه كالانتقال من سنة الى اخرى ولا يقع في زمان والا لكان لمتى متى اخر  
وتسلسل واما الملك فانه لما كان عبارة عن سنة الجسم باعتبار الشامل لكان  
تبدله انما هو في السطح الجاوه وفي المكان فله يكون فيه لدائه حركه والحق ان  
الملك عبارة عن سنة الشيء الى عين سببه الملك فلا يكون اصنافه حركه فلا يقع  
دفعه **المقالة السادسة** ان يفعل وان يفعل وقد منعوا من الحركه فيها وان كان قد جود قوهم  
الحركه فيها **المقالة السابعة** المانعون بانه لو كان الانتقال من الترد الى السحر  
على الدرج لكان لا محالاً ان يكون ذلك والترد يرد او عند ما انتهى الترد





والعنان اطلاقا الاول فلان الانتقال الى السطح احد من طبعه طبيعي السطح  
وفي طبيعة السطح احد من طبعه السكونه يكون عند ما يقصد الجرح بقصد البرد واتا  
الثاني فلانه يكون عند الاستقاء والوقوف على البرد كاساني من توت السكون  
من الحركات المتصان وانما فان ذلك الانتقال ان كان نفس السطح فليس من  
التردد والسطح الا زمان سكونا وان كان انتقالا الى السطح محسدا فخلوا اما  
ان يكون الانتقال الى السطح احد من طبعه السطح او لا يكون فان لم يكن فليس ذلك  
استحالة وان كان فهناك احد من طبعه السكونه يكون عند الانتقال الى السطح قد  
وجد السطح ان فرض السطح ما هو الغاية لكن السطح مستقيم والا لان ساعتر مستقيم  
فلا يكون حركته بل سكونه واذا كان مستقيما فلا يكون من السطح ما هو الغاية  
واحتسب المحذور ان السطح قد يتغير من ان لا يفعل ولا يفعل اليها على المدرج  
مثل السواد فانه غايه السواد وانما فان لا يفعل قد يكون بطنا فندرج حيزا  
سرا الى ان سددوا بالعكس واجاب الشيخ عن الاول بان الحركه لا يكون فيها  
بل في الكتاب الهية والصورة التي بها يتحقق ان يمدد الفعل والانفعال وعن الثاني  
ان الانتقال يكون في السكون وهي كفته لست بفعل ولا انفعال الرابع والخامس  
ما منه وما اليه وعلقتا بهما ظاهرا فان جد الحركه لا انتقالا اول توصل بها الى  
كال وقد يكونان صدس وقد يكونان بين صدس لكن احدهما اقرب من صدس والاخر  
اقرب من الاخر وقد لا تضادان ولا توسطان المتضادين بل لها نسبة الى امور  
متضادان او متقابلين بوجه ما كافي الفلك وقد شئت الحصول لهما زمانا فحصل  
من الحركتين سكون وقد لا شئت الا كالفلك وقد يكونان بالفعل كافي حركات  
الاجسام المسقمة الحركه وقد يكونان بالقوة كافي الفلك فانه اذا فرضت فيه  
مبدأ كان ذلك حاصله بالقوة والفرض ومبدأ الحركه المستدين هو عينها  
المنتهى لكن باعتبار من واذا قسرت المدا والنهاية الى معروضها الى الحركه كان  
قياس المضاييف والا قسرت الى الاخر لم يكن قياس المضاييف فانه قد

يفعل احدهما لا مع الاخر بل يكون احدهما مضادا للاخر السادس الزمان وتعلق  
الحركه به على ما قلناه اوله **المجموع** في حال سكونه له نسبة  
ما به الى الامور الباسه وله عدم الحركه والسكون ان اطلق على الاول فهو شئ  
وان اطلق على الثاني فهو عدني والحكما جعلوا الاول من مقوله الوضع الثاني  
هو السكون والمطلون جعلوا السكون هو الاول **المجموع**  
السكون يعادل الحركه اما تقابله الضد من او مقابله العدم والملاكة على الخلاف  
في السكون وقد جعل قوم السكون تقابل الحركه عن المكان واخرون جعلوه  
مقابلا للحركه اليه واخرون قالوا ان السكون لا تقابل حركه خاصه والا لان  
التحرك عنه ساكنا لكونه مسلوبا عنه الحركه سر بل السكون في المكان يعادل  
الحركه عنه واليه فاذا جعل السكون عدم الحركه لم يكن عدما مطلقا بل عدم  
امكان الوجود بخلاف عدم العزم للانسان فانه محو من الوجود وله علم هي علم  
الوجود لكن عند ارتفاعها فانه سفاها ان علم العدم هي عدم العلم وسدعي  
المحل استدعاء الامور الوجودية فانما قلنا انه عدم شئ عن شئ فقد جعلنا  
للعدم تجلوا واعلم ان السكون لما كان عدم الحركه عام من شأنه ان يحرك وجب  
اشراطه الزمان فان الجسم من الآن الواحد من حيث هو في ان لا يمكن ان يحرك  
فلا يكون ساكنا ولا متحركا فلا استبعاد في طو الجسم عن هاتين الحالتين وشيئا  
الجرح جعلون ذلك **المبحث الثالث** في المكان  
قد وقعت للشجرة في وجود المكان ولائم في ما هتته ثانيا اما النفاذ  
له فقد احتجوا بحجج الاولى **المجموع** انه لو كان موجودا لكان متاجوها واما  
عرضا والعنان اطلاقا الاول فلانه ان كان يتحرك او المتحرك حال فيه لزوم  
الداخل وانفصاله الى مكان لصحة الانتقال عليه وان كان مفارقا استحالة  
احتصاص المفارقه لعدم الاولونه وانما فكيف يكون مفارقا مع وقوع  
الاشارة الجسديه اليه واما الثاني فلانه ان قام بالتمسك كان سقلا باسقاله



والمكان مستقل عنه ولزم افتقاره الى الجمل في الجلول وافتقار الجمل اليه ايضا في  
ذلك متحد جهة الدور وان قام بغيره وكان ذلك الغير متحررا تسلسل وان كان غير  
متحررا تسجلا وقوع الاشارة اليه **الثانية** انه ان كان جسما لزم ما ذكرنا من  
المجال وايضا فليس هو من سائط الاحسام ولا مركباتها وان كان غير جسم بطلا  
مقولونه من مطاقه للجسم مساواته له فان سار كما للجسم جسم **الثالث**  
الاستقلال او حباثات المكان للتسلسل والسطح والخط والنقطة مكان ومكان  
القطعة مساوية لها وكيف محصن احدى القطعتين المتكافئة دون الاخرى فلا يمكن  
ان يقولوا ان كل واحد منهما مكان للاخرى **الرابعة** لو كان النامي في مكان  
ليكان مكانا تاميا بحسبه يكون المكان مكانا واحدا **واحتج** المثبتون بوجود القلم  
الذي يفارقه لغيره هو وجوده وكيف فهم ادن لشي كان الجسم فيه ثم استدله وايضا  
فالتعاقب دال على وجود المكان فان ادى الجسم متلاق ومضعا ثم شاهد اخر حاصلا  
فيه ولان الفوقه والسفلية معلومه لكل احد وليس يصير الجسم فوقا باعتبار  
جوهه او كنهه بل باعتبار طول في المكان الاعلى والاسفل وانما المكان  
قررت من نفسه ولهذا ما توضح عند الدهاء اثبات كل موجود في مكان  
وان لا يمكن له لا وجود له ثم اجاب **سواء** عن حجج الفناء اما عن الاولى  
فلان المكان عندهم اما عن هو سطح متقطع التسلسل باعتبار وجود جسم  
لا يمكن له هو المحيط واما بعد فام لا في ما لا يلزم وجود كل بعد في بعد  
**واعتبر** عن الثانية فلان المساواة ان احدث على الاطلاق فهو على سبيل  
المحاذ والافالمقصود منها اما مساواة الظاهر من الجسم للباطن من الجواهر  
واما مساواة بعد المكان لمبعد الممكن **واعتبر** عن الثالثة فلان الاستقلال  
قد يكون استقالا بالذات وقد يكون استقالا بالعرض وليس الموحى الى المكان هو مطلق  
الاستقلال بل الاستقلال الذاتي الفعلي يكون على سبيل الاستساع **واعتبر**  
عن الرابعة فلان الباقي كما يستبدل الم كذا يستبدل المكان وانما كان بحث

فاما المكان بغير التامية لو كان المكان ايضا جال في النمو والذبول **سواء**  
احلف المسقون على وجود المكان في ما هتته ومحقق الخلاف ان يقول المكان  
ليس هو بغير الجسم بل اما ان يكون حرا منه او خارجا والاول اما ان يكون هو  
الهوي الى الصور والثاني اما ان يكون مساويا لقطار الجسم المثلث او لا يكون  
والاول هو البعد والثاني هو السطح والبعد قد يكون فارعا وقد يكون  
متليا والسطح قد يكون اتي سطح كان وقد يكون هو السطح الباطن من  
الجسم الحاو الى المماس للسطح الظاهر من الجسم المجوى وقد صار الى كل واحد من  
هذه الاحتمالات فترى في الاول مسقولا عن افلاطون وتقول بان المراد من الهيولى  
في كلام افلاطون ههنا هو البعد والاخر هو المقول عن ارسطو واحتج  
العالمون الهولياتها بابل للتعاقب والمكان قابل له فالهيولى هي المكان  
واحتج العالمون بالصورة بان الصور حاد ومحدد فالصورة هي المكان  
وهذان يذهبان باطلاق المسهور في الاصطلاح من امر المكان انه الذي  
يحركه والمكان عنه وتمازجه بالحركة ويقع الحركة فيه واليه ومفارقة الشيء  
غير معقول وكذا وقوع الحركة الى الهيولى والصورة او عنها على ان البراهين  
التي ذكرها عواقب فان من شرط اساس السلك الثاني الاختلاف بالكيف على  
ما تراه في المنطق واحتج القائلون بالبعد بوجوه **احدها** ان المكان  
مساو للممكن والمساو ليس له البعد فالمكان هو البعد **الثاني** الحليل  
يصح جعل المكان هو البعد فانما لورد فجعلنا الاجسام المجوثة في الآماء للبعد  
ليعلم ان تلك الاجسام كانت حاصلة في **الثالث** ان المكان لو كان سطح لزم حركته  
السكون والى باطلا فالتقدم شله وسان الشريطة ما عملون من الجواهر واقف في  
الما والطير الساكن في الهواء **الرابع** وصف الناس المكان بالفراغ والاستلزام  
مع عدم وصفهم السطح بذلك **الخامس** من العلوم ان كل جسم في مكان وليس  
كل جسم في سطح لنهاي لا بعلا فالمكان غير السطح **سادس** ان النار في حركتها



علو ليست طالما نهاله الجسم فوقاني لعدم ملاقاتها السهية ساير اجزائها فهي اذن طالما  
للتدبير في البعد والحواس **عن الاول** ان المساواة ان عني بها المساواة في القدر  
فهو منوع ولن عني بها مطابقة الظاهر فهو مسلم فان السطح الظاهر من المحرك  
مساو للباطن من الجاوي وعن الثاني ان التحليل انما ينفي وجود الشيء  
بعد اقامه اليه ان عليه ويكون محطاً بغير متنا عند العقل في التحليل تتم  
عماده على ان رفع المتكسر لا ينفي ان البعد ما لم تنوهم نهايات الجسم المحيط بمحيطه  
على الوضع الاول وعدم دخول شيء اخر فيها فلا يحسن رفع المتكسر ثبوت البعد  
وعن الثالث **ان الطائر والجحش ليسا متحركين** وان فارقا السطح الطيف  
بماضون ان مبدأ الحركة والغير ليس منها فان اخذت الحركة على معنى اعم هذا  
كانا متحركين واما غير ساكنين ان عني بالسكون محاطة الجسم لما كان زماناً ولا استبعاد  
من سلب الحركة والسكون عن هذا كما انهما لمكان عن الجسم اذا احدث وجوده بعدا  
لان ولما ان عني بالسكون محاطة الجسم للسبب الى له بالقياس الى الذات فهو  
ساكن ولا مشاحة في هذه المباحث اللغوية وعن الرابع **ان البعد بعد**  
**عن الثالث** وصفه الفراغ والاستلاء واما يصغر الجسم المحيط ونسبه  
السطح الى الجسم المحيط اقرب من نسبه البعد اليه ولهذا لو توهم اقام السطح  
المحيط بنفسه محركاً من جسم يقوم به لوصفوه ما وصفه الجسم على ان العبرة  
ههنا ليس بانرضه العامة وعن الخامس **ان لا يزم** على تقدير وجود هذه  
الكلمة فان للتدريج ان سارع فيها على ان هذه الكلمة لو سلمت لخرجت في كلامها  
على جعل المكان بعداً فلعلم غير البعد والسطح وعن السادس  
ان طلب الدال ليس يار ملاقي كل منها كجزء من المطلوب فان هذا محال بل ان  
ملقى ما يتاخره المطلوب وحسب تدفع الاشكال ثم لو سلم ما يتاخره طالما  
السطح فلم لا يكون طالما للوضع ولا تحت استدعاء الوضع البعد واجتنب  
القايلون بالسطح مطلقاً بان البعد باطل والسطح الجاوي بوجوب ان يكون

بعض الاجسام غير متمكنة في مكان والحواس ما مر على ان هو لا يلزمهم  
ان يكون لبعض الاجسام مكان وهو فاسد واحتسب القايلون  
بالسطح الجاوي بان الجسم لا يذ وان يحصل في مكان وذلك ان يكون بالداخل  
لا يذهب اليه اصحاب البعد وهو باطل او بالمتنا وهو السطح ثم ردوا على  
اصحاب البعد بان المكان لو كان بعداً لزم تداخل العدين وهو بعد المكان  
والمتكسر وهو محال لان كل مجموع فهو اعظم من اجزائه واما لزم الداخل  
لان عند وجود الممكن ان يبي البعد المنطوق الذي جعل متنا لانهما قبل ولا  
لكن للعدم متمكن في الوجود او بالعكس وهو محال واما البعد قابل  
للمحرك وكل قابل للحركة فلم يكن فللبعد مكان متنا البكر وظاهره واما المتكسر  
فلا نه لو امتنع منه كان لا متناع اما للذات او لغيرها والاول يقتضي امتناع  
قول الاجسام دوات الابعاد للحركة والثاني باطل لان ذلك الخبر ان كان لازماً  
نقلنا الكلام اليه وان كان عارضاً حارت مفارقة فافترج حسيه الى مكان  
والاقرب الى الحق اجد هذين والخبر اقرب **المبحث الرابع**  
**في الخلا** كذا نقلنا عن القائلين بان المكان بعد ان البعد قد يحسون  
حالاً على سائرهم قوم وقد لا يكون فليذكر الان محج الفرق بين متنا السهية فقالوا  
ان الفسرين للخللا يحسبون مقول بعضهم انه لا شيء محض وهو لا امتناز بعد  
بعضهم ويقولون اخرون ان بعد سقاطع فيه عازوا يا قايه وهو غير قائم في ما  
واجب **اعلم** بان هذا هو احد **ان الخلا** لو كان موجوداً  
لاستقتل الحركة والسكون فانها المتنازعة ان حسب سبب حرا قسماً الطبيعة  
فاذا استوى بسبب الى الجميع فلا محتمل لان الخلا متساوية القسري انما يكون كسب  
طبيعي علماً اني فلان القسري عارض على الامر الطبيعي فهو مسوق به  
او بالسكون ولا الميل القسري انما سطره الحاوق ولا معاوق في الخلا  
الثاني لو جرد الخلا من الحركة مع العاق للحركة الخالية عنه



والثاني باطل فالمقدم مثله ان الملازمه انما من الجسم يحرك مسافة تافئة زمان  
مع الخلا وتتحرك تلك المسافة بعينها مع الملا في ضعف الزمان مرات معدودة  
ثم يفرض ما اذا خارق من الملا الاول بحيث يكون نسبه مقاومه الملا الاول  
الى مقاومته كنسبه ضعف الزمان الاول الى زمان الخلا فيصح ان المتحرك تلك  
المسافة مع الملا الثاني في زمان حركته مع الخلا ولو كانت المقاومه اقل  
لكانت الحركه مع الملا اسرع وهذا محال **الثالث** الخلا قابل للمساو  
والمقاومه وكل ما كان كذلك فهو اما لم او ذكرا فان كان كانه يهوى فبالخلا  
حال في الهوى فلا يكون خلا وان كان ذكرا فهو جسم فبالخلا غير خلا **الرابع**  
الابعاد تتساوى على ما في ماضي مشكله والشكل اما ان يحصل للجلد ثمانية مسكون  
الجزء والكل متساويان فيه او الفاعل المجرد فلا بد من تخصيص وعود الكلام او  
لحال في وعود الكلام ايضا او للجلد وكل يعمله محل فبالخلا محل هو الهوى في نفس  
بالخلا **س** من تلك ازم سطوح الاجسام دائره امتناع الخلا فان الازمان  
الضيق الداس اذا كان في اسفله نفس فيثقه وعلى وضع راسه لم ينزل الماء وان  
فتح برله ولا سوره اذا امتنع اضطررها صعود الماء من الخروا مثال الجسم العظيم  
التي السرا اذا احل اللجام بينها **وامت** المشهور وقد اخرجنا من  
اجدها ان مع الملا متع الحركه اذن شرط حصول الجسم في الجيز الثاني  
ظرف ولا ازم الداخل والثاني السطوح المتلاقه اذا رفع بعضها عن  
بعض دفعه ففي حال الرفع كلوا الوسط لا يتحاله الاستقال اليه من خارج  
دفعه ثم **اجاب** عن حجج الفناء اما عن الحجج الاولى **فان**  
مفصل الحركات ليس هو اجزا الخلا بل هو القرب من بعض الاجسام دون  
البعض واما ما ذكره في الحركه القسريه فصعب جدا لما في من عدم  
استدام الميل القسري الطبيعي وقولهم لا يتعاقب مع الخلا منوع اما الاول  
فلان اتفاق الحركه القسريه ليس لوجود المعاقب بل لعدم القوة القسريه

التي يفرض لها اجاد يحمل عليها نصحان يقال ان بعض ما يحمل عليه تلك  
الطبيع دلتا موجود بالقوه ولا يجوز ان يخرج الى الفعل الا في بعضه منه  
شي بالقوه واما ان يعتد ان كل واحد من العدد من بحسب وقت معتبر وجوده  
بالقوه وليس كل واحد منه بالفعل لا شيء منه بالفعل وهذا واضح الصق  
وفي بعض هذا طرافات قولهم ان الكليه لا توصف بالقوه ولا بالفعل خطا فان  
من مذهبهم ان النفوس غير متناهيه وهي موجوده بالفعل وقولهم الكليه لا شوت  
لها فلا يصح الحكم عليها خطا فان الكليه وان لم يكن ثباته عنها فانها ماته في الدهن  
والجسم اذا هو على الامور الذهنيه في هذا المقام واما من جهة الساهي فانه يصح  
ان يقال لا شات الكليه انها ساهت بالفعل لا يعني شواتها التي لا نهاية بعدها  
فانها بهذا الاعتبار غير متناهيه لا بالفعل ولا بالقوه ولكن بحسب نهايه بعدها  
شي فاعتد لها نصحان يقال انها غير متناهيه بالفعل دلتا لانها قد حصل لها  
كل واحد من اجزا النهايه لها لكن من حيث انها دائره سلب عنها الساهي الى النهايه  
الاخيره ونصح ان يقال انها متناهيه بالقوه دلتا لا بحسب النهايه الاخيره  
ولكن بحسب النهايه الاخيره في القوة بعد النهايه الحاصله دلتا بوصف انها  
بالقوه ساهي الى نهايه تامه تكون بالقوه دلتا بالقياس الى ما لم يوجد من النهايه  
و بالفعل دلتا بالقياس الى ما وجد ولا بالقوه ولا بالفعل بالقياس الى نهايه  
نفس اخره وما لا نهاية له لا يوجد ولا بالقوه ولا بالفعل وما لا نهاية له موجود  
بالفعل دلتا بحسب اعتبار من الاول باعتبار انه لا يمكن ان يكون اشياء عددا  
او مقدارها بحيث لا شيء احدت منه بقي عنى منه موجودا بكنيته والثاني  
ما اعتبار انه لم تنه الى نهايه اخيره **س** اوجب قومه وجود  
ما لا نهاية له حتى يادى بعضهم فرعم ان هذا الاعتبار من حله المادى للوجودات  
وهو خطا فانه امر عديم لا وجود له بالفعل والسبب الادعى لا شات ما لا نهاية  
له عند اولي كصعيف الاعداد الى ما لا تنهيه وانقسام المقادير الى ما لا



تتأخر في اعتداد الزمان فمضى وساق واما الكون والفساد وطبوا منها  
توحيده لانها لا يمكن جعلها سيطا انا نارا او هواءا او ارضا  
او ماء وبعضهم جعلها الحار ولهم اختلاف في بعضا ليس هذا موضع ذكرها  
وتدعاهم الى اثبات ما لا نهاية له مشاهدتهم للامور المحسوسة فان ما شاهدوا  
منها انما شاهدوا الى شئ غيرها والاربع الاول لا يعطيهم اثبات ما لا يتناهى  
الا على نحو الفصيل المذكور ذكرناه واما الخامس فانه في علم الغلط اذ لا  
يحتمل سمي الشئ الى غيره نعم يحتمل سمي بعين كقول في الجسم فانه سمي  
بالسطح مثلا اللهم الا ان يحدوه بحسب الوهم وحسب الشئ لم يتضح ما لا يتناهى  
في التوهم وهو غير متناهي فيه **الحجة الثانية**  
في تنافي الابداع قد صدر عن القوم حجة منها انما يمكن ان يفرض خطين  
احدهما غير متناه ولا اخر متناه كقطر دائره ملاسوا من فاذا زال التناهي  
من الموازاة الى المسامته فلا بد من نقطة هي اول نقطة المسامته لكن حدود  
اول نقطة المسامته في الخط الغير المساهي محال فانه لا نقطة سويهم حصول  
المسامته معها الا وقد سبقها نقطة اخرى كذلك وهذه الحجة ساقطة بالكلية  
فانها مبني على نفى الجوهر الفرد او لا وما ساعا على وجود اول نقطة للمسامته  
وهو غير مسلم فان المسامته انما تحصل في زمان الحركة التي ليس لها اول يقع  
فيه الحركة واما اول المسامته من اللات هو ان الموازاة كما كان في الحركة  
الحجة الثانية انا نفرض خطا غير متناه من جهة ومتناهي من اخرى اما يقطع  
او يفرق فاذا احدث في الخط قطعة واطبق ما قبل الاصل على ما بعده كان  
الماخوذ منه قبل ان يوجد منه داهيا وبعد الاصل مبررا بانه تناهي  
الناقص والزيادة اذ ما احدث فهو متناه فالحظان متناهيان الحجة  
الثالثة انا نفرض امتداد الخط من الداهية الى غير النهاية امتداد من نقطة  
وانفكاك في مثلث منسب الانفراج كنسبة الداهية والذهاب غير متناه

وكذلك الانفراج ولا يمكن ان يقال فانه متناه في الانفراج فاذا انفراج  
الانفراج غير متناه كان ما لا يتناهى محصورا من طامس بعض المهندسين  
غير هذه الحجة فعلى فرض راو الخط تنفي وايه فاذا كان الخطان غير  
متناهيين كان الاصل منها غير متناه ضروريه تنافي زاويتي القاعدة  
ومساواة الزاوية الخطر فالخطوط متساوية وهذه الحجة غير عامة فانها  
انما تدل على التناهي من بعض الجهات والعرف فانه لا محلول من مصادره على  
المطلوب وقد يقال ههنا ان كل سمي بسيط اذا شاهد من جهة لزمت تناهيه من  
جميع الجهات لان الطبيعة الواحدة يستحيل ان يمتضى شئين مختلفين  
**الحجة الرابعة** في تنافي القوى الجسمانية اعلم  
انه اذا قيل ان قوة ما مساهمة او غير متناهية انما هو بحسب ما صدر عنها  
فان الساهي وعدمه معنى المبرور انما للمحققان بالذات لما هو حكمه وبواسطة  
لا سطوة فاذا قيل هذه القوة متناهية كان المراد منه تقا عليها الواحد في  
ازمنة محله كزمانه يقطع سهاهم مسافة محدودة في ازمنة محله وههنا  
يكون القوة التي اقل اشد من التي زمانها اكثر فتقع على القوة الباقية الى غير  
النفاية لا في زمان او يكون المراد منه صدور عمل منها على الاتصال في ازمنة محله  
كرماه مختلفا زمنة حركات سهاهم وههنا يكون القوة التي زمانها اكثر اشد  
من التي زمانها اقل وتقع عمل غير المتناهي في زمان غير متناه او يكون المراد  
منه صدور اعمال متوالة عنها مختلفة بالعدد كزمانه مختلف عدد منهم وههنا  
يكون القوة الغير المتناهية بصدورها اعمال غير متناهية والاول اهلل  
بالشدة والثاني بالمدد والثالث بالعدد والدليل على ساهي القوة الجسمانية  
المعنى الاول انها لو فعلت ما لا يتناهى في الشدة لكان فعلها انما في زمان  
وهو محال لانه يمكن فرض زمان اقل متع ذلك الفعل في ذلك الزمان الاول  
بحسب الامكان الغرضي ويكون اشد ما فرضه غير متناه في الشدة هذا الحلف



واما ان يقع لاني زمان وهو محال لان كل حركة فهي مقسمة على ايام ولا تحلوا  
 هذا لان عن البتة ان في الجوهر مع انه محقق بان يقع على الاتصال الزماني  
 والدليل على تانيتها حسب المعنى الاخرين ان يقول القوة اما ان يكون طسعة  
 او قسرة والطبيع متاوي في مقول الجسم الكبر والصغير ضرور عدم  
 المعاقق الطبيعي عنهما نعم مختلفان لا خلاف الفاعل فان الطبيعي في الكبر  
 اكبرها في الصغير لو حسب انقسام القوى الطبيعية لا نساهم محالها والقوى  
 القسرة مختلفا الكبر والصغير في قول الناصر عن الوجود العاقل الطبيعي لا  
 لا اختلاف في الفاعل فاذا نفرد هذا مقول لو حركت القوى الطبيعية جسمًا  
 حركات لا ساهي في المدة او العن لا يمكن تحريك تلك القوى جزء ذلك الجسم  
 فان حركات لا ساهي ايضا لان كل القوى جهتها متساوية في المدة هذا الحظ  
 وان نصحت حركات الجرو حيان تنامي ضرور حصول التقارب من الجانب الاخر  
 لا نأفرض المبدأ واحدا واذا ساهت حركات الجرو ساهت حركات الكل لان  
 نسبة الاثر الى الاثر كنسبة المؤثر الى المؤثر ولو حركت القوى القسرة جسمًا حركات  
 غير ساهية لا يمكن ان يحرك تلك القوى بعضها جزء ذلك الجسم من ذلك المبدأ البعيت  
 فان راد على الاول تنامت الاولى لا تقاطعها في الجهة الاخرى مع انقطاعها  
 في جهة المبدأ فاذا تنامت الاولى تنامت الاخرى لان نسبة الزمان الى التقارب  
 كنسبة كثر العاقل وقلة وان لم يزد كان حركتها الشئ مع العاقل كتحريكه مع  
 غير العاقل هذا خلت **سؤال** لم لا يجوز ان يتفاوت القوى  
 بسوء التحريك وبطو **جواب** المراد تنامي القوى ههنا تناميها  
 بحسب المدة او العن لا بحسب المدة ولا محلو من ضعف في شئ ايضا  
 على هذا ان المتكلم لما استدوا بزبان الحوادث وبعقائنها على تانيتها  
 منعم الدلالة وجوزتم فيما لا ساهي وجود الزمان والمقنات اجاب  
 عنه بعض المحققين بان الانتهاء اذا حصل ذلك امتداد في احد طرفيه

واما ثانيا فلان الخلا جاز ان يوجد فيه اجزاء مشوشة يكون عاقبة للتحرك  
 من المبدأ الدائم واما عن الثانية فان الحركة مدعى زمانا من حيث هي هي  
 وسبب المعاققة زمانا اخر والعاقل للزبان والمقنات من الزمان حسب  
 الزيادة والمقنات في المعاققة اما هو الثاني فاذا وقع المحذور وايضا  
 حازان لا يوجد مقاومه يكون مستها الى المقاومه الاولى كنسبة زمان الحركة  
 في الخلا الى زمان الحركة في الملا الرفق واما عن الثالثة فلان العاقل  
 للمساواة والمقاومة ليس هو الخلا الموجود من طرفي الجدار مثلا بل الجسم  
 الحاصل فيه قدرا على ان القابل للمساواة والمقاومة لا محضان يكون جالا  
 في الهيولى واما عن الرابع فلان الشكل حازان يستد الى اللات وقولهم  
 الجرو والكل متساويان في فالحجاب عنه اما اولها فالتراصة فان الجرو يقضي  
 الشكل شكل الحركة والكل يقضي ذلك الشكل بعينه فاذا ادعوا انه يلزم  
 منه التاوي في المقادير على ما ذكره الشيخ فانه في غاية المنع واما ثانيا  
 فلان الجرو والكل اما يكون مع القسم تحت لاقته فلا جرو ولا كل واما  
 عن الخامسة فلان هذه العلامات امور جبرية حازان تستد الى اسباب اخر  
 غير ما ذكرتم واحاب النفا عن محتى المشتبه بان الحاصل والمكلف  
 الحسنة يدعيان الاولى والثانية مدفع اربعاع احد السطرين عن الاخر  
 دفعه بل متى ارتفع احد هما صيحة الاخر واعلم ان بعض هذه الاحوية لا  
 محلو عن بعض اما الاول فلان طلب الحركة هو الترتيب القرب من بعض  
 الاجسام لا محلو من ضعف لان الكلام في الاجسام المطلوب قوتها الكلام  
 في الاجسام الطالبة من محصيل سبب الحسنة واما الثاني فقد اجاب  
 عنه بعض المحققين بان الحركة لا محلو عن جديعين من السرعة والبطو  
 وقد انما الحركة فهي لا مع واحد منها غير موجوده وكيف يكون مقتضى الزمان  
 العين وهذا الكلام ضعفا لان الحركة وان كان لا وجود لها دون السرعة

في الجرو



والبطول كذلك اذا انتسبنا من حيث هي لا يلزم جواز خلوها عن لوازمها  
ولا يلزم دخول تلك اللوازم في الوترية واحاط **الشيخ** عن الكلام الاخير  
بان هذا البرهان لا يستقر الى المقام المذكور لا نقول ان زمان  
هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا للزمان حركته في مقاومه مالم لو كانت موجودة  
وهذه المقدمة قد تناصدها وبينا مقدمه صادقه وهي ان الحركة في خلاء  
حركه في عدم مقاومه واخرى صادقه وهي ان الحركة في عدم مقاومه ليست  
مساويه البته لحركه في مقاومه مالم لو كانت موجودة فتجعل الوسطى صغيره  
والاخير كبرى فتجعل قسمة من الاول ناعمة لقولنا لا شيء من الحركة في الخلاء مساويه  
لحركه في مقاومه مالم لو كانت موجودة فتجعلها كبرى للاولى البينه الصدق  
تجعل قسمة من الثاني ناعمة لقولنا لا شيء من الحركة في الخلاء حركه في الخلاء  
**البحث الخامس في الزمان** الرابع في وجود الزمان  
وما هيته كالدواع في المكان فان بعض الناس ذهب الى ان لا وجود للزمان  
وبعضهم الى ان وجوده ذهني واخرون قالوا ان وجوده لاعلى ان يكون  
واجدا في نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما لا موراها كانت الى موراها  
كانت فان الزمان مجموع الاوقات والوقت عرض حدث مع عرض آخر فهو  
وقت للآخر لحضور زبد مع طلوع الشمس واخرون جعلوا للزمان وجودا  
وحقيقه قائمه احتسج الفناء بان قالوا لو كان الزمان موجودا لكان  
اما قارا لكانت تكون الحادث اليوم حاصلا في زمان الطوفان فلا يقدم  
ولا تاخر وهذا باطل بالضرورة وان كان غير قارا لكان فاما ان يوجد  
شيء اولا فان كان الاول فاما ان يكون مقسما اولا والاو لا يلزم منه ان يجمع  
جران منه في الوجود هذا صلف والثاني يلزم منه سالى الالات وهو بجان  
وان لم يوجد منه شيء لم يكن الزمان موجودا فمعناه اخرى الزمان منه ما هو  
ومنه مستقبل وطور زمان والحال ان لم يكن زمانا لم يكن الزمان موجودا وال

كان زمانا فان كان غير موجود فالزمان ليس موجودا وان كان موجودا فان  
انتم لم يكن الحال حالا هذا حلف وان لم ينقسم كان آنا والآن عندكم ليس زمان  
فالزمان ليس موجودا والموجود غير زمان وانما يلزم منه سالى الالات اجاب  
المشون عن هذا بان الزمان غير قارا لكان فاما ان يكون مقسما اولا والاو لا يلزم منه  
اجرائه دفع واحد في الوجود وانما يلزم ذلك لو كان مورد القسمة هو الوجود  
في الآن ونحن نعرف بان لا وجود للزمان في الآن بل في زمان بل وجود ثبات  
مطلقا والماضي والمستقبل موجودان في جميعهما ولا يلزم اذا لم يكونا موجودين في  
الحال ان لا يكون لهما وجود مطلق وليس قولنا اما ان لا يكون الزمان موجودا او  
لكن موجودا في الآن او في الزمان المستمر محسلا بطرف في العيطة كما ان قولنا لا شيء  
لا يكون في مكان واما ان يكون في هذا المكان او ذلك المكان ليس محسلا بطرف في  
القسمة في الحاصل من هذا ان كل واحد من الماضي والمستقبل موجودان في الحال  
وبعدهم في صاحبهم وموجود في حده نفسه واعلم ان في هذا الجواب نظر  
من حيث ان الماضي والمستقبل حكم العقل بقدمهما وكيف يحقل وجود الماضي  
وهو لا القوم يعترفون بان لجران الزمان غير قارة في الوجود وان معي غير  
القار عدم جبر وجود آخر وكيف يكون الزمان موجودا او بعض اجرائه مفقودا  
والشيخ قد جعل الحركة التي يعنى القطع من الامور الذهنية لا من الامور الخارجية  
لكنها ثابته على اجرائه متعاقبه وكيف يمكن وجوده في ذلك الزمان وكيف يكون  
الزمان موجودا وهو عند من هذا الحركة التي يعنى القطع لان الحركة التي يعنى الوسط  
قد علمنا عنهم انهم يقولون انها موجودة في الآن ثم يقولون انهم اجتمعوا  
على انه موجود ما من صغير في الاول ان عدم الشيء قد سبق وجوده سبقا  
لان الالات ولا بالعليه ولا ما انواع السق الاخر الا الزمان في وجود الزمان  
المحقق بالقلية والتعدي لادته ولحقان ما عدا ما عنيان الثاني انه قد يمكن  
قطع مسافة بعينه بسرعة فاذ انقطع متحرك اخر وقطع بعده



وتساوي السرعة وتساوي في القطع وان ابتدأ ببطي وقطع معتقفا وما في القطع  
وان ابتدأ بعد ما هو ساد في السرعة واسهأ في القطع دفعه تقاوت في القطع واد  
من ساد في القطع لاساف واسهأها امكان قطعها سلك السرعة واما ان اجزا من الاول  
والامكان ذو مقدار موجود وهذا الزمان وما من صنف الاول من وجوه اجزائها  
ان هذه العمليات لو كانت محدودة لكانت القليلة الاولى موجودة قبل قليلة اخرى  
بقليلة اخرى فلم يمتثل اجاب عن هذا المعنى المحقق بان الزمان هو  
الموجود في الخارج الذي لمحقه للقليلة والعدة لانه وما سواه اما المحققان به  
لوقوعه في نفس القليلة والعدة اعتبارا دهي غير محقق بزمان دون زمان بل  
يصح بحقه في كل زمان وان اخذت من حيث يقع في زمان معين كان حكمه حكم ما يبر  
الموجودات في حقوق قليلة اخرى بعد كالعقل وتنطق العمليات بانقطاع  
الاعتبار وفي هذا الجواب نظرنا اولاً فلان حقوق القليلة والعدة للزمان فان  
كان لزمانه على راي القوم لكنه بمعنى اختلاف اجزاء الزمان بالماهية ووجود  
الآثار المتعاقبة وهما زمانان مذهبهم واما ثانياً فلان القليلة والعدة لو  
كاسا من الاعتبارات الوهية بالماهيات لا تدعي وجود تلك الماهيات في الخارج  
واللان المتع موجودا مع ادعوى العقل يكون بعض الاعتبارات يستحيل ان  
لمحقها العقل بالماهية الا عند وجود تلك الماهية في الاعيان كان الاستدلال  
لحقوق ذلك الاعتبار تلك الماهية على وجود الماهية صحيحا كافي الجواب  
الذي هو اعتبار عقلي اذا خطت العقل بالنسبة الى ماهية ما من الماهيات  
كانت تلك الماهية ثابتة في الاعيان وهذا محقق في هذا الموضع وثانيهما  
ان القليلة والعدة من باب المضافات وسعوف ان خصوص المضاف وجوب  
وجودها معا فالقلة مع العدة والقيل مع البعد هذا خلف اجاب  
عن هذا بانها امكن ان يعلل بوضع وضائفها معاني العقل ولا يمكن بوجدها  
في الخارج معاً اقول هذا اعتراف بان اعتبار القليلة لشيء في العقل لا

بمعنى ثبوته في الخارج وثالثها ان القليلة لو كانت وحدته لكان العدم  
المستند لها موجودا اجاب ان العدم المستند بالقليلة ليس هو العدم  
المطلق بل هو عدم الملة وذلك العدم معقول من حيث القدر بالقلة نعم  
لحرف الاعتبارات العقلية والكلام في هذا كافي الثاني ورابعها ان السبق  
جاء في اجزاء الزمان فليزمن ان يكون للزمان زمان اجاب بالزمان ما فيه  
واحد متصل لا تقوله الاجزاء الا بالعرض وليس فيه قبل التخرية تقدم ولا تاخر  
ثم اذا فرض له اجزاء العدم والباخر لما يعارض لها حتى يصير الاجزاء سببها متقدم  
ومتاخر بل بصورة عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان متلوم بصورة تقدم وتاخر  
للاجزاء المفروضة لعدم الاستقرار ولا لشيء آخر وما له حقيقة غير عدم الاستقرار  
كل الحركة وغيرها اذا كانت عدم الاستقرار فاما بصورة متقدمة ومتاخر سبب  
عروض القليلة والعدة لها وهذا هو الفرق بين ما لمحقه العدم والتاخر  
لذاته وبين ما لمحقه سبب غي فانما اذا قلنا اليوم امر لم يحج الى ان يقول  
اليوم متاخر عن امر لان نفس تصورهما بمعنى العدم اما الوجود والعدم  
فانما لم يلحقها شيء بالثبات لئلا يلزم فيها العدم والباخر لا يحدها على التعيين اقول  
كون بعض الاجزاء موجودا حال عدم صاحبه بمعنى حصول التخرية للزمان بل ان  
للزمان احرار مفصلة بعضها عن البعض سوا وحد فرض اولم يوجد وقوله ليس  
فيه قبل التخرية لعدم ولا تاخر فافرض وقوله العدم والباخر ليسا بعارضين  
لاجزاء الزمان وقوله اذا قلنا اليوم امر لم يمتثل الى امر ثالث بمعنى تقدم بعض  
هذه على البعض بخلاف العدم والوجود مغايلة لان اليوم انما عقل كونه  
متاخر لا من حيث ان جزء من الزمان مطلقا بل لاجل ان اليوم لفظ موضوع  
للزمان المتاخر واما موضوع للمقدم بخلاف العدم والوجود فمفروضنا  
جزء من الزمان كونه وجد زيد في يوم وجد عمرو لم يحصل التخرية مقدم اصلا  
بغيره على الاخر وقوله ماهية الزمان عدم الاستقرار فيه نظر لانه ان جعله

هذا



عبارة عن نفس العدم كان اعترافاً بأن الزمان من الأمور العدمية وإن جعله  
أمرًا يلزمه عدم الاستقرار لم يتفق من الزمان والحركة فإن ماهية الحركة نفس  
لذا تباينها وتاخرها ولو لا التقدم والتاخر اللذان للحركة لما وجد الزمان فإما  
الثاني فإما مسته أو لا إعلان للأماكن وجوداً حقيقياً وسأني البحث فيه  
وأما إن المكان هو المفروض للنفات والمساواة منه بطرفان للمفادتين فإما  
هو الحركة فإن قطع المسافة بحركتها أقل أو بحركة أكثر لا يستدعي ثبوت مقدار المكان  
الحركي ولا لجاز أن يكون مقدار الجسم الكبير والصغير سواء بحسبه إمكانهما  
مكونه مقداراً فإما أن المقدار المفروض ههنا ليس أمراً حقيقياً وإنما هو أمر فرضي  
وأما أن الزمان جعله نفس المكان المقدار كان المقدار عارضاً للزمان وهو  
خلاف مذهبكم وإن جعلتم نفس مقدار المكان المقدار كان الزمان مقدراً للمكان  
لا مقدراً للحركة وهو خلاف مذهبكم أيضاً **س** أحلف المقبول  
على وجود الزمان في ماهيته وسط القول فيه أن يقول الزمان إما أن يكون  
واجباً لوجود لذاته وإما أن يكون ممكن الوجود فإن كان ممكناً فإما أن يكون  
حتمياً وإما أن يكون عرضياً وإن كان عرضياً فإما أن يكون نفس الحركة أو مقدار  
الحركة أو يكون مقدراً للوجود بكل واحد من هذين الأقسام مذهب لقوم وفي  
الغنى احتمالاً لا تحريم يعرف قايلاً مذهباً لها واحتج القائلون بوجوب  
وجوده بأن فرض عدمه يستلزم المحال أن عدمه بعد وجوده يستدعي ثبوت  
قلمة وبعدته بالزمان فلو كان الزمان وجوداً اجلاً مفروض معدوماً وكلما  
كان وجوده حاصلاً عند فرض عدمه كان عدمه محالاً فيكون وجوده واجباً  
وهذا الاحتجاج باطل فإنهم اصدوا فيه الوجوب شرطاً بشرط وجوب  
أنه مطلق وفرض عدم الزمان بعد وجوده على تقدير تسليم أن البعد لا  
يفتقر عن الزمان هو فرض عدم الشيء مع وجوده والمحال إذ الزمان من هذا  
لم يلزم أن يكون عدمه مطلقاً منتهياً **س** القائلون بأن الزمان جسم

89 أن الزمان محيط بالحوادث وذلك جعله اليها ومحيط بالحوادث فهو الزمان  
وهذا الاستدلال بحرف أما أولاً فلأن هذا القياس عقيم ضروري كون الاختلاف  
في الكيف شرطاً في السهل الثاني وإما ثالثاً فلأن احاطة الزمان بالحوادث وأحاطة  
الملك بالعد لها اليها معنى واحد فالغلط ناشئ هو لا من قبل الأسر الكلف والظن والقالب  
بأن الزمان نفس الحركة قالوا إن هذه الحركة هي حركة معدلة النهار والغلط ناشئ هو لا  
من أحد لا من الشيء بصفاته وإما القائلون بأن الزمان مقدار الحركة فلم يذهبوا إلى  
أن الحركة هي حركة كانت بل هي الحركة المستديرة الوضعية وأولى الأشياء هي  
حركة معدلة النهار فمذهب الحكماء واحتجوا عليه بأن الزمان كم علم ما مذهبهم  
أما مفصل وهو باطل ولا الساهي في القسمة إلى ما لا يفسح ولم يمتد إلى الآات هو  
مجال عندهم وإما متصل ولا يجوز أن يكون قار الدات علم ما مذهبهم فإما أن يكون  
جسمه أو مقدراً لها ولا يجوز أن يكون حركة لأن نصف الحركة بالسرعة والبطء ولا  
يوجد الزمان بهما ولا قد يوجد حركتان معا ولا يوجد زمانان معا ولا أن الحركة مساوية  
لصغيرها في الماهية واللونم وغير مساوية له في المقدار متى أن يكون مقدار الحركة  
من جهة التقدم والناخر العارض لها نسبة المسافة والحقيقة أن الحركة تقدماً وتأخراً  
بأربعة بعض أجزاء المسافة على بعض ونحوها إلا أن التقدم من الحركة لا يوجد  
مع التأخر منها بخلاف التقدم في المسافة فإنه موجود مع التأخر ويكون التقدم  
والناخر اللذان لا يوجدان معاً في حواشي الحركة والحركة أيضاً تقدم وتأخر بسبب  
الزمان فإن الجزء الموجود منها في التقدم من الزمان متقدم على التأخر منها  
الموجود في زمان متأخر ولا يجوز أن يعرف الزمان بأنه مقدار الحركة من جهة التقدم  
والناخر العارض لها لسبب الزمان ولا لزم الدور قالوا والحركة بعض لها الاتصال  
أما اعتبار المسافة أو اعتبار الزمان وهي في نفسها لا أول لها الحق وإما اتصال  
الزمان بعلمه القوس اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فإما  
اتصال المسافة وحدها لم يوجد حركة متصلة لم يوجد زمان فإنا لو فرضنا



المتحرك نصف في اثناء المسافة لم يكن للزمان وجود متصل ويكون المسافة متصلة  
بل بحسب كون علم الزمان اتصال المسافة توسط الحركة وليس هذا الاتصال على  
الصيرون الزمان متصلا فانه لانه متصل بل هو على وجود الزمان فانه ليس  
للزمان شيئا يعضه الاتصال بل هو بنفس الاتصال ولا نقول في بعض الاوان انما  
علمه لبعضها لا يعني انما علمه لكونه لو انما بالوجود كذا ههنا اذ انما اتصال الحركة  
سبب اتصال الزمان لا يعني ضرورة متصلا بل يعني وجود واعتراض  
الشيء ههنا علمه فقال ليس للحركة اتصال سوكان اتصال المسافة والزمان وانتم  
مستعملون ان يكون اتصال المسافة سببا لاتصال الزمان وبالحال ان يكون اتصال الزمان  
سببا لاتصال الزمان فسطر قولكم اتصال الحركة سبب اتصال الزمان واحاط  
بان علم اتصال الزمان هو اتصال المسافة لا مطلقا بل من حيث صار الحركة فضاء  
الحركة لا متصلا واعتبار اتصال المسافة بنفسه واعتباره مقارنا للحركة  
فان اتصال المسافة من حيث هو الحركة علم لوجود ذات الزمان ثم قالو الزمان مقدار  
للحركة الاولى فرب مقدار غير المتناهي من غير طول فسطر على هذا الوجهنا  
عدم الحركة الاولى لكان يوجد الزمان فليزمن ان لا يختص به الحركة الاولى او كان  
يكون معقودا فلا يوجد لعدم ما اخلنا في الحركات اجيب عن هذه ايات  
الحركة الستين متى لم يوجد الحميم متديرا لم تعرض للقسمة حركات فلم تعرض حركات  
اخر اللهم الا في التوهم وحسب بقول لم لا يوجد زمان في التوهم يكون محذورا  
والكلام ليس في الامور الوهمية انما هو ما يصح في الوجود وفي هذا الجواب بظن  
فان الحركات المستقيمة مع الجهات وهي مع الحزم المستديرة عاريا لم لا هي حركة  
واما العايل بان الزمان مقدار الوجود فهو احوال الحركات فانه قال الزمان ليس  
عزما في حركة خاصة لان تلك الحركة انما يحاط غيرهما من الحركات لا في ما هيها  
بل في الموضوع وهو المتحرك او في السرعة والبطء او المكان او الزمان وهذه  
الامور خارجة عن ماهية الحركة وهذه الامور المخصصة ليست بموضوعه

90 للزمان فان المتحرك من جهة حركته لو سكن لوجد الزمان والسرعة والبطء ولما  
مكون بالزمان فليس ههنا موضوعه له وكذلك المسافة وما منه وما اليه فالزمان  
ليس بعرض يوجد في الحركة فانه ما من حركة مستورا لا يمكن دفعها وهما مع وجود  
الزمان بل لورفع سكون كل ساكن وحركته كل متحرك ليست الزمان في موضوعه  
بالوجود لا بهما فهو مقدار الوجود وكان لا حدود في الايمان لا العدد كذلك  
الوجود لا اقل زمانا ولا اكثر وجودا انما الزمان فاما قدره في الدهر لا غير  
قال الزمان لا يرفع الا ما ارتفاع الوجود والوجود لا يعدم الا ما يعدم فلا يقال  
ان الوجود موجود لا يعدم انما يحكم بعدمه على الموجود ولا مستورا  
الاذ كان وجودا ليس له زمان ولا وجودا خلق ولا وجود مخلوق والقائلون بان  
الزمان مقدار الحركة جردوا الخالق عن الوجود في الزمان لتحركة عن الحركة  
وقالوا ان الموجود ثبات اذا اعتبرت ستة الاثبات كانت تلك النسبة هي السمد  
وان اعتبرت مع غير الثبات كانت هي الدهر قال وهذا من العجرات اللطيفة  
فان السمد هو النقاء الدائم وكذلك الدهر والدوام من صفات الله والزمان  
ولا يحل هذا الكلام عن ضعف والقائلون بان الزمان مقدار الحركة قالوا  
الشيء الوجود دفع لم يكن شيئا الله حتى وجد شيئا اخر دفعه فان كان منها تحد  
امور كان منها مليات وبعد ما سأل لم يكن منها ان كان محدد امور لزم سالي  
الات ملزم ثبوت الجوهر الفزد فان ما لم يوجد حركة لم يوجد زمان ولهذا فان  
عدم الشعور بالحركة لا يشعر بالزمان كاصحاب الكهف **س**  
اذ اظهر ان الزمان من عوارض الحركة طهرات الاشياء الوجود في زمان لا  
كلوا عن ان يكون حركة اودات حركة فان معنى المقدم والماخر انما يوجد لهما  
والكون ان كان تحت توهم له عرض القدم والماخر بالعرض سبب الحركتين  
المبسر لم كان له دخول بوجه ما في الزمان فهو اذ دخل وجهي السكون فيه  
واما الامور التي لا تودر فيها قدم ولا ماخر بوجه ما فلا يوجد في الزمان



المتحرك نصف في انشاء المسافة لم يكن للزمان وجود متصل ويكون المسافة متصلة  
بل يحتمل ان يكون علم الزمان اتصال المسافة توسط الحركة وليس هذا الاتصال على  
لصيرورة الزمان متصلا فانه لداته متصل بل هو على وجود الزمان فانه ليس  
للزمان ثباتا عرضيا له الاتصال بل هو بمنزلة الاتصال ولا نقول في بعض الاوقات  
علمه لبعضها لا يعني انهما على القوة لولا بل هو كون ذلك ههنا اذا قلنا اتصال الحركة  
سببا اتصال الزمان لا يعني ضرورة متصلا بل يعني وجود واعتراض  
الشيء ههنا عاينه فقال ليس للحركة اتصال بكون اتصال المسافة او الزمان وانتم  
ستعلم ان يكون اتصال المسافة سببا لاتصال الزمان ومحال ان يكون اتصال الزمان  
سببا لاتصال الزمان فسطر قولكم اتصال الحركة سببا لاتصال الزمان واحاط  
بان علم اتصال الزمان هو اتصال المسافة لا مطلقا بل من حيث صارت الحركة فضاوت  
الحركة ما سطره واعتبار اتصال المسافة بنفسه شي واعتبار مقارنا للحركة شي  
فان اتصال المسافة من حيث هو الحركة علم لوجودات الزمان ثم قالو الزمان مقدار  
للحركة الاولى فرب مقدار تقدير غيره بالمقاييس من غير طول فقل على هذا الوضو  
عدم الحركة الاولى لان وجود الزمان ملزم ان لا يختص بالحركة الاولى او كان  
مكون بمقدور فلا يوجد لعدم ما اخلنا في الحركات اجيب عن هذه ايات  
الحركة المستديرة متى لم يوجد الجسم مستديرا لم تعرض للسقم حركات فلم تعرض حركات  
اخر اللهم الا في التوهم وحيد يقول لم لا يوجد زمان في الوهم كون محدودا  
والكلام ليس في الامور الوهمية انما هو ما يصح في الوجود وفي هذا الجواب بظن  
فان الحركات المسقمة مع الجهات وهي مع الحزم المستديرة على ارجح لا على حركتها  
واما العايل بان الزمان مقدار الوجود وهو احوالها فانه قال الزمان ليس  
عرضيا في حركته خاصة لان تلك الحركة انما يحالف غيرها من الحركات لا في ماهيتها  
بل في الموضوع وهو المتحرك او في السرعة والبطء او المكان او الزمان وهذه  
الامور خارجة عن ماهية الحركة وهذه الامور المخصصة ليست بموضوعه

للزمان فان المتحرك من جهة حركته لو سكن لوجد الزمان والسرعة والبطء ولما  
سكن بالزمان فلسفه هذه موضوعه وكذا المسافة وما منه وما اليه فالزمان  
ليس بعرضي بوجه في الحركة فانه ما من حركة صورة الا ومكن دفعها وهاج وجود  
الزمان بل لورفع سكن كل ساكن وحركته كل متحرك ليست الزمان في نفسه متعلق  
بالوجود لا بهما فهو مقدار الوجود وكان للعدد في الاعيان لا العدد كذلك  
الوجود الا قل زمانا والاكثر وجودا اما الزمان فاما تقديره في الدهر لا غير  
قالو الزمان لا يرفع الا ما تعلق الوجود والوجود لا يعدم الا لا يوجد فلا يقال  
ان الوجود موجود ولا يعدم انما يحكم بالعدم على الموجود ولا يستصور  
الا ذلك ان وجودا ليس له زمان ولا وجود حلق ولا وجود مخلوق والقائلون بان  
الزمان مقدار الحركة جردوا الخالق عن الوجود في الزمان لتحركة في الحركة  
وقالوا انه موجود ثباتا اذا اعتبرت ستة الى ثلثه كانت تلك النسبة هي السمد  
وان اعتبرت مع غير الثبات كانت هي الدهر قال وهذا من العجرات العظيمة  
فان السمد هو القاء الدائم وكذلك الدهر والدوام من صفات الله والزمان  
ولا يحل هذا الكلام عن ضعف والقائلون بان الزمان مقدار الحركة قالوا  
الشيء الوجود دفع لم يكن شيئا الله حتى وجد شيئا اخر دفع فان كان منها تحدد  
ايضا كان منها ملسات وبعد ما سئل لم يكن بينهما امكن تحدد امور لزم سالي  
الايات ملزم ثبوت الجوهر الفريد فادن ما لم يوجد حركته لم يوجد زمان ولهذا فان  
عدم الشعور بالحركة لا يشعر بالزمان كما يحجب الكهف  
اذا طهر ان الزمان من عوارض الحركة طهر ان الاشياء الوجودية في زمان لا  
كلوا عن ان يكون حركته اودات حركته فان معنى المقدم والمأخر انما يوجد لهدين  
والكون ان كان تحت توهم له عرض التقديم والآخر العرض بسبب الحركتين  
المكسر لم كان له دفع لم يوجد ما في الزمان فهو دخل وجهي السكون فيه  
واما الامور التي لا توجد فيها عدم ولا ماخر بوجه ما فلا يوجد في الزمان



وانما يوجد ولا يلزم من العنة العنة فان العالم موجود مع الخردة وليس فيها  
ملاكات انواع التي واجزأ وسماية تعال انها موجودة في الشيء حازن فقال المقدم  
والمناخر والآل والساعات والسهور في الزمان والواو الآن في الزمان كما يقال  
الوصد في العندب والمقدم والمناخر كما زوج والفردية والساعات والشهور  
والآن والثلثة فيه اقوال **الآن** لا يخرج من الزمان ولا يحصل الزمان عدد سكونه  
فلا يكون قول الآن في الزمان قول الوصد في الورد بل الاولى المناسبة معها  
وجود الشهور والساعات وذلك لان في العندب كالشهر في الزمان ان  
الشهر جزء منه والآن نوع من الورد والشهر والسنة ليس لها وجود عني فانه  
لا يوجد اجزاها فكيف يوجد هي وانما وجودها في الاعتبار الذهني **في الآل**  
**الحث** **السادس** في الآل **ع** قد علمنا عن المسكين ان الآن  
جزء من الزمان لان الجوهر الفرد جزء من الجسم والحيث ههنا على انفا للجوهر  
مقول يقال الآن بحسب الحازل للزمان القصره او بحسب الحقيقة لذلك  
يقع فضلا متوهمها من زمان ولا وجود له الا في التوهم والآن انقطاع الزمان  
قالوا وهو محال لان القطع اما ان يكون في امده فلا قتل لذلك الزمان  
فلم يفسد عده واما ان يكون في اسمايه فلا بعد له فلا تاخر عنه عده ونحن  
لما جوزنا وجود ملات وبعديات لا الزمان سقطت هذه الحجة عندنا قالوا  
فالآن انما توجد وجودا متوهمها اما ان يفرضه فارص واما موصول جرحه  
حدا كما غير منقسم كما اطلوع وغروب مهذا هو الآن الذي يقع بين زمانين  
الماضي والمستقبل بحسب الفرض وقد توهم الآن على معنى آخر فاننا قد توهم  
مسلا في المسافة والزمان فالمسفل بفعل سله سلا ما هو الحركة بمعنى  
القطع ويلزمها الحركة بمعنى التوسط وكان الحركة هذا المعنى هي الفاعله  
للاولى وهي غير منقسمه كذلك توجد في المسافة جزءا متحرك عند المتحرك بمعنى  
التوسط وفي الزمان انما متحرك فيه المتحرك الحركة بمعنى التوسط ايضا

مكان هذا الآن بفعل سله الزمان كما ان الحركة بمعنى التوسط كانت فاعله  
سلا ما الحركة بمعنى القطع فان المتحرك بمعنى التوسط لا يوجد معه خط  
المسافة فانه قد قطع ولا الزمان قد سبق وانما يوصله من كل واحد طرفه  
موصوله من الزمان الآن ومن خط المسافة الحد الذي هو فوه اما انقطع او  
خط وهذا الكلام في غاية السقوط فانه كيف يصح ثبات الآن واستمراره حتى  
تفعل الزمان بالواو لا يمكن وجود آيات متعاقبة والآن موجود اجزا  
لا متحرك وكذلك لا يمكن ان يكون الآن اجزا والالكان بعضها مترا على بعض  
فكأن سلا زمانا واشكل ههنا فقل عدم الآن اما ان تقع دفعه مالى  
الآيات واما ان يقع على المدح فليكن انقسام الآن قال الشيخ هذه الفية غير  
حاصره فان ههنا قسمين اخر وهو ان يكون عدم في جميع الزمان الذي بعده فلو قتل  
ليس الكلام في استمرار عدم بل في استداره قبل استدار عدم هو وجوده واستعداد  
في ان يكون الشيء زمانا وفي طرفه بخلافه كالمحرك والسائل فانه حاصل في جميع  
الزمان وليس حاصل في طرفه ومحقق هذا الموضع ان يقول المقابل ان كانا  
في وقت المسافة ضمن احتمال خلو الزمان وطرفه عنهما معا واذا كان في الزمان  
ايضا حازا ان يكون في الآن الاخر كالمحرك وغير المتحرك والماضي وغير المماضي  
والوجود والمعدم فاذا كان الشيء مشابها جال في اي آيات احده من زمان  
وجوده ولا يحتاج الى مطابقة مدة فانه يكون موجودا في الآن كالماسه والملاقاه  
والجمع وغيرها من المسات العارة وان كان لا يصح وجوده في الآن بل يصح في  
وجوده الى مطابقة مدة فانه لا يكون موجودا في الآن بل في الزمان الذي  
كالحركة والمفارقة واللاماسه وهذا القسم على امرين احدهما ما يجوز ان  
مشابه حاله في آيات من زمانه دون آيات وقوعه المتداوم منه ما لا يجوز اما  
الاول وكاللاماسه التي هي المسانه فاما مشابهه بالنسبه الى جميع الآيات  
التي يفرض في زمان وجودها لكما لما احتمال وجودها دون الحركة استحال



وقوعها في الآن المتداوثة ان يكون الحركة بمعنى التوسط من هذا الفصل  
واما الثاني والحركة بمعنى القطع فانها لا تشابه احوالها في جميع الآيات المفروضة  
في الزمان فقد شارك هذا الزمان في آيات الزمان المفروضة بوسطه ما عاين  
الوجود في الآن الفاصل وبتكرار الثاني عن الاول ان الثاني لا تشابه احواله في  
الآيات ولا اول مشابهه والياصل من هذا ان الوقوع لا يدفع ان على ما مثل  
هذه الامور ان يكون عدم الآن من هذا الفصل ولا يلزم ان يكون زمانيا  
وان على هذا الاخر من القسمين معنا القيمه ما بالاول من هذين وان لم يكن  
المقابلان في قوة المتماثلين امكن ظهور الزمان وظهر عنها هو ظاهر فصل  
هذه الحصول التي او عدمه على الدرجه غير معقول فان الجزء الاول من الزمان  
ان لم يحصل فيه شيء لم يكن الحصول في جميع ذلك الزمان وان حصل فاما ان يكون  
الياصل هو الذي يحصل في الجزء الثاني فيكون ذلك الشيء في الجزء الاول موجودا  
معه وما عاين هذا طيف وان كان غير لم يكن ذلك الشيء الياصل في ذلك الزمان  
واظنا بل اشياء اكثر حاصله في جميع اجزاء ذلك الزمان فاذن عدم الآن اما  
يحصل في آن ويستمر ملزم بالآيات اجاب **عن هذا بعض المحققين**  
ان معنى الحصول على الدرجه هو حصول الشيء الذي هو به ايضا لا يمكن  
ان يحصل الا في زمان الحركة ولا يلزم من ذلك ان يكون حصولها حصولا شاكرا  
في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هو متساوية لثبته عن اشياء اخرى  
بل هو شيء واحد من ثبته القبول للاقسام الى اجزائه فكل عرض القيمه شيء  
واحد مطبق على ذلك الزمان فهذا هو الحصول الدرجه وتقابلها لا يحصل  
على الدرجه بل انما في طرف زمان فقط كوا فاذن فاما في زمان لا معنى الاول  
بل معنى ان لا يوجد في ذلك ان الاول يكون ذلك الشيء حاصله فيه وهذا قسم الى  
يوجد في الآن الذي هو طرفه كالان موجودا فيه كالترشح مثلا والى ما لا  
يكون كالا وصول والحركة بمعنى التوسط فان جميع ذلك ما يحصل في زمان

97 وفي طرفه اوفيه دون طرفه **س** معناه الشيء بالزمان غير  
معناه احواله بالزمان فان ذلك يستقر الى امرها ان هو الزمان بخلاف هذه والكلام  
في هذا الكلام في المقدم والمتاخر والقدم قد يمتد باستطال زمان وجوده  
وهذا على سبيل المجاز وبحسب الحقيقة يقال للذي ليس له زمان وجوده اول قبل  
ولا يجوز نفسه مانه الذي لا اول لوجوده فان الوجود لا اول له ولا آخر  
انما نعني بالزمان ان ذلك ما يكون له اول واخر فمعناه احواله ومعنى كالحسن  
والنوع او مقدار او عدد في وليس للوجود شيء من السداته وكذا الحوادث  
ما يكون له زمان وجودا فالا مورا التي ليست زمانا لا يكون قدومه ولا خروجه  
كواجب الوجود والزمان نفسه واذا اعتبرت منه واجبا لوجود او غير من الواجب  
الى الواجب كاشي الشريطة وان اعتبرت الى غير الناس كاشي الدهر ودوام  
الوجود في الماضي هو الازل ودوامه في المستقبل هو الابد والدوام المطلق  
هو الدهر والزمان كحلول الدهر والدهر كحلول الدهر فانه لولادوام نبيه  
المحدثات الى مداها ما وحدت الاحصاء فضلا عن حركاتها ولولادوام نبيه  
الزمان الى سدا الزمان ما وجد الزمان ونحن لا نستصوب هذا الكلام واعلم  
انه قد يقال الآن لكل فصل مشترك بين زمانين ولو في اصنام الماضي والمستقبل  
وقد نفهم من طرف الزمان وان لم يدل على اسرار بل هو صالح لان يجعل طرفا  
في الهم فاضلا عن فاضل وان كان لا يمكن ان يكون الا واصلا لكنه عرف  
منظر آخر وتقال ان وسنهم من زمان قديمين ان حوا اذا اقالوا جد الانبي  
بعته عموه سمه الامر الى زمان غير شعوريه مصر بعد ان لا يكون الامر  
متوقفا وتقال دفعه لما وحد في آن او لما وجد فلهذا فليلا والمقدم في الماضي  
مدل على ما هو ابعدين الآن الحاضر والمتاخر على ما تقابل في المستقبل بالعكس  
**المقالة الثانية** في الامور العارضة للطبقات من جهة ما لها  
صيرورتها **بجوت الاول** اعلم اننا نريد ان نكلم في هذه المقالة في



النهاية والآنهاه وقبل ذلك لابد من التمييز بين معاني امورد وهي التالي  
والتساويان هما اللذان لا توسطهما شيء من جنسهما كالسواء المساليه ولا شرط  
الاصاف في النوع وقد يكونان مختلفان في مثل شجرة وانسان بل لا لانه  
ليس بينهما شيء من جنسهما اعني من الاجسام ومثل هذه الامور انما يوجد حاله  
لا اعتبار عموم عارض لها لا في حيث هي مختلفه نوعا والتماس والمساوات هما  
اللذان محددا لهما في الوضع اعني في الاشارة الحسنة فان كان التماس  
بالاسم لم يكن ماسه بل كان مداخلة ومثل هذه الماسه لا يحج عن ماسه اخرى  
بل كلا ماس واحد ماس الاخر ولا لم يكن الماسه بالاسم وقتل على هذا قد يكون  
احد المداطين ماسا لغيره من جهة ولا ماسه الاخر من الماسه ولا استبعاد  
في ذلك كما انه قد يكون الشيء معلوما من وجه مجهول من آخر وهذا علة فاحش  
فانه ليس اذا شاع العلم الشيء من جهة واستغنى عنه من اخرى وجب ان يكون الملاقاه  
لاحد المداطين ثابته من غير ثبوتها لاخر والسامع والمراد منه حاله ماس قال  
من حيث هو قال وقيل شرط فيه التاوي في النوع وقتل لا شرط والاصاف  
وهو التماس مع الملازمه منها اما الاستماع وقوع الحلايه فيها كافي السطحين  
الملاقاه اذا لم يكن احدهما ادنى للاسماح من الاخر وكان يصعب الا بعد تفكير  
محدث لاحد السطحين واما لا تعاراجا احدهما في اجزاء الاخر وقد يحدث الاصاف  
لتوسط جميع منهما كالعرا وشهد والاتصال وهو يقال الاشارة على بعض  
احدهما صفة الشيء لا القياس الى غيره وهو كونه محدثا لمكان عرض اجزاء  
شرك في الحدود وهو هذا المعنى فصل الكم وقد سئل على الصور الحسية  
المستلزمة للجسم العظمي وقد يقال الاتصاف للجسم العظمي عند ما يطلق المتصل  
على الصور الحسية فتا بينهما صفة الشيء القياس الى الغير وهو ايضا بعض  
احدهما اتحادها به العوارض يقال لكل واحد منهما ان متصل بالآخر وتا بينهما  
استحقاق حكم احدهما للآخر وقد ادى يقال لشيء لكل واحد منهما مكان

قال

خاص لجزءه جزءا من مكان عام له ولاخر والمعنى الكائنة عن الزمانية  
فان الزمانية يقال للشيء جدا في زمان واحد واما ههنا فلا يمكن ان يوجد في  
مكان واحد الا على وجه الداخل بل انما يقال معا للشيء في مكانا للشيء  
واحد فمكان واحد وكل واحد من المكانين جزء من ذلك المكان والوسط يقال  
لما يقع بين شيئين **الفصل الثاني** في النهاية والآنهاه  
اعلم ان الآنهاه قد يقال للشيء الذي تعرض له هذا المفهوم كما نقول عدد عرضناه  
وقد يقال لنفسه هذا الاعتبار العارض لغيره وهذا الاخير قد يعني به السلب  
وحديثه بحد هذه جميع الاشياء يقال منها او غير منها ولا شيء فرض وقد  
يعني به العدول وهو ان سلب النهاية عن الشيء الذي يمكن ان تعرض له هذا  
الاختبار بحسب نوعه او صفة ونقال للقطر بل ولا شأ المحررة انها  
غير متناهية بالاعتبار الاول دون الثاني واعلم ان النهاية اذا اصبحت  
الى الكم المتصل كان المراد منها وجوب الطرف لا متدادها ولا شيء ورأه منه شيء  
اصلا واذا اصبحت الى الكم المنفصل لم ير هذا المعنى فان الاعداد ليس  
لها اطراف فالجمع اذا احدث مجردة لم يكن ذات طرف نعم قد تعرض الطرف  
لغيره منها فقال لها ذات طرف بهذا الاعتبار بل فعني به انه ليس فيه مرتبة من  
المراتب النوعية المحقولة ليس للمرتبة عليه امكن او انه ليس منه مبلغ لا يحتمل  
التضعيف واقعا في جنسه خارجا عنه غير ممتد واما الاشياء العارضة  
لها العدد فاذا اقل لا نهاية لها كان المعنى بانها محدث لوعدها عا دسوم  
ما لتوقع لا يفرغ عن حديد ابدأ ولا يعني بانها لا تصور عليه الزيادة  
فان المفوس الحاصلة في زمان اذا احدثت مع غيرها ما حصل بعد ذلك الزمان  
مكونا من على الجملة الاولى في وصفها جميعا بعد ان التامى وقد يقال انما  
يضاف اليه الآنهاه على اقسام منها ما لا تنهاى في جميع الضعيف ومنها  
في الطرف الاخر كالعدد ومنها ما تنهاى في جهة الضعيف ولا ما تنهاى في



الطرف الآخر كالمقدار ومنها ما لا تنتهي في المصغيف والسفوف كالحركة  
فانها من حيث مقدارها المطابق لمقدار المسافة تعرض لها من القوة ما تعرض  
لمقدار المسافة ومن حيث امتدادها الزماني يحصل لها عدم النهاية في جانب  
الزيادة لعدم تنهاهي ان على رايهم وكون الحركة غير متناهية لمقتضى  
الزمان اذ المسافة متناهية وان كانت علة لوجود الانهائية للزمان فانه يحوز  
ان يعطى الشيء غير امر بالآلات بل يحتم العرض بحسب كالحركة الحاصلة للأجسام  
المصادر عن طابعها والمداد بعلم الحركة للاهتداء الزمان ليس محل الزمان  
من مقتضى تنافه هذا الاعتبار فانه حاصل للزمان لانه كما قيل في الانقسام بل المعنى  
منه حصول هذا الوصف للزمان بالفعل واعلم ان بعض هذا الكلام نظر او ذلك  
لان الاوهام الماحون في المتصل ان معنى ما يحسب الوجود فانه لا فروق من الزمان  
والقصص لو حوت تنهاهي الانقسام في المتصلات وان معنى ما يحسب الوهم  
فانه قد يمكن ان يصدق الوهم اتي مقدار شدة ادراكه اتي مقدار شدة كافي  
حاجب القضاة لا يقال قد ذهب الزمان الموحون الى حيز لا يحاوره  
طبيع الجسم كافي الا فلا خلاف القضاة لا نقول لا استفاد في تنهاهي  
الأجسام من جانب القضاة الى حيز بمقتضى الطبيعة  
قالوا بناء على منبههم انه قد يقال لغد المتناهي انه موجود بالقوة او بالفعل  
ما في الوجود وتارة في الساهي الاول اما ان يعتبر كسبه او يعتبر كل واحد  
من اجزاء اما الكلية فلا وجود لها بالقوة ولا بالفعل واما كل واحد من  
الاجزاء فاما ان يعتبر ان كل واحد منها كونه صفة بالقوة وقتاً ما وهو اعتبار  
صحيح وقول حق واما ان يعتبر ان كل واحد منها بالقوة دائماً وهو ظاهر  
البطلان واما ان يعتبر الكلية مع اعتبار الاجزاء ان يعتبر الكلية بوصف  
ان لها دائماً بعضاً موجوداً بالقوة وهو محقق من جهة وباطل من جهة اما  
جهة المطلق فلا تارة لا كلمة لها واما جهة الصحة فلا ان الطبيعة المعقولة

يمكن الحكم بالزيادة والقضاة على الطرف الآخر وحيد يلزم ساهيه فالحكماء  
لما جرموا القول بان الحركات للماضي لا ساهي وان الزيادة انا محصل من طرف  
المستقبل لم يكن الاستدلال بزيادةها مقتضى في طرف الاستقبال على تنهاهيها  
في الطرف الماضي محققاً اما ههنا لما فرمنا الحاد المبدأ في الوجود استحال  
الحكم بعدم الساهي في الطرف الآخر لوجود الزيادة والقضاة **سؤال**  
القوى الحسية صور والصور حوهر لا تستد ولا تصعف **جواب**  
يسلم ان الصورة لا تستدل لكن تارة ما بالغاوت بالزيادة والقضاة فاتها  
انما يؤثر اعراض بقلها والزمان والقضاة غير الستة والضعف **سؤال**  
عندكم القضاة الا حوهر كره النار حركات غير متناهية **جواب** انها  
متحركة بالعرض **سؤال** نحن شاهدان ان الارض لو كانت دائماً البقية  
سأله دائماً **جواب** السكون عدم فعل لا وجود ففعل على ان بقا الأجرام  
الكلمة على اوضاعها من لا ساهي بحال **سؤال** لم لا يكون القوة انا  
بوتريح الاجتماع فاذا انقسم الجسم لم يتق القوة اثر كالمزاج **جواب**  
شله هذه القوى ساره في الجسم والالكات قوة لبعضها البعض وان كانت  
مع الانفصال بطلت لئلا اذا كانت مؤثره حال الاجتماع كان لها اثر  
جزءا من المجموع **سؤال** قد يمكن على رايهم ان يوصفها لا تنهاهي  
بالقوة نوع من الاعتبار وذلك لانها ما حد حطاً ونسبة سقيمة ثم تقسم  
اجل صفيه سقيمة الى ما لا تنهاهي من الانقسام المحملة لكنها اذا ركبت مع  
المصنف الاول لم يسلح الى الخط المقسوم والسبب في حفظ الزيادة النسب  
**سؤال** قد اختلف في ان الاجسام الطبيعية هل تنهي اذا امتدت الى  
مقادير غير خارجة للصور التي هي غير الانفصال ام لا فذهب قوم الى انها قد سلح  
الى الخط المقسوم والسبب فيه عدم في القوة الى ما لا يحفظ تلك الصور ولزوم  
حوزوا استمرار الصور الطبيعية محفوظة مع استمرار القوة قال صددور



المساير لو ثبت الاجسام جافطة لصورها النوعية مع القسمة المبراسة الى كمالها  
لا يمكن ان يحصل مراح من اجسام في غاية الصغر جدا فحور وجود فيل في قد البعوض  
ولا يلزم العكس وهو ان كان وجود بعوضه في قدر المتل اذا امتراح بسفي  
صغر الاجل لا كبرها فاتها اذا كرت وبلا في لم يحصل الامتعال الذي يحصل  
حال الصغر والوار كان من المرات الاكبره وفروع هذا الفرض اذا اجراء  
المصغر متلاقه قتل الكس وكان يلزم في الامر ان يحصل الفيل في قدر  
البعوضه وهذا الكلام عر صواب خصوصاً على رايهم في انقسام الاجزاء وان  
الكس انما يكون ذا اجزاء المتق لا بالنقل فكيف يتكلم مع من يهيم هذا ان  
يقول ان الافعال الصغار قبل الافعال الكبار وايضا فان المراح يغير  
كافي في حصول الصور بلا تد مع ذلك من استعداد تام والاستعداد انما  
يحصل بتقدير خاص نعم هذا القول قد يمكن ان يرد به مذهب القائل بالحليط  
والحق في هذا ما ذهب اليه الشيخ هو ان الانقسام ان كان على سبيل الانفعال  
والاستعداد كفاء سبب لعدم حفظ الصور ضرورة سرعة الفعالة عن المحيطه  
مكلاً كان اصغر كان الفعالة اسرع وان كان لا على سبيل الاستعداد كانه لا يضي  
خروج الجسم عن صورته لكونها سارده فيه تقسم بانقسامه قال الشيخ والحق  
قول من قال اصغر جسم هو حافظ للصورة الارضية هو اكبر من اصغر جسم هو  
حافظ للصورة النارية خطأ لان اصغرها يمكن ان يوجد ارباباً للكون الى ما قبله  
كله النار بل هو اولي واذا استحال ذلك المخصوص الى الارضية صار اصغرا  
النار اذا استحال ايضا صار اصغر **س** الحركة ايضا منع  
المقدار في كفاية قد تقسم الحركة الى ما لا تنهاه من الانقسام الحافظة لصوره  
الحركة على رايهم في انقسام الجز وقد يمكن ان يوجد حركة هي ابطا الحركات  
الطبيعية وهو حركة اصغرها يمكن ان يحفظ صورته من ابطا الاجسام  
المستقيمة الحركة حركة **البخش الخامس** في الجهات

قالو الوجه طرف الامتداد لا من حيث هو طرف ولكن باعتبار انه بقدر الحركة  
وهي موجبة لانها اشار اليها ولا تقصد بالحركة ولا قصد الى المعلوم **سؤال**  
الجسم يحرك من نوع كفيه الى نوع آخر والمتوجه اليه ههنا معدوم **جواب**  
الحركة الى الجهة انما هي لصل المتحرك فيها والحركة الى الكيفية لصل الكيفية بها  
ههنا فرق عاين الحركات **س** لما كانا اتجاهيه ما يقصد بالحركة كانت ذات  
وضع متاويها الاشارة الحسية بالضرورة وغيره بنفسه والا لان المتحرك في حال  
سكونه اما متوجه اليها فالجهة الطرف الاخر والا لليس جهة واما عن ان الحلف  
هو الجهة لا الاخير وقد قسموا الجهة الى طسعة فرضية والا لولا لا يتبدل بتبدل  
الفروض بخلاف المائنه والطسعة الفوق والسفل والفرضية البواق في كل جسم  
فان له بحسب ما يفرضه من الاطراف جهات بعددها والاهم انما حكمه ان يكونا سائا  
لان الانسان ذو جهات شاعتبه وها واهلوا البواق وايضا فان الجسم ذو امتدادات  
لثلاثة سقاطعه وكل امتداد فله طرفان فيكونا استعداد الجهات حسب تعدد الاطراف  
وهو سبعة فان الاطراف غير حاصله بالفعل موجودة في الجسم وانما هي امور فرضية  
ملك اعتبارها على وضع تمام على وضع اخر بعارض لا ول يحصل نقاط لا على القوام  
والكن لاجهه فيها بالفعل ودوات الاضلاع لها جهات بالفعل بحسب اضلاعها  
واطراف اضلاعها ان اعتبرناها معاً لها جهات بالقوق لا تنهاه ايضا  
**س** قالوا الجهتان الطسعتان لا بد لهما من محور ولا  
متد في الخلاء الصرف على ان وجود محال عندهم ولا يحصل التمدد بحجم واحد  
من حيث انه واحد لانه اذا اخط القرب منه بعدد البعد لا يحسن متساو لان كل  
واحد منهما محدّد القرب منه دون البعد وايضا فحصولهما في جهتهما ان كان من  
الواحات في جهات سمانه وسنكون لها لاسماء الا انك استال كل منها الى موضع  
رفعة متدل من الجهات ويلزم من انشا وجوب البعد من غيرها ولا يحصل  
التميز بامه فارق لان يسته الى جميع الاوضاع بالسوية فلم سوا لان يحصل المحط



محدد غاية البعد مكنه وغاية القرب محطه وفي هذا الكلام نظر اما الاول في افتقار  
متر الجهرتين الى محدد وذلك لان قولهم لا يحصل التماس بينهما محال لما فانها عنكم من  
الاعراض القابله بالاحساس او ما يميزها عن غيرها واما الثاني ففي عدم الكفايه  
بحسب واحد فاننا نقول انه محدد به غايه القرب واما غايه البعد عنه فانه يحصل  
بانقطاع الامدادات واما الثالث ففي النقص من المحدد بحسب فاننا نقول لم لا محدد  
بحسب ويكون كل واحد منهما محدد به غايه القرب واما غايه البعد فانهما يحصل  
بالاخر من احدهما ان يكون المحدد انما يقع في واحد واما قوله ان حصولهما في الجهات  
ان كانا معا فلما جهات متحده لهما الى اخره فمعطاه ذلك لانهما اذا فرضا متحدان  
لم يكن لهما جهات كما يقولون انتم في الجسم الواحد واما رابعها فلم لا يحصل التحديد بالمفارق  
والذي ذكره هو انما يتم على عدد يكون المعارق لا يفعل بواسطة القصد والاختيار  
ثم يقول للمركب غير حاصل بالفعل وبالا حصل بالفعل لا يتحد به ماهو بالفعل  
**المحدد اول ما يتحد به عنده وحركه بطار وسطه**  
فاذا كان محصورا على غير اشمل على جهة اليه وجهه اخرى مقابل له واذا توسع  
من اجرائه القرضه ومن ما يملكها ما شمل عليه بقدر محدد له جهات اخرى كما  
اذا فرض في طول حركه ملك نقطه مواله نحو الوسطى نحو الاخرى وتتاعد عن  
الاولى حصل هنالك وجهه مشرق وجهه مغرب وانما حركه تلي خط الزوال واخرى  
مقابل لها تحت الارض فالوجهه التي خط الزوال هي التي تحتها الحركه الصاعده وهي  
غائبة تحت الزوال هو القدام بسببها بالحيوان الذي يكون المتحد بحركه هو العلم  
والمقابل لها خلف وجهه المشرق التي عندها مبدأ الحركه هي المشرق وسببها بالحيوان  
الذي منه هو مبدأ حركه القوت والساير ما يقابل وهو الغرب والعطب الجنوبي  
في الحركه الاولى هو العلو ومقابلها السفلى والعكس في الحركه الثانيه لا بالوزن  
انما بالتحرك على نفسه مستدرا وسبب حركه من منه لقد كان يكون قد اتم  
ما يلي وجهه وهو ما بين منه وسانه وحطه ما يلي ظهره واذا اظننا بين

منه وجهه المشرق ومن سانه وجهه المغرب ومن وجهه وجهه خط الزوال  
ارطبق راسه مع القطب الجنوبي لا غير ولودار على نفسه مثل دور السماء لكان  
الدار يلزم الجنوبي والوجه يلزم وسط السما حسب المن يلزم المشرق وهذا البحث  
مليح القايه **هذا المقالة الثالثه** في عوارض هذه الامور ومساياتها  
**ومبناها** مباحث **الاول** في تعاليم الحركه في الحركه اما ان يكون واحد  
الشخص او النوع او الجنس او كثره والمعنى بالوجه ههنا الوجه الاتصاليه  
واعلم ان قوما من القدماء منعوا ان يكون للحركه وجه بالعدد بل منعوا ان يكون  
لها هويه فانه كيف تكون الحركه واحده وهي دائما لا يحصل منها شي بوجود بل منها  
انما هو ماضٍ ومنها ما هو مستقبل وانضافان وجه للحركه عنكم بالوجه الوجه الزمان  
وكل حركه لها زمانا وانضافان كل واحد فانه ماضٍ فيهما هويه واحد وكل تام فانه  
ما لا يخفى ان كانا اجزاء والحركه لها اجزاء عديده ففي غيراته فهي غير واحد اجاب  
الشيخ عن الاول بان الحركه معنى الكمال الاول لذلك هو التوسط لا يكون مقسما الى  
الماضي والمستقبل واما الحركه التي معنى القطع فانها لا تحصل الا في زمان ماضٍ ولذا  
فالحركه ان انقسمت الى ماضٍ ومستقبل فانها انما تنقسم بالعرض لا بالذات ومبناها  
ما بعد نفسه الزمان والسائر وليس الشوط في وجه الحركه ان يكون ماضيا واحدا غير متقسم  
ولا المقوم بل ان لا يكون لها انقسام ولا له بالفعل وهذا هو الجواب عن الثاني وعن  
الثالث ان الواحد معنى الماض غير الواحد معنى الاتصال ولا يلزم من كون الشيء واحدا  
بمعنى ان يكون ماضيا معنى آخر وانضافان الحركه معنى التوسط غير مقسمه فهي  
تامة ثابته بعينها الى ان تنتهي واما الحركه معنى القطع ان استوفيت البعد المستقيم  
او تمت الدايه فهي تامه اذ التام هو الذي ليس شيء خارجه عنه واعلم ان لنا  
في كون الحركه معنى التوسط واحد ماضيا وقيل الشيخ عن تقدم حوالا للمنه  
سقطه وهوان الحركه وان كان قد عدم منها شي لكن صورها محفوظه في عواقب  
الاولى لصوره الحاصله للشيء من ان يعتقدهم اذا تخرج منه ليله وجعل



عوضها اخرى كانت الصورة ثالثة وان تغرب حواصلها ونسج كل المنع ان يكون  
الصورة ثالثة مع زوال المواد ولكن كحرف صورة اخرى عيب زوال الاول  
**س** قالوا لا بد من وجه الحركة من وجه الموضوع لا يستحال ان يكون  
العرض الواحد قائما محليين ومن وجه الزمان لا يستحال ان يكون المعدوم فان الحرك الذي  
مقتضى السابغ اذا عدم عند السابغ ثم وجد فيه ساقا آخر استحال ان يكون هذا الثاني  
هو الاول بعينه والمعنى بوجه الزمان هي اتصاله من وجه ما فيه لجواز ان يتحرك  
المتحرك حركتي كفيته وكذا في وقت واحد مع التغير من الحركات لتغير ما فيه الحركة  
واما المتحرك فلا يعتد وحدته لجواز وجود حركته من محرك وفصل اعطاء الحركة  
ان الذي يحرك آخره التحرك حتى اتصل الزمان كانت الحركة واحدة قبل على هذا  
المتحرك الثاني اما ان يكون له اثر اول والثاني باطل والاول يمكن محركا والاول اما ان  
يكون الحركة الصادر عن الاخر هي الصادر عن الاول وهو باطل لا يستحال حصول  
الحاصل واما ان يكون غيرها وهو مقتضى تغير الحركات لتغير المحركين وهذا  
الكلام ضعيف لا اذا عتينا بوجه الحركة اتصالها لم يتوقف هذا واراها ولمن من  
وجه هذه الامور الثلثة وجه المبدأ المنتهي لكن وجه المبدأ غير كافه لجواز سلوك  
الجسم من السابغ الى الاسفان ومنه الى السواد وكذلك وجه المنتهي لجواز ان يسلك  
احدهما من الاسفان الثاني من السواد ووجههما غير كافيه لجواز ابتداء الجسمين من  
السواد الى السابغ على طريقي مختلفة ولا استراكة في الآلة لا بوجه اتحاد الحركات  
لجواز انتقاله في آن ابتداء استحالته واولى الحركات بالوجه هي المستندة التامة  
لا راد عليها بل لا بد ولا كذلك المسقمة فانها انما هي البعد وقل ان المسقمة  
اولى من تلك لا تستلزم على ابتداء واستحالة وتوسط الشئ جعل هذا الكلام دليلا  
على ان المستند اولى بالوجه فان الابتداء والتوسط والاستحالة انما توجد في ذات عدد  
والواحد اولى التمام **س** بكرة الموضوع النوع لا يوجب بكرة الحركة  
به لان بكرة الشيء النوع مع بكرة الفصول واما فوات الاعراض الى موضوعات تليق

الاجسام العرضية للاعراض نعم بكرة الموضوعات بمعنى بكرة الحركات بالشمولات  
بكرة الحركات بالشمولات لا تستوعب الفصول بل لا يحصل باحدها الاعراض واما الزمان  
فانه ان كان فيه بكرة حصل بسبب الغيبة العرضية فانها كثر اشخاص لا كثر اوضاع  
لا فاقسام المتصل واما الحركة فان كثره لا بمعنى كثر الحركة لا بالنوع ولا  
بالشمولات فلم يبق من الامور التي تعلق بالحركة سوى ما منه وما اليه وما فيه فان  
بكرة احدى هذه الامور بمعنى بكرة الحركة النوع مثلا بكرة ما فيه واتحاد ما منه  
وما اليه وبكرة الحركة من مبداء الى منتهى على الاستقامة ومنه الله على الاستدلال فان  
الحركة مختلفة النوع ولو اتحد ما منه وبكرة ما منه وما اليه بالنوع كالصاعد  
والهابط فان الحركة معكثرة فادنى بكرة الحركة في النوع تنفع بكرة احدى هذه الامور  
في نفسه او في شرائط واجوال داخله في تعلق الحركة بما واذ كانت الحركات في الصعود  
في اليكبات اتا واحد بالجنس ان كانت احدى في الهم والآخرى في الكيف كانت  
معكثرة بالجنس ويكون الحركة واحدة بالجنس لا تستلزم اتصالا للحركة الى السواد  
ومنه وهذا الكلام عند تأريكي خطأ اما اولا ففي انحصار بكرة الحركة بالنوع في  
منطقا بها فانه حار ان سكر الحركات بصفات قايمة بها كالسرعة والبطء  
مثلا وقد اطلوا هذه بان السرعة والبطء عرضان لجميع اوصاف الحركات  
وللتنازع ان سار في هذا وانه اذا مررت السرعة بالحركة فان البطء لا يمكن  
ان بعض تلك الحركة بعضها بل بعدم تلك الحركة وبوجود حركتها اخرى بطيئة كما  
قالوا في الاستقامة والاستدلال والمحصول عارضا من قال ان السرعة شدة  
الحركة وان الاختلاف بالشدّة بوجه الاختلاف بالنوع واما اما ففي  
اختلاف المستند والمستقيم بالنوع فان للتنازع ان سار في قولوا ان الخط  
العايد يستحيل ان يكون موضوعا للاستدلال والاستقامة معا ويحطون هذين  
مصلين لا عارضين كان الخط الواحد اكان مستقيما لم يفتل الحسنة الا لانا  
كان طبعا ان يفرق اتصال الحسنة او مستدوا العثرة على العكس ومع يفرق



الاتصال لاسقى الخط ولا يركب مع الامتداد فان الخط الواحد لا يصير اطول ماض  
 ما لم يزد فاذا كان هذان الخطان يتجمل انتقالهما الى الطبيعة الاخرى في الوجود  
 انما فان الوجود ان فعل ذلك يفرّد الخط عن السطح وقد جعل الخط اذا جهت  
 ولم يحد طرأ بالذات فادان لم يكن الموضوعان ماحدا ثم يقول ان كثرة اشخاص  
 الانواع العرضية اذا لم يكن بكثر موضوعاتها او اعراضها او مقارنها او مقارنها الاستقامة  
 للاستدلال ليست لكن الموضوعات مستقيمة ومستند من كثرة الموضوع  
 مع اتفاقها في الاستقامة والاستدلال واما كثرة الاعراض فاما ان يكون لان  
 ملك الاعراض بمقارنتها مقارنته اولية او لا تنها بمقارنتها لامور اخرها من الاعراض  
 الاولية اما ان يكون لازمة او مفارقة واللوازم مشترك فيها طابع الاشخاص  
 والمفارقة مستدعي مكان اتصاف المجل بالاستقامة والاستدلال في وقت وقد  
 متا انه غير ممكن وهكذا الكلام في القسم الثاني وهو ان يكون لواحق لامور آخر  
 سابقة فلم ينسأ ان يقال ان هذه لوازم تدل على اختلاف المميزات فهي اما  
 فضول او لوازم للفضول وقد سقط هذا من قولنا ان في الامور السماوية  
 بصادا هو المعيب والفقير وذلك لان موضوعها اما ان يكون واحدا فلا  
 تضاد واما ان يكون مختلفا كالسطحين فلا تضاد اذ يتجمل انتقال السطح  
 من القعر الى القعر على ما ذكرنا اذا شاخت اختلاف السطحين المستقيم والمستدير  
 بالنوع وحيث اختلاف الحركة التي عليها النوع ايضا لان الحركة في نوع  
 السواد غير الحركة في نوع البياض ونحن نقول ان هذا الاستدلال ساقط بالكلية  
 اما اولاً فانه يجوز ان يكون الخطان متعكس النوع وسجل انتقال احدهما  
 من الاستقامة الى الاستدلال لانها انما هي شحمة كما في حاشية الموضوع المتفق  
 لشحمة الاعراض فانه يتجمل انتقال احد العرضين الى صاحبه لاجل استناد شحمة  
 اليه واما ثانياً فلان الاستقامة والاستدلال عند هؤلاء نوعان من الصنف  
 والخط نوع من الصنف وكيف يصح ان يقع شيء واحد تحت مفعولتين هو كالمهم

يتجلى

المبايعون لهذا المنع فاستحال ان يكون الاستقامة والاستدلال فصلين  
 ثم ليرجع الى اصل برهانهم ويقول لم اذا احتلط الخط المستقيم والمستدير  
 بالنوع وحيث اختلاف الحركة الواقعة فيها بالنوع والقياس على التثويد  
 والتميز غير متبداً اما اولاً فللمنع من ثبوت الحكم في الاصل واما ثانياً  
 فلمطالبة الجامع الذي لا يمكن اقامته على ان لا يلبس ان يقول ان اختلاف  
 ماضه وما اليه ليس احداً قابلاً نوعاً ما ثم مستقيم في الزمان ان سطره  
 الحركات لكثير اشخاص لان كثرتها كثير من مفعول في النوع فكيف  
 يحوزون بعد ذلك استناد بكثر الحركات بالنوع الى بكثر ماضه وما اليه  
 مع ان كثرتها قد يكون كثير اشخاص تحت نوع بل مانع ان يمنع اختلاف  
 حركتي الصعود والهبوط بالنوع ثم على قدر تسليم اختلاف ماضه وما  
 اليه تم المنع ايضا اذ الحركة تتم حركه لا تدانها من طرف واتجاهها الى طرف  
 اخر لا من حيث ان احد الطرفين علو والاخر سفلى  
 واما قسموا الحركة اليه البضاد وعدته قالوا والحركات المتضادة لا تدن  
 وقوعها تحت جنس اخر فان حركه النمو والكيف قد يحتاجان في واحد وهذا  
 مستفاد من الاستقامة الذي لا يند القس ثم انهم سلكوا في تضاد الحركات كمنهم  
 الذي سلكوا في بغيرها فاعلوا ان تضادها ليس لبضاد التمحركين فان الجار  
 والبارد متضادان مع اتفاقهما في حركه واجبه كالصعود طبيعياً وقسراً مع  
 اتفاقهما في النوع ولا للزمان فان الزمان واحد لا تضاد فيه وايضا قد سبق  
 وقوع حركتي متضادتين في زمان واحد كالصعود والهبوط وقد يختلف  
 الزمان مع ابقاء الحركات في النوع كجسم يتحرك من مبدئين معينين الى متقاربين  
 مرات متعده ولا لما فيه الحركة فان الطريق من السواد الى الساض هو  
 بعينه الطريق من الساض الى السواد اذ لم يعتبر المبدأ والمسمى فيها ولا  
 بالحركه فان الحركه الواحد قد تحرك حركتي صعود وهبوط ولا سبب القسرة



والطبع كالماء والنار والماء الصاعد من نوع الصعود واحداً فلهما القدر  
والطبع ولا الماء وحده فان الحركة من السواد واليه لا تصاد ان الماء  
لانهما من كون الحركة من السواد الى الساخن ومن كون الحركة الى السواد  
من الساخن فانهما لو كانا الى الاسفل ومن الاسفل لم يكن ثم حركات  
مضادة لهما فليست كالماء وما اليه معاً فانها اذا كانت صادت  
الحركات كالحركة من السواد الى الساخن ومن الساخن الى السواد ثم قالوا  
ان يمانه وما اليه قد صادت بالذات السواد والساخن وقد صادت  
بالعرض وهذا على قسمين احدهما ان يكون المضاد عارضاً لها لا من حيث الحركة بل  
من جهة عارضه من غير كون احدهما في غاية القرب من الفلك والاخر في غاية  
البعد عنه حتى صار احدهما سداً والاخر علواً والاخر ان يكون المضاد انما عارض  
لهما من حيث عروضا من لهما باعتبار الحركة ككون احدهما سداً والاخر  
منتهى فان القابل سهاً تقابل المضاد وتقابلان الحركة بمقابلته المضاف  
فان المبدأ الذي المبدأ قالوا ولا راع في ان الاول يقتضي التضاد  
واما الاخران فقد راع فيها جماعه وهو الى ان المضاد اذا كان  
عارضاً لشيء لم يمتنع ان يكون عارضاً للعارض لشيء الا بالعرض قالوا  
وهذا خطأ فانه ليس محتملاً ان كان المضاد عارضاً لشيء ان يكون عارضاً للعارض  
لشيء فانه حاز ان يكون المضاد لهذا العارض بالذات وللعارض بسبب كالات  
الحار والبارد تصادان بالعوارض وهي الحرارة والبرودة اللتان هما تصادان  
لذاتهما والحركة ههنا كذلك فان تعلق الحركة بمانه وما اليه من حيث انهما مبدأ  
ومنتهى فان الحركة كجوهرها معنى التقدم والناخر فهي معنى المبدأ والمنتهى  
اما ان تعلقها بالقوة القوية منه فهي تعلقها من حيث انها متقابلان  
فهي تقوى للحركة وان كانت ليست مقومة بذلك فلا تصادان عارضان  
للمحرك لذاتها وان كانا عارضين لاطراف **سؤال** قد يحتج بمانه

وما اليه في جسم ولا شيء من الاضداد مجتمع في جسم **جواب** احد  
الذكرى مطلقة خطأ فان الاضداد قد مجتمع في جسم اذا لم يكن الجسم موضوعاً  
الاول اما ان كان هو الموضوع الاول للاضداد فاحتمال اجتماعها فيه وموضوع  
الدياه والنهاية هو الطرف فله كسعتان في طرف واحد بالفعل الفاسر الى  
جمله واحد مسقمة ونحن نقول **سؤال** حاز ان يكون للحركة شيء يقتضي التضاد  
عنما ذكرهم وقولهم الحار تصاد بالبارد مع انهما في الصعود لا بد  
عظمهما في الحار والبارد تصادان بالعرض والصواب ان يقال ههنا  
التحرك لا يكون الا حركتهما والحواهر لا تصاد ثم لما راع ان يار علم في تصاد ما  
منه وما اليه في الحركات الاسمية ثم على تقدير التسليم يمنع تضاد الحركات  
لا بل تضادها وقولهم ان الحركات سلق بمانه وما اليه ان اردتم بالعلق  
تعلق الخارجى للخارجى فهو غير مفيد لكم ولا يقتضي التضاد وان اردتم  
تعلق الجبر كيف يصحكم هذا وقد يجوز ان يذهب الجبر الى غير نهايه  
وان استحالة ذلك في الوجود ومعلوم ان الشيء لا يتعلق بفارقاً للحركة وهذا  
استدلتم على ان ما هي المقادير خارج عنها غير مقومة لها كيف يعقل  
ان يكون الاطراف مصولاً للحركة وهي متساوية في الماهية فان الاطراف  
خطوط او سطوح لا سعة حواب ما هو منها يتصور كونها مبدأ ومنتهى  
ثم اذا كان بمانه وما اليه انما تصادان بالعرض في بعض الصور  
وهو كون احدهما مبدأ والاخر منتهى وحطيم الحركة سلق بمانه من حيث هما  
صداً فلم يعلم ان تصاد المعلق بمعنى تصاد المعلق ثم قالوا ان تصاد  
للمر الحصول في الاطراف بل للتوجه اليها **سؤال** قالوا المسقمة  
لا تصاد المستدرة لان الخط المستقيم يمكن ان يكون من القسي غير مساوية  
وعرضها به فلو كانت الحركة المسقمة ضداً للمستدرة لزم ان يكون للشيء  
الواحد اضداد اكثر غير متناهية ولا لا فرق من فرض ضد ذلك الخط



المستقيم الا وهما له ما هو الكثر منه فهو اولى بالصدته ولا يتناول تضادا  
لاجل الاستقامة والاستدارة لكلاهما تضادان لان ما يستقي السواد لا يت  
وان يكون متضادا وقد قلنا ان الاستقامة والاستدارة لا يتجانسان  
على موضوع واحد فالو ليس من المستدركات تضاد عندها كالحركة  
من التوالي وظاهرة لان كل واحد منها يفعل في القوس الاخرى ما فعلته  
الاولى في الاولى ولا نقدر ان الصاد انما هو لتضاد الاطراف  
والمتدين التامة لا طرف لها فاذا فرض قطعها وقدرت والمبدأ هو  
المسهي بعينه ولم يفرض تضادا اذا كان الصاد في المبدأ والمستقي انما  
يكون على تقدير عدم اجتماعهما في محل واحد ان يكونا الحركة مسقته وان  
وهي غير رامة فانما عرض لها المداو المستقي بالفرض والمقطع ولو لم  
يقطع لعدا كان تم حركته مستقلة واجد **س** فالو والسكون  
تضاد السكون كالسكون في المكان الاعلى والاسفل وليس التضاد لصاد  
المحل ولا للسكن ولا الزمان علما من وليس له يعلق بمانه والله فمعتان  
يكون لما فيه واعلم ان هذا يهدم احدي قاعدتي لهم وهي اما كون السكون  
عدسا او كون الصدته لا يمتد طرقتا الوجود **س** الحركات  
المطابقة هي التي مساها مطابقة اما الفعل كخط لخط او القوة كالملك  
والمرتبة فانها تظايران بالقوة وتخرج السطابق الى الفعل بان يمد  
احدهما الى الاخر او بالتوهم كالمستقيم والمستدور **س** ومن  
تقاسم الحركة انما انما بطئة او سريعة والسريع هي التي تقطع الاطوال في  
الزمان المساوي او المثل في الاول والبطي بالعكس بسبب البطو في  
الحركات الطبيعية مانع المحروق وفي القسرة مانع الطبيعية فالو  
والاحلاف بالسرعة والبطو لا يستضي الاحلاف بالنوع لانها ما لان  
للشد والضعف كما قد ذكرنا في هذا ما يجب ولما كانت السرعة

100 والبطو بعقل اصفا دون صاحبه لم يكن القابل يعايل السنايف ولا بالوجود  
والعدم لان احدهما امتنان المسافة والاخر يقسمان الزمان فاذن القابل بينهما  
يعايل المضاد وقيل السرعة والبطو كقمة واجنة وابله للشد والضعف  
ولنا محلمان للاضام العارضة فاهو سرعه بالقياس الى شئ بطو بالقياس  
الى غير وعندها لما بين انقسام الجوهر ان بطو الحركات ليس للحل السكيات  
واللثلاث نسبة بطو حركات القمر الى حركات الشمس كنسبة السكون الى الحركة  
لكل حركات الشمس اصغاف حركات القمر سكيات القمر اصغاف حركات  
وكان بحث ان لا يترك هذا حلف ولان العمل استلزامان للحركة السلي  
وكما اراد العقل استدراك الحركة ما ابلغ في العمل الى حيث يحصل حركته من  
السكيات فاذا اراد العقل عليها كانت الحركة اشد من غير محل سكون قتل  
لم يلزم ان الزمان في العمل حسيه بمحضه احاطة الشئ بان الزمان لا  
شروط حصولها بل بقول لو فرضت لزوم المجال **س**  
وما قسموا الحركة اليه الاستقامة والاستدارة والحركة المستديرة لا يكون الا  
ارادته على ما ذهبوا اليه لانها لو كانت طبيعية لكانت هاربه عن المطلوب  
الطبيعي ثم سألوا انهم في الحركة المستقيمة فاتها اذا توسطت المسافة  
يكون باركة للوسط مع انه كان مطلوبا بالطبيع واحاطوا بان الهرب هنا  
عن الوسط ليس هو بعينه التوجه الى خلاف المستدين ولا يكون قسرة  
لان القسرة خلاف الطبيع وحيث لا طبع فلا قسرة وهي اقدم من غيرها  
من انواع الحركات فان الحركة الكمية اذا كانت بالنمو والذبول فهي لا تحلوا  
عن حركتها مكانية واذا كانت بالصلح والملكاف فهي لا تحلوا عن حركتها  
والحركة الكسفة لا تحلوا عن المكانة والحركة المكانة لا تحصل الا بعد تحدد  
الجهات الذي لا يحصل الا بالحرم المستدير المتحرك بالاستدارة وهذا انقصي  
القدم ونظير الاطلاق الخواص عنهم سواء كانت حركات او غيرها مسبوقة



حركات من رتبة متصلة دورية فهي مقدمة ونحن لما استدلنا الحوادث الى  
 الفاعل المختار سقط هذا الكلام عندنا **س** قالوا لا يمنع في  
 جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومستند من لزم اما حصول الامر من معا  
 يكون محركا بالاستقامة والاستدارة هذا خلف لانه بالحركة المستقيمة بعض  
 التوجه الى المعلوم وبالحركة المستدرة بعض التوجه عنه ولا يحمل الاراد  
 معا او احيانا محتملا لا يمنع في الجسم المدان ويلزم اجتماع المدايع فتعد  
 حصول الاثر مطلقا وهو حافل على هذا الم لا تقضي الختم الحركة المستقيمة  
 عند الخروج عن مكانه الطبيعي والمستدرة عند وجوده فيه كالطبيعة النفسية  
 للسكون عند حصولها في حيزها الطبيعي والحركة عند خروجها عنه اجاب بعض  
 المحققين ان اقتضاء الحركة والسكون بالحقيقة شي واحد بعضه الطبيعي  
 الواجب وذلك الشيء هو استدعاء المكان الطبيعي فان كان غير حاصل فذلك  
 الاستدعاء يلزم حركة محصلة وان كان حاصل فهو بعينه سلم سكونا  
 ومعناه انه لا يلزم الحركة واما اقتضاء الحركة المستدرة فانه مغاير  
 لاستدعاء المكان الطبيعي اذ قد يوجد احدهما معا عن صاحبه وهو يوجد  
 معه وايضا في الامكنة مكان طبعي بطله المتحرك بالاستقامة وليس في  
 الاوضاع وضع طبيعي بطله المتحرك على الاستدارة ولذلك استدلنا  
 الحركس الى الطبيعي دون الاخرى فادن ليس مداهما شأ واحد اقول **س**  
 هذا الحوان منغيف لا يصلح في مقاومة السؤال فانه احد محبت عن سب  
 استدعاء الطبيعي الواجب الحركة والسكون معا وهو كلام على المثال وفيه  
 ان هذا المثال بطل ليس سقى السؤال متوقفا **س** وما قسموا  
 الى الحركة انما ان يكون بالذات او بالعرض والتي بالذات اما ان يكون  
 صادرا عن قوة حاله في الجسم فتعمل من غير شعور وهي الطبيعية واما ان  
 يكون صادرا عن قوة ذات ارادة وهي الحركة الانسانية واما ان يكون صادرا

عن قوة خارجه عن الجسم وهي القسرة والطبيعة انما تصفى الحركة لخروج  
 المحل عن الامر الطبيعي حتى تترك اليد لا تنها لو كانت عليه مطلقه لكانت  
 مدواها وقد سبق مثل هذا بل انما هو حبال الحركة عند الخروج عن الجبال الطبيعية  
 كالخروج الى فوق والى المسحر وكالدابل بالمرض والسبب في الحركة  
 الطبيعية انما هو الطلب للامر الطبيعي كالهروب عن غير الطبيعي لا غير والامر  
 بكل الحركة على مسافة اولى من غيرها **س** الحركة القسرة قد  
 يكون خارجه عن الامر الطبيعي كحركة الجسم خارجا عن وجه الارض وقد يكون  
 مضانا لمقتضى الامر الطبيعي كحركة الى فوق وهي قد يكون مع ضرب وقد  
 يكون مع دفع واما التحول فانه بالحركة العرضية اشبه والدور القسري مركب  
 من الجذب والدفع والدمج وتماثلت عن سبب خارجين واما كالمع  
 ميل طبيعي مع دفع او مع يقسري هذا في الاين واما في الكم فالزبان في  
 التحوك لعظم الكاين سبب الاورام وفي التحلل كاساط الهواء الذي في القارة  
 والبقيان كالذبول سبب الاغراض واما في الكيف فكالاستقالة في الماء البرد  
 الى الجوان واما في الوضع وكما يخزن الحطب المقيم **س**  
 ودورق من القوم شاجر في سبب الحركة القسرة التي يكون مع مفارقة  
 المتحرك وذهب قوم الى ان السبب في ذلك التيام الهواء المدفوع فيه ودخوله  
 الى خلف المرمى الساما بصعطا امامه وقال اخرون بل السبب في ان الدافع  
 كما دفع المتحرك وكذلك دفع الهواء الذي فيه المتحرك لكن الهواء اقبل للدفع فحمل  
 معه المتحرك وقال المحققون ان المتحرك عند المقسور قوة مدفوعة منه الى  
 ان سطر مصادات متصلة واراد عليه ما ماته وكما صنعت تلك القوى  
 الميل الطبيعي الى ان يصغف تحت لا يفي بغلبه الطبيعيه وهناك يقع  
 المقاومة بينهما بقوى الطبيعة فموصد سلطانا الطبيعي والمذهبان الاولان  
 محققان اما الاول فان الهواء الدافع اما ان يبقى متحركا بعد مفارقة المتحرك



القاسر للتحرك ويكون تلك الحركة مقفلة الى سبب آخر ويعود البحث واما ان  
لا تتحرك تلك الحركة المقفلة عليه غيره وكذلك المذهب الثاني فان حركة الهواء  
لا تدلها من سبب وليس سرعه فتولد للتفسير دليلا على استعانة عن العلم الموجب  
للكركة وقيل على الثالث ان القوة المتفاد من القاسر ان لم يصعب لزوم وصول  
الحركة الى قسرا الى المحيط وان ضعفت لزوم عدم الشدة ووجود الصعفة  
فان اسد وجود الصعفة الى الشدة السابقة فليست الحركة السابعة الى  
الحركة الاولى ولا فلا بد من سبب آخر فكون سبب الحركة واجب بان  
الصعفة محوز ان يكون مسادا من تلكا الهواء المانع عن الحركة فمنهنا  
منهبت آخر وهو القول بالتولد قالوا من طبع الحركة ان تولد بعد حركة  
ومن طبع الاعتماد ان تولد بعرض اعتماد وحوزا ان بعدم الحركة يحصل  
السكون ثم تولد عن الاعتماد بعد ذلك الحركة واعلم ان تولد الحركة من الحركة  
باطل وان المعلوم لا يكون له الوجود **سبب** القوة الطبيعية  
كما قرئت من الموضع الطبيعي ضعف العائق لان العائق انما هو الجسد  
المحزوق وكلما كان بعدا من ضعف تأثيره وكلما كان ضعف العائق اشد  
الميل الطبيعي واما القوة الصّرة فاما تقوى في الوسط فان باثر  
الهم في الوسط اشد من باثر قوما او بعيدا والسبب ان الجسد اذا لم يكن  
على الدرعي اكر تحت فلا يزال تردد السكونه وبضعف القوة الا ان اللطيف  
المتفاد بالتحسّس يكون بوقفا على ما يقوت بالضعف فترداد القاسر  
فاذا ترادف الضعف على القوة واسترحت حذا ضعفت ولم يبلغ الحرك  
سلفا في مدارك الصعف وهنا اشكال وهو ان القوة الصعيفة اما تغاير  
بالنوع للشدة او بالشخص وعلى القدرين يلزم عدم القوة الاولى ويوجد  
غيرها والكلام في علمه وجود تلك القوة كاللزام في الحركة **سبب**  
الحركة التي بالعرض هي التي يكون سببها المفارقة ليس في التحرك بل في مقارنته اما

102 في الاين وكالما ذكر في السبب المتحركة واما في الموضع وكالما ذكر في المصنفه  
لكي اخرى المتقافا يلزم منه المصاحبه في تبدل الموضع فاذا تحركت العلوه  
في الموضع تحركت المحوثة ان عن الحركة في الموضع تدل المحاذات التي يكون  
بالقياس الى الثالث مطلقا وان عنى بتبدل الاوضاع بالنسبة الى ما تحوّه  
لم يكن حركه اصله وكذلك الحركة في الكيف اذا قلنا الناسود فان البناء حيث  
هو انما يابسود بالعرض والنسود بالذات هو الجوهر هذا في الاشياء التي  
يصح عليها المفارقة وقد يقع الجركان الا في مكان في تحيل عليه المفارقة  
كالصور والاعراض المسقلة اسقال محالها في الاين والوضع وكذلك في  
الاخرى فانه يقال الصور سودا سودا اذ الجرك بالعرض وقد مر من  
الحركة بالذات والحركة بالعرض حركه اخرى كما في الكرات السفلى فان كانت الجركان  
الى جهتين واحد حصل حركه مركبة ساو ك مجموعها وان كانتا الى جهتين مختلفتين  
حدث حركه اخرى مركبة الى جهتين متضادتين حصل حركه ساوية لفصل اصدها على الاخر كان كان ثم  
فصل ولا طرأ السكون ان لم يكن ثم فصل **التحسّس الثاني**  
في الناسات الواقعة من الحركات والأزمنة والمسافات والمناسبات من العلل  
المتحركة اذا كانت المسافة متحركة بحركات الحركة فان الحركة الى نصف تلك المسافة  
نصف الحركة الى الجملتها وكذلك على العكس فان نصف الحركة تقع في سانه هي  
نصف المسافة المقطوعه بحركه تلك الحركة واذا كانت الحركة متحركة بحركه الزمان  
فان الزمان الذي تقع فيه نصف الحركه نصف الزمان الذي تقع فيه حركه الحركة  
وكذلك على العكس فان الحركة الواقعة على نصف الزمان نصف الحركة الواقعة في  
جملته وقد مر من الحركه انقسام لاطرافها في الزمان كالانقسام بالانقسام المتحرك  
وقد يقال ان ما لا يتحرك لو كان موجودا لا يستحال عليه الحركة لانه لما يقطعه او لا  
من سببه وكذلك في القطع الثاني ان هي المسافة فليزوم وجود النقط فترتب



المسافة منها قال الشيخ هذا البرهان الذي يحتمل صحة كماله المتحرك بالذات  
مكافئ مسافة المتحرك بالعرض والنقط الموجود بالفعل في طرف الخط اذا تحركت  
تحركت مثل نفسها فلزم ما ذكرتم به من ان تلك المسافة لا تحرك لا وضع  
له بانفصاله وبلا وضع له بالسراده استحالة حركته بالذات اما البرهان فظاهر  
واما الصغرى فبان مسافة تحرك اذا فرض من طرفي خطين فانها فاهما بالاسر  
لزم مساواة طرف كل خط لنقطه ضروبه بمساواة الوسط الملائم في الاسر فخط  
طرف غيره والكلام فيه كالكلام في هذا وانها فاهما بالاسر لزم الاستقام  
ووهن على هذا بان لا تحرك لا طرفه بل المقصود ولا طرف بل المهرب فلا  
صح عليه الحركة واعلم ان المتحرك اذا كان واحداً وعددت المسافة تعددت  
الزمان لا امتناع حصول الجسم الواحد في مكانين في وقت واحد وان تعدد الزمان كانت  
الحركة في الزمان لم يستعد المسافة لان المتحرك الواحد قد يملك مسافة واحدة  
في زمانين وان كانت في الكم أو الكيف فقد دافته الحركة لا امتناع بقا الكمية  
التي وقع فيها التبدل الى الزمان الثاني وان تعددت الحركة فان كانت الحركة في  
الكم والكيف تعددت ما فيه الحركة لا استحالة كون احد العرضين العائنين باحد  
المحلين عن العام بالكل الاخر فان كانت في الزمان فان احدثت المسافة تعددت  
الزمان وان تعددت الزمان تعددت المسافة لا امتناع حصول جسمين في مكان واحد  
**مسألة** نصف المتحرك لا يلزم منه ان يحركه كالحركة نصف  
الزمان واقل فان ساءت بحركته في نفسه يوماً وليس يلزم ان يقع من الجسمين  
تحريك تلك المسافة متما في زمان متا وقتل ان نصف المتحرك يحرك عن الحركة  
صعفت المسافة في ذلك الزمان والمسافة في نصف الزمان والحق خلاف هذا  
فان القوة الطبيعية منعت بامتثال المتحرك فاذا نصف المتحرك لم يكن كله  
الحركة تحركه بل النصف الواحد منه الا على سبيل التخييل والتقدير والقوة  
القسرية لا تحفظ الحركة على نظام فاقوا بقوى في الوسط وتضعف في الاخر

105 على انه قد تعرض ان القاسر بفعله لا يقل اشدهما بفعله في الاخف ففعله  
الصعفاً اشدهما بفعله في الصنف قالوا والمتحرك في نصف الزمان يحرك  
المتحرك بعينه نصف المسافة والحق خلاف هذا فان القوة الطبيعية والقسرية  
لا تساوي ما نراه اجزاء المسافة فان الطبيعة شدة اجزاء والقسرية وسطاً  
وكذلك قالوا والمتحرك في نصف المسافة يحرك في نصف الزمان والا يرد واجد  
والشهور حفظ النسبة بين نصف المتحرك ونصف المتحرك وفيه نظر لجواز  
ان لا نصف الحركة حاصلاً بالقوة وكذا ان يكون بطأ من حركتها لكل  
للكل فان امتناع القوة ويريد هاتين سبب من الجسم ما هو ازيد  
نسبة الى الجسم من نسبة العظم الى العظم ولذلك قالوا النسبة بحفظها من  
نصف المتحرك ونصف الزمان والاولى وكذلك نصف المتحرك في نصف المسافة  
**الحجة الثالثة** في الجيز الطبيعي للاجسام اعلم ان كل  
صفة لا تكون للجسم عنها فان الجسم فيها ساطعاً والجيز من هذا القبيل فان  
الجسم لو فرض ثابتاً عن جميع العوارض فاما ان يحصل في كل جز وهو محال  
اولاً يحصل في شيء من الاجزاء وهو محال او يحصل في البعض دون البعض  
فان استند الى طبيعة في الجسم فهو المطلوب والا لزم الرجوع من غير مرجح وهو  
محال ولا يارى الجيز قسراً الى فوق ويعود بطبعه فادن لكل جسم جيز طبيعي  
قال السج فان كان اسكان كان حراً وكان هذا الطريق استواء الشكل الطبيعي  
للجسم فانه لا محذور عن شكل بالضرورة فله من شيء طبيعي لا انما فرضناه خالفاً عن  
جميع العوارض والعوارض فلا بد له من شكل يستدعي طبايعه والذي يطاعه  
لوصفاً ام الطبيعة الا ان يفسر والشكل المعنى عن الطبيعة السيطر هو الشكل  
الستدرك مقتضى الطبيعة الواحد لا يحيل ان يكون محالاً ولا شيء من الاسكال  
غير مختلف سوى المستدبر وورد ههنا سؤال وهو ان الارض بسيطة ونصبي  
اليسفان لم تقص شكلاً لم يكن الشكل طبعاً لكل جسم وانما قصت شكلاً



ممكن ان يكون مستديرا الباطن الطبعه فاما ان يكون من اليسر ومن الشكل  
بعينه فليكن ان يكون الطبعه الواحدة تقتضي امرين متنافرين اما ان يكون  
محاذا سلب جرم من الارض ان يعود الى شكله الطبيعي اجابوا عنه بان  
اليس انما يصح لمحض ما يعضيه طبعه من الشكل الطبيعي حقا فاما اذا  
حفظ شكله لزم من ذلك ان يحفظ كل جرم منه ما يوحه طبيعته من ايساطه الذهب  
الى شكله فاذا لم يبق من شكله بقية القاسم لم يكن الباقي شاعرا ما حدث بل  
يكون عليه ان يحفظ ما اوحته الطبعه واذا لم يكن جرم عنصر غير الارض الى  
الارض شكله ولم يكن مستديرا الشكل فذلك لموانع **س** في المشهور  
انه سيع ان يكون الجسم واحدا مكانا طبعان لانه اذا حصل في احدها طلب  
الثاني كان الطبع متروكا بالطبع وان لم يطلبه فذلك لانه اذا كان خارجا عنها  
لم يكن وجهه الى احدها اولى من وجهه الى الاخر ولان مقتضى الواحد الشخص  
واحد الشخص لان الطبع النوعية لا تقتضي امرين متنافرين والحصول في احد  
المختصين في الحصول في الاخر وفي هذه الوجوه ما هو ركنها فان قوله في  
الاول اذا حصل في احدها ولم يطلب الثاني لم يكن طبيعيا ممنوعا وان الطبعي  
اذا كان كلا الامرين وحصل احدهما لم يحصل الاخر اذا كان في حصوله عنا  
عن حصول الاخر وهذا كالجسم من العنصر الحاصل في احد اجزاء جرمه واما  
الثاني فلا نسلم عدم الاول لانه لو كان استقار من امر خارج وعوارض غير  
فان علمت فرض خلق من جميع العوارض قلت هذا الفرض هو ما يقال لان  
خروجه عن المكان الطبيعي من العنصر وهذا لا يخلو في العنصر المتكون  
وانه مختص طلبه باقرب المواضع اليه مع ان هذا من الغريب واما الثالث  
فمستبعد ايضا لان منع ان يكون مقتضى الشئ امر شخصيا ثم لو سلم كان لنا  
ان نقول ان كل واحد من هذين المكانين شخصي فاذا امتضاها امر لم يكن مقتضى  
لا مطلقا انما يقتضي شخصي والممنوع ان يكون الشخص مقتضى امر كلي

واحد منها او منهما معا فان احدهما من الاخر والكلام على الرابع فربما من هذا  
**س** المركب من العناصر ان كان مكانا من سيطر متساوين  
وكا سماويين ان مكانه الفضل المشترك وان كانا غير متساوين جمل في الوسط  
فان كانا جدها عليهما كان مكانا العايب هو مكان المركب وكذا في المركب من ثلثه  
لنا المركب من اربعة فان غلب احدها كان مكانه هو مكان الغالب وان سادت لم يلزم  
مكانه كان لانه لا اولوته في احد الاسكنه فاذ لا يوجد فيه بطلاننا نقول لم لا  
يختص المكان لذلك وحده نعم لو وجد لقصر زمانه فاذ كان الامور الخارجة عنه  
يحيله الى ما يلائمها فالاول ليس له مكان مدع لان المركب عارض بعد الاداع فلو  
وجد مكانه مدعا لكان طالبا في طالع الاداع ولان السيطر لو طلب مكانا بعد  
طرا ان المركب عليه لوجب طوع مكانه الاول ولان المركب لا يقتضي رايه في وجود  
الاجسام فلا احتياج بسبب الى مكان زايدها للبايط واما مكان الجسم السيطر  
فان كمال الجرم ان كان منفصلا عن كمال الجسم مكانه ما انعق وجوده فيه وان كان  
متصلا بقدر قتل ان جرم مكان الكل لانه لما كان وجوده هذا محورا القوق وكذا مكانه  
محور المتكسر مقتضى محوره المكان وهذا في اشكال عاراه القائلين بكون المكان بسيطا  
والحق عندهم ان جرم مكانا لكل جرم مكان الجرم **س** الحركة الطبيعية  
طلب الحركه الطبيعي لا مطلقا لكن مع رتب من اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص  
والكلية الى الكل سيطر ليست بمقتضى من الحركة الطبيعية بل الكلية موضوعه  
حيث الامر الطبيعي وهو الجرم فالتطلب متوجه الى هذه الغايه ولو كان المكان  
مطلوبا فقط لكان الماء الواف في الهواء غير هابط لانه في مكانه الطبيعي اعني  
السطح الهوائي ولكانت النار طالبا ان تشمل على سطح الفلك وهو مجال فان  
ما راجع اليها لا يمكن ان يماس سطح الفلك ولو كان الجسم يطلب كونه في المكان الجرم الواف  
على سطحه لغيره هابط واعلم اننا لو توهمنا النار حاصلة في المركز بحث لا يكون  
جرمنا ميل الى جهه اذ لا اولوته ويستحيل ان يفرج عن مركزه في وسطها والحق



كل من اجزاء سطح الفلك استجابة وقوى الخلا ومهما يكون المكان الطبيعي تدركا  
وقد ان هذا المركب طبيعي وهو **الشيء الرابع في الميل**  
قالوا الحركة تتبع افعالها من حيث السعة والبطء والطبيعة التي هي مبدأ الحركة  
متساوية نسبتها الى جميع الحركات فانها مائة لا شدة ولا ضعف فاصبحت اولاً امرأ  
شدة وضعف حسب اختلاف الجسم ذي الطبيعة في الكم اعني البر والصغر او  
الكثافة اعني الكثافة والتخلل او الوضع اعني ارماس الارض او انما شأها او غير  
ذلك او بحسب ما يخرج من كمال ما في الحركة من رقة القوام وعظمه وذلك هو  
الميل فاصبحت بحسب الحركة وهذا الامر محسوس بحسب المانع كالحجر الواقف في  
الهواء اقتراب المحسوس منه ثقله والرق الملو هو المقصور في الماء المحسوس  
منه خفته ونحن نقول هذا الميل ان كان في نفسه قابلاً للشدة والضعف  
استجاب استناده الى الطبيعة والآثار استناد الحركة اليها وان لم يكن الحركة  
مستند اليه والآثار استناد الحركة الى الطبيعة ايضا قالوا والميل منه طبيعي  
ومن قسرك فان الميل لما كان هو السبب القوي للحركة انقسم بانقسامها والميل  
الطبيعي منه ما يحدث بالطبيعة كحل الحجر عند هبوطه ومنه ما يحدث بالفساد  
اتابع الامان كحل الحوان عند بوحه الارادى الى جهه واتا بدونها  
كحل الثبات عند بره من الارض والميل القسري كحل السهم عند يقون  
وكما اشد الطماعي ضعف القسري كالحجر العظيم وقد يضعف الميل  
القسري لا موجد خارج وهي اما عدم ملك القاسر منه كالعلة الصغرى او  
عدم ملكه من دفع الموانع كالفقه او لتخلط المضي لظروف الموانع الخارجية  
اليه سهوله كالرثه وقد يكون لسل ذلك والحال في الميل القسري والطبيعي  
كالجبال في برون الماء وسخونه وكلاهما يمكن اجتماعهما في الجوان والبرود  
في الماء كذا لا يمكن اجتماع المثلين الشدد من لا سخا له تحرك الجسم الى جهتين  
مختلفتين فانه هو السبب في الحركة نعم لما حاز اجتماع حركتي ذات وعرض جاز

105 اجتماع سلك كذا كالحامل للحجر فانه يحترق ثقله وهو الميل الداني وخوف  
عنه الهواء وهو الميل العرضي الذي هو الانسان فاذا ورد على ذي ميل طبيعي  
ميل قسري معاوتت الطبيعة والقاسر فان غلب القاسر حدث الميل القسري  
وبطل الطبيعي ثم احدى الطبيعة والموانع الخارجية في امانه على الدرجه مقوى  
الميل الطبيعي ذلك الى ان يحصل التبادل مستوي الجسم عدم الميل ثم تعدد الطبيعة  
سلها معقدا وسد على الدرجه واعلم ان الجسم الجاصل في حين الطبيعة لا يوجد  
فه ميل طبيعي لانه حاصل في الحركه الطبيعي فلا يكون طالاً له ولا هاراً عنه فلا يكون ميل  
اليه ولا عنه قسراً ان الحجر قد يوضع على الارض ويحترق ثقله عند دخول اليد تحته  
اجبات الحجر المفصول للسر في الموضع الطبيعي لانه انما يكون في المكان الطبيعي  
لو كان مكانه حراً من كان الارض فاذا اتصل عدم مثله **الشيء الخامس في الحركة**  
الطبيعية اذا صاححت العائق الغراما مكر اجتماع ميلين طبيعي وقسري فان  
الهواء العائق عن هبوط الحجر يعارض الحركة الطبيعية فيكون وجود ميل قسري يزل  
بعض تلك المعاوقه تكون الحركة اسرع واذا لم يكن ثم عائق فقد قل انه لا يمكن  
لان الطبيعة حينئذ يوجد حركتها خالصه من العوائق **الشيء السادس** قالوا  
الحركة لا تحلوا عن جديعتين من السوء والبطء فاذا فرض المتحرك في مسافة محدده  
ومحد بطون زمان واحد كان البطيء قطع اقل والسرع اكثر وان تحددت المسافة  
قطعا البطيء في زمان اكثر فان البطيء اثاراً البعده في المسافة والكثير في الزمان  
والسرعه بالعكس فيها ولا تحلوا حركه ما منها واذا بقدر هذا فنقول لا يمكن ان  
يكون جسم عدم الميل الطبيعي قابلاً للحركة القسريه ولا يفرض حساً اذا معاوقه  
اخرى تستلزم المعاوقه الاولى كنسبه زمانى حركه المعاوقه وحيث ان تحرك في المسافة  
في ساعه تكون الحركة الممنه بالعائق مساويه للخاليه عنه هذا حلف **قال**  
ابواله كالتا حركه منها مستدعي زماناً ومع المعاوقه اخر والزايد سبب زياده  
العائق من الزمان انما هو زمان المعاوقه وكذلك الناقص وعلى هذا المقرر



يكون الحركة مع المعاودة اليه نفع في ساعه وعمر ساعه واجاب عن هذا بعض  
المحققين ان الحركة معها لا يمكن استدعي زمانا لانها لو وجدت لا يحدك  
السرعة والبطول كالتحشاذا فرض وقوع اخرى في نصف ذلك الزمان لو ضعفه  
يكون أسرع او ابطأ وقد مضت خاليم عنها هذا خلف فاذن لا يمكن ان يوجد في  
خاليم عن حد السرعة والبطو اذ كانت غير موجوب حيد وكيف استدعي  
زمانا فان الوجود له لا استدعي زمانا اقول **هذا الجواب ضعيف** اما  
اولا فلان السرعة والبطو انما يحصلان نوعان الحصول عند مقاييس الحركة الى  
اخرى والحركة وحدها من غير اعتبار حركه اخرى لا تصنف بالسرعة ولا بالبطو  
واما سافلان الحركة لو سلم من وسبقها للسرعة والبطو لكن لا يمكن ذلك ان  
لا يكون الحركة سببا استدعي شأنا فان كثيرا من الحلال الملزومه لغيرها متقضى  
مطلوبها لا باعتبار تلك اللوازم حتى يكون لها مغل في الناقص واعتراض على  
هذه الحجة ايضا ان شبه اثر الموتر الضعيف الى اثر القوي ربما لا يكون  
كسبهما ولا يلزم ان يكون لك القوي منقسمه بانقسام الميزانته قد يكون للجمع  
مدخل في وجود القوي كانه كثير من الامرجه احيب عن هذا ان من القوي ما  
يستم بانقسام الميزان الصور والاعراض ومنها ما لا ينقسم كالقوى الحيوانية فان  
الحجر من الحيوان لا يكون حيويا والقوى ههنا من الصنف الاول وفي الجواب نظر  
قال صاحب البصائر قد يوجد حركه لا توجد باصغرها وحركه لا اكبر منها كالحركه في  
الميل وهذا ضعيف فان الحركات بوطنها اصغر ما يمكن ان يكون فعلا وقد  
يتصور فرض ما هو اصغر من ذلك وكذلك السيل فانه لا يمكن ان يوجد حركه سرعه لا يتصور  
وجود ما هو اشد سرعه منها **الحجته الخامس في اتصال الحركات**  
لا خلاف بين المحققين في ان الحركة المستدين متصله وكذلك المسقيه التي ليست  
دات زوايا وانقطاعا واما وقع الشاخر سهم في الحركات المسقطه والراجع  
كالصاعد والهابط فذهب المعلم الاول الى ان سبل هذه الحركات لا تتصل

وانه لا يمكن سكون سبلها وذهب افلاطون الى ان في هذا السكون وقدم الشاخر  
اجتروا على ما قالوه بوجوب الاول **ان الجسم الواحد لا يجوز ان يكون مائسا**  
لغايه بعينه ومائسا للكل الغايه في ان واحد بل يقع احد هاتين في الاخرى  
ان اخر وبين الامرين لا شئ زمان ليس فيه مبانه ففهم سكون السبل في لو  
حاز اتصال الصاعد والهابط لكات الحركتان واجده اذ وجد الحركة هي اتصالها  
مكون للمضادان واجده هذا خلف **الثالث** لو انشئت حركتنا الصعود  
والهبوط لكات عايه الصعود هي التماسه الحركة ويكون الهارب بالحركة المستمه  
عن شئ طالما له تلك الحركة **الرابع** اذا كان الشئ يتنقص فليقتصر وهو مشود  
من حيث مشود ففهم سواد ومن حيث هو كذلك ففهم قوة على الساض ويكون  
مع اتصافه بالساض ففهم قوة على الساض وهو محال واجتنب النافون  
للسكون بوجوب الاول **لو وجب السكون من حركتي الصعود والهبوط**  
لوح وقوف الرجاء عند مصادفه حصاه قد استمرت حركتها في ان وصول الرجاء  
اليها وهو محال **الثاني** علمه هذا السكون المفروض اما ان يكون عديميا وهو  
بعضي ان لا يكون في الجسم مبداء حركه طبيعيه وكان يجب ان لا يحرك الجسم هابطا  
الا ان يعترضه وهو اما ان يكون وجوده فيكون مانعه عن الحركة الطبيعيه  
ولست تلك العلمه طبيعيه ولا اراده ولا مستريه لبقدان الجميع **الثالث**  
اذا فرضنا كس مركبه على دولاب داير وفرض وقوفها على سطح بقاها عند الصعود  
ثم مفارقة فالحا قاس ذلك السطح سقطه ولا سقي حاسه له بعد ذلك زمانا واذا  
جازر لا الماسه في زمان بعد ان الماسه من غير حصول ان هو اول الزمان  
طلب عديم الاول **والشج** ذهب الى الاول **لكنه** يستلزم ادلة المشايخ واعتراض  
على الاول منها ان المعارنه والمبانه لنا يقعان في زمان فان ارادوا بان المفارقة  
الآن الذي يعرض للجسم ففهم مفارقة لم يجب ان يكون الزمان المتوسط بينهما زمان سكون  
بل يكون مائسا ففهم مفارقة وان ارادوا بان المفارقة اول زمان المفارقة لم يجب



ان يكون تأخير الآن المفروض اولاً وهو ان الوصول وقدمي في مباحث الآن ما يشبه  
هنا ونحن فيه وهذا البرهان لوضح لا ينبغي ان توسط الكون في الحركات  
المسقة بحسب ما فرض فيها من الجهات وعلى الثاني بان الاتصال مطلقاً لا يفتي  
اتحاد المقادير بل الاتصال الذي يكون الفصل المشترك معدوماً بل ان كان له  
وجوداً بحسب الفرض اما الاتصال بمعنى الاشتراك في طرف فذلك لا يوجد المتصلين  
وهذا يحسن برده على الوجه الثالث فان غاية الهبوط اذا لم يكن هي غاية الصعود  
لو كان الهبوط والصعود متصلين المعنى الاول وعلى الرابع ان الشئ اذا صار  
ايضاً نقالاً انه يتسود بل ذلك يكون بعد في زمان طرفه هو الآن الذي فرض فيه  
ايضاً واعترض على الاول من ادله الفناء بان هذا مجرد استبعاد وشع ليس  
فيه مانع استحالة وايضاً فان الهواء المتحرك في وجه الرجا قد يصل الى الحصاة  
قبل وصول الرجا وحيداً بصرفها عن حركتها مسكن فاد اوصلت الرجا اليها  
صطت معها وعلى الثاني بانه يجوز ان يكون السبب عديمياً وهو عدم جدوث  
الميل عن القوة المحركة فان الميل الغريب اذا استولى على الميل الطبيعي اعدته  
وسمع الحركة الطبيعية يجوز ان يكون عند انتهاء الحركة قد بقي من الميل القوي  
ما يقاوم الطبيعي ومنع عن فعله ويكون صعباً من ان يتحرك عن تلك المانع  
على التحريك ويجوز ان يكون السبب وجوداً وهو ان المحرك لا انا قوه غير مقتضى  
التحريك قسراً كذلك نفيد توسط هذه القوة قوه مسكنه قسراً وهو امر للمضاد  
للميل اذ هو عرصة حفظ الجسم مكانه بانه ولا استبعاد في ذلك فانه لا ان  
من الميل ما هو طبيعي ومتحرك وكذلك القوة ما هو طبيعي وما هو قسري  
وعلى الثالث بان هذا العمل غير ممكن بل متى فرضت حصة فلا يحيط بها الا  
كم ولو فرض وجود الشئ المحققه لكان حب الوقوف على ان هذا تعليق  
لامور طبيعية باوهام رياضية وهو غير صواب ولا يلزم منه المراد نعم بحسب  
اتصال الجسم في الوهم وهو غير ممنوع بل التاسع الاتصال في الامور الطبيعية

ثم ان الشيخ بعد ان عترض على القليل من اذ سدد علمه به ان قال الحركة  
لا تها من قبل علمه ما قرره تقع الوصول الى الغاية المطلوبة والميل الذي يقتضي  
الوصول غير الميل الذي يقتضي المفارقة لاستحالة ان يصدر عن علة واجبة امر ان  
متضادان والعلة بحسب حودها حال وجود العلول والميل ما يوصد في ان ليس  
سواء حود الى زمان واذا انقضت هذه المقدمات فنقول الميل الذي يقتضي الوصول  
ممكن ان يكون موجوداً حال الوصول فاذا فارق الجسم طال بالعود فلا بد له من ميل اخر  
يوصد في ان ويستحيل ان يكون ذلك ان هو ان الوصول والا لا ختم فيه ميلان  
متضادان هذا حلف والآنا معاربان وسهل زمان يكون الجسم فيه عديم الميل  
فلا يكون فيه حركه وهو المطلوب واقول اسم الحركة الميل ما قد مضى  
الكلام فيه واما كون الميل ما يوصد في ان فانهم ما اقاموا فيه حجة فان قالوا لان  
الوصول يقع في ان حوله موحود معه نازعناهم في ان الميل علة للوصول  
علة فاعلية بل هو علة معدة والحق انه كذلك اذ ليس هو علة الحركة علة فاعلية  
والعلل المعده لا تحرك حصولها بل حصولها معلولاتها وايضاً الميل الطبيعي  
موجود في الجسم لكنه مقهور ولا يزال يستد على الدرجه ما دام القسري  
أخذاً في الصعيف على الدرجه فلا يلزم حصوله ان يوصد ان فيها متغايرون  
محتث يكون منها زمان سكون ولو وجب حصول المعادله لكان حصولها في  
الميل ثم يستد الميل الطبيعي في جميع الزمان الذي بعد ذلك الان من غير شوب  
ان استدراك الاستداد بوجه فله الاستداد وبعض الناس القائلين في السكون  
على سطر ذات ثقب وسطاً وجعل في ذلك الثقب خيطاً علق فيه ساقولاً  
ثم وضع الطرف الآخر من الخيط على طرف المسطح منه وذلك في جميع ثم اخرى  
ذلك الجسم على حافة مخطوطة المسطح من اولها الى اخرها ما را على الثقب  
فهذا الجسم ما دام توجه نحو الثقب قالوا قول ما صد في الهبوط الى ان انتهى  
الى غايه بعده منه ثم يعود صاعداً اساعاً لحركه حيث توجه عنه الى الطرف



الآخر ولا يجعل لذلك الشا قول من العقل قدر ما يظن انه اوقف ايدينا فكل واحد  
 المركان المتضادان للشا قول قد لمسا على طرفي الساع لجره واحد مستقيم  
 على ساقه واحد من متحرك واحد متصل وهذا العمل لا يفيد القطع بل ولا الطق  
 لحوار ان يقال ان الجسم تحت وقوعه عند اسها جرحه الشا قول الى اسفل في نفس  
 الاحر وان لم تحت بوقوعه قال ابو الركات قول المحتسب على ثبوت السكون  
 ولا يظن ان الجرح المسمى الى فوق منه ميل الى السفل ما يراد منه على الاشياء او الامره  
 والاعتقاد والظن لا يرفعها الامر والنهي بل الدليل على محتمل ان يقول لا يعتد ذلك  
 محتمل انه لو لم يكن فيه ميل مقاوم لما اختلف حال المحركين الميتين من بل  
 واحد في مسافه واحد بقره واحد في السرعة والبطء اذا اختلفا في الصغر  
 والصبر قال ولو وجب ثبوت السكون حال المعادله لوجب ان يقع على حاله الى  
 ان يطرأ عليه سبب معين اما القاسر والطبيعه فلا لم يطرأ سبب مقول ولم  
 يسكن لانه اذا كان القسري لا يزال بضمحل من جهة عدم سبه فاوّل ما تساوك  
 الطبيعه يستمر على ان نعمه مدارسا ان الخطاطه ولو كان مقاومه المخروق  
 هي الى بصعفه لفتكان في وقت السكون لا سقى خارق ولا مخروق فاذا ذلك  
 صغفه حسيد بعلم الطبيعه علمه ثم قال وبعثت الحجة القايله بان هذا السكون  
 لا سببه وشي الخواب جواب من قال ان سببه عدتي وهو عدم اسباب الحركة  
 اذا القاسر قد بطل والطبيعه لم يحدث بعد في الزمان اوجب حدوث الطبيعه  
 بعد ثباته زمانا لا مانع منه من الحدوث وادان هذا من جعل سبه وجوديا  
 هو القوق الغرض وهو العايل بانه لو لا مانع ما فم الحركة وباطالها دليل القسرك  
 لاستمراد اعم اعجب هذا السكون وهو لازم للمخبرات صغيف كانت اوكين  
 ارعت حركتها ام ابطأت وقدن واحد بحث محقق عن حركتي المبركين فهلا  
 ردت مدته ونقصت **المقاله الرابعه** في السأوال العالم  
**وفيه ما يجب الاول** في قوى الاحكام السيطر والمركبه واصنافها

08 الجسم البسيط هو الذي طبعه واحد والمركب هو الذي يركب من طبائع  
 مختلفه وقد عرفوا الطبيعه بانها سبب الاول للحركه ماهي فيه وسكونه بالذات لا العرض  
 وعنوان المبدأ البدي الفاعل لا غير وارادوا بالاول كون المبدأ فاعلا في اثر  
 من الحركة والسكون من غير واسطه فان النفس الحيوانيه تحرك ماهي فيه كالانما  
 والا حاله ولكن توسط استحداثها للطبائع والكميات ولا يرون الجرح والسكون  
 ان يكون الطبيعه علمه لها معا بل هي علمه لا من الداني حركه كان او سكونا وطوا  
 قولهم بالذات على وجهين احدهما القياس الى المحرك وهو ان الطبيعه تحرك لانها  
 حركه ما حركه لا عن سبب قاسر مستحيل الا تحرك ان لم يكن مانع والآخر  
 بالقياس الى المتحرك وهو ان الطبيعه تحرك ما تحرك عن ذاته لا عن خارج وطوا  
 قولهم لا بالعرض على وجهين ايضا احدهما القياس الى المحرك وهو ان الطبيعه  
 تحرك لا بالعرض كحركه الساكن في السفينه حركه السفينه بل بالذات والثاني  
 بالقياس الى المتحرك وهو ان الطبيعه تحركه الشئ الذي لا يكون متحركا بالعرض كمن  
 من يجاز فانه تحرك من حيث هو جسم بالذات من حيث هو صم بالعرض ونذكر  
 تحت الطبيعه هذه المعنى ما تصدر عنه هذه الافعال توسط الاراد ان فان  
 اريد المخصص في هذا الحد قولنا علم واحد من غير اراد  
 قال بعض المتأخرين عن من العلم الاول هذا تعرفت للطبيعه بحسب اثرها  
 وهو امر خارج عنها واذا اريد محدد ما من حيث داتها من الطبيعه قوق ساره  
 في الاحسام فنفس الصور والخلق هي بديا لجره ماهي فيه وسكونه بالذات  
 لا بالعرض واعترض عليه الشيخ بان هذا التعريف مع ما فيه من البطلان وليس  
 تعريفا لما طلب المعرفة فان القوة علمه عن المبدأ للغير من الشئ في  
 عين من حيث هو عين وقوله ساره في الاحسام هو معنى قولنا فيه وقوله  
 نفس الصور والخلق هو معنى اقتضاها لجره والسكون **ش**  
 قد منعوا ان يكون الجسم الواحد صوران لان كل واحد منهما اما ان يكون



كأنه في تقوم الماء مكون كل واحد منها عرضا يقوم الماء بصاحبها هذا  
خلفه وأما أن يكون أحدهما كأنه مكون في الصوت ويكون الأخرى عارضة وأن  
لم يكن شيء منها كأنه في تقوم الماء بل يحصل المقوم من مجموعها فإما أن لا  
يكونا متميزين في أنفسهما بل يكون أحدهما كالخبر والأخرى كالفعل مكون الصادر  
عن المعنى الخبر معنى حشا وعن الفضل معنى مصلية فقد الفعل الخشي كما  
يصدر عن أحدهما حركة مطلقه وعن الأخرى ما ينفي خصيص نوعها وهذا يمكن  
الوقوع وأما أن يكونا متميزين وهو محال لأن كل واحد منهما ليس هو ما يقوم  
للماء ولا يقوم بغيره والآن لا يتابع مكون عارضة وهو مكن الوقوع  
مقاني أن يكون كل واحد منهما مقومة الماء لوجودها فيها فالماء مقومه  
على كل واحد منهما وكل واحد مقومه على المجموع والمجموع مقوم على الماء  
هذا طيف أقول **لأن** من يقوم أحدهما بالأخرى كون أحدهما تابع  
للجسم بل يكون تابع للأخرى وجاز أن يكون صوت للجسم وكذلك لا يلزم من كون  
كل منهما غير ملته إقامه الماء احتاجا إليها بل ولا كونها علة مقومة لها  
فإن يجوز أن يكون لكل واحد منهما مدخل في يقوم وقوله وكل واحد منهما  
مقومة بالماء لوجودها معها غير مستمرة على قانونه فإن الحال في الشيء لا يجب  
امتثال إليه والآن في الصوت الواحد قالوا والجسم الواحد لا  
يكون له الأصوات وأما أن تصدر عن الصوت قوى مختلفة بالقياس  
إلى أشياء مختلفة مثله صدر عنها هي قوى فعلية كالبرون للماء من جهة  
مادتها قوى انفعالية كالرطوبة وحسب من الجسم قوى مبدئية وحسب كيف  
الجسم من سخنة لكن يكون إحدى هذه أقدم من الأخرى كالسخنة قبل  
المثله فالأكثر سخونة بالعرض بل إلى فوق أو يكونا معا لكن أحدهما  
يستند إلى الصوت والأخرى إليها مع عارض كالميل للجسم فإنه يصدر عن الطبيعة  
مع عارض وهو الخروج عن المكان الطبيعي **لأن** القوة

الواحد بالنوع إنما يقصد عامه بالنوع وأما إذا كانت واحدة بالخبر فإن  
الغاية واحدة بالخبر كالحركة الصادرة عن الماء أو الأرض إلى السفل فإما واحدة  
بالخبر لا بالنوع قالوا وإذا كان الفعل الطبيعي واحداً بالنوع فمبدأ واحد  
النوع لأن مبدأ الواحد واحد بالخبر لأن السبب الذي يشاركه في نوعه ملك  
الحركة لا يشاركه في العلة النوعية بل في العلة الجنسية والقوى الجنسية علة  
في رايه فصل لقوته فذلك الفصل إما أن يخص فعل القوة أو لا يخص فإما  
خصص فليست الشركة في نوعه الفعل وإن لم يخص فليس ذلك فضلا للقوة  
من حيث هي قوة بوحدة القوة من حيث هي قوة مكون أمر عارضا لا فضلا  
وفي هذا الكلام نظروا وقد يقولون ههنا أن ما يصدر عن طبعه متضادتين  
بحال يكون متضادا لأن ما ينفي الضد كان موافقا لهما وهو أمر عام  
منها ليس عن أحدهما من حيث أنه ضد وإن كان عن أحدهما من حيث أنه ضد وجب  
أن يعارض ينفي الضد الآخر لا بما بل بالضاف لا مكان بفعل كل منهما دون صاحبه  
ولا بما بل بالعدم والمثله فإن أحدهما الواقعي يكون ما تصور عليه الحركة لأن  
صورته الخاصة بخصيصة له فليس فيه مبدأ الحركة والإمكان في جسم واحد  
بمبدأ حركته وسكون وهو محال وهذا الكلام ضعيف إذا فالطبيعي إذا  
كانت جوهرية لم يكن فيها تضاد على رأيهم فإن عموما تضاد الصورتين متضاد  
أشء كان أشات التخصيص بها وإن فسروا الضدتين المتعاقبتين على محل  
واحد ومنها عام الخلاف ولا يخص الموضوع مقول الصور غير محسوسه  
وكيف يعلم عام الخلاف إلا بالآثار فإن صدق عن المدغاية الخلاف كانت صوت  
الماء والهوا متضادتين مع اقتضائهما الرطوبة **لأن** الحركة قد  
تكون في الوسط بمعنى أنها ساطع نظام الوسط بل يكون متجهة إليه وقد يكون  
عن الوسط لا بمعنى أنها متحركة عن حاق الوسط وقد يكون على الوسط وهو  
تارة يكون الوسط مركزا له كالمجدد وسائر المثلثات وتارة يكون خارجا



عنه كافي الاطاره الخارجه المراد وهذا الاخير معرضه القرب من الوسط  
 والبعد عنه لا انه يحرك اليه او عنه بالذات بل انما يحرك بالذات على ما كان وعرض  
 لمداه ان كان جرمه اقرب وجرا بعد ولو كان القرب هو المطلوب الذي  
 كان يفتقد ولان يحرك اليه على اقرب المسافات وهو الاستقامه فالحركه  
 بالطبع الى الوسط هو القتل وعنه هو الحيف وقد يقال القتل والحيف  
 بالاضافه الى القتل الاضافي فانه على قسمين احدهما انه الذي يطباعه حركه في  
 اكثر المسافه الممتده من حدى الحركه السقيه حركه الى الوسط ولا سلفه وقد  
 سبق ان يحرك عن الوسط ولا يكون هاتان الحركتان متضادتين على ما ذهب  
 اليه بعضهم مثل الماء اذا حصل في حيز الهواء والارض والاني ان الذي  
 اذا قتل الى القتل بالطبع كان القتل سائلا الى الوسط واشد ميلا  
 اليه كالارض اذا قتل الى الماء فانها قبله بالاضافه اليه وهذا الاعتبار  
 سفاريان ولكنهما معاربان فان هذا الاعتبار للماء كان من حيث شارك  
 الارض في حركتها الى الوسط ولكنه على وسيله عنهما واما الاعتبار الاول  
 فانه اصل الماء من حيث انه لا يتردد من الوسط الحد الذي يرد به الارض ولا  
 يتحرك في معارها فان البطي والسريع قد سركان في العام اذا كان اختلاف  
 بينهما بالصغر والكبر واذا عرفت هذين الاعتبارين في القتل فاعلم انهما  
 في الحيف والاحكام المتدينه الحركه لا ثقله ولا حيفه فانها لا تحرك الى  
 الوسط ولا عنه الا العرض كافي الجوارح المراد واعلم ان القتل والحيف  
 قد قالان بمعنى احدهما كون الجسم القتل بحيث اذا خرج عن مكانه  
 الطبيعي امكن الهبوط ليليه طبيعي وكذلك الحيف وجب ان يكون  
 كل جسم اما ثقل واما حيف والثاني كون الجسم متصفا باحد اليمين  
 بالفعل وجب ان يكون الجسم الساكن في مكانه الطبيعي غير ثقل ولا حيف  
 وتحقيق هذا ان يقول للحيف والقتل احوال ثلثه جال الحصول في

110  
 المكان الذي يوحه المحرك في حركته وخال حركته وخال وقوفه ممنوعا عنه  
 في الجاهل الاولي لسفه ميل بالفعل والا لما كان المكان مستقر الطبيعي  
 ولا القوه والا لما خرجها الى الفعل لميل بالفعل عن موضعه الطبيعي  
 نعم ان جعلت القوه مازا القاسر امكن وفي الحاله الساكنه فيه ميل  
 بالفعل لكن في اولها الميل عامل وفي ثانيها الميل ممنوع عن العمل فان  
 عن الحيف ماله ميل عامل فالطرفان خاليان عن الحيف وان عني الحيف  
 ماله في ذاته الصوره الطبيعه التي هي مبدأ الحركه والميل الى فوق طالما  
 في الحركه والسكون جال ما يحجب هذا الجسم في احواله الثلث خفيف **س**  
 قد علم بعض الناس ان الاجسام كلها ثقاله وانما تختلف في رسومها لاختلاف  
 ثقلها فالثقل يسوق الى الهبوط وانها كلها طالبا للمركز وهذا خطأ  
 شهده الحس فان الحركه القسريه بصعفه كلما ازداد المقدور مقدار النار  
 الصاعد على العكس وقيل ان الارض انما كانت في الوسط لمحرك كل جرم من  
 الفلك اياها اول دفعه والايثار الاول آت ههنا ثم ما بال الحجر المرمى الى فوق  
 بعود ولم يحركه الحجر القوياني من الفلك وما بال الحجر المرمى منه ويسمى سكر  
 ويهبط موضع هبوطه ولم يدفعه ما قرب اليه بل الاولي ان يحال هذا الى  
 القوه الحاصلة في الاجسام واعلم ان كل جسم ساوي المسافه في الجسم وفي الثقل  
 اذا القى في الماء اذن من المكان قد رما احد ما ساويه من الماء ولا يرس  
 ولا يطفو الماء واما الماء في القتل والحيف بل يصير بحث سطوح الاعلى  
 على السطح الاعلى من الماء وان كان الجسم المساوي في الحجم اقل من الماء فانه  
 يرسب وان كان المساوي في الحجم اقل راسب منه في الماء قد رما لو  
 اخذنا الماء كان مساويا له في الثقل وبي الباقي جارحا مثل الحشبه  
 الطافيه **س** الحركه الطبيعه السيطه ركون للاجسام  
 البسيطه لان الركنه لو صدر منها حركه بسيطه لم يخل اما ان يصد عن



قوه حدث عن امرأه قوى يكون منضاهما مترجاً ما اترحت منه القوم  
 فانما نعت ولم يقهر اجدها الاخر لم تحصل الحركة وان فخر بعضها كان ذلك البعض  
 هو قوه الجسم السيطه لا قوه المركب لكن يكون حركه غير خالصه من الاصل  
 الحاصل من دافع القوى الاخر فلا يكون سيطه وان لم يكن القوه مترجبل  
 حدثت سبب الاستعداد المراجي لم يكن الحركه طبيعيه لا تقاها من لطبايع  
 السايه اقول لا يلزم من كون تلك الطبيعه قاهه لطبايع الباريه  
 كون الحركه الصاده عنها غير طبيعيه ولو سلم ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك  
 القوه معينه لبعض تلك الطبايع في حركتها ولا يلزم من ذلك ان يكون من نوع  
 تلك الطبيعه لجواز استناد المقتات الى العلة المحلله **الحديث الثاني**  
 في ترتيب الاجسام السيطه وتقدم بعضها على بعض **هـ** قالوا باننا على  
 مذهبهم الاجسام ذوات الحركه السقيه انا محمل قاصده للحات وتاركه  
 لاخرى فهي سوقه للحات او حاصله بعها والمحدد مقدم على الحات فهو  
 مقدم على الاجسام لان المتقدم على المتقدم او المصاحب مقدم والوا  
 والاجسام المتدين بحالها طبايعها طبايع ذوات الحركه السقيه  
 نأ على ان الاختلاف في الحلولات سلم من الاختلاف في العلة والطبيعه  
 الحاسه ليست واحده النوع بل الحركه اختلافها في جهات الحركه وفي  
 السعه والبطو وتورد ههنا سوال **و** هو ان اتفاق الطبايع في الحركات  
 لو كان مضمياً لاتفاقها في انفسها وذلك اختلافها في الحركات مقتضياً  
 لاختلافها في انفسها لكات الارض والماء سقي في الطبيعه لا استدعايها  
 حركه واحده هي الهبوط وهذا خطأ لان حركه الارض والماء ليست واحده  
 النوع بل الحركه وانما الاختلاف في معنى الاختلاف اما الاتفاق  
 فلا يستلزم الاتفاق **سـ** استواء توسط الحركه اليوميه  
 الفلك المحيط الحالي من الكواكب وتوسط الحركه الاخرى التي الى النواحي

فلك البروج الى سبفه ساو الكواكب الماته ثم سلوا هذه الكره كره رجل  
 وتلوها كره المشترك كره المرح ثم كره الشمس ثم كره الزهره ثم كره  
 عطارد ثم كره القمر والفلكان الاولان سيطان واما السواقي فاما مركبه  
 فالله الاول والكره الزهره سبل على فليكن محيط الارض احد المثل  
 والثاني الخارج المركب على فليكن اخر غير محيط الارض هو فلك الدور  
 واما كره الشمس فاما سبل على المثل وعلى كره اخرى اما الخارج المركب  
 او فلك الدور واما كره القمر فاما سبل على كره اخرى واما كره عطارد فاما  
 سبل على كره اخرى فلك محيط الارض الاول منها مركب مركز العالم وهو المثل  
 والثاني مركب خارج مركز العالم وهو الفلك المدير والثالث مركب خارج  
 عن مركز العالم ايضا وعن مركز المدير نصف ما من مركز العالم والمدير  
 وعلى فلك غير شامل للارض سبي فلكه يدور كره القمر شامل على تلك كرات  
 شامله للارض الاول مركب مركز العالم سبي فلكه المثل وفلك الجوز هو الثاني  
 مركب مركز العالم ايضا وسبي الفلك المايل والثالث مركب خارج مركز  
 العالم وسبي الفلك الحامل الفلك والخارج المركب على فلك غير شامل  
 للارض سبي فلكه يدور ثم بعد ذلك وجود العناصر فتلوها فلك  
 القمر الفلك الاخر وهو النار وتلوها كره الهوا ثم كره الارض واعلم  
 ان هذه الاحكام مستنده الى ارضه ضعيفه لا يقيد اليقين **هـ**  
**الحديث الثالث** في بقيه الكلام في الفلكيات **هـ**  
 قالوا الفلك المحدد للحات لا يصح عليه الحركه السقيه والا لان فاجهه  
 مطلوبه متروكه مسكونا مسجود من لايه وهو سيطه والا لان مركبا  
 مسكون لا جابه حات ساقه عليها فلا يكون محدداً ولا يلزم منه ان يصح  
 عليه الانحلال ومحدد الحات على بانهم لا يصح عليه الانحلال واذا كان  
 سيطاً فليس حصوله على وضع معين اولى من حصوله على سائر الاوضاع



فالممكنة ممكنة قبل ان يعل مقتضى الحركة المستديرة فهو يتحرك  
الاستدلال قبل على هذا مقتضى الحركة لا يستدعي وجود الميل بالفعل بل وجود  
الحركة بالفعل فاشياء الميل المتاع بوجود الحركة فلو استدلتم على شئها  
بوجود الميل لزم الدور وايضا سايط العناصر ليست ذات ميل مستدير  
وايضا الاجزاء التي تدور عليها الفلك كايرو الاجزاء فلو لزم من مشابه الاجزاء  
البعثرة في الوضع لزم ان تتحرك حركات مختلفة وان يكون لها ميول لا تتاهى  
بحسب الاجزاء المفترضة اجاب بعض المحققين عن الاول بان الامكان  
لحسب ذات الشئ كافي فهذا لان مع ذلك الامكان وقطع النظر عن الموانع  
الغريبة يمكن فرض التحريك القسري المقتضى لوجود الميل بالطبع وعن  
الثاني بان العناصر فيها ميل طبيعي يقتضي الحركة على الاستقامة فلا يمكن فرض  
ميل آخر فيها يقتضي الحركة المستديرة لا متناع احتناع المسلس وعن الثالث  
انه لا تدفن سبب مقتضى الحقيقة ويكون ذلك المقتضى عابدا الى الآخر  
المجمل لا الى المتحرك اذ هو بسيط ولا يلزم معرفة ذلك السبب على التفصيل  
اقول اما الحوال اول ضعيف لان امكان التحريك يستدعي امكان  
الميل لا شئ ولهذا ما قالوا في العناصر الحاصلة في امكانها الطسعة انها  
ليست ذات ميل بالفعل وانما هي ذات ميل بالقوة واما الثاني ضعيف  
ايضا اما اوله فلما تناسج حوار احتماع المسلس ادها يكون على الاستدلال  
والآخر على الاستقامة واما اما فلهذا يجوز ان يوجد عائق في العليكات  
طبيعي غير الميل مع من وجود الميل على الاستدلال فان ادعيتهم حضور  
الموانع في الميل السقيم طالبا لنالهم بالبرهان واما الثالث فانه وارد  
عليكم فانكم لما حوزتم ملكه من بعض اجزاء السيط لوضع معين سبب  
الامور الخارجة فحوزوا مثله في سائر الاجزاء ثم ايهي قالوا ان تبدل النسبة  
قد يكون المحدد بالنسبة الى بعض الافلاك المتحركة بحسب لكن شرط الاختلاف

في الجهة او في السرعة والبطء اما بالنسبة الى الساكن فاما على  
الاطلاق **س** قايروا على ان المحدد ليس فيه ميل مستقيم  
انه لا يقبل الخلق والا كان عنده روح الخارق يعود الاجزاء الى امكانها  
الطسعة بالاستقامة ويحتمل ما ابطنا الاصل بطل هذا الفرع ونوا عليه  
ايضا انه لا يقبل الكون بالعدا قالوا لان كل جسم يقتضي بحسب صورته  
النوعية مكانا خاصا فالمقتضى قبل الكون ان كان في مكانه الطبيعي  
فبعد الكون يحجزه عنه عن ذلك المكان الى مكان السكون المستقام  
وان كان في مكان الغريب هو الا انه في مكانه الطبيعي فيكون الجسم المسمى  
لهذا المكان بالارطعية للعلل عن مكانه والا لما كان الا ان قبل السكون  
من اجاله اقول **هـ** هذه الحجة رديئة جدا اما اولها فلهذا مبنية على ان  
الجسم المحدد للحركات في مكان وانه قبل الكون وبعد كبح تغار مكانه  
وهو باطل على رأيهم فانه يقولون انه ليس في مكان واما ثانيا فلهذا يجوز  
ان يكون قبل الكون في مكانه الطبيعي وبعد في مكانه الطبيعي فان  
قالوا لزم منه ان يكون مكان جسمان مختلفان بالنوع وهو مجال متعينا  
استحالته فانما لم نخذلهم بهانا على ذلك اكثر مما ذكره الشرح وهو ان اجزاء  
ذوات الميول المختلفة طاهراتها لا تسمى مكانا واحدا واما ذوات  
الميول السقيمة فكذلك فانه يستحيل ان يصد عن الاشياء المختلفة من حيث  
مختلفة في واحد ولكن هذا في غاية الضعف فانه يجوز استناد الاشياء  
المتساوية الى العلل المختلفة كجاء الانا سر مع الفصول ثم لو سلمنا ان  
المختلفات لا تسمى شيئا متساوية لكنا نقول ان طسعتي الجسمين المختلفين  
لا تسمى ان المكان واما تسمى ان الحصول فيه فلم تلتزم ان حصول احدها  
فيه مساوي للآخر **س** قالوا المحدد ليس بجار لان الجوان  
يقتضي الحقه يكون حيفا وقد مر انه ليس بحفيف ولا باردي لان



البرودة مقتضى الثقل وقد تراءى ليس يقتل ولا تنالوا امتت اجدي  
الليقوس وحيث يكون العاصم الحصول الطبيعة المفضية لها الى المان  
القائمة حاملة عن العائق فلم ان يكون ما علة من الهوا السخن ما الى الارض  
بل حبان يحترق العاصم هذا ظنه هذان لو كان معقنان اما الاول  
فلا نه يجوز ان يكون الجمران العليكة تحالفة بالنوع لحركة النار مثله فلا يجب  
تساويهما في الاقتضاء ولو سلمنا التساوي في النوع لكن لا يجب من حصول  
العلة الفاعلية حصول الاثر لتوقفه على القابل واما الثاني فلا نه لا يتألى  
على راي من يقول ان الاختلاف بالثقل والضعف اختلاف بالنوع لانه  
على هذا التقدير يجوز ان يعضي الطبيعة العليكة نوعاً من الجمران الضعيفة  
فلا يلزم ان يكون بالغنية وايضاً يجوز ان يكون الطبيعة العليكة غيرة قابله  
للجمران الشديد فلا يلزم من حصول الفاعل حصول الاثر وايضاً يستقضى  
ما ذكرتم بطبيعة النار المفضية لليبوسة التي ليست كاملة وطبيعة الهوا  
التي لا يعضي السخونة الكاملة فان قالوا الهوا لا يقتضي السخونة الكاملة  
لاقتضائه الرطوبة وهي عاتية عنها قلنا فلم لا يجوز ان يكون في الفلك  
ما يستضي المنع من السخونة الكاملة وكذلك قالوا في سوسة النادفات  
الجمران مانع عنها والاياد عليهم آت **س** قالوا الافلاك  
غير ملوثة ولا لمارات الثوابت ولا لها سيطرة واللون تابع للمزاج وهذا  
صعبان اما الاول فلا نه يجوز ان يكون لها لون لا يحصل بعد المنع  
من الروية كالماء والزجاج واللور فان هذه غير مانعة من الاصباغ  
وان كانت مانعة من كالم **سؤال** وكان يجب ان يري ذلك اللون  
**جواب** يجوز ان يكون ضيقاً واما الثاني فلا نه لا تسلم  
الباطنة ولو سلمت لان لما ان يمنع نعيته اللون للمزاج كما في القمر  
عندهم ثم قالوا انما علم مذهبهم السما شفافه والشفاف اذا لم يوراه

ملوثة ندى مظلماً وفي الجواج اغباريه مضية محسوسة فاختلط  
المضي بالمظلم فيجلى من المجموع هذه الزرقه **س**  
قالوا انور القمر مستفاد من الشمس وادعوا ان هذا الخلق مدعى لان  
تقدرا لا نوار انما هو بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس في القرب  
والبعد ولا نه نزول غنى الضوء عند توسط الارض منه ومن الشمس  
واختلفوا في مجموع ومنهبط الاقوال فيه ان يقولوا امتناع بعض المواضع  
في وجه القمر من قول النور التام اما ان يكون لسبب خارج عن حرم  
القمر او غرض خارج والاول اما ان يكون لملل ما تعرض للبراءة من وقوع  
الاشباح معها فلا تترك تلك المواضع مضيئة حتى يكون القمر اذا بصورت  
اشباح الجبال والبحار فلم تترك تلك المواضع مضاءة واما ان يكون لان سائر  
سطح تلك المواضع وهو اما ان يكون غرضها اولى كالماء والعرضى اما ان يكون  
سطحاً او مركباً كالبحار والملكى اما ان يكون من كوزا فانه او يكون وابطلوا  
الاول بان الصور الطبيعية في المرآة تختلف باختلاف مقامات الناظرين  
وهذا الوجه ابطالوا الثاني وابطلوا الثالث بان المركب من العناصر لا  
يدوم والرابع بانه اذا لم يكن مركباً فانه لزوم ان يكون له اختلاف مسطر  
فكان يجب ان يري ان سائر اوضاعه غير سائر ويختلف باختلاف  
مقام الناظرين ومعتن الخامس ولا يخلو هذا الكلام من ضعف ظاهر واختلفوا  
انوار سائر الكواكب هل هي ذاتية او مستفاد ورتنا رجحوا الاول لعدم  
تلك فلك في الهلالية في التزايد والسقيض بسبب القرب والبعد من الشمس  
**س** قد ذهب قوم من القدماء الى ان الكواكب هي التي تحرك  
ان الافلاك ساكنة وبطليموس واتباعه منعوا هذا كل المنع لما استدلوا  
من كونها غير قابله للحرق واخرون ذهبوا الى انها جميعاً محركة وان  
كانت محركة بالجرهم وان الكواكب خارقة للافلاك ايضا وبطليموس واصحابه



جعلوا الحركة للأفلاك وان الكواكب مكنون فيها وانما حركها بالعرض وهو لا  
 اختلفوا فيه **سب** التمسك بذهب قوم الى انه الكواكب وان شبه الكواكب  
 الى تلك كتبه القلب الى البدن منه سمع حركه البدن واخرون قالوا  
 بل هو الفلك اذ هو المتحرك بالذات واختلفوا لما يكون بعدم مفارقة  
 الكواكب لموضع فقال بعضهم انها لا تتحرك في الوضع واخرون قالوا انها  
 تتحرك في ذاتها سابط وحكمها في استخراج الكالات من القوم الى الفعل  
 توسط الحركه حكم الافلاك **الحاشية** **الروابع**  
 في ان العالم واحد **هـ** قالوا لو وجد عالم آخر لكان شكله الطبيعي الذي  
 منزه وقوى الخلاء ولا يخلو لو وجد عالمان في كل منهما نار وارض لزم ان  
 يكون الاجسام المفقده الطبايع احسان مختلفة وهو باطل لان طبعها  
 يقتضي جواز الاتصال فاذا اتصلت في احد المكانين كان ذلك المكان  
 طبيعيا والا لكان الجسم واحد مكانا طبيعيا وهذا خلف وهذا ان  
 الوحدان صعبان اما الاول فانه يجوز ان لا يكون كراما وعلى تقدير  
 التسليم يمنع امتناع الخلاء وايضا فلم لا يجوز ان يكون هذا العالم حلة  
 مركزا في شخص فلك آخر فله لزم الخلاء واما الثاني فقد عرفت نعمت  
 ما استلزامه في امتناع استحراق الجسم مكانين ولا يلد الا على امتناع  
 وجود عالم يشارك هذا في الطبيعة اما على امتناعه مطلقا  
**س** قالوا كل كائين قاسد والعكس وهذا البحث وان كان  
 موضع غير هذه الكتب لا كلوا عن مناسبه لهذا البحث وما احتجوا عليه  
 ههنا ان المان يمكن فيها وجود الصوت دائما وعدمها دائما فانه لو كان  
 لها قوه وجود الصوت دائما وليس فيها قوه لا كونها دائما بل قوتها على  
 العدم في وقت ما تكون بعد ذلك الوقت بح وجود الصوت في  
 ثبوت المان حالها وسائر الاحوال وهو محال فاذا لم يكن لها قوه على

دائما فلا يستحيل ان يكون ما يتقوى عليه والاما كان مقويا عليه فلنفسه  
 ثا واقعا مكنون مع فرض وقوع القوم الاول وهي قوه الوجود  
 مكن فرض وقوع قوه العدم بالفعل وهو محال لا تحاله اجتماع  
 العدم وهذه الحجة بخلافه جدا فانه احد منها الامكان متعاضدا  
 هو خطا فان لا يمان لا ساقى الامكان كاني سائر المكنات على  
 وله اذا فرض معدوما لا يتبع لان ممكن الوقوع ممكن الاوقوع  
 جودا معدوما معا خطا فان فرض العدم لا ساقى استمرار  
 لا لكنا اذا فرضنا عدم هذا الجسم الممكن في الجال هو موجود  
 اجتماع الوجود والعدم معا وهو محال فوجوده محال  
 وسبب الخطا انه اذا فرضه معدوما جعله موجودا  
 بدل اذا فرض معدوما رفع الوجود عنه **هـ**  
**المقالة الخامسة** في سابط العضيات ومركباتها وفيها  
 في حركتي الكون والمعاد والاستحالة قد اذكرها  
 الكون فقالوا ان السابط العضوية لا يوجد صرفه  
 انما يسمى باسم الغالب فالتك يعلب فيه الارضه  
 اتي وعرض لغير الغالب ان سرور ونظيره  
 طين انه قد مضى الاول وحدث الثاني وليس كذلك  
 ولكن ما كان باردا وانكروا ايضا الاستحالة  
 بسبب اسوالهم من البرون في نفس السخونة  
 رت وظهرت فحصلت السخونة فافهم وان  
 ح فيما اظنه فاحسن من السخونة وكذلك في باقي  
 ر لا استحالة في البياض بل الحصول اجازة  
 ذهب لغيره ونال في وجود الكون وسعوا من



الاستحالة واخرى اعترفوا بالاستحالة ونكروا الكون والزهو لا هم القائلون  
بعض واحد اسانار او ما الى غير ذلك ومن هو لا ينكر في العناصر  
واجتمع نكروا الكون بانه يستحيل ان يكون شيء لا عن شيء فان الكون  
ستدعي موضوعا والاشياء يستحيل ان يكون موضوعا للشيء فالمكون اذا  
كان موجودا مكوّن عن شيء فقد كان الشيء قبل كونه والمكون  
قبل كونه فالمكون غير مكوّن واذ قد صحّ انه يكون شيء عن  
الكون لا البرور ولا استحالة صيرورة الشيء شيئا اخر وهذه الاشياء  
فانه لو سلم ان يكون الشيء لا يكون عن شيء لم يحتج ان يكون ذلك  
عنه متابعا للكاين في الطبيعة والنوع والمنع من صيرورة  
اخر هو نفس المتأخر على ان قولهم اذا استحالة ان يكون  
وحيث ان يكون عن شيء لا يحلوا عن علط فان بعض الكون  
هو الكون عن شيء بل هو اللا يكون عن الاشياء ثم بعد ذلك  
بالكون باطل فان الماء السهولة يمكن خرقه فلم لا يحسن  
التي فيه كما يحسن على اذا وردت بل يجب ان يكون الحذر  
اولى فان الاجزاء تكون مجتمعين بحسبها لا بحسب اد  
فالتا والقاسية في الزجاج الداب لو كانت موجودة في  
لشفافة الزجاج فقل على هذا اجزاء العنبر انما  
النارية على ما ذهب اليه اطباء انما لا يظهر في الماء  
انما لا يظهر لكونها مكنونة المكثفة للماء و قد  
لانه ناقض لذهبهم وايضا فان الطهور لا بد له من  
قوة طبعه وحيث ان لا يبقى الى وقت وكان الاحياء  
حاصلا ابدان وان كان السبب خارجا فهو انما هو  
ماتة او دونهما ولو كان مع ماته لوحيث ان يكون

لنفذ الحادسا والدافع وان كان لا عن ماته بل لان النار الخارجة بمحاور  
للناس فلم لا ينفذ الاجزاء الكائنة الخرج لمحاوره بعضها بعضا والقول  
بالورود ايضا باطل فان الانسان قد يعضف مسخ في بشرته والجسم يحرك  
مستحق من غرور ودنا غريره اليه وايضا فلن اعظم الاجسام كرا قد يحرق  
بما ساه نار صغير كالجبل من الكثرة اذا قوت اليه تعلل صبا حثا اربل  
عنه فانه يستعمل كله بارا وايضا فان الجسم اذا وضع على اليد احتج على  
طرفه قطرات ماء مع استحالة صعود الماء الى اطراف الكوز فانه لا ينفذ  
الصعود ولا يمكن ان يقال الماء ورد عليه من خارج والا كان اذا اراد ذلك  
القطر المحتج بقل في الماء الثانية او سطر زمان اجتماع فلم ينق الا ان  
الهواء المحيط بطرف الاية يشد برده لا شد ابرده الاية يكون ما قبل  
على هذا ان ريد الانا الهواء ليس اعظم من تبرد الاراضي الحادثة اياه في  
صميم الشايل في المواضع التي يستمر الشمس عنهم تته اشهر وذلك بعض  
اقلاب الهواء اما ولان بعد رول الثلج يصير الهواء ابرد ويوم الصحو  
ابر من يوم المطر فستمر المطر والثلج الى ان يعثر الفصل اجاب  
عن هذا بعض المحققين بانه لا يجوز خلف الكون لموانع بجهوله وهو  
غير قادح في الكون ويورده هنا سوال اخر وهو ان يرد الماء  
لو امتصت فساد الهواء المحيط بالانفسد كل ذلك الهواء امسبل  
وتصلبه هواء اخر ونفسه الى ان يحرك جريانا صالحا واجيب  
عنه بان جرم الانا لصلاته بعسر بكنهه بالكمات الغريبة ومع ذلك  
تستحفظ لها ولها توجده الاواني الرصاصية اشده في كماتها  
الغريبة من غير هافا لانا لشد ترون حمل الهواء المحيط بماء والماء  
لسرعة قبوله للكمات الغريبة يحيل الهواء المطف به ظاهره عن  
برودة الهواء فلا يفسد الهواء اما دام على سطح الانا ماء



واتا اذا نحن منه وانقل الهواء بالسطح عاد الحفان وانما المحرك  
 والمحرك بحسب من غيرنا وادفع عليه لان السخونة لو كانت بسبب الغود  
 لكانت سخونة الماء في انما استحال اشد من سخونة في انما استحال ولا  
 الا ان الماء اذا شداسه لا يمنع عن السخنة البالغ فادن قد ثبت  
 امكان الكون والفساد وامكان الاستحالة لكن المشكل هو ان الاستحالة  
 انما يكون على الدرجه الحتمية واعلم ان العناصر كانت اربع كانت  
 انواع السكون والفساد على اثني عشر وجهاً وهي يكون النار من الهواء  
 كله والبرق الحاصل من الحاج النج على الهواء المحقق في كبر الحدادين  
 وبالعكس كل في اقطابها ههنا ويكون الهواء من الماء كما سمي الماء المسخن  
 وبالعكس كانه الكاين على الارض لاننا المفروض يكون الماء من الارض  
 كما نعلم طلات الاكثر فاعلم صفا املاطاً بالاداء وما يحكي بحراه  
 ثم يدسوها بالماء وبالعكس كافي المياه التي سقند تحراً بعدة وحكام  
 منابعها ويكون الماء من النار وبالعكس ويكون الهواء من الارض وبالعكس  
 ويكون النار من الارض وبالعكس وهذه المكونات حاصلة يكون  
 سابق عليها فان الاطراف لا تكون بعضها من بعض لا توسط الاوساط  
**المبحث الثاني** في عدد الاسطوانات **توصلوا اليها**  
 بالبحث عن الكميات واعلم ان الكميات للموسم في الحرا والبرق  
 والرطوبة والسيوسه والطاف والكاهم والزوجم والهشاشه  
 والحفاف والبل والعل والحفه وقد يعدون من حلتها الخشونه  
 والملاسه والصلابه واللين وذكرنا ان خاصية الحرا ان افا ان الحار  
 المصعد وتوسطه يحصل الحركات وتوسط الحركات يحصل لها  
 خاصية اخرى هي الجمع بين التمايلات والفرق بين المحلفات فانت  
 المركب من الكثر من اللطيف اذا سخن يكون اللطيف اقبل للسخن

وتوسط السخونه بعضي التحلص من الكثف والحافه الاجسام اللطيفه  
 وسقى الكثف هابطاً ومن خواصها انها تسود الرطب وتفسد اليابس كالسليخ  
 في الجص والبرق على العكس منها فاجتمع من المشاكلات والمحلفات  
 ويحصل منها تسويد الياس وتفسد الرطب وما يحصل من الحرا ان افا ان  
 القوام لياض البضات البروق وقد ذهب جماعة الى انها عدم الحرا  
 وهو مكان في المحسوسات فاننا لا نخش من الجسم البارد مطلق الجسم  
 ولا عدم الحرا لكونها امر عديم واما الرطوبة فمفسد ونها بامر ين  
 ايدها انها الكسفة التي بها يكون الجسم سهل الالتصاق بالغير سهل  
 الانفصال عنه وثانها ما بها الكسفة التي يكون لها سهل المشكل بكل  
 الحاوي الغريب سهل التزك له فان فسرنا انا الاول لم يكن الهواء رطاباً  
 وان فسرنا انا الثاني كان رطباً وكانت النار رطباً والجوهر يعزوب  
 الرطوبة بالبله واركه لا يجعلون الرطب غير الماء وذكر الشيخ ان البله هي  
 الرطوبة الغريسة الحارة على طاهر الجسم كما ان الاسعاج هي الرطوبة الغريسة  
 النافذة الى باطنه والحفاف عدم البله فها من شأنه ان يتقل واما السيوسه  
 فانها كسفة بعضي غير الفرق والاتصال والسكل والجوهر يطلقونها  
 على الحفاف واما اللطافه فانها عال على رقة القوام وهي سهوله قول  
 الاسكال الغريسة وركها وقول الانقسام الى اجزاء صغيره وسر على الماثر  
 من اللطافه والسفاسه بالاشتراك والكاهم يقال للمقالات هذه والزوجم  
 كفيه يكون الجسم لها سهل المشكل غير الفرق ومتد بها اتصالاً ومحدث  
 من امتزاج الرطب الكد الياس العليل والهشاشه لما تقالما وكذلك  
 السلاسه واما العل والحفه فمقدمي البحث فيها واما الصلابه واللين  
 فالبحث فيها من باب الكميات لا سعاديه لاني باب المحسوسات واللين  
 كسفة بعضي وقول الغر الى الباطن ويكون وقول الغر من الرطوبة



وقد اسكن من اليوسه والصلابه ما يقابلها واما الخشونه والملاسه فالحق انهما من  
باب الوضع وساني يفسرها وعرف الشيخ اللوح بانه كفيه هناك هذا الطيف محد  
في الاتصال فزواكثير العدد مقارب الوضوح صغرا المقدار فلا يحسن كل واحد  
انفراد ويحسن الخلد كالوجه الواحد والتحد برانه مرده للعضو بحيث يصير  
جوهر الروح الحامله في الجرح واليه اردل في مراحه عظميا في جوهه  
فله ستعلم القوى النفسانيه متحط مراح العضو ذلك فلا يقبل تاثير  
القوى النفسانيه **التحشيش الثالث في المراح**  
ورسم بانه كفيه متوسطه يحمل من كميات مضاده متفاعله بعضها  
في بعض واذا حمل المضاد على المضاد للحمية لم يتناول هذا الرمح الامر  
الاساس وفي كون الكميات هي المتفاعله طر ساني التحشيشه قالوا فلا  
يصح ان يكون لا سطر واحد الا لما حصل الفعل والانفعال فلم يحصل  
الامتزاج وان الفعل الانفعال قد دل على ثبوت قوى مضاده في جيل  
صدور تلك القوى عن صوره واحد فادى هي كبريات صور صدر عنها  
كميات تم معها فعل وانفعال تحشيش ان يكون اسطفا حتى يكون  
منها المركبات بالامتزاج ولانها اسطفتات للاجسام المحسوسه لا  
للموهومه فكيفها محسوسه والمحسوسه مصصه تصصف الحواس  
ولا تفقد سوى الكميات الموهومه فان المحسوس بالبركالالوان او  
السمع كالاصوات او بالشم كالروائح او بالذوق كالطعوم ليست  
كميات اولى فان كبر من الاجسام مخلو اعني هذه والسبب فيه  
ان هذه الحواس انما تحس توسط اجسام اخرى سواء من المحسوسات  
فلك الاجسام تحتفظوا عن تلك الكميات فان البصر انما يدرك  
توسط الهواء السفاف العالي عن اللون والسمع انما يدرك توسط  
الهوا ايضا وكذلك الشم والذوق انما يدرك توسط الرطوبه اللعائيه

الخاليه عن الطعوم والاما ادركها عليها فان المرود من لا يدركون  
الطعوم علامه لا تناف المتوسط بالطعم واذا كانت الاجسام مخلو اعني هذه  
وتحمل ان مخلو اعني اوائل الملو سات فالملو سات هي النافعه في الامتزاج  
وليس كلها نافعافه سوى الكميات المنفعلتي وهما الحرا والبروده وما  
نسب اليهما والكميات المنفعلتي وهما الرطوبه والسوسه وما نسب  
اليها اما اللطافه والكثافه والخفافه والبلغم فهي راجعه الى الرطوبه  
والسوسه بعض الاعتبارات واما اللزوجه والهشاشه فهما كسفتان  
مراحتان من الرطب والناس علاما فسترايه واما الثقل والخفه فانهما  
من الكميات التي توجب المتافره فهي ما ساني الامتزاج الذي لا سم  
الا بالمتفاعله واما الخشونه والملاسه فانهما من ساي الوضع واما الصلاه  
واللين فهما من الكميات المراحيه ايضا **اقول** هذا الكلام كله لا  
يحتوي ان من ساي الطنون وهم معتز مون ان استناد جعفر الكميات التي  
يكون بها الامتزاج فها ذكره انما هو الاسقرا وقد عرفت ضعفه  
وبعلم ان المراح انما يكون عن هن اذ الاجسام مخلو اعني ساي الكميات  
الاخرى وفيه نظر فانه لا محشيش ان يكون الكميه التي بها يحصل الامتزاج ملو  
للجسم فان الماء الحار والبارد اذا امتزجا حصل كميه متوسطه بينهما  
مع خلوا الماء فانهما معار عظم في ملازمه الاجسام لهذه الكميات فان  
عنوافه على الاسقرا لم ينعهم في افان البقتي وقولهم في الفعل والخفه  
انما لو حان التباعد ومبايع لانفعال يحصله المقاربه في نظر فان  
الحرا والبروده يوحان التباعد ايضا توسط احاطتهما الثقل والخفه  
**س** قالوا واذا لا كميه نافع سوى هن الاربع ركبتيها  
اربع مراحات فالحر واليابس هو النار والرطب هو الهواء والبارد والرطب  
هو الماء واليابس هو الارض ولو قيل لم لم لا يكون وجود جميع متصف



بأحد هذه الكميات دون تضافه الاخرى اعتمادا في دفعه على الاستقراء  
 قالوا والفايد من الرطوبة بقول الكل للركب ومن البوسة حفظه ومن  
 الحرارة حصول السخى ومن البرودة حفظ الشكل المتفاد من التركيب  
 وبمعاضة هذه العناصر الاربعة كسر طرف كفته كل واحد منها بالآخر  
 فيحصل كفته متشابهة في الكل متوسطة من الاضداد وهي المراج  
 ثم اخلفوا في كفته حصول المراج فذهب جماعة من القدماء الى ان  
 العناصر عند صورها عند المراج وحصل للركب صورة اخرى  
 مغايرة للركب واجتروا ان النار لو اصبغت بالصورة اللحمية مع بقاء  
 طسقتها النارية لم بعد ان تعرض للنار الصرفة ما جعل حرارتها بالغه الى  
 الجدة الذي يسعده لقبول الصورة اللحمية وحيد يصوز ذلك الجسم من  
 النار وحده لما فلا يحتمل ان يكون كثره صطقات وهذه الحجة ردية  
 جدا ومع ذلك فانها لا زعم عليهم ايضا لان عندهم ان تلك النار اذا احتلقت  
 بغيرها من العناصر عرض لها ما يزيلها عن تلك الصورة النارية ونفد كما  
 لصورة اللحمية فلا بعد ان يحصل هذا العارض للنار الصرفة فان شئت في  
 هذا الحصول وجود التركيب كان لنا ان نقول مثله والمشاوون اعقبوا  
 على بقاء تلك الطبايع وانكسار الكميات واجتروا بامر من اجدها  
 انه لو فسدت الصورة النارية لم يحصل المراج فان الامتراج يستدعي  
 بقاء المتزجات الثانية المشاهدة فاننا اذا وضعنا المركب في القوع ولا  
 سبق حصول صورته في كلس ولولا اختلاف الوجود في المركب جاله المركب  
 والا لما حصل الاختلاف عن الفاعل الواحد قالوا ولو كان المنفعل يستعمل  
 في صورته وبفعل صورته لزم انقلابا بالمغلوب غالبا على تقدير اواخر  
 اثر البعض عن البعض او حصول الغالب والمغلوبه لشي واحد في وقت  
 واحد على تقدير المقاربه فان قالوا كذلك يقول في الصطقات فان

118 كفته كل واحد منها اذا كانت فاعله في الاخرى وسفعله عن الاخرى كما  
 ما التزموا به اجابوا بان الكميات ليست هي الفاعله وانما الفاعل هو  
 الصور والمنفعل هو الكميات وحيث حصل التغاير من الفاعل والمنفعل  
 سقط ما ذكرتم وههنا سوال وهو ان يقال انهم يجعلون الجواهر  
 والبرود من الكميات النقطية يعني انها بعد موضوعاتها لان يكون فاعله  
 في غيرها والصور انما بفعل متوسطها وههنا جعل الصور فاعله والكميات  
 مسفعله ويلزم منه بخلاف ان اطرها جعل الصور فاعله لانها لا تتوسط  
 الكميات والثاني جعل الكميات الفعلية مسفعله واجيب عنه  
 بان الكميات ليست هي المنفعل بل المنفعل هي المادة للانفعالها هو  
 اسمائها في تلك الصطقات ولم تجعل الصور فاعله في غير موادها  
 بذاتها بل تتوسط الكميات فان الصورة النارية هي المبدأ للحصول  
 حرار جرم النار فان الترددت فعلت الحرارة لانتقالها في المادة فتدبر  
 واذا امتزج الماء بها اثرت في انفسا تتوسط حرارتها تلك في مادة الماء  
 الباردي سبب الصورة المائية بقاء البرود ولو كانت مادة الماء  
 خالية عن البرود اثرت فيها الحرارة ومعلت صورة الماء في النار  
 مثل ما فعلت صورة النار في مادة الماء فاستمرت الكمية المتوسطة  
 في المادتين على الساب والدليل على ان الصورة بفعل في غيرها ذاتها  
 تتوسط الكمية ان الماء الحار والبارد اذا امتزجا اثرت حرار الماء في  
 بروده الاخر اقول **الاجابة** الى جعل المنفعل هو المادة غير مفيد  
 لان الجواهر البالغة من النار لا تشبه في انكسارها فاعله الانكسار ان كان  
 هو صورة الماء لا غير لزم ما ذكر السائل وان كان هو صورة الماء مع  
 البرود وجب حصول البروده جال الانكسار لكن انكسار البرود بعد  
 ذلك ان كان مستندا الى صورة النار لا غير لزم المحذور وان كان اليها والحق



الحرارة الباقية لزم صيرون المظروب بالباوان كان هو الحزان المتوسطه لزم ان  
يكون الصوت مع الحزان المتوسطه اقوى منها مع الحزان البالغ وهو محال  
وقولهم ان الصوت والكففة معا يؤثران في الماء الاخرى فيه بطرفات  
صوب الماء الحار لا يصفى الحرارة وهذا الحزان غريبه فاذا الفعل البارد عن  
الماء الحار كان الموتر هو الكففة لا غير وقد انضات الجز الناري لا  
يزل من كبر النار فانه لا يفسد هناك واستوداد عن الجز الناري لصيرون  
نارا اصغف من صيرونه سنا آخر واحيى عنه المنع في الثاني فان  
الجز الناري يحصل من التفاعل توسط استبعاد الجز العنصري لصيرون  
نارا سببا استداده لحداده للشمس والجزءه وغير ذلك ما يؤثر  
في السطح **المنزج** تسعة ثمانية منها خارج عن الاعتدال  
وخروجها اما في كنفه واحد كالبالغ في الحزان والمعتدل في الواقع  
وكذلك باقي الكنفات واقسام اربعة واما في كنفه المعتدل  
في الحزان والبرون والبالغ في الرطوبه او في اليبوسه وكالمعتدل  
في الرطوبه واليبوسه البالغ في الحزان والبرون وهذه اربعة  
اخرى ومع المعتدل تسعة وقد بناها مكان وجود وان كان بقاؤه  
معدرا ومن المزاج ما هو اول وهو الذي يحصل من تفاعل السايط  
العنصريه ونه ما هو ثان وهو ما يحصل من تفاعل المركبات منها  
كالذهب المتولد عن الزئفر والكبريت وغيرها **المنزج الرابع**  
في الكلام في الاسطقات **م** هي الاركان الدات وغيرها بالاعتبار  
فانها من حيث هي اجزاء العالم اركان ومن حيث مركبها المركبات  
اسطقات وعناصر من حيث تخل التركيب لها وهي اربعة النار  
والهوا والماء والارض فالبالغ في الحزان بطبعه هو النار وقد ذهب  
قوم غير محققين الى ان الحزان صوره مقومة للنار وهو خطأ فان

الصوت لا تشد ولا تضعف والحزان بالخلاف فلا يراع في كون النار  
المحاور لتأثيره واما وقع الخلاف في النار المحاور للفلك فاجتهد  
المانعون بانها لو كانت حارة لا حترت ما حاورها ولم يزم انقلاب العناصر  
نارا وهذا ضعيف واحتج المشون بان طبعها يقتضي الحزان  
والمات قابله فوجب ملوغها الغايه قتها ولان النار التي عندنا من حيث  
ما حاورها من الاخرى والا حصه التي غرطه ملزم ان يكون الحالى  
من المضاد اقوى في الكففة واثبتوا النار كنفه اخرى هي اليبوسه فان  
ارادوا بها ما لا يمتصق بالغرف النار كذلك وان اراد بها ما يصعب سلكه  
بالاسكال الغريب فليبقوا النار السايط غرمة وانها الباطنة  
لا تكون ذات لون اذ اللون تابع للمزاج والنار المرصه ليست على حد  
صراحتها بل حترجه من النار والاحسام الارضيه ولهذا حيث يكون  
النار قوته يكون شفافه كافي اصول العلم ولان النار لو كانت ملونه  
لمعت الابصار عن رويه الكواكب والنار المطفاه قد يكون سبب طفوها  
شفافتها حيث يحيل كل ما حاورها الى طبعها فاذا شئت حسب  
انها طعنت وهذا يكون في ناري دات قوه وقد يحصل الاطفا بسبب آخر  
وهو احاطتها الى الهواء لا بل استيلاء البارد عليها وهذا يكون في نار  
دات ضعف واكثر الاطفا من قتل هذا الاخر واما في الجو العالي  
من الاول ليست النار المستعلة نارا واحدا مائة على الاستمرار بل كل نار  
تشعل قاطعا سطفي وتجدد اخرى بعدها على الاتصال وقد جعلوا كبر  
النار متحركة على الدور واستدلوا بممن يحدوها السبب والثاني  
احتقاص كل جزء منها من اجزاء الفلك لكونه مكانا له وهذا ضعيف  
اما الاول فان الشبه لا يحرك جميعها على الدور واما الثاني فلات  
الاجزاء التي في النار والتي في الفلك ليست حاصلة بالفعل بل بالقوه



ولا ساكن ما انقلب ثم بال الهواء ساكناً ولم يتحرك لئلا يتحرك كره النار بسبب اختصار  
الاجزاء الهوائية بالاجزاء النارية لكونها ساكنة **س** الهواء البقي  
المعطية الحارة فان الماء اذا اريد اقلبه الى الهواء سخن فصل سخونة  
هذا الوجه بطرفه لا استبعاد في ان يكون السخونة بمعنى اشتداد  
الاستبعاد للصورة الهوائية وان لم يكن الهواء اجازاً لطيفاً بل اعد شيئاً  
كانت اكسفته ما يليه فان الشيء قد يودك الى مقابله كالحرارة وقد ياردع في  
هذا جملة فالاولا ان لو كان الهواء حاراً لكان بالعائق الجران اذا الطبيعة فاعلم  
والمادة قابله فان ولم الرطوبة ما نفع من كمال الحرارة قلنا كيف يقتضي  
الطبيعة كعقبت متنافرتين ثم كيف يكون الرطوبة بمعنى رقة القوام ما نفع من  
السخونة وقد مضى في كماله ما يمكن ان يكون اعتراضاً على هذا واما كيفته  
الاستعالية فالرطوبة وهو اقرب ضروري اذا فسرت الرطوبة بمعنى سهوله  
قبول الاشكال لا يعني البه والاعلم ان كره النار لما كانت يحمله لما لا تقاها الى  
طسعتها كانت طسعه واحدة واما الهواء فانه اربع طبقات الطبقة الاولى  
الى على الارض والثانية الطبقة المارة اما القابلون سخونة الهواء  
فعلوا وروده هذه الطبقة مارتقا لا يخرج اليها واما القابلون  
بانه لا يمتلئ السخونة فقالوا السبب فيه بعد من الارض فان  
القرب منها سخن مجاوره اماها والثالثة الطبقة الصرفة من الهواء  
والرابعة الطبقة التي يحاط بها من النار **س** الماء  
الذي هو اجد الاسطوانات محبلة بالاربع اللثة على سبيل الطن وهو  
ماء البحر والا لان اما فوق الارض او تحنها والثاني باطل والا لكان  
عظم الماء اضعف كبراً من الارض وان يكون معسوراً وان كان فوقها  
فهو البحر وسبب ملوحته اختلاط اجزائه المائية بالاجزاء الارضية المنة  
الطام المحرقة ولا بعد الملوحه الى داه والا لان كل ماء ملحا ولا

الى اختلاط الهوائية فانه زبد عذوبه وقال بعض المراسل  
ملوحه البحر كونه عن ق الارض السخنة بسبب هذا الكلام الى الشعر وذكر  
لما احتمل من التاويل وهو ان العرق يطوبه من الدن يلمت ما يحاطها  
من الماء المنخرقة من الدن وما البحر يلح تقرب من ذلك وغام ملوحته  
عدم احراة وعام ملوحته عدم احوة للاحداث بسبب الاحوة الويا  
العام والملوحة وكثر ارضته صواكثر ثقلاً من عيني من المياه ولما  
كانت جميع اجزاء الماء قابله للاختلاط لم يكن ثم طبقات للماء واختصار  
البحر موضع دون عني ليس واجب بل قد يسفل من موضع الى اخر في  
مدد يتطاوله فان استمداد البحار من الانهار والعيون والسماء والبيع  
الكل انما هو من الانهار فان العيون قد تغور والسماء انما يكون في  
فضول بعته وكما انما يحيط ثم لا العيون ولا السماء ولا انهار مشابه  
اجوالها في تقاي معلية باعيانها فرتا حفت اوده وانهار ويحصل عيون  
وانهار من جهة اخرى ولزم تصور البحار لمصور الانهار واعلم ان  
البحر ساكن لطسعه واما بحر ظاهراً بسبب رياح سمعت من قعر او  
رياح بعصف في جهة او لضيق يكون فيه ينضغط فيه الماء من الجوانب  
لعله وسيل يادى بحرك وقد يكون لا تدفع اوده فيه فم وكسمة الماء  
الفعلة هي البرون وهذا ظاهر وكسمة الاستعالية هي الرطوبة  
بالفسوس وقد ذهب قوم الى ان بروده اشد من برود الارض  
ناتجا الاختصار وهو ضعف من الحر ويدرك ما ليس بالغ في كسمة  
تا بالعافها واما في المسهور فان الارض ابرد لانها الكث ولا انها  
ابعد من الاثرات الفلكية كالجركة وهذا الاخير ضعف واعلم ان  
الماء يمتلئ البرون لطبعه بمعنى الجود والمعار انما يحصل بسبب  
السخونة المستفاد من الشمس اذا قربت من الشمس الارض كافي الشفا لم يحصل



السكون للارض منسحب على طبعها وهي البرودة وبرد الهواء المجاور لها  
والماء اضعف الجود **س** اما الارض فلا تنسحب في يوستها  
واما البرودة فلا تنسحب **وهل** اريد من برودة الماء منه خلاف ولا قرب  
الى الحق ذلك والخبر لا ساعد على ما في نفس الامر قالوا والاحكام الاصلية  
للارض غير متواصلة في الحقيقة بل هي مفاضلة بالفعل وفي هذا نظر  
ولها ثلث طبقات الطبقة الاولى ارض مخضرة وهي القرية من المركز  
وطبقة طرية سكرية وحصل لها السوسه بسبب تاثير الشمس وهو  
البروطية طرية اطاطها الهواء **س** وما ذكرناه ههنا من  
الاحكام المتكررة العناصر كونها كرية الشغل لانها سايطر والسيطر لا  
يحصل فيه اختلاف وضع لبعض الاجزاء عند بعض منسحب عن طباعه  
وكون الارض ذات اعوار وانحدار لا تنجح في الصخرة ادهي بعدد على  
ظاهر الصخر الحقيقة وما ذكرناه ايضا استحالة انقلاب الكرة عنصر الى  
كلية عنصرا اخر او انقلاب الجميع الى اجسام معاين لها وهذا من الاحكام  
التي لم يعم عليها رها **البخش الخامس** في الافعال  
والانفعالات المنسوبة الى هذه العناصر **ه** هذه العناصر قد صدر عنها  
توسط الكميات افعال وانفعالات منها ما ينسب الى الفاعلين ومنها  
ما ينسب الى المنفعلين ومنها ما ينسب اليها معا في المنسوب الى الجوان المصح  
وهو احواله من الجوان للجنس الرطب الى موافقة الغايه المقصود ولاضاف  
منها يصح النوع كالتموه والفاعل له موجود في جوهرها بحيل الرطوبة الى  
سواء الغايه المقصود وهو يكون فاما ولد المثل الى ان يصير بحيث يولد  
المثل ومنها يصح العدا وهو نفسه العدا وحله الى مثاله العدا والفاعل  
له موجود في الناضج بل في المحدث وهو مع ذلك احواله من الجوان الرطوبة  
الى موافقة الغايه التي هي فان بدل ما يتحلل وهذا هو المنسحب اليهم ومنها

ينسحب الفصل وهو احواله للرطوبة الى قوام وسراج سهل دنفها وهو  
انما احواله من الجوان الى الرطوبة الى موافقة الغايه المقصود فهذه اضاف  
المصح الطبيعي وتقالها احواله اجماعا عدت كالهواء وهو ان ينسحب الرطوبة غير  
يلوع بها الغايه ولا يستحل الى كفته لحافه للعلم والاني وجودي هو كالفد  
مثل العفونه فانها تنفعل في القسم الاول لصعف الجوان الغريته ونقوة الغريه فان  
القوة من الغريته بحسن احواله الرطوبة او حفظها ولو لم يكن حرا من غريته لما كان  
هذا يستحل الى كفته حان رديه ولها فان الميت اسرع الى المعين للجوان  
الغريه من الحي واعلم ان سبب المصح الثاني والثالث انما هو حرا من غريته  
لكنها غريته للشيء الذي لا حله ما سبب المصح الملوغ في الغايه فان استولت  
على هذا الجوان حرا من غريته اخري فسد على الغريته فبطلت انزول العدا عن  
طبيعتها ولا يستحل الى طبيعة البدن وهو العفونه وماده المصح الاجسام  
الرطبة والفاعل الجوان والصورة بكفت الرطوبة بكفته موافقة لعرض  
الطبيعة والعاء سمى بشيوا الاشخاص الحرة ومن المنسوب اليها الطلح فاعلم  
جنم فيه حرا من رطوبة ومادته جوهره رطوبة منسحب للجوان وتركب  
بالرطوبة ونقال للبايس ان منسحب كالتفيع وذلك اذا خصته الحرا من  
الجوهر الغريه ولكن لم يطلح بطلق عليه وعلى الاول بالستر اكونه  
والفاعل له حرا من خارج مائة جوهره رطوبة فان احدث الجوان من رطوبة  
ظاهرة اكثر ما احدث من رطوبة باطنه فهو الشيء ان كان هو اسما وان كان  
ارضا فان كان من الفاعل والمنفعل واسطه فهو الفاعل ولا فهو المنسحب  
ومنه السحر وهو يحرك الاجزاء الرطبة من رطب الى فوق بسبب الجوان  
والفرق منه ومن المدحجين الاختلاف في الماد فان مائة السحر الجوان الرطب  
وماده المدحجين الجسم الباس ومنه الاشتعال والفاعل له الجوان والمادة  
هو جنم رطب ذهني او بايس لطيف فان كان بايسا كشتا او رطبا لادهته



فلم يشعلوا المشعل هو الذي فصل عنه بخار ليس من الرطوبة والبرودة  
 تحت لا يستحيل ناراً والتحرر الغير المشعل هو الذي يستحيل اجراءه الى النار  
 اشتراكاً واحداً وحماً لا فصل عنه شيء ومقالات هذه الاشياء  
 منسوبة الى البرود والمركب منها كالعقيد ومن المنسوب الى المظلم  
 اما الليان فلا لا تلال ولا امتناع والسف والمعان وللرطب كالخفاف  
**س** من المحسوس ان اذا اشتد حره على ظاهره اشد برده  
 باطنه وبالعكس وهذا هو المسمى بالتعاقب وللقدماء فيه رايان احدهما  
 ان الحرارة والبرودة هرب كل منهما عن الاخرى فاذا استولت احدهما على  
 الظاهر هربت الاخرى الى الباطن وبالعكس لا هرب الماء عن النار وهذا  
 المذهب بطلانه سلطان افعال الاعراض الثاني ان هذا انما يكون  
 في جسم يحس بسبب رايان جسم حار فيه او برده بسبب رايان جسم بارد  
 لطيف فان كان الجسم حاراً فاستولى البرد على ظاهره احقر الحار في  
 داخل الجسم المستولى على ظاهره ولم يحل فاذا ادسجونه او كان المستولى  
 حراً فحققت الظاهر وكذا فان ذلك الجسم اللطيف لا يحل بل يستقي داخل  
 محققاً وبرداده لا محالة قوي اذ لو لا الاحتقان لكان محلاً وهو لا  
 يصدقون بامر العي والامار ويحطلون ذلك من اعاليه الجسم كالعرض  
 لداخل الحام فازدستسج ما سفته من ماء فانه فاذا استجم استبرد  
 ذلك الماء بعينه لانه في اول دخوله كان بارداً لشره وكان الماء بالقياس  
 اليه حاراً ولما اقام تحت شره حتى علت سخونة الماء فاحس برده  
 وكذلك الامدان في الشافانها ابرد من ماء العي وفي الصيف استخن  
 والشم ابطأ هذا ان المياه المذكورة قد امتخت في الشاماداس الحمد  
 في حال الملاقاء وفي الصيف لا دسه في الحال ثم ان الشح ذكر السب  
 فيه وهو ان القوة الواحدة تفعل في الجسم الصغير اكبر الكبر فاذا

استولى البرد على الظاهر قل موضع ثائر السخى وقوى فعله وفي هذا  
 الكلام بطرفان هذا لا تأتي في القوى الطسعة فانما ستم اقسام  
 محلاً فاذا استولى البرد على الظاهر بطلت قوته وسخى الباطن بقوته  
 من غير معاونة قوة الظاهر اذ هي قد بطلت **س** ان  
 الجسم كلما زاد مقداره رادت كسفه كالنار العظيمة اذا ادخل فيها جوده  
 فالحايجي سرعه وفي الصغرى سخم سطوا قلح ان المحاور بين الجوده  
 من النار واحد وكذلك الماء الصغرى والصغرى اذا الغرس فيها سخم والناس  
 فيه رايان احدهما ان الجسم يرداد كسفه وزاده مقداره لان الماء اذا جاور  
 ماء اخر كان له برود طسعية وبرود اخرى بسبب محاورته اما اذا  
 حاوون جسم حار اكسرت كسفه في نفسه وهذا الرأى مال اليه الشح  
 ونقل عن تقدمه اعتراضاً على هذا فقال لو كانت الزيادة في المقدار توجب  
 الزيادة في الكيف لكان جسم ما البحر الى بردها البحر كسبه الماين وليس  
 كذلك فان بردها البحر وان كان شديداً الا انه لا يبلغ في الشدة بحيث  
 يسهلته الى نسبة مقدار الاخر واجاب عنه مانه هذا المناجب لو ثبت ان  
 النسبة الحاصلة في الاصل محفوظة في الزيادة وذلك غير معلوم  
**الثاني** راء من يقول ان الجسم المائي الصغرى يدرك باجماء العبد  
 ما يحصل للقوسه من السخونة المسفاده من الجسم المغرس فيه والجسم  
 الصغرى ليس ما يمدرك برودته الرأى عن الاجزاء الغرسه ورد  
 الشح هذا الرأى كل الردان قال هو لا يحطلون للاجزاء برده من  
 الاجزاء وليس بحسان سخم الشح حتى يرد بل البارد الذي ليس بحامد فيه  
 برده زاده البرد فيكون الاجزاء كلما حاوون اذ ردت بروده وان  
 لم يكن سخم حتى واورد على نفسه مان الماء مثله مستحيل ان تفعل  
 جزء منه في جزء لان الشح لا تفعل في شفه فاذا ام المحاور للبارد بارداً



لأننا إذا تأملنا ما تحت سبب محاورنا نحن ان تاتوا اجاب عنه بان البارد  
لا يفعل من المحاور من حيث هو بارد بل من حيث كون المحاور مبردا وهو  
نقص البرد مستعد للزيادة والتقدير حيث هو مستعد مقابل الحاصل  
بالفعل ومعنى قولهم الشئ لا يفعل في شئ هو ان الشئ الحاصل بالفعل  
يستحيل ان يقال انه مستعد من طاري من شأنه ان يحدث عنه ميل ذلك  
الحاصل بخلاف ما يعبر من اذ كان الطاري بهذه الصفة والمطر وعليه عادم  
لذلك الشئ الذي فرضناه فيما كلاً من ان فيه حاصلاً بل فيه ضد وما الزيادة  
على الحاصل قد يقع من الطاري اذ كان بطبيع فاعلاً لها وكان المحاور منه  
بعض استعداد لقبولها كيف كان الطاري في كينته كان قوياً أو ضعيفاً  
الآن يكون ضعفه في تلك الكيفية يجعله الى ضدّها اقرب فيكون القاهر في  
التأثير هو الضد وهذا هو الذي حكى سلمه من قول الناس الشئ لا يفعل  
في شئ علة ان البرد هو الطلعه وهي غير باردة والمترد هو المارة  
المحاور **الخامس** **السادس** في الكائنات التي لا تنفس لها  
سبب العجز ان الطين اللزج يعمل في الهواء فاذا استحكم البعل واشد  
المازجه من الرطب واليابس صارت حجارة ولا تكون الارض الخالصه في اكثر  
الامر فان استبدل اليابس بقدرها شتتاً لا استسماً كما يكون الجحش الماء  
ان نجد الماء حال سلاسه او عطش وقدا دعوات هذه المشاهد وان  
بعض الاراضي سيل فيها الماء بحجر وهذا يكون بسبب قوة في الارض بعدته  
يحمل السيل الى الجود وقد يحكي هذا في غير الماء وقد يكون الجحش من  
النيران اذا اطعم ولهذا حدث الاجسام الحديده والحجرية في الصواعق  
سبب ما تعرض للنار ان يطين ويصير بارداً سبب تكون الجحش  
المكس قد يقع دفعه كما صادف الطين الكبر اللزج جرم عظيم وقد يقع على  
الدرج وسبب الارتفاع قد يكون بالذات كما سبق عند كثير من الزلازل

ان ترفع الدج الفاعل للزلزله قطعه من الارض فعه وقد يكون العرض  
لا قد تعرض لبعض اجزاء الارض المتناقص رباح سافه او مياه طاربه  
سقى لاجزائه على ذلك الموضع صمم وسقى بالاسيل عليه رائا ثم كذا كبحي  
سقى ما يخرج عنه شلحاً ومناخ الحال يكون العيون والسحب والمعادن  
فان الارض اذا كانت رخوة انصلت الارض عنها فلا يحصل العيون فاذا  
كانت صلبة احصت فضارت مبداء العيون والحال من المواضع الصلبة وان  
باطن الجبال تحوي من انداواتها لا يكون في غيرها وسقى عاظوا همها  
من الاندا والتلوح مما لا سقى على غيرها ومحس الاحر فيها من غير محل كانت  
انفع المواضع في يكون السحب ومادة المعادن الحار النامي مدداً متظاوله  
ولا سقى في موضع الا في الحال فمما انفع من غيرها في كونها **سبب**  
قالوا الا نحن التي تحت الارض ان قوت على محور الارض تحت سبب كل  
جسمها صاحب حدة العيون السيل وان كان تحت لا يسبح محل حر  
صاحبه حدة العيون الرالده وان لم تغد على محور الارض فهي مياه القتي  
واذا كان المحاور ذاتاً كثر المادة وكان وجه الارض مستحسماً وطول ذلك  
المحاور الخرج لم يملك للمكانه الارض محوكة وحرك وجه الارض وحركت  
الزلزله ورتاسوا الارض بعوة فافضل بارا **سبب** البخار  
نصاعد ان كان كبراً او قليلاً عني واحد لما حله وبلغ الطبقة الاولى  
فان لم يصعد البرد تكاثف ذلك القدر من البرود وقاطر بالمكاثف  
هو السحاب والمقاطر هو المطر وان قوى البرد بل لمكان ان وصل اليه  
قبل صيرورته حاراً او برداً ان وصل بعد ذلك وان لم تبلغ الطبقة  
الباردة فان كان كبراً فقد سقطا طرثد برد الهواء السافل وقد لا  
مقاطر يكون ضاراً وان كان قليلاً واصابه برد الليل ولم يجد رطلة  
ان نجد نزل ضعيفاً واذا انتصاعدت الادخنة الى الطبقة الباردة فان



انكسرت بها بالبرد نزلت فتوجج الهواء فحصل الريح وان لم يسكن تهاذت  
 الحركة النارية بسبب لان الحركة الدورية القوة تعوقها عن الصعود الى  
 صوة النار ويحدث ايضا الريح واذا ارتفع المحلط من النار والدخان الى  
 ان وصل الطبقة الباردة من الهواء وانعقد محالاً فاحتسرت الزمان في الحار فان  
 تقع على حرارته فضعف العلو وخرق الجباب فحصل الرعد وان صار بارداً  
 تافل وتزلى ومرت السحاب فحصل الرعد وللطام هذا الدخان وعمل  
 الجرار والحركة فيه يفر الى مراحه من الدهشة مستعمل فحصل البرق واذا  
 ارتفع المتوجج من الارض وكان ههنا من غير ان يقطع اتصاله عن الارض  
 فاذا وصل الى النار اجترق وسرك فيه الاحراق الى الارض وان انقطع  
 اتصاله عن الارض مع وصولها في العكس النار اسفلت مما تبقى الاشغال  
 ويرى كان كوكبا سقسق ورياق في الاحراق فيرى كانه ذوابه الكوكب  
 او ذبا وصته واذا ارتفع من المواضع التي طسعتها كبريته في الدنيا الى  
 اخر عا طسعتها وخالطت الهواء الرطب بسبب برد الليل صار الهواء  
 على تلك الطبع فاشعلت من انوار الكواكب وروى الانوار المشاهدة  
 ليلاً واعلم ان هذه الاحكام باسرها ليست نقيصة وانما هي على سبيل  
 الظن **س** قالوا السبب في حدوث الهال ان الغم الرطب  
 يحرك بحركي المراه وهي اجرام متصلة حاس مفصلة في الحقيقة فلا يظهر  
 كل واحد من تلك الاجرام متصل بالمرئي لصغره فان المنقسم لا يرى فها  
 لا قسم ومع اختتامه مع عنى يودي اللون دون الشكل ولو انصلت  
 اتصالا موجد لادب مع ذلك الشكل فلذا توسط هذا الجسم بين الوا  
 والقمر وكان رميا فالتي تقابل القمر لا سوره ولا يودي جبال القمر  
 فان المشي المتأخر على الاستقامة بعينه لا شحم والذي لا تقابل  
 من الاجرام فاما يودي الحال ولا يودي الشكل فيظهر الضوئي في كثر

واحد منها فاذا كان القمر عا سمت الرأس كان شبه الحدة الى تلك الاجرام  
 والى القمر شبه واحد في الهال مستدير وان لم يكن عا سمت الرأس  
 كان الخار الذي يلمت الرأس اقرب من الاجرام فاذا وقعت الخطوط على  
 ظاهر الجباب كان الخط المتصل بالجانب الاقرب اقصر من المتصل بالآخر  
 وذلك بخلاف الاستدانة فحان يكون الجانب القرب اقصر من الآخر حتى  
 عند الخط المتصل في عمقه الى ان يصير طوله مساوياً للطول الجانب الآخر  
 حتى يتم الاستدانة قالوا فاذا وجد في ظراف وجه الشمس اجراماً شبهة  
 وكان وراءها جسم كسف كجبل او بحار فيعلم فاذا استدبر الانسان الشمس وقابلها  
 انعكس الشعاع البصري من كل واحد من تلك الاجرام الى الشمس وادى  
 اللون ولا يودي الشكل ولا يودي اللون علما هو فان تلك الاجرام قد لموت  
 تلك الجسم الشئ بلادت لو كانت متروكا من ذلك اللون ومن لون المري هذا  
 هو قوس قزح واما السارل فانها اجالات سبهية في اللون لانها  
 في وجه الشمس وسورة وسبب استقامتها ان مقام الناطق تحت سوك  
 المنجد راسها او كونهما قطعاً من دوائر عظام بحسبها البراي سيقه  
 والله اعلم **المقالة السادسة** في النفوس **فيها** بيان  
**الاول** في وجود النفس وحدها **اعلم** ان من الاجرام ما يشاهد  
 منه صدور الحس والحركة الارادية والفكرية والنمو والتوليد مع الاستمرار  
 في الجسميه ولو انهما من ان يكون لها سادى مغاير للجسميه والمادة  
 فان المادة لو كانت قابلة لتخل عنهم ان يكون فاعله ولا نهايت مركه  
 في العنصريات والمبداء مثل هذه الاشياء سمي عندهم النفس والنفس عندهم  
 اسم لهذا المبدأ من حيث اضافته الى هذا المادى من حيث جوهري واعلم  
 ان النفس من حيث صدر عنها هذه الامور يقال لها قوه ومن حيث  
 انظر اذا انصرفت الى المادة يحصل منها حيوان او نبات يقال لها صورة



ومن حيث انها مكنة لطبع الجن لما مضى قبل الفصل يقال لها كمال ومن الكمال  
ما هو اول وما هو ثان فالكمال الاول هو الذي يفسى التمدد الشوي والكمال  
الثاني هو الذي يلحق التمدد واذا عرفت هذا فمقول عرفت ان الكمال الاول  
لجميع طبيعي ولم يجر قوتها بانها قوم فان القوة تقع بالاشراك على القوة العلية  
والاعالية واللفظ مشترك محترمة في التعريفات ولم يجر قوتها بانها  
صورة فان السر الانسانية والملكية عندهم غير جال في البدن فلا يكون  
صوره فيه وقتد واما الكمال الاول لان التمدد يقع بالنفس والجميع ههنا يعني  
الحسن الماده وقتد بالطبعي لمخرج الصور الصاعى فانها كالات اول الجسم  
لكنه غير طبعي بل صاعى كالسر وهذا المعنى مشترك بين النفوس الملكية  
والعنصرية وليس محسوسا فان هذا التعريف انما هو بالواجب فافادوا  
بشر النفس الارضية عن الملكية اضا فوا الى هذا بقولهم الجسم طبيعي  
قولهم الى روى حوه بالقوم معنون به كونه خالات بصد عنه توسطها  
وبغير توسطها افا عيل الحوه كالغدى والنمو بعير هذا المعنى ساء ولا  
للنفوس النباتية والحيوانية والانسانية فاذا اريدت ان تتراسه عن غيرها  
اضافوا اليه بصد عنه افعال مختلفة من غير قصد ولا احتياوان اريد  
بشر الحيوانية عن غيرها اضا فوا اليه بصد عنه الافعال المختلفة بواسطة  
القصد ويكون لها قدرة على الفعل والرك وان اريدت ان تتراسه  
اضافوا اليه بصد عنها ادراك حقائق الموجودات على سبيل النفس  
والحدس فاذا ارادوا بشر الفلسفة اضا فوا الى قولنا كالات اول الجسم طبيعي  
وقولهم ذى ادراك وجره سعال بعلة كالات حاصلة بالفعل واعلم ان  
وجود النفس من الامور الضرورية لما مضى الى البحث الكلام في ماهيتها  
وصفاتها المشتركة والخاصة **الحاشية الثانية**  
في ما هيته النفس ذهب قوم الى ان النفس جسم جال في البدن وهو

اجرا اصلية فيه وذهب اخرون الى انه جوهر ليس بحم ولا حرافى ولا اول  
قول الجمهور من المسكن والثاني قول الجمهور من الحكا والناس اختلافات  
كثيرة في ما هيته واقترها الى الحق هذان اما الاولون فقد استدلوا بحسين  
اجدها علم كل واحد بذاته مع عدم علمه بالجوهر المجرد والمعلوم مغاير  
للمجهول ودان كل عاقل عن هذا الجوهر الثاني ان مدرك الجبريات حم على  
ما ذهب اليه الحكماء فالمدرك للمعطيات جسم باللازمة انما يحكم على زيدانه اسان  
والحاكم على الشئ مدرك لها فالنفس مدرك للجبريات والكلمات ومدرك  
الجبريات جسم فمدرك الكلمات جسم وهاتان المحتان صحتان اما الاولى  
فلا يمكن ان ادعمت العلم الضرورى بالماهية فهي من الرأى وان ادعيت  
العلم بالوجود فهو مسلم ثم يقول هذا بعينه عايد عليهم فان كلياتهم يعلم  
وجوداته وشخصه في هذه الاجزاء التي شونها واما الثانية فان قولهم  
النفس لا تدرك الجبريات خطأ فانها مدرك للجبريات بالالات ولا يلزم  
من ذلك عدم ادراكها للجبريات واما الاخرون فقد احتجوا بان  
الاولى ان الماهيات البسيطة الكلية معلومة وهي غير مقسمة فالعلم  
بها غير مقسم لانه لو انقسم لكان اما الى جزءين متماثلين او مختلفين والاول  
باطل لان كل واحد منهما كالمفضل للكل لا امتناع التساوى مطلقا وليست  
المختلفة بالذات واللوازم بل ان كان في العوارض المادته كالمقدار والشكل  
فلا يكون العلم مجردا واذا لم يكن مجردا لم يقع فيه اشراك وايضا فان الانقسام  
ان كان شرطاً في كون الصور معقوله بقتله لا يعقل وكان يكون مخالفا للجزء  
مخالفة الشرط للشرط ولان هذا بمعنى القسم فليس كل معقول كذلك  
وان لم يكن شرطاً كانت الصور منوفا بالعوارض الغريبة كالجمع والتفريق  
فمن خلوها عنه والثاني باطل لانه بمعنى انقسام البسيط وهو محال  
واذا انقهر عدم انقسام الصور فالمحل ان كان جسما كان مقسما وانقسام



المجلد يستدعي انقسام الحال وان كان حسيًا فان كان مستمرا لم الحلف والآكان  
نقطه وسجل ان يكون النقطه نفسا لما سألنا عنها جوهر ولا ان النقطه طرف الاستداد  
مستقل ان يجل فيها بالاستقلال شيء فم قد يجل بها طرف امتداد حال في  
جملتها وهذه هي عدم القوة **الحجته** الثانية ان ههنا عقول لا عليه  
فانا نعقل امرًا مسدكًا بين زيد وعمرو وهو الانسانيه فالعاقل ان كان حسيًا  
او حسيًا لزم ان يطاع الصلبي في الماده ستكون جبرًا مستحيل في وقوع  
الشركه **الثالث** لو طلت العاقله في قلب او دماغ لوجب ادراك المجمل  
ابدأ اوله بدر كماله والنالي يصيبه باطل فالقدم مثل ان الملازمه ان  
نعقل الاله ان كفي في حصول صور الاله وهي حاصله ادا وجب الادراك  
اذا وان اسفر الى حصول صور اخرى للاله جال في العاقل الحال في  
الاله لزم اجتماع الامثال **الرابع** لو كانت حسيه لضعفت لضعف  
المجلد كافي وقت الشرحه والثاني باطل بالوحدان فالقدم مثل **الخامس**  
العاقله تقوى على ما لا تنهاه من العقول كالاعداد والاشكال  
والقوى الحسيه تنهاه على ما مر **السادس** القوى الحسيه  
تكل بعض الافعال ولا تدرك الضعيف اثر القوى وفي العقل العكس صادق  
في البابين واعلم ان هذه الحجج ردت امتا الاولى فلان قولهم جبر العلم  
لوساوي العلم في كونه علمًا لزمت المساواه مطلقًا ويقع المحال في تعارض  
سادته قلنا ممنوع وهذا بنا على مقدمته هي ان اشخاص النوع الواحد اما  
تماما بالماده وبخبر هذه المقدمه واما قولهم اذالم يكن كذا لا يقع  
فما اشرك ممنوع فانه لا يفرق الاشكال ما ان شخص ارتسم في النفس معناه  
ارتسم في النفس باهية متصوره لو ارتسم في النفس شخص اخر من تلك الماهيه  
لم يحصل اخر يد في العقوليه واذا فسر الاشكال هذا المعنى جاز ان يقع  
في الاشخاص وهذا كما يقولون اننا الصور الجبريه الحاصله في نفس زيد

مسدكه لا من حيث انها حاصله في تلك النفس الجبريه وقولهم المجمل اذا قسم  
انقسم الى حال قلنا هذا قسم بالنقطه وكحقوق القول في هذا ان نقول  
الحال قد لا يصح انقسامه انقسام المجمل وقد يصح فالاول الحال الذي  
لا ينقسم الى اجزاء ساسه في الوضع كالانقسام السواد الى جبريه المعقولين اعني  
الجنس والفضل وكالاتا الصنوع الحاله في مجمل واحد كالسواد والحكمه  
والثاني الحال الذي ينقسم الى اجزاء متساويه في الوضع كاللحم المنقسمه الى جبريه  
متساويه في الوضع فانها يصح انقسام المجمل والنقسام المجمل ايضا قد لا  
يصح انقسام الحال كما في انقسام الجبر الى جبريه المعقولين او الى مادته  
وصورته وقد ينقسم الى اجزاء متساويه في الوضع ولا ينقسم الى اجزاء من  
حيث ان الحال قد يجل فيه لاس من حيث هو منقسم بل من حيث حقوق طبيعه  
اخرى كالنقطه الحاله في الجسم فانها حلت فيه باعتبار حقوق التاهي به  
والمحاذاة الحاله في الجسم لاس من حيث طبعه بل من حيث وجود جسم  
اخر منه على وضع متساو كالواحد فانها لا تنحل الاجزاء من حيث هي بل من  
حيث حقوق مجموعيه ها واذا فسر هذا بقول لم لا يجوز ان يكون  
العقل هذه المثابه فان قالوا الاعراض المنقسمه ما ينقسم الى اجزاء الاعراض  
المساويه في محالها والنقطه ليست من هذا القسمل قلنا ما يدرك سر ان العلم  
فان البرهان عليه عال هذه الجسم يسفر الى نفس الجوهر والكلام فيه قد مضى  
واما المثابه فانا نقول قد تنقسم الاشكال في الصور المعقوله وهو  
لا يصح التحدد واما اليائنه فانه عائد على جميع على قدر التحدد وذلك  
لان ادراك النفس لهذه الآلات ليس لا يطاع صورها في النفس فان المحرر  
لا يرتسم فيه الامر المادى بل للحصول صور الاله في مادتها والحصول  
صور اخرى في الاله وعلى القدر من لزوم ما ذكرتم وحواربهم عن هذا  
هو بعينه جوابنا عما قلتم وايضا يستحق هذا الموازن النفس صناديقها فانها



متى ان يكون معقوله ابداً او غير معقوله اصلاً واجاب عن هذا بعض  
 المحققين ان صفات النفس منها ما يحلها تعلقها بمرادها ومنها ما  
 يحلها مقابله بالغير ككونها مجردة عن المادة والنفس معقوله للصنف الاول  
 دائماً دون الصنف الثاني لا تقارنها في العقل الى امر زائد على ذاتها واقول  
 النفس قد يعقل عن ادراكها لذاتها والاوجب ترتيب امور متتالية دفعها واحد  
 في النفس وهو محال وايضاً فان الصور اذا حصلت في الاله لم يلزم احتمال عشرين  
 في بطل واحد لان احد المحلين هو الاله والثاني هو المان اجاب عن  
 هذا بعض المحققين بان المجال عايد بعينه ههنا فان اقتران احد المعترنين شي  
 محتمل منه اقتران الاخر به على ان يقول هذا توقف على استدعاء العقل حصول  
 صورة المعقول في العاقل ومع تسليمه يقول الصور الذهنية لا تتكفي  
 انها مغايرة للصور الخارجية فان احدى اعمدتها اخرى جوهرية وعلى تقدير  
 ان يكونا عرضيين يكون احدى هاتين الاخر خارجاً يصدر عنه ما يستحيل  
 صدور عن الاول فالشارح بينهما ليست حصة وعلا هذا التقدير ان  
 ان يحل الصورة الذهنية فما حلت فيه الصور الخارجية ولا يلزم اجتماع  
 صورتين متميلتين في محل واحد وانما الراجع فانا نقول ان العاقل لا ينفك  
 لصعفه محلها لا لضعف القوى مطلقاً وقت الشحوخة بضعف القوى  
 المحسنة اما يحل القوى العاقله فلا وانما الخامسة وقد يتبين ضعف  
 قولهم ان الصور الحسية لا تنفك عما لا تنفك عن قول ان العقل ليس  
 هو بغير وانما هو قول وعندهم ان القوى الحسية قابلة لانفعالات  
 غير متناهية وايضاً انما احالوا كون الحسية عند تناسله اذا كانت مبداً  
 بالاستقلال والكلام على السادسة قدمت من هذا **سب**  
 قالوا النفس ليست مزاج فان مقتضى النفس مزاج يستضي المزاج كما  
 يقع منها المانع في حركات الجواهر بل في مسها طاله الاعمال ولا ادراك

المزاجي انما يكون بعد الانفعال والتي لا تستعمل عن شبهه وسيحل عند ان  
 صفه فلا تقع ادراك لان المزاج مركب من العناصر المتضادة المتداعية الى  
 الامكان فلا تد له من جامع جمعها وحافظا لحفظ بقائه على ما هو عليه من  
 التركيب ويكون مقتضى علمه وذلك هو النفس اعترض على هذا بان النفس  
 انما معنى محسوس لا استعداد الحاصل من المزاج فهي متاخرة عنه وكيف يكون  
 في الجامعة لا سطقات اجاب عن هذا بعض المحققين بان نفس الايون  
 مجمع بقوتها الحادة اجزاء عداية ويحفظها اخطا ودر منه بقوتها المولدة  
 مادة التي يجعلها مستعدة لقبول قوة من شأنها اعداد المادة لصيرورتها  
 انساناً مصير تلك القوة من شأنها تلك القوة يحفظ المزاج الذي للمنى كما  
 في الصور الحديثة ويريد المنى كالأنة الرحم لتزايد سعادته المكتسبة  
 هناك الى ان يبلغ الاستعداد الى قبول نفس اكل بقوتها مصدر عنها اولاً  
 افعال النبات من جذب الغذاء والتمية والترس الى ان استعداد لقبول نفس اكل يصدر  
 عنها في ذلك الافعال الحيوانية فتم البدن وبكل استعداد لقبول الناطقة  
 وتبقى مدته له هذه القوا كاشي واحده متوجهة من الفطن الى الكال واعم النفس  
 واقع على الملك الاخر فالجامع للامجاء العداية نفس الايون والجامع  
 للامجاء المضافه اليها الى ان تم البدن وسحطه هو نفس المولود وهذا البحث  
 ما قطعنا حيث بسند هذه الافعال الى واجب الوجود **الحث**  
**الثالث** في القوى النباتية وهي ملك الغاوية والنامية  
 والمولدة لنبات الغاوية فهي التي تحيل الغذاء الى شبه جوهر المعدي للحفيل  
 ما سئل ورد على من توهم ان الغاوية هي النار فان الغاوية لو كانت  
 هي النار لما وفقت النمو عند جذع النار مادامت موجوده لا يزال موثراً  
 وكان غاية فعل النار الاحراق وعاية الغاوية الاطالة الى الجوهر الشبيه  
 بالمعدي وللغاوية اربع قوى خادمة الحاديه وهي التي بها تد واستدلوا



عليه ان الاطلا اذ كانت مخلوطه مع الدم في الصمد فان كان كذلك واحد منها  
سقت الى عضو معين فلو ان في ذلك العضو حالاً لذلك الخلط المعين ولا  
لما احتقر الحذب به والماسكه وهي التي ينسج الغذاء في المعدي حتى يهضم  
الهاضم والهاضم هي التي تحلل الغذاء وتعد للنفود المستوي لقنول اثر  
الغاذيه وبحل الغاذيه الى ما ينسج محوهر الحيوان وقيل الهاضمه هي التي تحلل  
ما حذته الحاذة الى عوام سهياً لان تجعل الغاذيه خراً بالفعل من المعدي  
والفرق بين الهاضم والغاذيه ان الحاذيه اذا حدثت شيئاً من الدم وامسكه  
الماسكه حصل له من الطبخ ما لا يجهل استعداد الصور الدمويه في الاستقاص  
والعضويه في الازدياد الى ان ينهي الاستعداد سلطان الصور الاولى  
وحدوث الصور الاخرى مهيئاً لئلا يحد الاستعداد لزيادة احدى  
الصورتين ويقضى الاخرى وهذا فعل الهاضم والماسكه حدوث احدى  
الصورين ومساذا لاخرى وهو فعل الغاذيه فهذا فرق بين غاذيه كل  
عضو وهاضمته ونقل عن جالينوس ان الهاضمه هي الغاذيه والدافع للفعل  
قالوا وهذا الاربع متغاير لان القوم الواحد لا يكون مبدأ لأفعال  
مختلفه ولان العضو الواحد يكون ضعيفاً في افعالها قوياً في الاخرى وما كان  
ضعيفاً في محوهره تعدد الاثار لعدد الشرايط وضعف القوه لاختلف  
الشرايط واعلم ان الغذاء يقال للذي يقوم بدله ما يتحلل عن الشيء الاستحالة  
الى نوعه ونقال للذي يمكن ان يصير عدداً كالحطه ونقال لما استحال الى  
جوهر المعدي بالفعل قتل الالتصاق وبما السطاح من المعدي خراً ما  
بالفعل وشبهها ولما كان الحيوان مرجحاً استحالة ان يكون عداو سيطاً  
لانه لا شئ بسيط وفيه بظرفاته لما جاز ان يكون لبعض القوي تان في  
استحالة الغذاء ولبسه صور جاز ان يفعل ذلك في البسيط كما ان النبات  
يحد سائماً ويصير خراً منه وفعل الغاذيه الايجاله والتشبيه والتلصيق وهو

128 انما تم ما يورثه كحصيل الخلط السهم بالقوى الغريزه من الفعل المعدي  
وقد لا يحصل كما في وقت عدم الغذاء ويصير حر العضو وقد لا يحصل كما  
في الاستسقاء الخبيث وسههه في عوامه ولونه وقد لا يحصل كما في الهق  
والبرص وعند وقوف الغاذيه يحل الاجل ويحصل الموت قالوا والسبب  
فيه كونها حسانه وكل قوه حسانيه فهي تنهيه النادر واقول هذا  
كلام ردك طاماً او لا فلما تنا من ضعف قولهم في تنهيه النادر الحاصل  
من القوي الحسمانه واما ما سألناه فلا يكون محوز ان يكون النادر الحاصل من هذه  
القوى انما تشاركه من الغير فلا يكون مؤثر على سبيل الاستدلال واما  
الثالث فلا تناقضه بالقوى الملكة على ما ذهب اليه بعضهم من كونها اجتماعيه  
وقد يقولون ههنا ان الرطوبه الغريزه تعد من الوقوف باطن في الاستقاص  
المودي الى الانحلال ومتى انحلت الرطوبه ابطمت الحماه الغريزه وسبب  
استقام الرطوبه الحماه الخارجيه والداخليه والحركات الفساده ولا  
تفي القوه الغاذيه ما اراد البدل وقت الكهوله لان التحلل وقت الكهوله  
الكثر منه وقت الشاب وهذا ايضا لا يحل من ضعف واما التلبيه فانها  
قوه موجب الزيادة في اجزاء المعدي على انه محفوظ في الاقطار والفرق  
من النمو والسن ان الواصف في النمو قد يسمى كالشبح اذا صار سماً فان اجزائه  
الاصليه قد حلت ووصلت فلا يقوى الغذاء على تغذيتها فلا يحقق النمو  
فان النمو انما يكون لنفود الاجزاء الغذائه في المناور المستنده مع شهبها  
بالاصل ويورد ههنا سؤال وهو ان الثاني ان سقي منه شيء يابست  
اولاً فان كان الاول فالثالث بتمام الصور وهو محال لاستحالة بقا الصور  
مع الاتصال واما المان وهو محال كانه ان كان الثاني كل المان لزوم بقا  
الدين منه العمر وهو محال وان كان بعضها لزم ربح بعضها بالبقاء  
والبعض بالغير من غير مرجح وهو محال وان كان الثاني لزم ان يكون



البدن جاداً في كل وقت وهو محال وأجيب عن ما كان المجلد في أول الأمر أن  
هو اللطف وأما الكثيف فإنه لا يتخلل ويتخلل الغليظ وسبق على الاستمرار  
ما سقط التوك والصورة الواجبه وهذا لا يتخلل من بطر وأما المولده فهي  
التفصيل جبراً من فضل الهضم الأخير للعنقه ونودعه قوة من جنه قالوا  
شأنها خلق المرود بطبيعته وإفان اجراءه هات ما سبها ما يصلح لمبدأ شخص  
آخر من نوعه وهذا ما يحرم سطلانه فان القوى الطبيعية تتجلى ان تصدر  
عنها آثار مختلفة **الخبر** **الرابع** في القوى الحيوانية  
وهي قوتان قوى ادراك وقوة محرك وادراك الحيوان قد يكون بحواس ظاهره  
وقد يكون بقوى باطنه وفي الشهوات الحواس الظاهر حس الاول والقوة  
المسيه وفادتها ادراك المتأني من الملائق الخارج فان الحيوان لما كان مرجحاً  
من العناصر كان يتأق على الصحة يتأقها واذا استولى احد هاتين المراج فلا  
تد من قوه ساريه فمدركها المتأني لاحتد عنه فادن كل من هذه القوت  
فان له قوه المحرك وكل حساس متحرك بالارادان ورتا قيل ان هذه القوه  
لست قوه واحده بل هي حركه أربع قوى الحاله من الحار والبارد والحاله  
من الرطب والجابس والحاله من الصلب واللين والحاله من الملس والخش  
ونحن نرى ما توقعه هذا واعلم ان الجامل للقوه المسيه هي الواسطه  
فهو خال من جميع الكميات حتى يقع البادء على الصرافه فالاقرب الى  
الاعتدال اشد لمسا واللبايط لا اعتدال فيها فلا يمكن حصول حاسه  
لمس لها فلا يجرى لها ولا يذرت اجاؤها الى اصغر الاحوال ولا يقع  
لها ادراك بذلك البعض فليس لاجرائها جامع ادراك الى فله حيوه لها على ان بعضهم  
جعل للبايط العنصره احاساً مستدلاً بطلك بعضها ما ساء به في الطبع  
كما يطلب الحيوان اللام وهذا في غايه الضعف الثاني الذوقيه وهو  
تلوا المس في القايده فان الحيوان لا تدله من قوه مدركها النافع المستجلبه

لكن المس اقدم فان دفع الضرر سابق على جلب النفع ولا تد منه من اللامه وهي  
غير كافيه بل لا تد من متوسط هو الرطوبه اللعائيه العنبره وهي عديمه الطبع  
لنوديه كما هو وقد مر كمن الطبع والادراك ليس يعاين للبحر كالجبر انه  
فانما يعرف بسخر وسفعل عنها سطح الغم ابعالاً مسياً ولها اثر ذو في  
فلا يتم ادراكها الثالثه الشم ولا تحتاج الى اللامه من ذلك الراحه والا  
لان في زمان يسير يتخلل من المسح وغيره من الحار ما ينتشر في بيت كمر  
محت مجده الثامون في كل جرم من اجزاء البيت فم قد يقع بسبب الاحساس  
وقد يقع لا بفعال الهواء وقد تتوهم بعضهم ان ادراك الشم يعقل بالمستمر  
من حيث هو وهو في عايه البعد واخرون زعموا انه ليس في الجسم رايحه بل  
له خاصه توجب بفعال الهواء عنها الراحه ومن له ادنى حد من ذلك هذا  
انظر الى العنبر كيف تداد رايحه بالشم وبمعنى الناس توهم ان لا رايحه  
الا في عالم العناصر سائيه على ان الهواء او الحار لا يد منها في حصول الراحه  
وهو خطأ اما اولاً فلان شرط الهواء او الحار انما حصل توسط الاستمرار  
واتما سألناه بخلافه يكون الهواء شرطاً ههنا وليس شرطاً في الفلصحات  
الرابعه السمع وهي قوه مدرك الاصوات والصوت ليس له وجود ثابت  
مستمر كوجود البياض بل هو امر حادث سحده ولا يحدث الا عند قلع او قرقع  
وليس القلقع ولا القرقع نفس الصوت فانها محسوس بالبصر دون السمع والصوت  
بالعكس واعلم ان القلقع والقرقع سد عن تفتح الهواء وقد طعن بعضهم ان  
التموج هو نفس الصوت وهو أيضاً خطأ فان جنس الحركه قد يحس احاساً  
ثانياً سائر الحواس دون الصوت وايضاً لا يلزم من فهم التموج فهم الصوت  
نعم التموج سبب للصوت وليس المراد من التموج حركه اسعاله للهواء واحده  
بعض بل حاله شبه حال الماء المتوج فانه يحصل بالمدافع صدم بعد صدم  
وسكون بعد سكون وليس مطلق القرقع والقلقع سبباً لحادث الصوت



بأن تكون سبالة اذا حصل بعنف وفي الشهور ان الاحاسيس السبعى يوقف  
على وصول الهواء الجائل الى الصماخ لان صوت المودن يميل من جانب الى  
اخر غير ميل الرياح اليه ولان العبد يركض بالحشدة على اخرى قبل  
سماع الصوت وجماعه من المتأخرين منعوا من ذلك فان الصوت قد يسمع من  
وراء الجدار مع استحالة بقائه على الكل عند نفوذ الهواء الجائل فيه واعلم  
ان الصوت ثابت في الخارج لانا اذا سمعناه اذ كنا حته ولو كان  
الادراك انما هو حال وصوله الى الصماخ لم يدرك حته كالموسى واما الصدا  
فانه يحدث من توجع بوجه هذا التوجع اذا قاوم به جسم كحل او جدار لنرى ان  
تتوجع الهواء الجاصل من هذا الهواء الجدار الى مكان الاول يحدث الصوت  
الذى هو الصدى وهو تابع لكل صوت لكنه قد لا يسمع كالتساوي كما في  
الصحارى او لم يسمي في التوجع من تحتها كالصوت الواحد كافي في الدور  
ولهذا يسمع الصوت فيها اربع ماسع في الصحارى واما الحرف فانه هينه  
عازيه للصوت يمتد ما عن صوت اخر مثله في الحدة والتعليل في المسموع  
ومنه مصوت وهي خروج المد واللين وموامت وهي ما عداها الخامسة  
الابصار والناس فيه ثلثة مذاهب الاول ان الابصار انما يكون خروج  
شعاع من العين على شكل مخروط زاوته عند البصر وقاعدته عند سطح  
المبصر الثاني ان شعاع لا يخرج من العين لكن يكتف الهواء كصفته بمبصر  
الهوا هو الاول في الابصار الثالث ان المبصر ترد صورته على البصر مستطوع  
فيه وهذه المذاهب عندنا باطله اما الاول فلان الخارج من العين انما  
ان يكون عرضا وهو محال لا يستحالة انتقاله لاعراض واما ان يكون جسما  
ملوذا ان يخرج من العين جسم متصل بجسم الثوابت ولانه لو كان جسما  
لزم الداخل ولان الخارج من العين في غاية اللطافة بحيث يشبه  
عند هبوب الرياح فري الانسان ما لا تقابله دون مقابله ولا تاسطر الى

130  
الارض من تحت الماء الصافي محال ان يكون ثم خلافا دفعه الشعاع  
قال بعض المحققين هذا مستفرض باثبات الكواكب النيرة وهذا ليس بصحيح  
لانا لا نقول ان الشعاع يخرج من تلك الكواكب حتى يلاقي الاجسام الغليظة  
بل ما اذا لم يلجم كسب بعد حصول الشعاع في ذلك الجسم الكسب لا  
ما سال من البراهمة واما الثاني فلان الابصار لو توقفت على الاحاطة لكان  
الابصار مع المشاركة اتم منه مع الانفراد فهو اريد اذ الاحاطة في صوره  
الاشراك ولان عين العصفور كيف يعقل خروج نور منها مستغنى اجماله  
الهوا العظيم واما الثالث فلانه مقتضى ابطاع العظم في الصغير وهو محال  
اجابوا عنه بانه قد سيطر العظم في الصغير كما في المرآة وليس هذا بصحيح  
لان العظم لا سيطر مع عظمه في الصغير بل سيطر صوره مساوية في  
الشكل دون المقدار ولا يمكن القول ههنا لثلاثه لان البصر يدرك العظم  
على عظمه والصغير على صغيره وايضا كان يحسن لا يركب العبد على بعد  
والصغير على صغيره والحق عندنا ان البصر اذا قابل المرئ مع شروط الادراك  
حصل الادراك للفرق بالمقابلته سبب معد لا سبب الا بطباع ولا خروج  
الشعاع **س** زعم بعض القائلين لا بطباع انه سيطر في  
المرآة صوره المحاذي ثم سيطر من تلك الصوره صوره اخرى في العين واما حجاب  
الشعاع قالوا يخرج الشعاع من العين الى المرآة ويعكس عنها المتقابلها  
الى الوجه مصدر الوجه مرئيا والقول ان باطلان لما قرع زيان ما انما  
ابطال الاول فلان الا بطباع لا بد وان يكون في موضع معين حينئذ  
يستحيل تعين لا سال الثالث واما ابطال الثاني فلان انعكاس الشعاع  
عن المرآة انما لصلهتها او لملامستها اولها والاول والثالث باطلان  
بالماء والثاني ايضا باطل لانه اما ان يعتد ذلك السطح العكس  
المستقل الاجزاء وهو باطل لان الشعاع الخارج عن العين يكون عند



الخروج في عابه من غير الا حراً ولا في طرف كل خط منه جراً ساداً إليه ومعك عنه  
 ولا يقع له فيما يرد عليه ولا تغير كمر السطح وكان بحال انعكاس عن السطح  
 الحشدة لأن سبب الحشوة الزاوية ولا تدني الروا من سطوح ليس ولا الذهب  
 الزوايا الى غير النهاية **س** خرج العالمون بالبطائح رؤيه الشئ  
 الواحد شئ على اسباب احدها ان الاله الوديع للشمع التي في الخلد الى طمس  
 العصي بعرضها الا يقال فلا سفلحان بل يودي كل واحد منها شئاً على حد  
 والادراك انا هو عند الملقى يحصل خيالان بحسب انما شأن وناسها ان تقع للروح  
 الباصه حركه وتوحى تقدم لاطلاع عن موضع التقاطع فيودي الخطان الى خالين  
 وبالتالي ان تقع للروح تقدم وما خرج على سبيل السعه حتى تقع لها حركتان  
 متضادتان حركه الى الحس المشترك وحركه عنه كانها ادا ادت الصورة الى الحس  
 المشترك رجح منها حركه بقدر ما توده القوه الناصره وذلك بسره الحركه كانه  
 لما زال المقابل الاول من الروح عن مركزه لا اضطراب حركته وطلعه حركه اخر  
 وقبل قوله قبل ان تنجي عن الاول يقع للروح التحرك الى حركه تقدم واخر متأخر  
 قال اصحاب الشعاع انه يحصل من ادنيا حمان بعد احدها عشر اذرع وبعد  
 الاخر ذراع ولا يكون الا قرب ما نعا عن رؤيه الأبعد فاذا اجتمعنا بطرنا الى الاقرب  
 رأينا الانعكاس وبالعكس ونز المحال ان بقي بركب العصي في عالم واحد وان  
 لا تنفي وانما فالروح الاماعى لطيف يستحيل تقاؤه من غير تقدم وتأخر في  
 الكرامه وكان يحصل الخول عالمنا لا كره الناس ثم انهم عللوا هذا على منذهبهم  
 بان الشعاع الخارج من العين يكون على شكل مخروطي قاعدته عند المرمى  
 وقوة هذا الشعاع انما هو في سهمي المخروط وهما للمعان عند البصر اما  
 في حق الاجول فلا يحتمل ان قد يدرك الشئ شئ **س**  
 المرئيات بالذات انما هي الضوء واللون فهذه ثلثه مقاصد الاول المرئيات  
 انما هي الضوء واللون والاطراف والجسم والبعد والوضع والشكل والفرق

والاتصال والعدد والحركه والسكون والملابس والحشوة والشفاف  
 والكلام والطل واللحم والقبح والناثبه والاختلاف والظلمه والترس  
 والاستقامه والايحنا والحدس والتغير والكث والقله اما الاطراف  
 فقد انما مره بالذات وهو حطاً فانما اذا يدرك السطح والجسم بواسطه  
 الضوء واللون واما الجسم فانه داخل تحت الجسم والبعد غير مرئى بالذات  
 فان لم ير من المتاعدين حسيماً خالون لم يدرك البعد منها كافي الكواكب  
 والواضع انما يدرك بواسطه حصول الحس من الفرقين الملوطين في مكانين  
 وكذا البعد والاتصال انما يدرك بواسطه المقارنه والحركه لا يدرك الا  
 عند اختلاف اوضاع الجسم المتحرك من الاجسام الملونه والسكون انما  
 يدرك لسات وضع الجسم من تلك الاجسام والملابس والحشوة من باب  
 الموضع واما الشفافه فالحق انما غير مرئيه نعم اذ اعلمنا حصول جسم من  
 ادنا ثم شاهدنا ما وراءه حكماً بانه شفاف والكاف انما يدرك بواسطه اللون  
 والطل من باب اللون والحس والقبح من الاحوال العارضه بسبب تركب  
 اللون والشكل والمناصبه والاصلاف من مدركات النفس عند ادراك  
 الجسدي عرضها والظلمه غير مرئيه والترس من باب الوضع والاستقامه  
 والايحنا والحدس والتغير من باب الشغل والكث والقله من باب العدد  
 فادن ظهر ان الاشياء المرئيه بالذات ليست الا الضوء واللون الثاني  
 في الضوء وهو من باب الكيف ولا ياجه الى تعينه وقد طعن بعضهم انه جسم  
 وهو حطاً فان الجسم اذا ارداد ضوءه ارداد ظهوره ولو كان الضوء جسماً  
 لكان المحال بالعكس وفي هذا بطر واعلم ان الضوء ان كان للشي من ذاته سمى  
 ضوءاً وان كان مستقداً سمى نوراً واما المعان الذي يفرق على الاجسام  
 وسد كواحي كانه شئ بعض عنها فان كان للشي من ذاته فهو الشعاع  
 كالشمس وان كان مستقداً فهو البرق كما في المرأه والضوء من اول حطها في



وهو استفاد من مقابل الشمس ومنه ثاب وهو استفاد من المقابل للمقابل للشمس  
 كما بقى الارض قبل الطلوع وبعد الغروب لمقابل الهواء المقابل للشمس لها  
 وهذا الضوء هو المتبقي بالظل واما الظلمة فانها عدم الضوء عما شانه ان  
 يكون مضافا الثالث في اللون وهو من باب الكيف وهو متصور بأبوابه  
 بصورا اوليا وقد ذكرنا الخواص لبعض الانواع لا على سبيل التعريف  
 كما نقول ان السواد قاض للبصر والبياض العكس لكن قد ذهب قوم الى  
 انه لا وجود للالوان الحقيقية والساكنات تحتها عند مخالطة الهواء  
 للاجسام الشفافة كافي دائما والثلث والحق ان البياض قد يكون  
 لهذا الامر وقد يكون صفة حقيقة ومن الناس من تسليم ان البياض  
 والسواد كتمان حقيقان والواقع انما يحصل من تركيبهما والخصر  
 مشكل والاستناد يحتمل واعلم ان اللون كما هو موجود بالفعل حال  
 الاضاهة فهو موجود حال الظلمة وزعم الشيخ انه لا وجود له في الظلمة قال  
 لان عدم الوجود له اما ان يكون لعدم اولان طلم الهواء عيانة عن  
 الوجود والاول هو المطلوب والثاني باطل والاحتياج الكواكب عن الوجود  
 ولان الهواء ليس فيه صفة مانعة من الابصار فان الجالس عند النار لا  
 يبصر المتاع عنها والمتاع دسسه ولو كانت الظلمة قايه بالهواء حاجبه  
 عن الابصار لما اختلف الحال وهذا الكلام رد كحدا فانه قد يكون عدم  
 الابصار لعدم شرط هو الضوء وقال ايضا اللون انما هو كصفة يفعل  
 عنها البصر فاذا لم يفعل عنها البصر في الظلمة فلم يحصل للمانع ان  
 يمنع هذا ونقول لا نسلم ان حقيقة اللون هو ماد كرم فان افعال البصر  
 انما هي حقيقة ماسة فاذا لم تثبت حقيقة لم يوجد الاعدال فان قال ان  
 الاعدال لازم له كان للمانع ايضا ان يمنع ونقول ان الشيء قد يكون ملونا  
 ولا يكون مهيئا لعدم حصول باظر ولا خيال له البصر واقدام تعذر ولقد ان

**الضوء** واما القوى الناطقة فخر اولها الجبر الحشرك  
 وهو قوه مره في الحروف الاول من الاماع ومبادى عصب الجبر تحت  
 عند مثل المحسوسات واستدلوا على اثباته بانا حكم على هذا اللون بانه  
 صاحب طعم ما فلا بد من قوه مدركه لها والفس لا يدرك الجبريات فلا بد  
 من قوه واجل كحتمت معها هذان الامران حتى يتم الحكم وهو الموداد الجبر  
 المشترك وايضا يدرك القطر النار خطأ مسبقا والسعة الخواله كالدين  
 مع انه في نفس الامر كغير ذلك فلا بد من ارتسام القطر في قوه للانسان  
 وقتل المحال يحصل القطر في مكان اخر وترسم صورتان في القوه  
 محجب خطأ وايضا التام والمدرسم شاهدان صور او كمان شويطاع انه  
 في الخارج قبل على الاول على سبيل المعارضة انا حكم على زيد انه انسان ليس  
 المدرك لهما شأ واحد وعلى الثاني انه يجوز ان يكون اتصال الارتسامات  
 في الهواء ان يكون كل سبيل محدث في جرم من الهواء الوصول القطر اليه  
 فانه محدث قبل زوال السبيل السابق فتصل السكك وتترك خطأ على انه  
 مدرك ان يكون الارتسام انما هو في البصر والعلم بان البصر لا يترسم فيه الاصوات  
 المقابل ليس يدركها في والخبره لا تفيد وعلى الما نشان مشاهد ما ليس في الخارج  
 ينسبها اجاب بعض المحققين عن الاول ان المدرك لهما هو النفس  
 الناطقة لكلا حصلا له والاخر بغيره له وعن الثاني ان بقا الشكل السابق  
 عند حصول شكل بعده نفس الخلا فان الشكل انما حدث في الهواء لنهاية  
 المحيط بالجسم المتحرك وثقا الهات بالاعند خروج المتحرك عنها نفس اطاع  
 الهات بالخلا واما تحوير الارتسام بالبصر فانه محال لانه مع القول مشاهد  
 ما ليس في الخارج قول مشاهد ما لا تقابل البصر ولا يكون حكم المقابل  
 وعن الثالث ان انكار مشاهد التام والموضي ينسبها اما اثبات قوه للانسان  
 يدركها الاشياء بعد العينه فانه غير مستوعب فضلا عن ان يكون محالا



اقول على الاول اذا عارض كون الحائكم هو النفس من غير انقار الى آية  
الامر الكلي حاز ان يكون الحائكم ههنا هو النفس مع انقار الى الترادف  
والآخر الى البصر مع حصول هاتين الاشياء في الحكم من النفس صاحب هذا  
اللون هو صاحب هذا الطمع فان قلت قد يحكم بان صاحب هذا اللون  
صاحب هذا الطمع من غير ادراك الطمع في الحال والدوق لا يبقى فيه ما يدركه  
بعد المفارقة قلت يكفي في هذا اثبات قوة هي الخيال حافظة للمدركات بعد  
الغيوبه وعلى الثاني ان لم يمنع كون الشكل انما حصل بسبب الاجاطه  
ما يبرول بعد زوالها واما ما الزم في ارتسام البصر انه ادراك لما لا  
يكون في الخارج ولا يكون تعابلاً ولا في حكم المقابل فهو مشترك بين الامر من  
وثائيق الخيال هي قوة مره في اجراء الحواس الاول بحيث يتبع فيها مثال جميع  
المحسوسات بعد الغيوبه حافظة لها وهي حركه الحس المشترك واستدلوا  
على مغايته للحس المشترك بانه حافظ والحس قابل وهو متغيران كما في الماء وان  
القبول والحفظ لو صدر عن قوة واحد لصدر عن الواحد اكثر من واحد  
وايضاً الفرق واقع بين حصول الصوت والذهول عنها والنيان لها فلا يستحضر  
هو حصول الصوت في القوت والذهول له والها عن المدرك وانحفاظها  
في الحركه والنسانه والها عنها قتل على الاول ان عارض قوت القبول  
والحفظ في صوت الماء لا يستدعي التغير مطلقاً فان الممثل غير متغير  
واتما كون الواحد لصدر عنه القبول والحفظ لصدر عن الواحد اكثر من واحد  
معارض بالحس المشترك والمدرك لا شأناً مختلفه وبالنفس الفاعله لا يعان  
مختلفه وايضاً الخيال اذا كان حافظاً وجبان يقبل حتى يكتسب الحفظ وعلى  
الثاني ان يحوز الحصول في الحافظه حاله الذهول يقتضي القول بان  
الادراك ليس هو حصول الصوت في المدرك وعلى هذا القدر حاز ان يحصل  
الصوت في الحس المشترك من غير ادراك وايضاً القوت العاقله ليست

لها حافظه مع حصول الاحوال المتشابهة فان جعلتم الحافظه لها العقل  
الفعال قلنا فليس هو حافظاً للحس المشترك اجاب بعض المحققين عن الاول  
ان الماء لم يذكر على سبيل الممثل بل برهاناً على حكم حركه من نفس الحكم الكلي بان  
القابل هو الحافظه وضورته من الشكل الماء قابل الماء ليس بحافظه  
فيحصل القابل عن حافظه وهو يدل على تغير النفوس وعن المعارضه بالحس  
والنفوس ان الواحد مصدر عنه اكثر اذا كان الصادر بالذات شأناً واحداً ثم  
تكرر بتقديره ان اذا حصلت تحتها الصدور فالصادر عن الحس المشترك هو  
اسماء الصور الماديه ثم يصير مستتباً للالوان والاصوات وغيرها بتقدير  
ثاني وذلك لا يقتضي تلك الصور اليها بل ليعلم ادراك اللون ثم يصير  
مدركاً للضد في شمال اللون عليها وكذلك النفس واما الخيال فقد كتبت فيه  
القبول والحفظ لقوتيه فانه لا استبعاد في ذلك واختصاصها في شيء لا يدل  
على وجه مصدرها لانها كانت اجتماعها في شيء واحد لقوتيه فانه لا ينفصل عن اجتماعها  
في صوت يدل على ما بين المصدرين وعن الثاني ان الادراك هو حصول الصوت  
في المدرك لحصوله في الاله والصوت حاله الذهول حاصله في الاله لا في المدرك  
فلا يقع ادراك العقل الفعال برسمه في العقول دون الحسوسات  
فامكان كون حافظاً للنفس دون الحس المشترك اقول على الاول  
القياس لا شك في استقامه واتجاه الحكم الجبري لكنه لا يدل على ما بين كل  
قابل لكل حافظه وعلى هذا القدر حاز ان يكون الامر ان يتحدس ههنا وقوله الحس  
مشترك يدرك الامر العام وبواسطه يدرك الامور المنجزه بحته معارض ههنا  
مثله فانه يحوز ان يكون الحس المشترك مصدر عنه مطلق الارتسام الذي هو غم  
القبول والحفظ ثم يصدر هذان الامران عنه بتقديره ان واما الخيال مستحيل  
ان يكونه قوتان بايديهما تحفظ وبالاخرى يقبل والا لزم التسلسل وعلى الثالث  
انه يحوز ان يكون حافظاً آخر غير العقل الفعال على انه مبني على النفس لا يدرك



الجزئيات وهو ضعف وثالثها الوجود وهو وقع مرتبة في الخوف الاوسط من  
 الدماغ تحرك احكاما حرته ويدرك في المحسوسات معاني غير محسوسة جزئية  
 والوافي انها من حيث ذلك المعاني الجزئية كانت مغايرة للنفس ومن حيث انها  
 يدرك ما ليس بمحسوس لا يكون حتماً مشتركاً ولا خيالياً ولا محتمل مع هذا الكلام  
 قالوا وهذه القوة هي الرتبة الحاكمة في الحيوان جلياً ليس فضلاً كالحكم العقلي  
 بل حكماً تخليفاً مقروناً بالحرية والصورة الحسية وعنه يصدر اثر افعال  
 الحيوانية ورابعها التحمل وهي قوة مرتبة في الجذر الاول من الخوف الاوسط  
 لها ان يركب ويفصل بعض المعاني من بعض وترتكب ايضا الصور الحسية  
 وتمصلها وهي عند استعمال العقل مفككة وعند استعمال الوجود متحدة مثل  
 عاين هذه القوة ان كان لها ادراك كان الشيء الواحد مدركاً ومتصرفاً فيها  
 والابطال القول بان القاضى على الشيء لا بد وان يحصى المقضى عليها ولا بد  
 استخدام الوجود لها تصرف فيها فالوجود مدرك ومتصرفاً فيها **اجاب** بعض  
 المحققين عن الاول بان هذه غير مدركة ونقصها في شئ ينسب الى المحصور لا  
 الى دورك وعن الثاني ان الشئ الواحد يمكن ان يكون مدركاً ومتصرفاً في جميع  
 محسوسات ايدما بحسب داته والاخر بحسب الوجود او كلاهما بحسب الشئ وقد اعترض  
 على اثبات القوة فقل هذه القوة اذا لم يكن مدركاً كيف يركب ويفصل فان هذا  
 الفعل ان كان طبعاً لم يكن عادات متنافه كعصيتي وتركته وان كان  
 ارادياً لاراد ان كانت لها كات مدركه وان كانت غيرهما لم يكن اراده الكلية  
 الارادة الكلية لا ينسب الى العصية والركب الجزئ بل لا بد من اراده جزئية  
 لا بد لها من تصور جزئ للعصية جزئ وتركته جزئ وبحسبه لما يكون  
 لتصور ذلك الحكم الخاص والصورة الخاصة حتى يعتد لاراد جزئية خاصة  
 وذلك الشئ اذا جمع التصورات الخاصة والاجكام الخاصة الجزئية فله الجمع  
 والعصية داته فلما اذا احتاج الى استحله وما الذي دل عليها الا بالعصية

او التركيب وخطتها الدال وهي قوة مرتبة في الخوف الاخير من الدماغ من  
 شأنه يحفظ احكام الوجود وجميع تصرفات المحتملة والوهمه ونسبها الى الوجود  
 كنسبة الخيال الى الجس المشترك وهذه القوة تسمى مستدركه ويحاطه فكونها  
 حاطة لصاحبها ما فاضل وكونها مستدركه لسعة استعدادها لاسبابها والنسبة  
 بها مسعدة اما اذا ادركت ذلك عند اقبال الوجود بقوة المحتملة مستغرماً  
 واحداً واطار الصور واستدلوا على اختصاص كل قوة بالهيئات النفاذا اذا  
 نظرت الى الخوف اختلفت القوة المنسوبة اليه وهذا استدلال على مغايرة القوى  
 فان خوف كل قوة اذا اصابته آفة اختلفت تلك القوة مع تقايرها وقد  
 استدلون ايضا بان القوة الواحدة لا تصدر عنها احرام وهذا ان الوحده ان  
 فانه انما الاول فلا احتمال ان يكون ذلك الخوف شرطاً للال ادراك القوة  
 المنسوبة اليه من غير طول فيه ثم كيف يمكن هذا الفرص في القوة الوهمه  
 والتحتمل وكونهما واجداً واما الثاني فان هذا الوهم لا كان في الامور  
 الجزئية من حيث بساطتها لا في القوى الدنيوية التي لها تركب مع المواد  
 والاعضاء وتصرفات النفس وغير ذلك مما يقتضي التكرار **اجاب**  
 واما قوة الحركة فانها تنسب الى قوة محركه على انها ماعته والى قوة محركه  
 على انها فاعله فالماعه هي القوة الشوقية فان الحيوان يملك سقاً الى ما يملكه  
 حتماً او عقلاً او حياً لا لا يتحرك اليه بالارادة والشوق عن الادراك فانا قد  
 يدرك اشياء لا تقع لك الهاشوق والشوق لما يكون لحذ بل لا بد من اول دفع  
 سافر والاول هو القوة الشوقية الشهوانية والثانية هي القوة العصبية  
 والفاعله هي القوة المحركة في الاعصاب والعضلات تصدر عنها شئ العضلات  
 محدداً واربوا والرباطات واربائها واشتواقة اخرى هي الاجماع قالوا لا بد  
 قد يكون شوق ولا اجماع ولعل المنابع ان يطلع في هذا ويجعل الاجماع  
 قوة الشوق واعلم ان القطة حال يكون النفس فيها مستعدة للحواس والقوى





الحركة في امور ظاهرة الدن بالاراد وليس استعمال الحاسة بالمعل شرطاً للقطار بل  
 هي جارية في سائر هذه الاعمال والنوم مقابل لها وهو جاله اعراض النفس من الامور  
 الظاهرة الى الامور الباطنة اعراضاً طبعياً كالاعاء والعشيان ومحدث الروح  
 في النوم من الظاهر الى الباطن فيعطل الحواس الظاهرة لان النفس انما خلق اول  
 تعلقها بالروح وهو جسيم لطيف عازي تولد من القلب ويحصل من لطافة الاخطا ط  
 ومخارصا وهو جسيم جميع القوت كما انما الصفت الى داخل لم تولد تعلق بالظاهر فيعطل  
 ادراك النفس كاعضاء الظاهر وقد يحدث النوم لعاوينا القوت الطبيعية  
 فان النفس اذا اشعلت بحاجتها سقطت عنها الحاسة الاخرى وقد يكون لجمال الروح  
 وضعفه منصرف عن الانبساط ونفوره ويحدث معه القوت البدنية لانه هو جسيم لها  
 وهذا التحمل فلا يكون من كره الحركات البدنية وقد يكون من كره الافكار فيعطل اثر  
 ما يرد من الهدى والفكر قد يكون سبباً للنوم فانه تعرضت فيه تحسن الدماغ  
 مسير الهطوات اليه لان الهطوة محمودة الى حجاب من الجراح فيتملك  
 الدماغ من الهطوة وشغل ويخرج عن الحركة وقد يسل على الاعصاب وينسد  
 من اخره فلا يبقى للروح منفذ وقد يكون لعطل الروح وجوه سبب  
 البرد وقد يحصل انقراض الروح الى داخل بسبب الخوف فيعرض النوم  
**سبب** من شأن القوة المحركة التصور والسمع ولو طبع  
 طباعها لما مرت عن هذا الفعل للرؤية عن هذا امران طبعها السمع  
 الجرس المشرك بالصوت الكبر الخارجة بحيث لا يبقى من اللوح شي الا وقد  
 اشعلت بالاسمع فلا يبقى ما بل لما تصور المحركة الثاني حدث العقل والوهم  
 اياها واستعمالها فانه بعد ما عن العمل في طاله النوم نزول اجد الشاعلين  
 وهو الاول وفي حال المرض نزول احدها وهو الثاني فان النفس اذا التفت  
 الى الدن واسعلت تدبر اعرضت عن هذه القوت ماصدة في التصوير  
 والسمع في هاتر الحالين وسطبع ما تصور في الجرس المشرك منصير

135  
 متشابه لان المشاهد ليست متشابهة لكن تماثلاً من الخارج بل الحصول  
 المشاهد في الجرس المشرك وهذه الصور التي يركبها المتخيل وقد يكون كاذبة  
 وقد يكون صادقة فالكاذبة على ملته او جه اجدها ان الانسان اذا احترق  
 بشئ ونفت سعة المحسوس في الخيال بعد النوم يرسم تلك الصور في الجرس  
 المشرك وثانيها ان الفكر بالفصون يولفها وترتسم في الخيال فعند النوم  
 ترتسم في الجرس المشرك وثالثها قد تتغير مراح الروح الجاهل للمتحركة فيصير  
 افعالها فالتشاهد للنيران تتغير مراح الى الجمر ولما الصادقة فانما يكون لان  
 جميع الامور الكائنة مرتسمة في العقول والنفس اتصال بها والعاقب لها  
 الاشغال بالبدن ومع اساق فراغها تنقل الى الاتصال الكون اليقوت فينقطع  
 فكل ما هو اقرب من الامل والولد والمتخيل من شأنها المحاكاة بما في تلك  
 المشاهدات الكلية صور حزنه وسطبع في الجرس المشرك منصير متشاهد فان  
 كانت تلك الصور شديدة المناسبة للعاني الكلمة حتى لا تقع تفاوت بينها  
 الا بالكلمة والجريسة كانت الرؤية عنه عن المعتر وان كانت ضعيفة المناسبة  
 كما يقع من الشئ فمضد اوله امقر الى المعتر وان لم يقع مناسبة كانت  
 اضغاث احلم ورتبنا راى الانسان يقهر روياء في رؤياه ويكون ذلك  
 دلائل ان القوة المعركة لا تنقل من الاصل الى المحاكاة المناسبة فقد ينقل  
 من المحاكاة الى الاصل بسبب تلك المناسبة واكثر من ينقل ذلك من يكون  
 همة مشغولة ما راى فاذا نام راى الشغل بحاله فاحد القوت المتخيلة  
 حاكمه بعكس ما كانت ولا وقد تعرض لها ان يحتمل معها امر اخرى مذكرى  
 كانت مخاطباً خاطبها بذلك ومن الناس من يكون اصح اطلاقاً وذلك  
 اذا كانت نفسه قد اعتادت الصدق ومهترت التحمل الكاذب بحيث  
 ان يكون عدل الناس مراحاً فان اليا بر المراح وان كان خطيئياً  
 لكنه لا يقبل حجة والرهيب بالعكس والجار المراح مضطرب الحركات



وبانته بليد **البخش** **الخامس** في القوى الانسانية  
والنفس اعتبارا ان احدها تدبر البدن والثاني ادراك العقولات فلها قوتان  
بحسب هذين الاعتبارات والقوة التي بها اقبال النفس على تصرفات البدن سمي عقلا  
علمها والقوة التي بها اقبال النفس على ما سندها العقولات سمي عقلا نظريا والعقل  
لفظ مشترك بين هذين المحسوسين ليس النفس عن هاتين القوتين قال بعضهم لان  
القوة عدته والنفس وجوده وفي الصغرى نظرفان القوة تطلق بالاشراك على  
معانها طحا المعنى الذي به يصير الشيء فاعلا او مفعولا وهو ليس بعدتي والثاني  
القوة التي بمعنى الاستعداد وهو امر عدتي والفرق بين هذين الامرين واقع وان  
الاول قد يجمع مع القوى عليه خلاف الثاني وليت هاتان القوتان صورتان  
للمسرح حتى يكون النفسان لهما فان قد اطلقا لقوم مادة واجده بصورتين  
والحق عندى في هذا الموضوع ان هذه القوى ليست الا مجرد اعتبار وايضا فيه  
للمسرح ان النفس واحدة بان يوصف باعتبار قياسها الى ما فوقها موصدا قايلا  
لما سطع فكل من العقولات مكن فيط افعالها للطباع وتارة يوصف  
باعتبار قياسها الى مادونها وهو البدن فتوصف فاعله ومحركه مكن فيها فاعلا ولا  
استعداد في صفة ورفعل عن شيء واحد يستعمل لا باعتبار وجود جهات فيه بل  
باعتبار رب واضافات بعرضه العقل القياس الى امور خارج عنه واعلم  
ان العقل العلي يقال علمه بالاشراك اي هذا القوة التي بها يكون  
التميز من الحسنه والقبحه والثاني المقدمات التي تستلزم فيها الحسنه  
والقبحه والثالث فعل الامور الحسنه والقبحه والمقصود ههنا هو الاول  
والعقل النظري يقال بالاشراك علمه بالاشراك في الجوهر المتعدد  
لقول العقولات الثاني العقل الهيولاني وهو ان يحصل في الجوهر المتعدد  
شي من العقولات بل يكون قابلا لها والثالث العقل الملائكة وهو ان يحصل  
لجوهر عاقل بعقل الاولات الرابع العقل بالفعل وهو ان يحصل

136 مع تلك الاولات المقدمات لا حصولا بالفعل بل على انه محتمل في شأنا جبه  
استحتملها بالفعل الخامس العقل المستفاد وهو ان يكون تلك العقولات  
طاهرة بالفعل وبه تتم نوع الانسان وهو افضى كالات الانسان في كونه الاستعدادات  
الذكرية وابتعد تلك الاستعدادات خدما اقربها وتخدم القوة النظرية القوي  
العملية ومحمد القوى البدنية واقدمها الوهم وهي تخدم بعضها بعضا حتى  
تنتهي الى الكمات الفعلية وهي ممدومة بالانفعالات **س**  
لا بد من شيء كاي يذاته يخرج كالات النفس من القوة الى الفعل فان النفس لا  
تخرج من الفعل الى القوة والآلما كالات بالقوة وتخرج النفس لو لم يكن عالما  
ما اعطى العلم فان الشيء يستحيل ان يعطى ما ليس له اقوال **س** في هذا نظر  
فانه كحوران يكون النفس باعتبار وجود ادراكات لها واراداتها وافعال  
اخرى تخرج من القوة الى الفعل من غير مخرج ثم لو سلم وجود ما يعطى  
الخروج لان لا محتمل ان يكون عالما قوله يستحيل ان يعطى العلم وليس له العلم  
قلت هذا خطأ فان المسح كس يعطى المحسوس وهو ليس مستحقا ورنا فالو اني  
هذا المقام ان القوة الحسنة اذا غابت عنها صورة فاما ان تبقى في قوة اخرى  
في الجواهر لها او تدور عنها وعن الجواهر محتاجة الى كسب جديد والنفس  
بعرضها مثل هاتين الحالتين والنفس واحدة مستحيل ان يكون شيء منها مدركا  
وشي حافظا وخرا سحا مستحيل ان يكون قوه حسنة فان العقولات لا يعمل  
في الماديات فالنفس يحيط للكمال في المبدأ ومعيد له عند الزوال وهو  
العقل النعال وهو خزانة العقولات اذا املت النفس اليه قبلت عنه واذا  
اسعيت بالخائبة اليه في تحت تلك الصور عنها والتخصيص بعض ادراك  
العقولات المرتبة في الفعل النعال هي قوتات النفس في الصور  
الخائلية والعاني الجبرية المناسبة لتلك العقولات النافضة على النفس  
وقد يحصل هذا الاستعداد من صور عقلية لصور عقلية لمناسبة بينهما



والعقل الهولاني على تبينه لهذا الاتصال والعقل النعل على مره والعقل  
الملة على متوسطه وحصوله الا وابل لا توسط قصد فكر كما قول في هذا  
الكلام موضع نظر فان لا يقع ان يمنع استناد كون النفس محلله في سهوله  
الاسترجاع وصعوبته واذا افقد تعرج هذا الجوار ان يقع الاختلاف في ذلك لزيان  
الاستعداد الحاصل بسبب ادراك الصور الجزئية او العقلية المعده لاحتياها ونقصانها  
كما قلتم من غير ان يكون ثم ارتسام لتلك العقوليات في عقل فعال بل اذا اسند  
الاستعداد لحصول الادراك الجزئي فاضت الصور العقلية المناسبة له عن المدا  
المفارقة ثم يقول كما يقع هذا الاختلاف للنفس بالنسبة الى عقايدها الحققة فقد  
يقع لها بالنسبة الى عقايد الباطلة فهذه تلك العقايد الفاسدة ارتسام  
في العقل الفعال لا فان لم يلازم من محالات عنها ارتسام النفس  
في العقل الفعال ومنها حصول الخطأ في الاعتقاد لتلك مجردة عن المادة  
وعلاقتها وعندكم الخطأ في الاعتقاد انما يحصل بسبب معارضة الوهم  
للعقل فكيف تتصور العقل النفعال قوة وهيئة حسنة وان لم يلازم الثاني  
فقد اعترفتم بحصول الاختلاف من غير ارتسام في حافظ **س**  
والا المدرك من القوى للصور الجزئية الظاهرة على هيئة غير راسية التجريد  
عن المادة وعلاقتها بالمدرك الجواهر الظاهرة فاجتياها الى الالات الجسمانية  
ظاهرة لان تلك الصور انما يدرك اذا كانت حاضرة والمادى لا يحضر عند  
المفارقة واما المدرك للصور الجزئية على تخيل يد قام من المادى دون علاقتها  
كلخيال محتاج ايضا الى آله جسمانية فانا احتملنا بها اجسام بعين متساوية  
متمايزين بالوضع والتمايز اما ان يكون متفاد من الخارج وهو باطل  
فانا احتملنا ليس في الخارج واما ان يستفاد من المربعين وهو محال  
لانا فرضنا تساويهما فلم نقول ان يقال انما يستفاد من الشيء الذي يطبع فيه  
محت يكون اجدها سطوعا في جانب والاخر سطوعا في جانب اخر وهو المطلوب

قالوا والفرق بينه وبين العقل ظاهر فان العقل بعقل مرعاكما وتقرن به حد  
التامس ياره وحد التماس اخرى واما هذا المربع الجزئي الذي ليس بالفرض فليس  
يمكن ان تعد لهذا الحد دون صاحبه الا لا يسمي به سمى بهذا الحد دون انسان  
الكبر واخا صغرى والصغرى والكبر لا يستندان الى الخارج لما تم ولا الى الصورتين  
لا تفاقما في الماهية فلا بد وان يكون ذلك الاختلاف للجمل وايضا لا يمكن ان يحل  
ماض وسواد في شي واحد ويمكن ذلك في جسم لو كان كلا العالمين يرتسمان  
في غير المقسم لما اختلف الجلال من الممكن والمعدود وهذا المحل لا يحل في بعضها  
**الحاشية السابعة** في بنية الكلام في احوال النفس  
كل واحد شعري مائة ومان هو الذي اشهى وان الذي استهى هو الذي غضب  
وان لكل شخص نفسا واحدا فليس ليدن واحد نفسان ومن قال من القدماء ان  
للانسان نفسا حيوانية وللحيوان نفسا نباتية انما اراد به مجموع القوى النباتية  
والحيوانية وذلك ليس بشيء واحد يدان ولا لان احد الدين اذا احسنا  
واشهى او غضب حصل لذلك البدن الاخر والا نضاف بضمي ان هذا اللازم  
لم يظهر استحالته بالبرهان **س** المشهور بان النفوس  
الشريفة تنزه بالنوع والاولا انها لو كانت محللة بالنوع لكانت مركبة من  
الجنس والفضل والتركيب من خواص الاجسام وهذه الحجة ساقطة بالكلية  
فان التركيبان اريد به التركيب من الاجزاء العقلية وليس من خواص الاجسام  
وكيف وعندهم ان التركيب من الجنس والفضل قد تعرض للاجسام والاعراض  
فالجواهر المفارقة عند العايل بان الجوهر حضر وان اريد به التركيب من الجواهر  
الجسمانية فلا شك في انه من خواص الاجسام ولكن اللازم يتقوى في غاية المنع  
وقما احتجوا به فهنا ان النفوس الشريفة سلمها حد واحد والاشياء المختلفة  
لا تكون كذلك وهذه الحجة الاولى قائم مداعرة ثم حار ان هذا التعريف  
الذي عرفتم النفس انما هو تعريف سمي والاشياء المختلفة يجوز ان يكون



الرسم يستجمعها رسم واحد ثم نقول هذا التوحيد إنما هو المفهوم عنكم  
 من النفس فإن ادعتم أن جملة النفس الموحدة في الخارج المشار إليها ليس إلا ذلك  
 طائفة بالرهان وإنما الجادة من النفس إنما هي المادة الكلية لا أفرادها  
 وإنما المادة طازان يكون أفرادها مختلفة باختلاف من الناس ثم نعم إنها مختلفة  
 بالنوع قال ابن بعض النفوس يكون الغرض في الأخلاق الفاضلة وبعضها سافه  
 ما جده في الأخلاق أو الفريضة وليس هذا الاختلاف لا خلاف لا مرجح فأناروك  
 شخص مقاربي لا مرجح مع التباين الكلي في أخلاقها وسعفة هذه الحقبة لا يحفى  
**ذهب العلم الأول** وابتاعه إلى النفس حادثة وهذا  
 حتى علمنا أنها استدل على حدوث ما سوى الله تعالى وقد ذكرنا على  
 ذلك فقال لو كانت النفس قديمة كانت أمّا واجداً أو مشتركة والثاني باطل فالمقدم  
 منتهى والملازم ظاهره وإن بطلان الثاني إنما لو كانت واجدة فيعده  
 التعلق بالبدن أن يمتد واجدة كان زيد هو عمرو وهو باطل وإن  
 كثرت والسكرانما يكون بالانقسام والانقسام من خواص الأجسام ولو  
 كانت كثيرة فالكثر أمّا أن يكون بالذات ملزم أن يكون مختلفاً بالنوع وقد  
 اطلوع مائة وأما أن يكون بالعوارض والعوارض إنما يكون بسبب  
 المادة وقبل التعلق بالبدن كالمادة فإن مادة النفس إنما هي البدن والعلم  
 أن لهذه الحقبة تعلّقاً قوياً بما اتحاد النفوس بالنوع مع أنه لم يرض عن ذلك  
 ما كثر ما مضى وقد عرفت ضعفه قال بعض المتأخرين لم يجوز أن يكون  
 اختلافها بالعوارض للمادة قوله قبل التعلق بالبدن كالمادة ممنوع  
 لجواز تعلّقها بدني آخر غير الأول على سبيل التام وللهذه الحقبة توقف على إبطال  
 التام مع أن تخلفها على إبطال التام متوقف على الحدوث على ما يأتي  
 فيلزم الدور **أجاب** عن هذا بعض المحققين بأنه قد سلم أن النفوس متحدة  
 بالنوع ولا شك أن المتحدة بالنوع مسوقة في التعلقات فتجمل تعلّقها

بأسير مختلفه كالمواد وغيرها وسيع تعلق الأمور المحالفة بها مع اتحاد  
 النوع لا امتناع الترخيص من غير مرجح فادن من غير مقتضى أصلاً أقول  
 لا استبعاد في أن يكون سبب التخصيص في تعلق بعض النفوس ببعض الأبدان  
 هو الاستعدادات الحاصلة من الأبدان كالمادة استناداً لخلق النفس واجتماع  
 العالمون بالقدم بأن كل كائن فاسد وبالفن ليست فاسدة فهي ليست كائنة  
 والمقدّمات من نوعان أمّا الصغرى فلما قرأنا ما البكرى فلما يأتي **ف**  
**القالون** يقدم النفس وهم أفلاطون وأتباعه اختلفوا  
 في حواجزها كما عرفت عن المعلق الذي محوّه قوم وأسكره قوم والمنصرون  
 هم القائلون بالساح ومنهم من منع من انتقال نفس من إنسان إلى غير نوع  
 ذلك البدن ومنهم من جوز الانتقال إلى بدن حيواني وهذا يسمى المسح  
 ومنهم من جوز الانتقال إلى جسم نباتي وهذا يسمى مسحا ومنهم من جوز الانتقال  
 إلى الجهاد وهذا يسمى مسحا وقد صدر عن القوم حجج في إبطال التام أحدها  
 أن النفس لو كانت متعلقة بهذا البدن معطلة بعينه لدرت أحوالها  
 وعوارضها التي عرفت لها سائر المانع وإن منع الملازم لجواز أن تكون  
 التذكر مشروطاً بمقارنته البدن للمصاحب للملك الأحوال وثانيها أن النفس  
 حادثة والحادث لا بد له من استعداد حادث للقبيل فإن العلم الفاعلية قدم  
 عامة البيض وقابل النفس هو البدن في حدوث النفس ثم وطأ حدوث خارج  
 مستعدّة لذلك النفس إذا حدث فاصت النفس عن مدّها المفاوق فالبدن  
 الحادث لو اسفلت إليه نفس مستنسخة مع وجوب حدوث نفس أخرى لم يعلق  
 نفسان بدني واحد وقد مر بطلانه وهذه الحقبة أيضاً ضعيفة أمّا أولاً فلما نزلها  
 على الحدوث الذي متا إبطال محتتم فيه وأما ثانياً فلخصمهم الاستعداد في  
 البدن الحادث وأما ثالثاً فلا يحكم حدوث نفس أخرى عند حدوث البدن  
 فإن لقابل أن يقول طازان يعلق النفس ذلك البدن لا البدن غير مستعدّة



الملك النفس على قدر ان يكون ملك النفس بخلافه اولاً النفس المنفصلة اليه  
تعلق ما ولا عاقل سبيل الاتفاق والثبات ان النفس المستنيرة اما ان تشمل بالبدن  
الثاني حال سداد البدن الاول او قبله او بعده فان اتصلت به في ملك الجاهل  
والبدن الثاني حدث في ملك الجاهل او قبله فان كان في ملك الجاهل فاما ان يكون  
عدد النفوس المتعارفة والاداء الحادثة متساوية او متباينة وعلى قدر التفاوت  
على اتصال ما لكل بدن يكون بدن وان يكون عدد الكائنات من الابدان والفسادات  
منها متساوية او متباينة وعلى قدر التفاوت ان كان عدد النفوس اكثر  
فان شأنتها واستحقاق تعلقها سديني واحد لزم انما يعلق الجميع او ان لا  
يعلق به شيء منها وهم الاحال وان احلقت وجب تعلق البعض دون الباقي  
وهو محال وان كان الاكثر هو عدد الابدان فان تعلقت نفس بالكرمين  
واحد منهم الجاهل والاكثر لم يقطر بعض الابدان المستحقة لعضان النفس عن  
الاصيال لا يقال لا يقال متصل بعض النفوس ببعض الابدان ومحدث للماتى  
نفوس اخرى لا نقول لا اولوية في اختصاص بعض الابدان باحداث نفس دون  
بعضها وان كان البدن المنفصل اليه قد حدث قبل ملك الجاهل لزم اما اتصال  
نفس بدني او تعطيله منه عن التعلق وان كان اتصال النفس بالبدن الثاني  
قبل فساد الاول لزم اما تعطيل الاول مع استعداده وان  
كان اتصاله بالبعد فساد الاول زمان كانت معطلة في ذلك الزمان ولا تقاها  
زمانا غير متعلقه يقتضي محو زمانها سابقا لزمانه وهذه المحجة مع بسطها  
ويطوّلها لا تحلوا من مقامات صحيحة لزم لهم وهي ظاهرة **فصل**  
انفق الجمهور منهم على ان النفس الانسانية لا تسند حساد البدن ولهم  
حجتان الاولى ان كما يسند حساد شيء فلا تعلق به وتعلق النفس بالبدن  
ليس تعلق لا بطباع ولا تعلق العلة فان الجسم ليس علم لما ليس بحجم لما تاتي  
ولا تعلق المكاني في الوجود لانها لو كانت فيا لكانت انما هي من هذا الحلق

وان كان فيا العارضة لزم من عدم احدها عدم الاضافة العارضة لاداءات  
المضاف واذا اتفق التعلق بينهما لزم من عدم البدن عدم النفس  
الثانية كل قابل للعدم مركب ولا شيء من النفس مركب فلا شيء من النفس  
قابل للعدم اما الصغرى فلا ان القابل يوجد مع المبتول ولا يمكن وجود  
الشيء مع عدمه فلا بد من محال يكون فاما لا مكان للعدم فيكون بصوره يكون  
مركب من الماتى والصورة واما الصغرى فلا ان كل مركب جسم وان النفس لو  
كانت مركبة من المادة والصورة نقلنا الكلام الى مادتها ونقلنا انها غير قابلة  
للسناد والالات لها هيولى وتسلل اقول **فصل** هان المختار رديان  
هذا اما الاولى فلا تعلق علة ومع ذلك فلا يحلوا من احوال فان لم يكن  
ان يقول ما يرهان الحصر للتعلق فما ذكرتم وسأني الكلام فيه ثم نقول لم لا يكون  
منها تعلق العلة النفس من مذهبكم ان الحوادث لا يحدث الا لوجود استعداد  
مستعد يكون لوجود المستعد مدخل في علية الوجود قالوا انه علم في الحادث  
ولا يلزم من كونه علم في الحادث كونه علم للعدم قلنا ليس علم لا يلزم للعلم لا يجوز  
ان يكون علمه وانما لم يكون تعلق الكانوي يكون ذلك بسبب عارض يلزم  
من زواله زوالها لا يقولون في العلم فانه عندكم من باب الكيف ويلزم الاضافة  
الى العلوم ويلزم من تغير الاضافة تغير العلم واما الثانية فلا زعواها  
في غاية المنع قولهم القابل يوجد مع المبتول قلنا اين الزمان على هذه المقيدة  
فانما يثبت علم ان لا مكان امر شئ قد سألني ابطاله ثم يقول كيف يكون  
يسئل بعض الاعراض البسيطة للعدم قالوا القابل هو المحل قلنا فليكن القابل  
ههنا هو البدن قال بعض المتأخرين الحوادث والقدم متساوية في احتياجهما  
الى مكان يستقهما فان جعلتم محلا لحدوها هو البدن فليكن البدن هو المحل الاخر  
احاب عن هذا بعض المحققين بان كون الشيء محلا لا مكان وجود ما هو  
ساين القوام له ولا مكان فساده غير محمول فان معنى كون الجسم قابلا لوجود



السيد هو هيموه لوجود السواد فيه وكذلك الفساد ذلك امتنع كون الشئ  
 محلاً لا مكان فساد فالبدن ليس محلاً لا مكان وجود النفس من حيث  
 هو بيان ولا لا مكان فسادها بل انما كان مع هيمه مخصوصه موجوده  
 قبل حدوث النفس محلاً لا مكان وهو لحدوث صور انسانيه تقارنه  
 وبقوته نوعاً محصلاً ووجود تلك الصور غير ممكن الا مع مبداهها  
 القرب بالمات وهو النفس محدث سبب استعداد ذلك مبداه الصور  
 المعارنه له المقومه اياه على وجه كان ذلك المبداه مرتبطاً بهذا النوع  
 من الارتباط ونال ذلك الحدوث ذلك لا مكان والتهيؤ عن البدن  
 ادراكه ما كان البدن معه محله يحتاج الى حدوث النفس اعني  
 الهيئه المخصوصه متى البدن محله لا مكان فساد الصور المقارنه له  
 ونوال ذلك الارتباط عنه فقط وامتنع ان يكون محله لفساد ذلك  
 المدام من حيث هو ذات ما من عنه فاذا البدن مع هيمه مخصوصه  
 شرط في حدوث النفس من حيث هي صور او مبداه صور لان من حيث  
 هي وجود محدد وليس شرطاً في وجودها والشئ اذا حدث فله نقد  
 بسناد ما هو شرط في حدوثه كاليتى لما في عدم موت الفناء الذي كان  
 شرطاً في حدوثه فان قيل لم اوجب اسحاب البدن لحدوث صور ما  
 حدث مبداه تلك الصور ولم اوجب اسحابه لفساد تلك الصور  
 فساد مبداه ذلك وما الفرق بين الامرين قلنا لان ما في حدوث  
 بطول ما فانما يقتضي وجود جميع علل ذلك العلول بشرائطها وما  
 يقتضي فساد العلول لا يقتضي فساد الفلك بل يقتضي فساد شرطاً ما لو  
 كان عديمياً اقول **ك** كما طر ان يكون شرطاً في الحدوث طر ان  
 يكون شرطاً في الوجود فان وجود العلول يستلزم وجود سائر  
 علله فالبدن لما كان شرطاً في حدوث الصور الانسانيه وشرطاً في

تقاها المستند الى مبداهها طر ان يكون المبداه شرطاً بالبدن وقولهم  
 العلم يتلوه عدماً عدم بعض الشروط لا على البعض مستلزم ولكن طر  
 ان يستلزم عدم هذا الشرط المعين فلا بد من بعض هذا الحار ومن المعلوم  
 ان في الزوم لا يستلزم في الجواز اما البكر فانها ممنوعه ايضا قوله  
 في الاول كل ما يحجم قلنا معنى الكلام فيه قوله ما ان النفس باقية قلنا  
 سلم لكن لا يلزم من بقا المات بقا النفس قال **ب** بعض المحققين  
 حوايا عن هذا المات النفس لا يجوز ان يكون ذات وضع لان هذا الوضع  
 ليس حراً ما لا وضع له واذا لم يكن ذات وضع فلا محال ان يكون وجودها  
 ما افرادها اولاً والاول يلزم منه ان يكون عاقله مكون هي النفس والثاني لا  
 كلاً انما ان يكون للبدن تاثير في اقسامها اولاً والاول يلزم منه ان  
 يكون النفس غير فاعلم ما افرادها وهو باطل والثاني يلزم منه يجوز تقاها  
 مع عدم البدن قول **ب** سباني يطلن محتتم على ان كل محدث عاقل لما للبدن  
 لا يلزم ان يكون هو النفس لما للبدن لا يكون للبدن تاثير في اقسامها معنى  
 انه يكون شرطاً في وجودها قوله يلزم ان لا يكون لها فعل ما افرادها  
 قلنا لا نسلم فان الشرط ما اذا امضى سبباً من حيث هو هو لا يلزم  
 ان يكون شرطاً في مدخله في الاقسام لما للبدن لا نسلم استحالة قوله على  
 المقدور الثاني يلزم حوازي تقاها مع عدم البدن قلنا نعم ولكن هذا ليس  
 تاماً في الدلالة على امتناع تقاها قال **ب** بعض المتأخرين النفس  
 داخله تحت الجوهر وهو حش قلنا فصل والجبر والفصل ما ان وصوه  
 باعتبار اجاب **ب** بعض المحققين بان هذا غلطه باشر الالهم  
 فان المات والصور بقاها على ما ذكره وعلم حش الجسم بالتشابه  
 اقول **ب** لا تراعى في ان وقوع المات والصور على هذين  
 الامرين بالاشتراك ولكن المات التي ما اعتباراً بما حش من بقومات



الماهية وكذلك الصورة التي بها باعتبار فصل فجاز ان يكون تلك المادة محلا  
 لا وكان عدم تلك الصورة الا ان يقال الفصل على متى عدم عدم الخصم  
 الجنس وحسب مع علمه الفصل **س** الفكر حركة الانسان الى  
 المبادئ لتسقل منها الى المطالب والحدس هو سر عدم محوم النفس الى نيل الحد  
 الاوسط اذا وضع المطلوب اذ نيل الحد الاكبر اذا وحده الاوسط وبالجملة  
 شدة ما في الاسمال من المعلوم الى المجهول قالوا فادملت النفس الى حد  
 تاتي لها الادراك للحد الاوسط من غير حتم وكسب جديد في جميع معقولاتها  
 فهي ذات قوة حدسته ولا امتناع في وجودها كما ملك وجود انسان تغتر  
 عليه الوصول الى الاوسط في جميع عقلاهم واما الذهب فهو قوة للنفس  
 معقولة لا كتاب الا لا والفهم جود تهو هذه القوة لتصور ما ردت عليها من  
 خارج والذكا شدة القوة الذهنية والصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها  
 افعال ارادة تعبر رده **س** من الناس من اشبه الحوانات  
 نفوسا ناطقة لانها مدركة للكليات من حيثياتها مدركة للجزيئات والمدرك  
 المركب مدرك للاجزاء ولان الحيوان لما يقصد حركة كلية لانه لو قصد حركة  
 جزئية لكان قصد تلك الحركة مسبوقة بمحقق تلك الحركة التي لا يتحقق الا  
 بالقصد واعلم ان هاتين الخشتين بظرات **الاول** فلات المدرك للعقولات  
 من الجزئيات مدرك للكليات اما الادراك الحيواني الذي لا يتفصل الاجزاء الى  
 للجسوس فانه لا يلزم من محققه يحقق الادراك العقلي واما الثانية فلات  
 تحقق ذلك الجزئي الذي جعل شرطاً في القصد لانه هو التحقق الخارجي حتى يلزم  
 الدور واما هو المحقق الحيواني وليكن هذا آخر ما نورد في هذا الفن  
 ولنقطع الكلام جامدين لله تعالى على الآية ومصلين على النبي المصطفى محمد وآله

س



بسم الله الرحمن الرحيم  
هذا هو المتن الثالث من كتابنا الموسوم بالاسرار الخفية المشتمل على اشرف  
المطالب والمحتوى على الغاية القصوى اذ فيه البحث عن مبادى المبادى  
وسبب الاسباب وما يجوز عليه من الصفات وما لا يجوز قد سلكنا فيه طريق  
الحق مستعينين بالله تعالى اصابه الحق وهدايتنا الى سوا الطريق  
**وهو** يتناول مقالات **المقالة الاولى** تشمل على مباحث  
مهمة **البخش الاول** في موضوع هذا العلم بحسب الاول في  
هذا العلم عن الامور المجردة عن المادة وموضوعه لا يجوز ان يكون من الامور  
المادية اذ قد عرفت البرهان ان موضوع العلم هو الذي يبحث عن اعراضه  
ولو اجبته ولا يجوز ان يكون هو ذات الله تعالى لان في هذا العلم استدراك  
وجوده تعالى لان اثباته ليس يستعين عن البيان ولا يبين في علم آخر لان هذا العلم  
يبحث عن المفارقة للمادة وقد لا يحل في الطبعات ان البارى مجردا عن المادة  
من كل وجه ولهذا العلم يحجب عنه ونحن قد منعنا ان يثبت موضوع العلم فيه  
مفتر بعضهم ان موضوعه الاسباب المقصود وهو خطأ فان لهذا العلم بحثا  
عن امور ليست لغيره خاصة بالاسباب الكلية والجزئية والوجوب والامكان  
**س** لما بطلت هذه العلون والواجب ان يحصل موضوعه  
مفصولا عن الطبيعي موضوعه الجسم من جهة تغرقه لا من جهة وجوده والراعى  
موضوعه المقدار لا من جهة وجوده ايضا والمنطق موضوعه العقولات من  
جهة التوصل بها الى المجهولات وموضوعات هذه العلوم ليست بجهة الوجود  
ولا تتعلق بالمادة فادى لوجودها بحث خارج عن هذه العلوم ولا يتجسسها عن  
المواد كالواحد والكثير الذي يشمل عليه هذه المسائل وغيرها من المجرد موضوعات  
عن المواد كالواحد والكثير والوجوب والامكان وغير ذلك وهذا الموضوع اعتمد  
من كل موضوع فلا علم ارفع منه وهو بداهة تستعين عن البيان فلا يحتاج الى

علم آخر فيه موضوعه واورد الشيخ سؤالا وهو ان الموضوع لا يثبت ماديته  
في العلم ولو كان الوجود موضوعا مع ان هذا العلم يبحث عن مبادى الموجودات  
لشخص قد اقتضت واجاب بان البحث في المبادى من عوارض هذا الموضوع  
الخاصة به ثم المبدأ ليس مبادى الوجود كله ولو كان مبادى الوجود كله لكان مبادى  
لنفسه بل الوجود كله لا مبادى له انما المبادى الموجودات فالبحث انما هو عن مبادى  
بعض الموجودات كسائر العلوم الجزئية فانما يبحث عن مبادى بعض ما فيها وفيه نظر  
لان موضوع هذا العلم انما ان يكون هو كل وجود وانما ان يكون الوجود الواجب  
وانما ان يكون الوجود الممكن والكل باطل انما الاول فلاته يبحث عن امورية لا يفرق  
لكل موجود وانما الثاني فلاته هذا العلم سفل باثباته وانما الثالث فلاته  
يرد الشك حسيه **سؤال** القسمة متحرمة بالوجود من حيث هو هو  
**جواب** يستلزم ان الوجود من حيث هو هو امر عارض لوجودات  
ممكنا فدخل تحت الاخير **البخش الثاني** في مرتبة هذا العلم  
ومستقيته لما كان هذا العلم اشرف العلوم وكان الغرض الاقصى من العلم هو  
كامل البشر الانسانية ليحصل لها السعادات الآخروية كان هذا اعظم منافع هذا  
العلم ومرتبة هذا العلم النسبة اليها بعد علم الطبعات وانما بالنسبة الى البشر  
لا من قبله لان هذا يبحث عن الامور المجردة عن المادة **سؤال**  
لهندسة والحساب بحثان عن المجرد **جواب** الهندسة بحث عن المقدار  
وهو مقارن للمادة والحساب ليس موضوعه العدد من كل وجه فان العدد يوجد  
في المفارقة فلا يكون موضوعا لانه نسبة كانت انما الموضوع لا يتبعه هو المقارن  
للشيء وذلك هو موضوع الحساب وايضا مبادى العلوم من هذا فلا يقدم وقد  
توقف بعض ما يل هذا على مبادى غيره ولا دور **البخش الثالث**  
في الوجود والشيء **سؤال** زعم بعض الناس انهما مجدان وهو خطأ لانهما من  
اوليل البدهيات وقولهم ان الوجود والشيء هو الذي يصح ان يحرك عنه احده



في حقيقته فان الذي ماسن الالفاظ المترادفه للوجود والشئ وايضا فانها  
اعرف من صحة الاخبار فاستدل بعضهم على ان الوجود يدعي بان علمي بوجودك  
يدعي والوجود جرمين وجودي والعلم بالجزء سابق والسابق على البدهي يدعي  
وايضا العلم بعدم اجتماع الوجود والعدم مسوق تصور الوجود والتصور  
الموقوف عليه المصدق الذي يدعي وهذه المقدمة كذاها في المنطق وفي  
الوجه الاول نظر قالوا ايضا لو عرفنا ما سفس وهو باطل او اجرائية فان كانت  
وجودات لهم ان يكون الوجود الواحد وجودات واجتاج الشئ الى مثل وان  
كانت غير وجودات فعند اجتماع ان لم يحصل رايد كان الوجود غير وجود وان  
حصل كان التركيب في الفاعل والقابل للوجود لا ينفك والملازمة الاخيرة ممنوعه  
**سؤال** الوجود لا يتصور فان كل تصور له صورة ولو كان الوجود  
صورة في النفس الموحون لا جميعت الامثال وايضا كل تصور فاما يتصور بعد  
معرفته من غير ومعنى من هو انه ليس ذلك الغير فيكون تصور الوجود  
متوقفا على تصور لعدم الموقوف عليه فندور **جواب** يكفي في  
تصور الوجود حصول وجود ايتا لاسان من غير وجود صورة الاخرى وقولهم  
كل تصور فاما يتصور بعد العلم بتمتع ممنوع بل لا بد من تمتع عن غير ثم ان  
العلم بالتمتع بغير العلم بالتصور **سؤال** الوجود يعني به تارة  
المثبت وحسب يكون هو الموجود المطلق ويعني به بان حقيقة الشئ  
وما هيته الخاصة به وسمى الوجود الخاص **سؤال** الوجود رايد  
على الماهيات لانك تقول حقيقة كذا موجوده مفيد وتقول حقيقة كذا  
حقيقة كذا فلا تفند ولانا اذا اعتقدنا وجود ممكن حرمنا بوجوده  
ونستخلص جوهرية وعرضية ونزول اعتقاد ابدعها عند اعتقاد الاخر  
واعقاد الوحد ثابت لان تصور الوجود يدعي ولو كان غير كذا ماهية  
لكان تصور كذا ماهية يدعي ولا تلو كان نفسها او جزا منها لم يوصف

بالامكان ولا تهايته الجزئ غير معلوم للفصل ووجوه معلوله واستدلوا  
انضامات الماهية معلوم ووجودها مشكوك فيه وترتب برهانهم الماهية  
معلوم والوجود غير معلوم والوسطا غير متحدة فان العلم المشد الاول  
هو التصور والمنفي في الثاني هو المصدق ومع التسليم فهو جرمي باليتحد  
**سؤال** الوجود مشترك لزوال اعتقاد الخصومات مع بقاء  
اعتقاد كاتم ولا ينقسم الى الجوهر والعرض ولا يختص بقولنا الشئ اما وجود  
او معدوم **سؤال** المقابل بين الثبوت والعدم معناه المقابله  
بين محقق الحقيقة ولا محققها **جواب** انا نقول الشئ اما موجود او  
معدوم لنفخ اصد طرفي القيص بالبرهان ولو كان معناه قولنا السواد مثلا  
لا يخلو عن ان يكون سوادا او لا يكون لما كانت حقيقة الحق وباطلية الباطل  
معلومه بالبرهان **سؤال** اذا كان الثبوت زائدا على الماهية وكان  
غير مشترك انحصر المقسم فان بعناه حسيه الماهية اما ان يكون ثابته شوطا  
الخاص او منفيه **جواب** لم قلتم انه يختص قولنا الماهية اما ثابته  
شوطا او منفيه لحو ان يكون ثابته شوطا ماهية اخرى اللهم الا اذا دللتم  
على ذلك وحسب يكون قد استدلتم على اول الادايل وهو محال **سؤال**  
لحكم بزياد الوجود لانا هو في المعقولة اما في الاعيان فليس كذلك والا  
لان الماهية هوية غير الوجود مسكون موجودين لا موجودا واحدا يستل  
**قاعدة شريفة** الوجود ينقسم الى الخارج والذهني والقيم الاول  
معلوم بالبدية وشك في الثاني جماعه ويدل عليه ان تصور امور الكبر والحكم  
عليها احكام احكامه مع انها معدوم في الخارج فلا بد وان يكون موجودا  
في الذهني لان المتصف بالثابت ثابت قطعاً **سؤال** الماهية توصف  
بالوجود وهو صفة شوتيه ولا سدعي ذلك كونها ثابتة قبل الوجود والا  
نسل **جواب** الوجود ليس زائدا على المعقولة **سؤال**



الشئ لا يستلزم عن احد الوجودين والذكي يقال ان الشئ قد يكون معدوماً على  
الأطلاق ان عني به انه معدوم في الاعيان بحيث وان الشئ جاز ان يكون ثابتاً في  
الذهن بعد وما في الخارج وان عني به انه معدوم في الذهن والخارج فهو محال  
فان المعدوم المطلق لا يكون عنه اخبار بالاحاطة ولا بالسلب فان هو متضمن  
اشاره ولا اشاره الى عدم مطلق لا صورة له ذهناً وكيف نوجب على المعدوم  
شئ ومعنى الاحتياج وصف كذا حاصل للمعدوم ويحصل الشئ للشئ في غير  
حصول ذلك الشئ في نفسه ومعنى علمنا بالمعدوم ان له صورة في النفس لا اشار  
بها الى شئ في الخارج فاذا اخبرنا عن المعدوم اخبرنا عن تلك الصورة وبعض الناس  
لما لم يفهم الوجود الذهني اشتد المعدوم في الخارج لانه يحرم عنه ولم يدرك ان  
الاخبار ليس الا عن الثابت ذهناً ونواسطته عن الثابت في الاعيان ان كان له  
شئ فيه وقالوا ايضا المعدوم معلوم ومراد فهو متين وكل شئ ثابت وقاسم  
حقو لكنهم لم يفرقوا بين الثابت مطلقاً والثابت في الذهن ويجارضون بالعلم  
بالتنوع والتركيب والوجود والعدم ويقولون ايضا المعدوم ان ما وكي المنفي او  
كان اخص بكل معدوم منفي وكل منفي غير ثابت وان كان اعم لم يكن نفيها ولا  
كان العام هو الخاص فيكون ثابتاً وهو باساً وهو مقول على المنفي والمنفي ثابت  
وفيه نظر **س** ذهب هؤلاء القوم الى ان الشئ قد لا يكون موجوداً  
ولا معدوماً وسموه بالحال وهو جهل **س** الوجود ليس له  
الشئ الثابت بل هو نفس الشئ وزعم بعضهم ان الوجود له صفة يقتضي  
حصوله في الاعيان وهو محال فان حصول الشئ سابق على حصول صفة له  
ولان علم الحصول لا تدوان يكون لها حصول معلل متسلسل **س**  
المعدوم لا ينعاد لانه لا هوية له فلا اخبار عنه بصحة العود ولا لوصفه لا  
عند الوفاء الذي هو فيه وصح احادتها جميعاً فيكون معدوماً ولا لانه لو  
حصل مثله لم يمتد احداهما عن الاخر وفي الاول نظر فان الاخبار عن الشئ لا

ستدعي الشئ خارجاً عما بين فاما حكم بصحة الاتحاد ولا نه معارض  
بالحكم بانسحاب العود وكذا الثاني فانه لا يلزم من اعان بعض المعدومات  
صحة العود على الكل ولقائل ان يقول نحن نبتدل بصحة العود على المعدوم  
على صحة عود وقته لان وقتنا من جمل مستحضاته ولقائل ان يقول لا نسلم انه  
يكون مبتدأ فان مبتدأ هو الموجود في الزمان الاول الذي ليس بمعاد والاولى  
في هذا الرجوع الى حكم العقل فانه حاكم بالاستناع واستدلاله بصحة العود  
بانه لو امتنع فاما للذات فلا يكون موجوداً قبل ذلك او بالغير ولا متارعه  
وجوابه انه متمنع لذاته ولا يلزم من امتناع العود للذات امتناع الابتداء  
**سؤال** يعين ما بين صحة وجود الشئ فنها ثم بعدم في الاول فيلزم من  
ان يفتقر الامكان الى الامتناع الذي **جواب** الامتناع الذي في  
الزمان الثاني هو الوجود بعد العدم والامكان انما هو للوجود المطلق فلا انتقال  
**س** حمل الموجود على ما تحم ليس له الجنس والالكان الفصل  
المقوم له موجوداً لان علم الموجود موجوده فيكون الجنس اطلاقاً في طبيعة الفصل  
وفيه نظر فانه لا يلزم من حمل الوجود على الفصل دخوله فيه وقولهم علم الوجود  
موجود لا استدعي كون الوجود حراً من العلم واستدلوا ايضا بان الفصل علم  
لوجود حصة الجنس لما هيته ولو كان الوجود حتماً لكان الفصل علم لما هيته  
وهو مبني على القاعدة المشكك قالوا لو كان حتماً لكان اختياراً واجباً مفصل  
وتركيبه وهو غير لازم لحوازان يكون حتماً لبعض قالوا الوجود مقول بالشكك  
فان العلم اولى بالوجود واقدم واشد وكذا الجوهر ولا شئ من الجنس مقول  
بالشكك ولا لعقل الماهية بجميع ذاتياتها جال العلم عن الوجود وهذا  
قرائن فقلنا لا يجوز من هذا ان حمل الوجود ليس بالتواطي ولا الاشراك بل بالشكك  
**س** يحققه الواقع بالشكك على اشياء مختلفة لا يجوز ان  
يكون مقوماً للماهية تامة من الماهيات فان جزم الماهية لا يقبل التقاوت فانه



مع الضعيف ان يبقى القصار لا في ذاته بل في عوارضه وان عدم عدت الماهية  
 ولا مع الشدة بل لا يكون لا لانتها وحلف المعاني التي تحتمل بالقدم والاشارة  
 والضعف والاولى وعدمه وفلا تمتع الشدة في الوجود فان وجود العلم اشده  
 من وجود العلول وان الوجود الواحد والعدم طرفان وسائط مختلف  
 قرب بعضهما من بعض الطرفين الى الآخر فالعلم للملك اقرب الى طرف الوجوب والعلول  
 الممكن اقرب الى طرف لعدم وهذا يعني الشدة والضعف مظاهرا لوجود العلم  
 واولى ثم الاشياء المختلفة بالشدة والضعف كالبياض يحول على كل واحد من انواع  
 البياض حمل اللوان فمنه طرف في البياض والسواد انواع من الالوان لانها لها  
 مختلف الحقيقة بوجه بعضها اقرب الى طرف الماض من بعض فبقا لا اقرب اليه اشده  
 ولا يكون للملك الانواع اسمائين بل سئل اسم البياض فذلك الوجود يقال على  
 خصوصيات الوجود المختلفة بالحقيقة والانواع قول اللوازم العامة فهو امر  
 ذهني لا وجود له في الخارج ونوع الشيء الهيات في الشان يكون الوجود مختلفا  
 بالشدة والضعف **س** الشدة عارضة للماهيات لا مقومة ولا  
 لتركيب الواجب وفيه ما تم ولا يعقل الماهية مداتها بمفصل جال غلبتها عن  
 كونها شأنا فهي من العقولات النامية وليس في الوجود ان يوجد هوشي بل  
 الوجود للانسان وغيره ولحقته انه شيء قال الشيخ الوجود اما في الخارج او في  
 الوجود والتقدير المشترك هو الشيء وفيه بطر من حيثان الشدة لانه الوجود  
 لانفسه على ما اعترف به وعلى قول الشيخ يكون الشيء من المحولات بالشكل  
**المبحث الثاني** في الواجب والممكن والمتنع والحق والباطل  
 كل معقول اذ انب الوجود اليه فاما ان يكون تلك النسبة واجبة او ممكنة  
 او متنعة وهذا يعني وزعم بعضهم ان الواجب يجب ففعله ما ليس بممكن  
 ولا متنع وحد الممكن بانه ما ليس بواجب ولا متنع وحد المتنع بانه الذي  
 ليس بواجب ولا ممكن وهذا دور كما ترك بل الحق ان تصور هاديهما واعلم ان

كل واحد من هذه الثلاثة تعرض للشي بالقياس الى الوجود وقد يكفي هذه  
 النسبة المتساوية وقد يحتاج الى اخر **س** للواجب ان يستحق الوجود  
 بذاته وله انه عنى عن الغير والممكن له مقابل هاتين **س** نعم قوم  
 ان الواجب امر شوقي وهو سهو فانه لو كان وجودا متسللا واستدلوا بان  
 عدم الواجب يحمل على الممكن والمتنع المعدومين ولان نسبة لا توقف على حكم  
 العقل بها فانه لو عدم العقل كان الشيء في نفسه واجبا والحوادث ان الحد  
 استدعي شوق المحول في الوجود ولا امتناع في حمل القبيض على معدومين  
 وايضا فانما يحمل الواجب على المتنع بقول الخلا واجبا لعدم والحق ان الواجب  
 نسبي ذهني بل العقل يستند الى الطرفين وقولهم به لا توقف على حكم العقل  
 ممنوع فالواجب يقتضي الامتناع العدمي قلنا الامكان يميز لها يكون  
 موجودا معدوما قالوا الوجود مقدم والسلوب متأخر لانها يعقل معا  
 للشوت قلنا يكفي في يعقلها الشوت الذهني فكون متأخر عنه والوجوب  
 مقدم على الخارج بل الاول دلالة هذا على كونه عدما فان الصفات الوجودية  
 لا يكون مقدمة **س** الامكان معقول بالاشمال على معاني  
 ذكرناها في المنطق ففما العام وليس شوقي لا يلزم التسلسل ولا في محمول  
 على العدمي فاما الامكان الخاص فزعم الشيخ انه شوقي قال لانه ان كان معنى  
 معدوما لم يكن الممكن مكانا ولا يميز الامتناع وما ضعيفان والحق  
 انه امر ذهني ليس له في الخارج محقق والا كان ممكنا لانه صفة في تسلسل  
 ولان الماهية قابلة لا مود غير متناهية على البدل يكون فيها امكانيات  
 غير متناهية لا مرة بل مرارا ولان الامكان يضاف الى الماهية والوجود  
 متأخر عنها وهو حلف واعلم ان الامكان انما يعرف من الماهية عند برائها  
 عن الوجود والعدم وستهما يكون لازما لها لا يعقل زواله **س**  
**س** الحق نعم منه الوجود المعنى والوجود الدائم وحال



القول أو العقد الدال على حال الشيء والمنازع مع المطامعة فقال قول الحق  
وهو كالمصدق لأن القول إذا نسب إلى الأمر فطابق قول صادق وإذا نسب  
إلى المأل فطابق قول حق والواجب الوجود حق بل هو واجب من كل حق والممكن  
باطل في نفسه حتى يعين وحق القول ما صدق الداء وأحقها ما كان أوليا  
وأول لا أول إلى ربح كل شيء إليه بالقوة والفعل هو اعتقاد التيقن والإثبات  
لا يمتنعان وهي عامة لا تعرض للوجود فالتشكك فيها لا يمكن بحال  
**المقالة الثانية** تشمل على الكلام في الجواهر وفيها  
**مباحث الأول** في تعريفهم اعلم أن وجود الشيء تارة يكون بحسب الذات  
كوجود الإنسان وتارة بالعرض كوجود أبيض وكلامنا الآن في الأول  
مقول من الوجود ما يكون وجوده مستغنيا عن موضوع مقوم به ومنه  
ما يكون محتاجا إليه والأول هو الجوهر والثاني هو العرض فالجواهر هو  
الوجود لا في موضوع قالوا بمعنى الموجود الذي له ماهيته ورأى الوجود  
محتد دخل في هذا الواجب معنى بالموضوع المحل الذي سترم بدون الجال  
فيه ويقوم الجال والعرض هو الموجود في موضوع وقد ظهر من كل واحد  
منهما استحالة اجتماعها على شيء واحد كلاف ما ظنه بعض أبواب الغفلة  
**البخش الثاني** في أحكام كلية الجواهر المشهور عند  
القدماء أنه جنس عال وهو أحد المقولات العشر ونارعم على ذلك جماعة  
من المتأخرين نظائير أن الوجود من الأعراض العامة ويقيد بعدم الكون  
في الموضوع لا يصير حقا وهو خطأ فان قولنا الجوهر هو الموجود لا  
في موضوع لم يعن به أن حقيقة الجوهر هي ذلك ولأن هذا القول حذر الجواهر  
وأنا هو حذر يسمى قالوا محال أن يكون معصم جوهر لأن مقوم الجوهر جوهر  
ولزم دخول الجنس في الفصل قلنا لا ندعي ضية الجوهر لكل شيء فانه رتبيا  
كان ماضيا لشيء من حلة الفصول وقولنا محال أن يكون مقوم للجوهر جوهر

146  
لا يعنى به أن الجوهرية مقومة له بل أنها مقولة عليه قالوا أنواع الجواهر  
أن كانت بسيطة لم يكن جنسا وأن كانت مركبة فبساطتها أن كانت حواهر وكذلك  
والانقوت للجوهر بالعرض والجواب عنه مرتب ما قرر ونقل عن بعض القدماء  
أن الجوهر مقول على الأجسام بالتواهي فحار أن يكون ضالها تامة على  
جميعها فليس كذلك فان البصولي والصون كل منهما أقدم من المركب في  
معنى الجوهرية وقد ساءل بحسن القواعد السالفة أن الجنس لا يقع بالشكل  
والجواب أن المادة والصون كل منهما ليس أقدم من المركب في معنى الجوهرية  
بل في الوجود الفعلي وهو ممكن ونجزم نجد للقدماء برهاننا قاطعا على ذلك  
فتكلمنا في **الكلية** من الجواهر حواهر أيضا فان  
الجوهر عبارة عن الماهية التي إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع  
ولا شئ في أن الكل من الجواهر إذا وجد كان وجوده لا في موضوع فهو جوهر  
ولا شئ في الجوهر الوجود الفعلي والآلان الشئ في وجود زيد  
بمعنى الشئ في جوهرية فالإنسان إنما هو جوهر له إنسان لا أنه موجود  
في الأعيان أو في الأذهان لا في موضوع والآلان مقولا بالشكك  
ولو كان إنما هو جوهر باعتبار عوارض عرض لم يتحصه لكأن الجوهرية  
عارضه الماهية ولما كانت العوارض والمستحضات لا يخرج الماهيات عن  
حقايقها كانت كلمات الجواهر ومحصياتها أيضا حواهر وبعض الناس  
طعن أن الكل ههنا هو الماهية مع قدا الكلمة وهو خطأ فان الكل بعد  
الكلمات وجوده في الذهن لا في موضوع ولا يستغنى في وجوده عنه فيكون  
عرضا وسيميل وقوعه في الأعيان نعم يجوز أن يوجد له مثال من وجه  
ويكون مستغنا عن الموضوع ولا استبعاد ذلك فنال الجوهر عرض لا  
يستغنى عن الموضوع الذي هو الذهن وإن كان الجوهر الخارج مستغنا عن  
الموضوع **سؤال** أنك ذكرت أن العوارض لا يخرج الماهيات



عن قربانها وقد جعلت الكل الموجود في الدهن عرضا وقد الكنه والوجود في  
 الدهن عارضان وكل الجمع من القولين **جواب** الحق ان الموجود في  
 الدهن ليس هو ما هي الجوهر وانما في مثالها وصورتها **س**  
 من الجواهر ما هو اول التحفيزات ومنها ما هو ثان كالطبايع النوعية ومنها  
 ما هو ثالث كالاجناس وقد عطلها جميعا وسبب عطلها عدم عرفانهم معنى  
 الاول ونحن نحقق هذا القول الطبايع المشتركة امر عام اذا قيل لبعضها انه  
 اول القياس الى البواقي فانه يقال معنيها ان يكون ذلك البعض اولى واقدم  
 من الثاني في طبع الامر المشترك كالتقال الجوهر قبل العرض واولى منه بالوجود  
 والثاني ان لا يكون الاول ولوته والاويل في ذلك مشترك بل في معنى آخر كالجواهر  
 الشخصية فانها اول بالنسبة الى الجواهر النوعية لانه طبع الجوهرية بل  
 لانها اول من جهة الوجود ومن حيث الكمال والفضيلة ولان الآثار الجوهرية  
 في التحفيزات لا تغفل ومستطرد في الطبايع النوعية ولان الطبايع الكلية  
 محتاجة الى الجبره ان كون الكل كليا محتاج الى الجبرتي ولا ينبغي  
**سؤال** كذلك الجبرتي من حيث هو جبرتي محتاج الى الكل **جواب**  
 ما صدق والى الجبرتي من حيث هو لا يضافه منجد الكل هو القول على اثنين  
 والجبرتي ليس كذلك فيكون الاول محتاجا الى الثاني **سؤال** الجبرتي  
 الجبرتي لا يتعلق وكون الكل كذلك **جواب** لان الجبرتي  
 بقدر التقين بل الطبع الجبرتي من حيث هو متعنه عن الكل ولا عكس  
**سؤال** طبع الانسان اقدم من غيره **جواب**  
 كلامنا في الطبع بعد الكنه هذا خلاص ما ذكرنا الشيخ والحق عندنا خلاف  
 هذا فان الجبرتي مقوم بالكل والمقوم مقدم وقوله في الجواب الآخر  
 ان الكلام في الطبع الكلية فيه نظر فاننا بينا ان الكلية لا وجود  
 له في الخارج وليس محوهره كلامنا في الجواهر ومراتبها وانما الطبايع النوعية

فلما كانت تناسبه للسمات من الاجناس كانت اول القياس بها على  
 قانونهم **سؤال** من خواص الجوهر الساملة انه موجود لا في موضوع  
 ومن خواصه انه مقصود اليه بالاشارة والاشارة دلالة حسنة او عقلية الى  
 شيء بعينه لاشتماله فيها غرض لو كان من نوعه وهذه الخاصية ليست شاملة لانواع  
 الجوهر انما تتناول الجواهر الاول فان الكليات لا تشار اليها الا بالحق ولا بالعقل  
 وصور بعضهم توجه الاشارة العقلية اليها وحسب يدخل الاعراض الكلية فيه  
 وانما الاعراض الجبرية فان الاشارة انما تتناول بالذات الموضوع ومن خواصه  
 انه لا ضد له وهذه الخاصية ايضا في بعض الاعراض كالكليات تشارك فيها  
 وذلك لان الضد من هاتين الذاتان الوجودتان المتعاقبات على موضوع واحد  
 وسببها غايات الخلاف وقد ذكرنا ان الجوهر ليس في موضوع وربما لا شرط  
 الضد بل مطلق الجمل فكل من بعض الجواهر متضاد كالصور المحل في  
 الغاية وقد لا شرط ايضا الغاية في الخلاف وهذا امر اصطلاحى وشع  
 هذه الخاصية حاصية اخرى وهي عدم قبول الشدة والضعف فان المسند  
 لا تدعى حاله هي ضد الحالة التي تسد لها فلا يزال يخرج عن حاله الضعف  
 على المدرج الى حال القوة والحيثان متضادان فان كانتا عرضيتين كان  
 الاشداد والضعف في الاعراض وان كانتا جوهريتين كانت الجواهر متضادة  
 وقد منع من ذلك لولا يلزم من كون بعض الجواهر اولى من غيرها كونها اشد  
 فان الاول لونه معلق بالوجود ولا شدة معلق بالماهية ونحن لا نستصوب  
 هذا الكلام **قال** بعض المحققين معنى الاشداد هو اعتبار الجمل الواحد  
 الثالث الى حاله غير فارسل نوعته اذا قسنا بوجودها في آخر  
 تحت يكون ما نوصفه كل ان متوسطا بين ما نوصفه في ان محيطان بذلك  
 الآثر ويحد جميعها على ذلك الجمل المقوم دونها من حيث هو تلك  
 التحددات التي ومعنى الضعف هو ذلك المعنى بعينه الا انه يوجد من حيث



هو متوجه تلك الغاية فان في الشدة والضعف هو المحل لا المجال المتحد بالمصر  
ولاشك في ان مثل هذا المجال يكون عرصا المقوم المحل دون كل واحد من تلك  
الهويات المتحد اما المجال الذي يتدل هو به المحل يتدل كالصور فلا يتصور  
فقط الاشداد والضعف لا يتنازع بتدله على واحد يكون هو هو في المجالين  
ولا يتنازع وجود جاله متوسطه بين كون الشيء هو هو وكونه ليس هو وهذا  
الكلام ايضا معترف بان الهوى لا يقوم بصور معتنه من الصور المتعامه  
تتدل بتدليلها وقوله تسع وجود جاله متوسطه بين كون الشيء هو هو وكونه هو  
ليس هو مع قوله اول ان اشداد الشيء يقتضي اتغافر انواع الاشداد بحيث  
يكون ما يوجد في كل آن متوسطا بين ما يوجد في آني محيطان ذلك الآن لا يخلو  
عن تناقض ومن خواصه ان الواحد منه قد يكون موضوعا لاصدا  
كثيري لغتي في نفسه كالفطن الصادق اذا كان لغته الشيء المظنون  
فان صدقه وكذبه ما كان لغته العلى في نفسه ولا يكون السطح اسودا وابيض  
فانه لغته في الجسم والجسم الكلي كونه مقولا على الابيض والأسود ليس لغته  
في ذاته بل لمطابقة الاشياء المختلفه في الالوان وغيرها ولا يعني بقولنا  
لنغير في نفسه بغير المحرر في ذاته بل ان تكون لغته واقعا في ذاته بالنسبه  
الى هوائه ويكون محل هذا السعتر باعتبار الهوائه ذاته وهذه الخاصيه  
غير شايه فان العقلان لا تتغير والنفوس البشرية سعيه في اخلاقها  
وملكاتها واعتقادها وقد توهم بعض الناس ان بعض الاعراض كذلك فان  
اللون يقتل فصل السواد والياض وهو خطا فان السواد اذا رافقه  
عن اللونه لم يبق اللونه حتى يقتل فصل البياض **في الجوهر**  
اما ان يكون في محله واما ان لا يكون والاوه هو الصوره والثاني ان كان  
محلا فهو الهوى وان لم يكن محلا فان كان مركبا من المجال والمحله هو الجسم  
ولا فان كان متعلقا بالاحكام تغلق التدبر فهو النفس والافقو العقل

والكلام في النفس قد مر فلنتردد للكلام في الواقى دعوى الله تعالى  
**المبحث الثالث** في تحقيق الجوهر الحسائي واجزائه  
المشهور هو ان الجسم يطلق الاشكال على معينين احدهما الممتلئ القار  
اللات المنقسم الى الجهات الثلاث وهو عرض وسياي والثاني الجوهر القابل  
للايقاد للثلاثه المقاطعه على ذوايا قائمه ولا شدة في وجوده واما المتنازع  
في اجزائه والكلام على الجزاء الثلاثي قد مضى فليشرع الآن في اجزائه  
المشهور عند القوم قالوا الجسم مركب من محله هو الهوى ومن جاله فيه  
هو الصور ولا يكتفي في تعريف الهوى الى انما الجوهر القابل للصور فان النفس  
داخلة في هذا ولا يقال انما الجوهر القابل للصور الذي ليس له معنى غير القابليه  
فان القابليه ليست من المعاني الجوهرية وانت قد عرفت ان جوهر الجوهر وجود  
ما يقال في تعريفها انما الجوهر القابل للصور الحسائي وقد تحرك في الكتب ان  
الهوى معدومه في حد نفسها وانها امر عام في الاعيان وهذا على  
الاطلاق غير صحيح وبما يمكن اويل الاول ان وجودها لما يعلق بالاشياء  
الخارجة كالصور والفعا على كائن من دونها معدومه والثاني بانها عامه  
باعتبار عموم صلاحيتها لا يرد عليها من الصور واعلم ان الوفاق قد وقع بين  
العقل على انما تلحق قابل لما وقع عليه من الصور والهوائه غير ان جماعه  
من القدماء رعموا ان العالم هو الاجزاء الافراد الخبر المتجزه وقد فرغ من هه  
وجماعه اخرى منهم انه هو الجسم وهو اقرب واجد لا تركب فيه عندم بوجه الوجوه  
فهو من حيث هو جوهر يسمى صما ومن حيث يتولد للصور يسمى هوى وهذا  
راى من كان قبل ارسطو واليه قال ابو البركات واما جماعه المتأخرين فلم يذهبوا  
الى ان الهوى ابط من الجسم والجسم مركب منها ومن الصور التي هي الاتصال  
والى هذا قال الشيخ ابو علي واستدل في الهوائه السفلى على ذلك بوجهين  
الاول ان الجسم قابل للاقتضال بانه متصل واحد في نفسه والاتصال كـ



قبل الانفصال فلا بد من امر آخر في جالنا لا اتصال والانفصال فان القابل  
 للامر من تحتها وليس الاتصال بضر حصة الجسم ولا خارجا عنها فان  
 الجسم لا يفعل الا وان يكون قابلا للاعداد الثلاثة وهو لا يفعل الا مع كونه منفصلا  
 لا يقال ان تلك غير قابل للانفصال لا نقول **الحكمة** طبع نوعية اذا  
 افترقت في بعض احوال الى الهيولى افترقت في الكل الثاني ان الجسم من حصة جسم  
 موجود بالفعل ومن حيث استعداها استعداها كان فهو بالقوة والشي الواحد  
 لا يكون ذاتا قويا وفعل والحكمة الاولى ضيقه لوجه الاول **المنع** من وجه  
 الجسم والكلام على ذلك وقدم **الثاني** ان لم لا يجوز ان يكون الانفصال بضر  
 حصة الجسم ويكون معنى قولنا انه قابل للانفصال ما يعينه بقولنا ان الشيء قابل  
 للعدم والحاصل ان الامكان بان معنى الاستعداد وثانه معنى الامر  
 اللازم للماهيات يجوز ان يكون امكان الانفصال راجعا الى المعنى الثاني دون  
 الاول **الثالث** الاتصال ان عني به ما يفهم الكافة من المعنى المحقول بين  
 الشئ فهو امر عرضي وكف يقوم به الجوهر وان عني به الامتداد الالهية في  
 الحركات الثلاث ان عني في كونه مغايرة للجسم وقوله ان الجسم قابل للانفصال  
 والاتصال لا يفهم لا بد على هذا فان الاتصال المقابل للاتصال هو الذي بالمعنى  
 الاول واعتداهم عن ذلك بان الاتصال طبع واحد نوعية لا يختلف في  
 الحاجة الى المجلد والاستغناء عنه ممنوع فانهم لم يبرهنوا على ذلك واما  
 الثانية بغالطية مشات من اهل الاحتجاب فانه من استحالة كون الشئ الواحد  
 ذاتا قويا وفعل من حصة واحدة اما اذا تعددت الحركات فلا استعداد  
 فان الغير حركته قابل للصورة المعقولة مع ان هذا لا يقتضي ثبوت هيولى لها  
 وايضا الهيولى بضر حركتها بالفعل واستعداها للصورة اجاب **الشيخ**  
 عن هذا الاخبار بان جوهرية الهيولى عما عداها جوهرية مستعدة لكذا  
 ونعني انها جوهرية انها امر مالا في موضوع ولا في موضوع امر بلي والاشياء

ههنا هو امرها وهو امر عام لا يصير بالفعل الانفصال وفصله انه مستعد  
 لكما فاد حصة الهيولى وتوحيها بالفعل هو كونه مستعد وهذا الجواب كراهه  
 ضعيفا جدا فان كون الهيولى امرين ان كانا غير الها مع انه من العقول الباء  
 والاستعداد افضل له مع انه من الكميات لزم بقوم الجوهر بالاعراض والامور  
 الذهنية **البحت** **الرابع** في تقاربع الهيولى والصورة على راي  
**المشايخ** قالوا الهيولى جال المغارقات وضع في اماكنها او حط او سطح  
 او جسم والكل يحال اما انها لا يكون بقطر فلا تها لو وصل الهاتر فاضلين فان  
 لا تها بالاسرع انها مابين الخطر كان طرفا الخطين مباس لهما يكون لهما طرفان  
 غيرهما فلا يكون الطرفا الطرف وان كان الاسر لزم التحريم واما البواني فانها مستعدة  
 هيولى لها قابلية للفصل وان لم يكن ات وضع في عدد جلول الصور فيها لا بد لها  
 من مكان تحصل فيه بمحضها بل كما كان ان كان قبل ليس الصور كانت ذات  
 وضع وان كان بعد ليسها كانت غير متحصصة بمحركات المكان ولا رد على هذا ما  
 تفسد من العناصر اذا كان قبل الفساد في مكان غير وبعد في مكان طبعي  
 فان الهيولى بعد ليس الصور كانت اولى بهذا المكان لاجل الوضع السابق لها  
 ليس الصور الاولى **سؤال** لم لا تخصص الهيولى بعد ليس  
 الصور مكان حركي كما خصص الحركي من الماء افا صار امر صا كان حركي  
**جواب** الفرق بينهما فان الوضع السابق هو السبب في تخصيص الصاير  
 ايضا ما قربا لا يمكن اليه خلاف الحركي واورد في هذا احوال اتصاف  
 الهيولى بامور متعلقة بمعنى بعضها كخصيصها بعض الامكنة اجاب عنه  
 المحقق بغير الدلائل الهيولى جال اتصافها تلك الامور ان تخصصت بوضع  
 فهي غير محدودة وان لم تخصصت مستهاجلا وصافا الى جميع الامكنة على التوبة  
 وفي الجواب نظر لان الهيولى جال يحصل لها الاولوية جال ليس الصور  
 مكان حركي لاجل امر حاصل ايضا جال ليس الصور واعلم ان هذا البرهان لا يدرك



على استجماله خلق الهيولى مطلقاً عن الصور وأما يدعي أن الهياكل الهيولى المحررة  
سحبها من الصور بها ومن استدلالهم أن الهيولى لو تحركت مع أنها  
موجودة بالفعل وتستوعب الصور لزم حصول القوق والفعل لذات واجب  
وقد مر ضعف هذا وأما لو تحركت الهيولى فهيولى الكل والجزم محلمان ولا  
كان الشيء مع غيره كقولهم مع غيره ولذا يحلفان بالكلية والجزم لأن الماهية  
واللوازم واحدة فيهما والاختلاف في الكمية والجزم اختلاف المقدار ونحن  
نأمرهم في المقدمة الأخيرة وأيضاً لو انقسم الجسم إلى قسمين ثم تحرك المصنوع  
الكل إذا لم يتحرك ولا الاتحاد إذا لا اتصال وانما راجح فانهما سعد عما كان امتداد  
الجسم في الاتحاد من الشيء لنا يصح على هذا المقدم ومن حججهم أن الهيولى  
تعد المتحرك أن أصبحت كائناً مبنياً وان لم يمتنع فعدم التقاسم ان كان لها  
لزم التقاسم على هذه الاستحالة فلا يمتنع بعد المقارنة وان كان لصور غير  
مقسمة كان للصور الجسم صور ضديها وهذا هو الجسم عظمه الاختلاف  
كان عدم القسمه كان ان يكون لا يمتنع عدي هو عدم الشوط الذي هو المقدار أو  
يكون لجصول صور ولا يلزم من كون هذه الصور يمتنع عدم الانقسام ان يكون  
ضدًا للصور الجسميه ومع ذلك فتأمرهم في أن الصور لا ضد لها وقد سبق  
الكلام فيه **س** قالوا الصور أيضاً لا تخلو عن الهيولى لانها  
متناهية على ما مر فهي متسكة ولزم الشك ان كان لذات الجسميه لزم تشابه  
الأجسام في مقادير الامتدادات وفي هيات التناهي والشكل لان امرار  
الأجسام في هذه انما يكون بواسطة الانقسام الذي يتعلق بالمان وان كان  
نسباً لفاعل كانت الصور جال الخلود كن عليها توارد الانفصال والاتصال  
فيقرب ان يكون لشاركه الحامل فان قلت **ل** للشكل الى البسيط يستد الى  
الطابع مع تساوي الكل والجزمها واختلاف الشكل فيها قلت **ل**  
البسيط لها مان عقل يستلها الكلمة والجزمه اما المحرره فلا وايضا

الصور قابله للقسمه وكل قابله هيولى فالصور المحرره مقترنه هذا خلف  
والجزم متساو على ان المقسم يستدعي المان وقد مر الكلام فيه **س**  
لما ثبت بينهما اللزوم فلا بد من علم منها ولا يجوز ان يكون العبدان بينهما على  
ساكني ولا ان يكون الهيولى هي العلم لانها قابله والقابل لا يكون فاعله لما تأتي  
منه ان يكون العلم هي الصور ولا يجوز ان يكون علم مطلق ولا واسطه  
مطلقه اما في بعضها سفلوا بها واشتات الهيولى واما في مطلق الصور  
فلا تمايز متاخر عن الشكل او مصاحبه له والشكل متاخر عن الهيولى على ما مر  
والمتاخر عن المتاخر او المصاحب متاخر العلم متقدمه فاذا ان الصور  
غيره لشيء آخر وذلك الشيء محدد ويكون هو العلم بالحقيقه للهيولى غيرات  
الهيولى لما استحالة انكالكها عن الصور لان مستحفظاً لبقاء الهيولى متعاقب  
الصور وقد عترض على هذا جاع من المتأخرين اما اولاً ففي استدعاء التلادم  
العليه فان الشيء جاز لا يرضاه من غير علم منها كالمصافين والحواهر والاعراض  
وامثاله ثانياً ففي استحالة كون الواحد قابلاً وفاعلاً وسائياً وان سلم هذا  
المقام لكن الذي اجلتموه هو كون الفاعل التام في الفاعليه لا يكون قابلاً ونحن  
بقولهم لا يكون الهيولى جزء علم للصور واما ثالثاً ففي تأخر الصور عن  
الهيولى وقولهم الصور غير مقدمه على الشكل في مصاحبه له او متاخر  
عنه ممنوع لان ثالثاً ليس ان الصور غير مقدمه على الشكل تقدم عليه  
ولا يلزم من بني الخامس في العام كيف والشكل عيان عن هيئه جاصل للجسم بسبب  
الحاطه الحد والحدوده فهو متاخر عن الحود المتأخر عن الجسم المتأخر  
عن الجسميه واما رابعاً فان الصور على تقدير كونها جزء علم للهيولى يكون  
مقدمه على الهيولى غير متساو وان لم يستمع كونها ليست علم على انها متاخر واما  
خامساً فاني علم الصور المتراكم لا يكون علم مطلق لزموا بها وهو بعينه عائد  
في كونها جزءاً فان العلم هو مجموع الصور والمفارق واذا عدمتا الصور عدم



جزء العلم فيلزم عدم العلم **والتاسعة** فأن لم يتم الصورة محتاجة في الشكل  
 الى الهيولى فقد صارت الهيولى علم للصورة **والسادسة** فان كل واحد  
 منهما يرتفع بارتفاع صاحبه فما سوائه القدم والتأخر **اجاب** عن  
 الاول بان الشئ اذا استغنى كل منهما عن صاحبه حاز وجوده مدونه فلا تلام  
 وهذا من الامور البتة واما نقص المضاف والجواهر والاعراض فليس  
 بمصحح لان العلية باقية فيها انما هي المضافين فان كل واحد منهما  
 معتق الى الآخر من عند وجود ذلك لانه اذا كان مادتي بال كل واحد  
 منهما منفصلا لآخر وتلك الصفة هي المضاف المحقق وكل منهما محتاج لآخر  
 بذاته بل في صفة الثاني ذات لآخر واذا اخذ الموصوف والصفة معا كان هو  
 المضاف للشهورى ومحدث جلتان كل واحد منهما محتاج لآخر في جميعها لاني  
 بعضها الى الاخرى الى حلتها بل الى العجز الغير المحتاج فلا احتياج بينهما داير  
 ولا المناوغة وحين لا تصور هذا الجواب لان الكلام في المضاف الحقيقي  
 لا في الشهورى والذى يطمح من الجواب ان كل واحد من المضاف الحقيقي  
 مستغنى عن الآخر محتاج الى معروضه وفي هذا اثبات استغناء كل واحد  
 منهما عن صاحبه مع الملازمة بينهما واما الجواهر والاعراض فان الحقائق  
 الجوهرية المتمثلة محتاج الى بطلان العرض لا في ذاته بل في شخصه والعرض  
 محتاج في قوايه الى الجوهر **وعن** الثاني في بداياتي وعن الثالث ان الذي  
 ذكرتم بعد اخر الشكل عن ماهية الصورة وهو حق والكلام في الصورة  
 الشخصية ولا شك في ما خفيها عن الكل فانه من علم شخصها ولا استحال في  
 احتياج الشئ في شخصه الى ما تأخر عن ماهية كائنات الجوهر والعرض  
**وعن** السابع ان التأخر هو الصورة الشخصية والمنفرد هو الصورة  
 من حيث هي فالجواب ان الصورة من حيث هي صورة شئ في علم الهيولى  
 لا في الصورة الشخصية ولذا الصورة من حيث هي صورة انما يستلزم وجود

ما بالصورة المتعاقبة **سؤال** لم لا يكون الصورة من حيث هي علم  
 مطلقة ولا يلزم الجاهل الذي ذكرتم **جواب** العلم المطلق  
 ان يكون شخصه حتى يصير علم للشخص ويتبع ان يكون شخصه قبل وجود  
 الهيولى فانها هي العلم له لشخصها **سؤال** مجموع العلم المجردة  
 والصورة من حيث هي ليس علم شخص بل هو واحد بالمعنى العام  
**جواب** لا استحال في كون الواحد بالمعنى العام المستلزم وحد  
 عموم واحد شخصي علم لواحد شخصي وهذا الواحد بالذات مستلزم واحد  
 شخصي هو المفارق يكون كالماتى بوجوب المادة ولا يتم الحاشية الا باحد اوجه  
 بقارنه انها كانت وفي هذا الجواب يعلم للسؤال وهذا الجواب عن الخامس  
 والسادس **وعن** السابع انه ليس تحت ان ارتفاع كل منهما بارتفاع صاحبه  
 بل ارتفاع الهيولى مستفاد من ارتفاع الصورة ولا يلزم من مقارنتها  
 استناد كل منهما الى صاحبه والصورة لا توجد الا في الهيولى لان علم وجودها  
 الهيولى ولا كالتعليق داس كان العلم الواحد الامع العلول ولا يلزم  
 صاحبها الله بل لان العلم اذا كانت علم بالفعل لزم عنها العلول وان يكون  
 معها ذلك الصورة اذا كانت صورة موحدة بالفعل لزم عنها ان يكون شئ  
 ذلك الشئ بقولنا داسا وكان ما يقوم الشئ ونفده الوجود منه ما نريد وهو  
 سائر ومنه ما نفيد وهو ملاقي **سؤال** استواء الجسم صورة اخرى  
 نوعه باعتبارها محض الاحسام انواعها قالوا لانها مشتركة في الهيئة  
 وبعضها يقبل الشكل المختلف بسهولة كالطير منها وبعضها لا يقبل نفس  
 كاليابسة وبعضها لا يقبل كالفلك وهذه الاعراض لا بد لها من مبادي  
 هي الصورة وهذه الجبه لا تخفى صحتها للغير فانها على قدر تساويها  
 في الهيئة لو كان اختلافا في هذا الاختلاف صورها العاد الكلام في  
 الصور حدها اللهم الا ان يخصصوا الاختلاف في الصور بالاستعداد



الحاصل للهوى دون الاختلاف في الاعراض وحده يكون في غاية التحكم  
**شخص** الصور الهوى من حيث هي معناه لا على ان يكون  
 فاعله للشخص فان القابل لا يكون فاعلا بل على ان يكون قابله واما الفاعل  
 فهو شيء اخر واما شخص الهوى فانه الى الصور من حيث هي من حيث  
 ولا ادوار ولا محو استناد شخص الهوى الى سببها والا لكان نوع كل قابل  
 في شخصه وهو محال فان اجزاء المكنة لا تراض في الجسم غير متناهية فيلزم  
 وجود قوا بلها بالفعل هذا طيف ونوع الكلام في الجوهر المجرد وليس كما الآن  
 في الاعراض **المقالة الثالثة** في الاعراض **وقتها** مباحث  
**الاول** في احكام كلياتها قالوا العرض ليس بحسب ما يتجه من الاعراض  
 لوحده بل الاول ان الشيء يحتاج في اثبات عرضته الى البرهان بالمقدار والالوان  
 وغيرهما ولا شيء من الاحاسيس كالمسوعيان اخرى يعلم الشيء وشخصه في عرضته  
 الثاني ان العرضية عبارة عن عرض الشيء بعينه وهو نسبة لاداة الى  
 غيره فهي متاخ عن الجوهر مقدم وما قد خولنا اما الاول فلان الشيء قد  
 يحتاج في اثبات جوهره الى البرهان فلا يكون الجوهر ضا وقولهم  
 في عرضية الشيء قلنا الشك في العرضية هو بعينه شكه في الجوهرية فان  
 اقتضى ان لا يكون العرض ضا اقتضى ان لا يكون الجوهر ضا واما الثاني  
 فان العروض لازم من لوازم العرض ولازم الجبر لا يكون حينا **وقتها**  
 قلنا قوام العرض لا يقوم بشيء لان تلك الاعراض لا بد لها من محل هو جوهر  
 يقوم الكل به والحق ان العرض قد يقوم بعرض اخر لا على معنى استغناء  
 عن محل جوهرية والارز قام العرض بنفسه فلا يكون عرضا بل على  
 معنى احتصاص ذلك العرض به احتصاص المعوت بالعبارة بطول الجهر  
 فانه يتبع بعن الجسم ويصح بعن الحركة **وقتها** الحق ان  
 العرض الواحد لا يقوم بمحلي والجار قيام الجميع مكانه وجماعه من القدماء

فهو في هذا وجوه اقيام العرض اكثر من واحد كالاضافات وهو ضا  
 فان القيام باحد المضامين غير القيام بالآخر **وقتها** ذهب جماعة  
 المشايخ الى استحالة الاعمال على الاعراض بناء منهم على ان شخص مستند الى  
 محله لانه ليس معلول للماهية ولا اللوازم والا لكان نوعه في شخصه والحال  
 منه والا لكان مستغنيا في وجوه الفاعل وفي شخصه بالحال منه عن المحل ولا  
 الفارق لتساوي مسته اليه والى غيره واذا كان محتاجا في شخصه الى المحل  
 استحالة مغارته له وهذه المحجة لا محلها عن وهن فان شخص العرض صار  
 ان يستند الى الماهية وقوله يلزم احتصاص كل نوع في شخصه مسلم ولا برهان  
 لهم على ابطاله اكثر من شاهد الحسن وهي ضعفه وقوله لو استند شخص  
 الى المحل لاستغنى عن المحل قلنا منوع لا احتمال كون العرض محتاجا في  
 وجوه الى الفاعل والمحل معا والمحال لو سلمنا احتياج شخصه الى المحل  
 لكان ان يقول انه محتاج الى المحل من حيث هو لا الى خصوصيته  
**وقتها** المشهور ان الاعراض تسع الهم والكيف والمضاف  
 والابن ومتى والوضع والمكان وان يفعل وان يفعل وان كل واحد منها  
 جنس عالم فقد ايسر الاستدلال الى هذه العشرة وهذا الناسم  
 عندنا ان امور منها انه هل يمكن استناد جميعها الى جنس واحد كما قيل من ان  
 الوجود جنس لها ومنها انه هل يمكن جعل الجوهر ضا والعرض ضا  
 قلنا به شمل هذه التسعة ومنها ان الجوهر ضا عالم لا ومنها انه هل يمكن  
 ان يجمع في اشياء واما زاد دون العشرة ومنها ان هذه شمل على جميع  
 الموضوعات بحيث لا يشتملها شي ومنها ان من كل واحد من هذه العشرة  
 انه جنس وذلك لسان من كل واحد من هذه انه مفهوم مشترك بين انواعه  
 وشوئي ومفهوم علمي ما تحته بالتواطؤ ودائي وكما لالذاتي المشترك  
 مفقود اما الحاشية اول مقداره وان ساء على ان الوجود ليس بحسب



على ما مضى وهذا ليس بكافي لحوار اجتماعهما في جنس واحد غير الوجود وأما  
الثاني والثالث فقد مر الكلام فيهما وأما الرابع فقد استقر وأما ما لا  
يحتج في أصله من العرض ليس بجنس الجوهر جنس فلا يحتج في العرض والجوهر  
وبينه ما ذكرناه وأما أنه هل يجوز اجتماعها في أكثر من شيء أقل من العشر  
فقد ذهب إليه بعض القدماء فانهم حصروا الأجناس في أربع الجوهر  
والكم والكيف والمضاف فان الاثنين ليس عبارة عن جوهر المتكسر  
ولا عن المكان بل هو نسبة بينهما لم يعقل لم يحصل الاثنين متى عطل  
حصل الاثنين فالنسبة مقومة وهي اعلم منه فالأثنين ليس بجنس عال وكذلك  
التي فانه نسبة الشيء إلى زمانه ولا يفهم من الأما النسبة التي بين الزمان والشيء  
فهو مقوله له وكذلك الوضع فانه لا يعقل إلا بالنسبة الواقعة بين الأجزاء  
فالنسبة جزمه وكذلك المكسفة نسبة بين المحيط والمحاط به وأما ان  
يفعل وان يفعل فالمرجع بهما إلى التحرك والتحرك والأصل منها الحركة حدث  
مضافه ما من الحائز والآخر إلى المفعول فالنسبة ذاتية لما عاين مقول  
الفعل والاسعال ما ذكره وهي اعلم من كل واحد منها فهي جنس لها فلا تكون  
هذه الأجناس اجناساً عالية ثم النسبة من باب المضاف فانها لا يعقل الا بين  
شيء وهذا من خاصية المضاف ويكون المضاف صنفاً للنسبة التي هي جنس  
لما ذكرناه والشيء قد ذكرنا المضاف ليس بجنس لهذه الاعراض بل هو عارض  
لها وأما الخامس فهو الحق ان هذه العشرة لا تشمل جميع الموجودات فان  
الوحد والقطر ومثاله كالجود والشيء غير مندرجه تحت هذه  
الأجناس لكن لا يصير كون العشر اجناساً عوالياً لا بعد ما ان هذه  
الاشياء جنس لما يحكمها وأما انها هل تشمل جميع الأجناس حتى لا يوجد  
جنس الا وهو مندرج تحت هذه العشرة فمفك فان بعضهم رجم  
ان الحركة جنس لا يندرج تحت هذه الاعراض وضافها إلى العشرة وبعضهم

أضافها إلى الأربعه فمفك اجناس عند نفسه وبعض القائلين بعشرية  
الأجناس جعلوا الحركة من مقوله الاعمال وبعضهم جعل اسم الحركة واقعاً  
بالسكك على ما يتخالفه يكون صاناً التي تم قولوا في كونها عشر على الاستقار  
وأما السادس فلم يزلهم برهاناً على ذلك **الحاشية الثانية**  
**في العشر** وهو في المشهور عبارة عن العرض الذي ينقل لاداه المساواه  
واللامساواه ثم اذا عرفوا المساواه اذ وفاء في صحتها الكمية فقالوا انها اتفاق  
في الكم فيلزم من الدور المحققون بوردون هذا على سبيل حل لا على سبيل  
تعريف ويعرفونه بأنه الذي يوجد في شيء واحد عايد سواء كان الفعل صاناً في  
المفصل او بالقول كافي المفضل وهو زائد على الحسنة لاتفاق الاجسام فيها  
واختلافها بالقدار ولسد لها مع تناف الحسنة كافي التماثل الكمية اذا جعلت  
كم وسقم المتصل ومفصل لانه ان كان تحت مكان ففرض فيه اجزاء متساوية  
عند حد مشترك فهو المتصل والافضل هو المتصل والمتصل ان كان قارلاً اجزاء  
فهو القدار ولا فهو الزمان والقدار ان كان ذا عدد واحد فهو الخط  
او ذا عددين فهو السطح او ذا ابعاد ثلثة فهو الجسم المعلوم وقد ذهب قوم  
غير محققين الى ان المكان نوع آخر مبين لهذه وهو خطا فان المكان ليس الا  
السطح الباطن من الجسم الحاوي للسطح الظاهر من الجسم المحوي وكون الشيء  
حائواً امراً اضافي لا يدخل باعتباره تحت الكم وانما هو كم باعتبار كونه سطحاً  
والمفصل هو العدد لا غير وبعض الناس اخطأ ههنا اذا دخل فيه القول لان  
القول ليس في نفسه كمالاً الصفة عارضه له وليس كمالاً بغيره لعدده وهو  
عدد وانما كان المفصل هو العدد لا غير لان المفصل قوامه من المراتب  
التي هي المفردات التي هي ايجاد فان ايجاد واحد من حيث هو واحد موط  
لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد وانما هذا اعتبار عارضه لماهية  
اخرى كالانسان والحجر مثله ان اعتبار الكمية المفصلة محققاً لاعتبار



كون الكمالات شيئا معدودا بالاجاد التي فيها وادراك الاشياء انما هي كتاب مفصل  
 لكونها معدودا بالوحدات وهذه هي الكمالات بالعرض وكذلك في المتقلبات كما يقال  
 باض عرض طويل وانسان طويل وقصير باعتبار مقارنتها للكم وطول الفعل والحق  
 ايضا من الكمالات وهو خطأ لا تقاسلان محر كان الشيء الى جهة انقوا أو السفل  
 وهما لا يتقلدان المساواة والساوات بالذات بل يعرض لهما بقولها **س**  
 المشهور ان هذه الكمالات موجودة اما الجسم فقد ذهب قوم الى انه عيان عن  
 الجسم الذي يكره فيه فرض ابعاد بلته ولم تشوار ان هذا يكون مقداراً له  
 والحكاية عولوا في رادته على التبدل جال نقاء الجوهر على ما يتبين واما السطح  
 والخط فقد انكرهما جماعة لانهما نهايان والنهاية معناها مآلاً الشيء وعدمه  
 فها امران عدتيا نولانها لو كانا عرضين لقامتا بالجسم مستقيمان بالتساوي الى  
 الثلث والحق كما قد احتجوا في ثبوتها بان الملاواة انما تحصل لهما ولا نهما وحدان  
 جال قطع الاجسام واجابوا عن الاول بان النهاية عارضة للسطح لانه نفسه نهائه  
 وعن الثاني ان العام بالمقسم لا يحل انقسامه اذا كان حالاً فيه من بعض  
 الاعتبارات فان السطح والخط حالان في الجسم باعتبار عرض النهاية له  
 واما الزمان فقد مضى الكلام فيه واما العدد فقد نقاه طاعة من لا قدس  
 وعموم انه موجود ههنا لا عساً والافان لم يكن له صون باعتبارها صون  
 واحداً وكان حالاً في كل واحد من عرضي اجزائه الاجاد كان الواحد حالاً في كلين  
 وايضا يمكن الجز الواحد اعداد هذا طاف وكذلك ان جل في المعص كان له صون  
 احدى فان كانت الاجزاء كان العرض قائماً مجلياً وان قام ركل واحد من الاجزاء  
 صون لم تكن الصون واحداً وغير هؤلاء اشتوا العدد في الاعيان فانه يعرض  
 له خواص الموجود من كونه اولاً ومركباً وتأثراً واداً وناقصاً ومكعباً ومربعاً  
 وغير ذلك من الاشكال والامور العدمية يستحيل ان يعرض لها شيء من ذلك  
 هذه الكمالات اعراض اما الجسم فليست له على الشيعة

وجوهها باق ولها لا يعقد في صون حساً الى مقدم تصور انساها في قد  
 تتصور جسم غير متناه وبحاج في شوية الى برهان واما الزمان فلكونه مقدراً  
 للحركة التي هي عرض يكون عرضاً واما الاعداد فلكونه يكون مقومة بالواحد والواحد  
 عرض لا يوجد الجواهر والاعراض يتساوون في ان كانت حصة استعمال عرضها  
 للعرض والاشياء المطلوب والمقوم من جمع اعراض عرض **س**  
 الطول يقال لكل امتداد واحد كيف كان ونقال الاول الامتدادين المفروضين  
 ونقال لا طول لهما اذا اجابا بسطح وبقال للبعد الحد من مركز العالم الى المحيط وهو  
 الطول الذي للانسان اعني الذي منه امتداحركة الشو والعرض يقال للكم الذي فيه  
 بعدان ولنا في الامتدادين المفروضين ولا قصرهما واللبعد الا حد من بين الحيوان الى  
 شماله والعرض يقال للشيء الذي يحصره الطوح وبقال الحق لانه شرط الاخذ من  
 موق الى سفلى وبالعكس يقال له سمك ونقال للبعد الذي يعاطع بعدين مفروضين  
 وبقال لما يحويه فدام الانسان وحلف واعلم ان الطول والعرض والعرض من حيث  
 اضافته في الكمالات والمضافات اعراض في الكمية والمضاف منها قد يكون على  
 الاطلاق فلا يكون من شرط ما يضاف اليه ان يصير الاضافه الى بالشكال الكثير  
 وقد يصح كلاً لا كلاً ولا طولاً فانها مضافان الى مضاف الى باث وكذلك في  
 العدد فان الكثر مضاف الى شيء لا يصح ان يضاف الى آخر ولا كثر مضاف الى  
 مضاف **س** من خواص الكم انه يحتمل التقدير لذاته وغيره انما  
 مقداره وهذا هي الخاصية التي يظهر منها حقيقة الكم وبها يعرف وسعها  
 كون الكم متناهياً او غير متناه والمعنى بعبر المتناهية ههنا ما هو بحسب العدول  
 اعني الذي يحصل له ما سمع يقال له انه متناه او غير متناه ولم يوصله النهاية بحسب  
 الحب فانه يصدق على المفارقان ولهذا يصح ان يقال الله تعالى غير متناه بهذا  
 المعنى ومن خواصه انه لا ضد له اما المتصل فله ان الجسم قابل للسطح والسطح  
 للخط والخط بالاضاد مستوله واما المفصل فلان اي عدد في فرضه ضد



لعدم آخر كان لا يزيد منه أو أقل أشد بعداً منه فيكون أولى بالصحة **سؤال**  
المائة مثله لوجودها عدد في غاية البعد منها وهو الاثنان فلم لا يكون ضد لها  
**جواب** الشئ انما يكون ضد الغير اذا كان الغير ضد له والمائة ليست  
غاية البعد من الاثنان بل هي ضد له والمتصل لا ينفصل لان الفصل قد  
يعرض للمتصل كالخط السطوح والخطوط والاجسام العدد والزمان من المتصلة  
يضاد العارضة لان موضوع الزمان الحركة وموضوع المقادير الاجسام فهو مختلف  
واعلم ان الروحانية والفردية كمتان عارستان للعدد لا نوعان منه على ما طنته  
بعضهم لان انواع العدد وان بالغ الى حدود معينة كالعشرة والخمسة  
وغيرها والفردية والروحانية لا تسع فيهما مبلغ ولا ان الفردية عدم الروحانية  
عدم الانقسام فتساوي بينهما بل يصلح ان يكون فضلاً للنوعات المحصلة لان انواع  
العدد يصلح حواشي السؤال عنكم الشئ يقال خمسة او عشرة ولا يقال دوجار  
فقد علمنا ان اشد الاشياء انواع العدد لا تافد بعقل العدد وعقل عن كونه رويًا  
او فردًا فقد ظهر من هذا ان الروحانية والفردية غير متضادتين وان هما لهما انما  
هو تقابل العدم والمادة وعلى قدر تضادهما لا يلزم وقوع التضاد في الكم  
واعلم ان الكبير والصغير والكثير والليل كات ما حوت مع اضافات فلا تضاد  
بينها والتقابل العارض لهما تقابل التضايف واما الاستقامة ولا يخافا فانهما  
كمتان عارستان للكمات والمخالف العالي المكان السافل غير متضادين لعدم  
تعاقلهما على موضوع واحد وايضا العلو والسفل عارضان للكم وتنفع هذه  
الخاصة خاصة اخرى وهي انه غير قابل للشدة والضعف وهذه الخاصة اضافية  
فان كبراً من الاعراض والخواهر لمحة هذه الخاصية فان ثلثة لا يكون اشد ثلثة  
من ثلثة اخرى ولا حظ اشد من خطية من خط اخرى ولا لمحة الزمان والعرضان  
هذا المعنى ايضا فان الثلثة ليست في كونه ثلثة ولا في كونه عدد ولا في كونه  
اعني في انها كنه مفصل بقدر الاحاد ازيد من رابعة في ذلك المعنى او اقل

155 بل فيما نرضى لها من الاضافات والفرق بين الاشد والاضعف وبين الازيد والاقل  
فات الزايد والناقص يمكن ان يشار الى مثل حاصل وقد يشار اليه والاشد والاضعف  
لا صورته ذلك وايضا فان تفاوت الاشدة والاضعف محصور في طرفين بخلاف الزايد  
والناقص وايضا فان الاختلاف في الشدة والضعف اختلاف في النوع على ما يرى  
الحكماء وليس كذلك الاختلاف بالزمان والعرضان ولو قلت اليك للشد  
والضعف ليعتدل التضاد ومن خواصه انه لداته تقبل المساواة واللاتساواة  
والمساواة هي الحالة التي يكون عند ذلك تطبيق العاد المتصل او ايجاد المتصل  
بعضها على بعض ما في بردها فلا كفاية المطبقين يحصل عند ذلك لم يحصل  
الاخر عند ذلك كالحاجة وغير المساواة ان يقتصر احداهما عن الآخر **سؤال**  
الواحد يقال بالسكك على ما يعين معنى ان لا لا يسمي بالفعل من حيث كل واحد  
هو هو وانا بوسط فيهما معنى الواحد متقدم وتاخر فالواحد باللات اقدم من الواحد  
بالعرض والواحد باللات منه نفس الوجه ومنه الواحد بالنوع ومنه واحد بالعدد  
وهو قد يكون الاتصال وقد يكون التماس وقد يكون كل واحد بالنوع وقد يكون  
الاجل داته ومنه واحد بالموضوع والواحد بالعرض هو ان يقال في شئ متغاير  
ان احدهما هو الآخر وذلك لما موضوع ومحول عرضي كقولنا ان ربنا وابن عبدالله  
واحد والسنديا والطست واحد واما محولان في موضوع كقولنا ان العليين هو  
ابن عبدالله واحد اعرض ان كان في واحد طساً وابن عبدالله او موضوعان في  
محول واحد عرضي كقولنا الثلج والحب واحد اى في الساكن والواحد بالنوع  
واحد الفصل والواحد بالجنس كثر النوع والواحد بالنوع قد يكون واحداً بالعدد  
وقد لا يكون والواحد بالاتصال مستدعي الوجه بالفعل من جهة والكثرة من  
جهة اخرى وهو اما حقيقي او غير حقيقي والحقيقي ان يكون للكل بالقوم وفي  
المخطوط التي لا راويه لها في السطوح المسطح السيط وفي الجسم الجسم الكوكبي  
وغير الحقيقي ما يكون كثر بالفعل الا ان اطرافها ساه في عند حد مشترك



كل خطي المتلاقية عند الزوايا والسطوح وهذه الوحدة هي الوحدة الحقيقية  
والواحد بالارض والخطي واحد الموضوع فان الموضوع للكل جسم بسيط والواحد  
بالعبد ان لم يصح عليه الانقسام فان كان محردا به شيء ليس قسم فهو الواحد وان  
انضم اليه مفهوم زايه فان كان اوضح فهو المقطع والافضل الفارق وان سمحت  
عليه القسمة فان تساوت الاجزاء والمجموع كان هو المقدار وان كان متوله للقسمة  
لداته والافضل الجسم البسيط والاجسام المشابهة الاجزاء ان اعتبر جالها قبل  
القسمة كانت واحدة بالانقسام وان كان بعد الانقسام فان امكن اتحاد موضوعها  
كالمياه المتعددة فان موضوعها لم يكن ان يصير واحد فهي مع بعضها واحد  
ايضا بالموضوع وكل واحد من هذين القسمين ان حصل له جميع ما يكون له فهو  
الواحد بالتمام والافضل الكبر والوحدة التامة اما طبيعة كالدرهم الواحد او  
صناعية كالمت الواحد وطبيعة كالانسان الواحد واما الواحد بالمساواة  
فهو الواحد مناسبه لا يتولد بالقيمة عند الرمان وبالمدن عند الملك واحد  
فان هاتين التان مستان وليست وحدتهما العرض بل وحدة ما يتحد بهما  
بالعرض عن وجه السفينة والدين هما وحدة بالعرض واما وحدة الخالق  
فليست وحدة بالعرض واذ قد عرفت اقسام الواحد فاعرف منها اقسام الكثر  
**قوله** عطف ههنا جاعه في تعريف الواحد به الشيء الذي ليس  
بكثير اذا عرفوا الكثر فالواحد المركب من الوحدات فله بهم الدور من حيث  
لا يشعرون والحق في هذا الباب ان الواحد والكثر من الامور الخفية عن التعريف  
نعم الواحد اعرف عند العقل والكثر اعرف عند الخيال فاذا رتبنا تعريف الكثر  
عند العقل اذنا في هذه الواحدة وانما تعريف الواحد عند الخيال اذنا في  
تعريف الكثر **قوله** لا شك ان بين الواحد والكثر تقابله  
وانت ستعرف ان اصناف التقابل اربعة مقول ليس التقابل بينهما تقابل التصادم  
لعدم اتحاد الموضوع بينهما وتقوم احدهما بالآخر وكذلك ليس التقابل بينهما

مقابل الكثر بل الملكة ولا باللبس ولا بحجاب ولا تقابل المضافين لان الكثر ليس  
انا العقل اياهما بالتقاسم الى الوحدة وان كانت العقل الا بها والفرق بينهما  
واضح وكذا الواحد ليس انا العقل بالتقاسم الى الكثر وايضا الكثر مقوم  
بالوحدة والمقوم متاخر والمضافان معا بل الحق ان الاضافة عارضة لهما فان  
الوحدة مكيال والكثر مكيل والوحدة علم والكثر معلول معا بل المضاف عارض  
لها هذا اذا احت الكثر لاسم المضاف اعني الذي يكون فيه من الاحساد موقوف  
واحد واما اذا احت الكثر على المعنى المضاف وهو الذي يكون فيه ما في شيء اخر  
فزيان فهو كثر بالنسبة الى ذلك الشيء فانه مقابل للقله تقابل التضاييف  
**قوله** لكل مرتبة من مراتب العدد اعنارات عام وهو انه  
كثير خاص وهو خصوصية تلك الكثر وهي صورة النوع وتقومها اذنا هو  
من الاحساد التي ساهج حملها ذلك النوع ولا تقوم بها دونها من الاعداد فانه  
ليس يقوم العشر بالمحسنيين اولى من يقوم بها بالسبع والثلاثة والاربع والسته  
وغير ذلك مع ان كل واحد منها مستقل بالقوم ومن الجاهل ان يكون الشيء مقوم بامور  
يكون كل واحد منها كافا في تقويمه واذا قلت ان العشر تسعة وواحد فقد حطت  
فيه التسعة على العشر وعطمت عليها الواحد فبذلك يصدق عليه الصفتان  
مع الحطوفه احدهما على الاخرى فليكن العشر تسعة وهي ايضا واحد فالى  
مدد العطف بل عصب التسعة لا نقول الانسان حيوان وناطق على معنى  
ان الانسان حيوان ذلك الحيوان هو باطنه ويكون كالك فليكن ان العشر تسعة  
لك التسعة التي هي واحد وهو ايضا حيوان وان غلبت ان العشر تسعة مع  
واحد وجعلت مع صفه للتسع صار كالك نقول ان العشر هي التسعة التي  
يكون مع واحد فلو كانت التسعة وحدها لم يكن عشر وهو ايضا باطل  
فان التسعة لا يكون عشر ولو كانت شئ في شئ ففرض وان جعلت مع صفه  
للعشر فنصر كالك فليكن ان العشر تسعة ومع كونها تسعا هي واحد



وهو ايضا خطأ بل المراد من هذا ان العشر مجموع النعم والواحد فاحدا  
 جميعا فصار بينهما شيء غيرهما فان لا يصح ان يقال في حد العشر الا انه عدد مجتمع  
 من واحد وواحد الى ان يبلغ ذلك العدد **س** ذهب قوم الى  
 ان الوجود عدد لانه مبداه وكذلك النقطه لانه لا يبداء للحظ وهذا خطأ فان  
 المبدأ لا يلزم ان يكون من نوع ذي المبدأ فليس اذا كانت الحيوانه جزءا من الاسان  
 يكون انسانا وذا الفطنه محرم يكون الوجود والنقطه ليسا من الكميات على ان قولهم  
 النقطه مبدأ للحظ لا محلو من علط فاجتر وقدم بآراء هؤلاء طائفة اخرى  
 انكروا كون الاشياء عدد فقالوا الا سار زوج الال فلا يكون عددا كالأولاد الذي  
 هو الفرد الاول وايضا العدد هو المركب من الاحاد واقلها ثلثه وهو لا في الحرف  
 تدر لون سرله الا واول فان خواص العدد حاصله في الاسى وقولهم ان الواحد  
 مراد اول وليس بعده فلا يكون الزوج الاول عددا كلام لم يأتوا على صحة برهانها  
 وقولهم اقل الاجاد ثلثه علط فانه لا يعني ههنا ما يعنيه البخوت **س**  
 التفاديروان كانت لا يوجد في الخارج الا في المان لكما في الدهن قد تصور  
 من دون الماده فاذا تخيلنا الشئ من غير ان يلتصق الى ما عداه كان ذلك جسما  
 بعلميا وانما محله متاهيا فاما محله ذلك السطح من غير ان يلتصق الى  
 شيء يعاربه ما في الاجسام كالألوان والاصوات كان ذلك سطحيا بعلميا وكذلك  
 الخط والنقطه والفرق بين كون الجسم بعلميا وبين الوافي ان الجسم يمكن ان  
 تصور في الدهن من غير وجوده لان اي كشرط ان يكون مع المان بشرط  
 ان لا يكون مع المان واما البواقي فاما ان كان تصورهما بالمعنى الاول والثاني  
 فان السطح انما محله داو حيين مكونا **س** النقطه نهاية  
 الخط الذي هو نهاية السطح الذي هو نهاية الجسم وكلها تحتاج الى محله فلا يكون  
 احدها فاعلا للآخر ولا يناف من مظهر خط ولا من خطين سطح ولا من سطحين  
 جسم لانها ان ياتوا بالسر لزم المطلوب ولا لزم الانقسام **س**

الجسم المذكور في خواص الكم انما هو معنى انه ما في ان يفرض فيه شيء بعد شيء او مجموع  
 وهذا لا يلحق الجسم الا بتوسيعه المتقلاير واما الجسمي بمعنى القطع والانقسام  
 فاما بقوله الماده لها كما مر من ان الاتصال لا يقبل الانفصال **س**  
 العدد بقدر المفضل والمساجه بعد الاتصال ولها وجود في نفس الما حيو العاد  
 وفي نفس المسوح والمحدود وقد عرض للمسوح كونه معدودا اعلى ان يكون  
 المسوح داخل تحت الكم المفضل دخول النوع تحت الجنس والزمان متصل  
 بذاته ومنفصل من حيث ينقسم الى ساعات وشهور واعوام والاتصال بذاته  
 وبغيره من حيث انه عارض للحركة المتصلة اتصال المسافه ولهذا يقال زمان جسم  
 فرسخ **الحث الثالث** في الصيغ المشهوره في تعريف  
 انه الهه القان التي لا تتوقف بصورها على تصور امر خارج عنها ولا تنفي القسمه  
 واللا قسمه في اجزا تجعلها اقتضا اوليا وفارقت عقولنا ان يفعل وسنعمل بلونها  
 فانه وفارقت المضاف والمساو لا ينزوي متى باستغياها في صورها عن تصور  
 الخارج عنها وطاها وفارقت الكم بعدم اقتضا القسمه اقتضا اوليا والوجه  
 والنقطه بعدم اقتضا اللا قسمه اقتضا اوليا وقولنا لا يستضي عدم القسمه  
 اقتضا اوليا فنقد الا وليه لدخل فيه العلم بالمعلومات التي لا تقسم فان العلم  
 يقتضي عدم القسمه للكم اقتضا اوليا بل لو علم العلوم وهو قسم الى اربعة  
 انواع فان القسمه اما ان يكون محتضه بالكمه وهي الكميات المحتضه بالكميات  
 اما المتصله كالمرسع والاستقامه واما المنفصله كالروحيه والفرديه  
 واما ان لا يكون فان كان محسوسا فهو الكميات المحسوسه فان كانت راسخه فهي  
 الانفعالات والافني الاعالات وان لم يكن محسوسا فان كان استعدادا فهو  
 الكال فهو الكميات الاستعداديه فان كان استعدادا فهو الاعالات كالألوان  
 وان كان نحو عدم الانفعال فهو القوه وان كان استعدادا فهو الكال وهو الكميات  
 المحتضه بدوات الانفس فان كانت سعه فهي الحال ولا فهي الملكه واعلم ان كون



كيف يقع الى هذه الاربعة قسمه الجنس الى انواع ما يعبر اثنائه فليبحث عن  
 هذه الاربعة فنقول معنى الكمات الخمسة بالكمات التي لا تعرض للجوهر  
 الانواع الاربعة كالاستقامه والاستدار والسطح والعدد والكل والخط  
 وكمات الاعداد فان لم تكن الاربعة لا تعرض لادوات الكمية عرضا اوليا  
 فانه متى لم يكن جسم متعلق لم يكن طمعه وهذا القوه التي تعرض للكمات العرضية  
 بالادوات الخمسة تلت ما تعرض للكمات من ما تعرض لها في نفسها شرط انها  
 كمات شي ومنه ما تعرض لها لا شرط ان تكون شي وفي القسم يكون الكمية هي العرض  
 الاول للعرض في الاول هو الكمية التي في ذلك الشي وهذا لا يخرج العرض  
 عن كونه عرضا اوليا للكمية **س** رسم المقدون المتصل  
 مانه الشي الذي يحيط به جزء واحد او جود وهذا التعريف يجعل فان الذي يحيط  
 به الجزء والحد وانما هو الحد والقدار والشكل كيف ولا يكون شي واحد داخل  
 تحت قولنا بالذات وان كان بعض الناس جود هذا شأنهم على ان الجسم الابيض  
 ليس من مقوله الجوهر ومن مقوله الصيغ فظاهر ان ليس من اقل القولان فظاهر  
 داخل تحت قولنا وهذا اعطى فان الجسم اذا كان من مقوله الجوهر والابيض من  
 مقوله الكيف ولا يحسن ان يكون الكيف منهما داخل تحت مقوله اخرى وكله من في السايط  
 الا في ماهية مركبة من قولنا بالحق ان الشكل هو هيئة احاطة الحد والحد وجب الجسم  
 من جهة الاحاطة وقد توهم جماعة اخرى ان الكل من مقوله الوضع لانه يتعلق بحدود  
 بينها تحاويرا خاصا لوضع بعضها عند بعض وهذا اعطى من وجوب احدها انه احد  
 بل لا يحرر الحدود والاعتبار الوضع في الاحاطة وفي الكل بالحدود وثانيها  
 الاستثناء في لفظ الوضع فاما في المقوله يعني ما نسبته الشي الى الخارج وهما المعنى  
 هما الخارج التي هي نوع من المضاف وثالثها ان يتعلق الشي بقوله لا يلزم منه  
 ادراج تحت تلك المقوله فان لم يربح انما يحصل بحدود في الحدود ولا يجب ان يكون

الوضع

مقابلة اي نقط كانت عليه بعضها البعض يعني ان المقطع المعترض عليه يكون  
 في سمت واحد لا يكون بعضها اربع وبعضها احمض وقد ظهر من هذا ان الاستقامه  
 والاستدار مغايران للشكل **س** لا تضاد بين الخط المستقيم  
 والستدر في الشهور سائرهم على انهما مختلفان النوع لان احدهما فيها ليس بالموضوع  
 لان الموضوع قد سبق نوعه في مستقيم ومستدير ولا لانه للخطية فانه تحت  
 اشراكه ولا لامر عارض ولا لحازر وروود الاستقامه والاستدار على موضوع واحد  
 فلا بد وان يكون الاصل في الفضول ثم الذي يكون شدا بخلافه لا ضعف  
 بالنوع عوضا الواحد واحد وفيه بطر وكذا لا سكال لاضا فان السلك الاضداد  
 الترتيب لوجود ما هو بعينه وقد سبق ذلك بان الخط الواحد لا يكون موضوعا  
 للاستقامه والاستدار لان الخط لا قوام له بذاته وانما يقوم بعينه ومتى لم يلحق  
 الغير بعينه لم يغير حال الخط فالجني لا بد وان يفرق اجزاء ويجدد يكون  
 الحاصل ظاهرا اول **س** الزاوية هي كون القدار ذا حدود فوق  
 واحد فهي حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك وهذا يتناول السطح المجتمعة  
 وما ذكره اقلديس من انهما عاين عن قنار حيطتين فيه مساحه فان المماس من مقوله  
 المضاف وايضا هذا لا يتناول المجتمعة **س** من الظاهر ان الرخية  
 والفردية من هو ارض العدد الذي هو عرض من مكوناته اولى بالعرضه وكذلك  
 الاستقامه والايختنا فانها عارضان للخطوط والسطوح التي هي عارضان واما  
 الدائريه فقد سبق في وجودها من يذهب الى ان الاكجام من الجواهر الافراد  
 وقد استدلوا على كونهم الاول ان السلك الطبيعي الاجسام هو الصركي  
 لان الطبيعي لا يفعل افعالا مختلفة والكبر اذا حست هي من حصلت الاين الثاني  
 الرابع وهو انما تعرض ابن محسوس وان لم يكن حقيقته علميا سلكوا فلا اظنا  
 ساهو المكون في الحس وحولناه مبدأ الخط مستقيمة مولف من اجزاء منى الى المحيط  
 عند جزم اربنا وضعه الاول وطابقنا من المكون وجز ملاقى الاول عند المحيط



فان زاد او نقصا مكن ان يزيل الزائد ثم التام وهذا فعل جازي حتى يتم  
 الدائم على اديمه ولم يزل منها انتقام الجز **س** الحلة يقال لله  
 العارضة للجسم سبب اللون والشكل فظاهرها عارض وكذا بقية الكائنات المحسوسة  
 بالكمات **س** الكمات المحسوسة الثمانية سميت بالكمات  
 من حيث انها تاتي بالذات كالمزاج كالماء والصلابة لانفعال الحواس عنها  
 والكمات الغير المستمرة سميت بهذا الاسم وان وصفت فيها العلان بسرعة  
 زوالها وسميت بالانفعالات الكهواسم الاخر الذي في التحد والحدوث وان لم يكن  
 في انفسها انفعالات **س** ذهب بعض الناس الى ان هذه الكمات  
 هي من الاسكال وهو خطأ فان هذه محسوسة لمسا من الاشكال ولا  
 الاسكال قد سبق في الكل وحلف فيها ولا ينافي تضاد دون الاشكال وقال  
 اخرون انها هي من المزاوج وهو في العلل الاول وبنائها اجاعه اخرى  
 واطهر ما يدل على وجودها بغير الجسم من التماس مثلا الى السواد مع ميات  
 ذاته وكله وضعه وسائر اعراضه الا السواد والبياض والا مورا العدمية  
 لا تفعل طائفة البصر عنها **س** الثقل والجسم من هذا الباب ايضا  
 وهما ما يحبان بواسطة الانفعالات الجاهلة للجسم فان المسخنة من المتمد  
 على وقد اقبل قوم في هذا الباب الحسنة والملاسة وهو خطأ فان الحسنة  
 عبارة عن احلا وطال الاجزاء الظاهر على الجسم في الارتفاع ولا انخفاض  
 والملاسة عبارة عن ايوائها فيه فظاهر انها من باب الوضع واخرى  
 ادخل في هذا الباب الصلابة واللين والحق انهما من باب القوة واللاقوة  
**س** هذه الكمات تسبق بحسب انتقام الحواس واويل  
 الحواسات الحواس والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكافة والارادة  
 والعتاشية والخفاف والبلية الثقل والخفة واويل الحركات الضو واللون  
 والسموعات هي الاصوات والحروف على اى والمذوق والطعوم والشموات

الروائح وهي ابرها اعراض فان كون الجسم اسود ليس بغير الجسم ولا جازا منه  
 لاحلاف الاحسام المستقرة في الجسم فيه فهو خارج عنها فان كان واجب الحصول  
 فهو عرض وان امكن تحريكه فان لم يكن له اشارة فليس هذا السواد المحسوس  
 وان كان له اشارة فهو في جهيم وامتناد به هو مفارق للقد انرايد عليه لان المعنى  
 بالسواد الهية المحسوسة **س** القوة واللاقوة عرفتوها بامر  
 مشر كمنها وهو انه الذي يرحم العامل في ايد حاشي بقوله وهو المشهور  
 حين يحسب له انواع الاول الاستعداد الشدد على عدم الانفعال  
 كالمصاحبة والصلابة الثاني الاستعداد الشدد على الانفعال كالمراحمية  
 واللين الثالث الاستعداد الشدد على ان يفعل وفي هذا الثالث طرقات  
 المضادية سلق بلثة امور ابر في القوة الدائمة وهو عزمه ما مضاه المضاد  
 وامر هو القوة المضارعية وامر هو بالقوة القوية على ملك الصنعة وامر في  
 الدين وهو كون الاعضاء في طينتها الطبيعية تحت نعر عطفها وعلها  
 والا لان من باب الجلال وان كانا برعين الا من باب الملكة والثالث  
 عبارة عن القوة على المقاومة واعلم ان كون هذه النوع عرضا من اظهر الاشياء  
 فلا يحتاج فيه الى ذلك العصف **س** الكمات النفسانية انسابها  
 الى الجلال والملك انما هو انتقام بالعوارض بالفضول فان الشيء الواحد يكون  
 معينة حالاً ثم اذا اسفر صار ملكا ولهذا لم يكن الجلال والملك وجوبا ثينته كايين  
 الشخص من نوع واحد بل يجوز ان يكون بينهما اثنين ما من شخص واحد بحسب  
 زمانيه كالصبي والرجل **س** من الملكات العلوم والنضال يعني  
 بالنضال كالافعال المحمودة بل الهات النفسانية التي تصدر عنها الافعال المحمودة  
 سهولة من غير ان يحتاج الى روية واختار مسانف ويكون محشوا بالرياضة  
 ملكة الافعال شوق على اصحابها واحتاجوا الى يكلف مثل طوق العدل والعزم والرايل  
 التي تضادها ملكات ايضا كاللجاج والحاق بتعد علمه الدوقف والعلوم



لا باعتبار اسما اصول الصناعات والمهتر فيها المتعلم بل ولونه الى الواجب اذا اعتقد  
وعلم عتق والوكيل الصبح والمريض العسر الزوال ومن هذا الباب الاحوال ايضا اذا  
كانت سرعة الزوال ومن الحالات الحرج والمحل والعم والقوى الطرد العتق الذي لم  
يحرم به فاذا اسلمت شي من هذه فهي ملكات والملكات المكتبة كانت احوالا في  
البدا وليس كل حال ملكة في المبدأ فاحتمل حالا **س** الالم والله  
نوعان من الادراك فهما من قسما بعدا والفرج والعتق ايضا لثقتان فثقتان  
وسبب اول المبادي كون جامل الذي هو الروح على افضل احواله الكسفة  
والكسفة فان زيادة المقدار توحيدها بالقوة ولا تكسر المقدار اذا انبسطت في  
قسط واقتر عند الفرج وقليلة مسكة الطبع عند المبدأ او لا يمكن من الانباط  
والعصفه اذا كانت معتدلة بين العلط واللطامه وشدة الصفات كان الاعداد  
للفرج اكثر والفلك محدد الكال ويعتبر في محقق الماني عصمت مات لو حوب  
نقطة صوره المودى في الخيال لساق النفس الى الاسما وعدم سهوله الاسما  
ولا يكون كالحاصل **س** من الظاهرات انواع هذا الجنس اعراض  
والما وقع الاسماء ما في العلم فان بعض الناس ربما تقوم ان صون الجوهر جوهر  
كان صون العرض عرض ويحتمل قد حقت القول في هذا وان الصون للجوهر  
جاء في النفس طول شي في شيء لا كسفة ولا استعداد في ان يكون مثال الجوهر  
وصورته عرضا ولست صون العرض عرضا باعتبار كونها صون العرض بل باعتبار  
طولها في المحل المستغنى عنها **س** من لواحق الكسفة انها قد  
توجد منها تضاد الحركة المحس والصور والعتق الصواسو الخطاس بالملكات  
وكضائ المصاحبة للمراضة في باب القوة واللا قوة وكضائ السواد  
للسا في باب الاسعالات والانعالات ولا تضاد في العتقات المحسنة  
الملكات والمضاد من الكسفات قابل للشدة والضعف بخلاف ما لا يقبله  
فان الترسح لا ترايد ومن خواص الكسفة قبولها للشدة وغير الشدة لذاتها

**البحث الرابع في المضاف** وهو مقول عامان ثلثه  
الحقيقي وهو الاضافة نفسها ومعروضها وقيل في المجرع ويقال لها المشهورى والاولى  
جعل لمط المضاف بقوله علمه بالتصريف وعرف الحقيقي بأنه هتم لا ينقل  
الا بالقياس المجزها وهذا التعريف يرجع الى الدور فان المقاييس نوع من الاضافة  
وقد يعتد بعن مقولون معقولته بالقياس الى الغير احتياج في يقوتها الى غيره  
وهذا باطلا فانهم ان عوايه تصورهم بغير لزم الدور وان عوايه تصورهم معه  
فالسقف متصور مع الحائط ولا تضائيف والوا انه تصورهم ومن جهة ما هو  
ما رآه رجح الحال في الموارده حدعا وقد عرفت فوه انه الذي وحده هو انه مضاف  
فاذا لم يوا ما المضاف او لا اعتدروا بان المضاف المحدوده هو الحقيقي والذكور  
في الحد هو المشهورى وهو اعرف من الاول فحارج حده به ورجح حاصل تعريفهم  
المضاف الى انه السبب الذي يوضح مع مرس وهو لا محط من فساد واعلم انه  
ليس كل نسبة اضافة فان لكل ملزم منه الى لزمه في الدهن كالسقف للحائط وان  
لم يكن مضافا اليه فان احدتا النسبة مكررة صارت مضافه وبغنى المكرران  
يكون الشئ نسبة الى غير من حيث ان ذلك الغزله نسبة اليه فاذا انطرت الى السقف  
من حيث هو لم تحده مضافا فاذا اسما الى الحائط نسبة لا استقرار واحدة مستويا  
اليه من حيث هو مسقر وحدة مضافا الى الحائط لا من حيث هو حائط بل من حيث  
هو مسقر عليه وهذا معنى قولهم النسبة يكون من طرف واحد والاضافة من  
الطرفين واما كل واحد من المضافين المشهورين اما ان يدل على ما له من الاضافة بالضم  
كالاب والابن واسم ادهما كذلك فقط اما المضاف كالحاج دون المضاف اليه  
فانه محتاج الى لفظه دون قولنا د والحاج والمضاف اليه كالحردوم فان العلم مضاف  
اليه يقال العلم عالم بالمعلوم باعتبار حرف النسبة فانه في نفسه كسفة وقد تضاف  
الشئ الى شئ باعتبار ان العلم فاه علم للعالم فهو مضاف اليه وحرف الاضافة  
قد يحذف كما قول العلم علم للعالم والعالم عالم بالعالم لا العلم وقد يكون محذورا



كما اذا اضيف العلم الى المعلوم **من خواص المضاف الكاف**  
 في الوجود بالقوة والفعل فان المضافين اذا اذنا معا ندر على العاقل  
 بالفعل بعد وجامعا ان المضاف الى شي المضاف اليه على تقدير ان يكون معرفة  
 احدهما بالفعل والقوة زال التعادل كالعالم اذا اضيف الى شي خارجي فان  
 المعلوم قد يوجد ون العلم لكن لا من حيث المعلوم بالفعل وقد يوردها  
 اضافة المقدم الى المتأخر الفعل مع عدم المتأخر ويحسون عن هذا بان اضافة  
 هذا من جهة فناء الدهن من جهة الحاضر وحكم منها الاضافة ويورد على  
 هذا ايضا العلم بان القيامة ستكون مع عدمها واجابوا عنه بان القيامة ستكون  
 حال من احوالها موجود في الدهن مع وجود العلم وهو الذي اليه الاضافة فان  
 تصور القيامة مجرد مضاف الى شي في الوجود من حيث هو تصور ومن خواصه  
 وجوب الاعتكاس وهو ان يحكم باضافة كل منها الى صاحبه من حيث هو مضاف اليه  
 كما نقول الاباب للاب ولا بن اب للاب فاذا لم يراع هذا النوع من الاعتبار لم  
 تجب التعادلة كما اذا وقعت الاضافة الى المعنى المضاف للاول بالذات بل المتصور  
 كما نقول الاباب للاب والراس للراس لا نساو ذلك منه كما نقول الاباب  
 للحيوان وكذلك اذا اذت جنس المضاف كما نقول الراس للراس الى شي واحد  
 عارض للموضوع كما نقول الراس للراس لان هذه الاشياء لا تقع فيها  
 التعادل من حيث ان الاضافة هي الى شي غير مضاف الى الاول بالذات  
**مضاف** اذا اشكل الامر في محصيل ما اليه الاضافة بالتعادل سمي  
 عما لا يقع عليه التعادل عليك بجميع اوصاف الشي فان وصف شي اذا وصفت  
 وروعت غير املاك حنط الاضافة واذا وصفت ووصفت غير املاك  
 حنطها فهو الذي اليه التعادل وغير ليس اليه تعادل فاما اذا وصفت عن  
 الشي انه حيوان او انسان وما املاك ان نسب اليه الراس واذا وصفت انه  
 ذئب او اسد وضعت ان حيوان او غير ذلك ما عد لم يملك اضافة الراس اليه

161 **من المضافات ما هو موقوف في الطرفين كالمساوي والمساوي**  
 ومنها ما هو مختلف احلا فاما محدودا كالمعق والصف وغير محدود كالزائد  
 والناقص وايضا المضافات قد لا يحتاج الى صف حقيق باعتبارها يحصل  
 المضاف كالياسر والياسر وقد يحتاج اصدها كالعالم المحتاج الى العلم في  
 اضافة الى المعلوم وقد يحتاج الى العاقل المحتاج الى صف ادراكه والعقول  
 المحتاج الى صف مدركه **الاضافات عارضة لغيرها**  
 من العقول ثلثا للجواهر فكلاب والابن والكم كاللبر والصغير والكثرة  
 والقليل والليث كالاية والابرد والمضاف نفسه كالاتمير والابعد والابن  
 كالاعلى والاسفل ولشي كالقدم والحدث وللوضع كالاشد استقبالا واحتجا  
 والمساك كالاشد والاعرج وللفعل كالا قطع والاصم وله تعالى كالا شد مطعا  
 وسحبا فالواو والعروضات ان تضادت تضادت الاضافات كالا حرق والابرد  
 والافلاك العظم والصغير العارضين للكم وقد قنعوا في هذا المثال ونحوه بالهم  
 بالجمع وكذلك ان قبل موضوعها التثنية والضعف فقلت الا فلا واعلم ان محصيل  
 احد المضافين يشدعي محصيل الاخر فان الضعف مطلقا باراء الضعف مطلقا  
 وضعف هو اربعة باراء ضعف هو اثنان ولما كان المضاف وجودا اعراض  
 بغيره كان محصيه محصيص هذا العارض والمحصيص العرو من ومنهم  
 سماء اربعة ان يوصد العارض العرو من عارضه مركبا من بقول ليس  
 هو لقوله والثاني ان يوصد العارض عروا بابه العرو من الخاص العرو من الخاص  
 فموصدان معا عارضا فاصد العرو من وهذا يعني توجب الاضافة ومحصيلها  
 كالتابع مثلا فانها موافقة في الكثرة والواقعة في الصفة غير الكيف الموافق  
 فان الكيف ليس هو اضافة بل هو في واصله واما الواقعة المنسوبة الى الكثرة  
 فهي نوع من المضاف فالاضافة تابعة لعروضها في نوعيتها وخصيتها  
 وشمسيتها وقد يحتاج في الشخص الى اعتبار الزائد على الموضوع لجواز زياد



لعمري فله صادق على كثيرين حاصلين في اوقات متعدي او امكنه متغير محتاج  
 جسيما في غير الجدل الوقت **س** قد وقع الشاخر في وجود  
 الاضافه في المصان وطاينه اكدوه والا لا مفر من الجدل وطولها اضافة يتل  
 وطاينه اخرى كما عرفت فوابه فان كون السما فوق محو اعتبار غير مطابق للخارج فلفظاته  
 وجود في الاعيان واحادها عن كلام الاوابيل ان الماهيات الموجود في الخارج منها  
 ما هو مضاف بذاته ومنها ما هو مضاف بغيره واذا جرد المعنى العقول بالقياس  
 الى غير في الثاني كان هو المضاف بذاته فلا تدنس الاسماء الى ما يضاف بذاته  
 والمضاف بذاته ليس هو شي واضافه بل هو اضافة بذاته وهو من جنس ذاته في هذا  
 طن الموضوع ماهية مقوله بالقياس اليه وله وجود اخر كالانواع مثلا فانها  
 مضافه بذاتها الى الالين ولها اعتبار الجلول في الموضوع نفسه كانت مضافه الى  
 الجلول والجلول اضافة لذاته ولا وليكن يقولوا الهول انا لا نمار علم في بعايد  
 الاضافه وان كل واحد منهما مضاف بذاته الى ما يضاف اليه ولكن الكل من  
 الاضافه اضافة هي الجلول في محلها وهي مغاير لها فتعود المجزور فان طابوا  
 عن هذا ان مفهوم الابوع مغاير لمفهوم الجلول فبفس المغاير وليس كذلك  
 الجلول او طول الجلول قلنا ان الجلول نفسه وهي من المتشبه والحق الاضافه  
 من الامور الالهيه يعتدل اذا عملت الاشياء ككون الاشياء حشا وفضلا  
 وذاته وعرضيه والزاعون انما موجود هو انما يكونها عرضا لا استدعا ثقلها  
 الموضوع **الحق** **الخامس** في باقي المقولات **ه** اما الالين  
 فانه عبارة عن كون الشيء في المكان وهو مغاير للوجود لانه قد يكون على ما يصدق  
 عليه الوجود ومغاير لله اضافة والاضافه عارضه له كان السواد ماهية عرض  
 لها الاضافه الى الجلول فالوا هو جنس لا تماع فان الكون فوق والصون تحت  
 نوعان متغايران وهم بطا لونه هان ذلك وايضا من الالين ما هو اول حقيق  
 وهو كون الشيء في المكان الحقيقي منه ومنه ما هو ثان غير حقيقي كالكون

في المكان الثاني غير الحقيقي لقولنا الشيء في السماء او في الارض ولا شر احسان  
 في اي واحد بالعدد حقيقي وشركا في غير الحقيقي عند بعض القوم كما شارك  
 كبر في الشوق وهو خطأ فان كون زيد في معيار يكون عمرو في العدد والعال  
 المتقدم توهم ان الشوق هو لا يونسها هو عام ضمن الكون في المكان ونوعه  
 كالكون في الهواء ومنه ما هو شحشي كالكون في هذا المكان في هذا الوقت لشخص  
 نعم قالوا والالين المطلق لا يقبل الشد والضعف فان الكون في المكان  
 كعاد الكون في مكان اخر في كونه كونا والالون النوعية قد نقلها فانه قد يكون فوق  
 اشد من فوق اخر في الفوقية ومنه ايضا صاد فان الكون في الفوق المطلق  
 لصاد الكون في تحت المطلق لانها معيان بوجودان موضوع متعلقا على  
 ومنها غاء المتابعه **و** المتى فانه تسكون الشيء في زمانه او في طرفة وهو  
 غير للوجود والاضافه على ماقم والمتى عام وخاص وتخصي باعتبار جواهرها  
 وقد نابع طائفة في وجود فقالوا لو كان بوجود الكون في متى ويتسلل قال  
 الشيخ ان الالين في سبطان فلا يلزم تركها من حشاش لكل واحد واحد منها  
 نسبة الى شي وان النسب مغاير للنسوب اليه ومن المنسوب اليه حاشا ولا تتركب  
 من مجموع النسب والمنسوب عنى ونحن نقول ان الالين عنى ويقع المقولان النية  
 قد اشركت في مفهوم كونه نسبة وتغايرت في خصوصياتها التي باعتبارها بكون  
 المقولات فيكون مراد من التقدير المشترك والمميز وهذا اطلع في عشرين الاجناس  
**و** **الوضع** فهو لفظ مشترك بين معان احدها نسبة تعرض للشي بحسب  
 بسمة اجزاء بعضها الى بعض والى الامور الخارجية عنها وهذا المعنى الاخير هو  
 المقوله عند القوم ومنه ما هو البعل ومنه ما هو القوم الذي القوم منه ما هو  
 طبع كوضع الارض بالنسبة الى السماء الذي ليس بطبعي كمال الساكن البيت والذي  
 بالقوم كما قد تنوع ترتيبها من القطب ويستط الى ديار الطوق  
 والداربان متوحدان فوضعها كذلك والوضع فيه تضاد فان هه العالم والمكس



هذان وصفتان متعاقدان على موضوع واحد فمنهما غاية الشدة وهكنا الحال  
 في الاسفل والاطباء وهو قابل للشدة والضعف كالاشد استقاماً وانحنا  
 وات الملك فهو عان عن التماسك لفعال الدال له وزيد علم وقد عرفت  
 عن هذه الجدة ومقوله له وفرت يكون الجسم محاطاً بعينه سفل باسعال كالتلخ  
 والنقص وات ان يفعل فهو كون الجوهر كحصول فيه امر في غيره غير قابل للذات  
 سادام الحصول في السلوك والحد كالتحيز والتردد وات ان يفعل فهو  
 تائر الجوهر عن غيره تائر اغرقا في الذات مثل السبح والبرد واذا فرغ الفاعل  
 والمفعول عن النسبة التي بينهما من حدود المائز والناثر لا يقال لهما تائر مائز  
 الى نحوته فان ولهذا المعنى عدل عن لفظي الفعل والافعال الى قولنا ان يفعل  
 وينفعل لان الافعال قد يطلق على المستقر بعد حصوله كالاحراق في القوب  
 وكذلك القطع الذي هو الفعل بعد حصوله واستقر ان نقالة قطع ينفع وينفعل  
 فهما محتقان بحالة التوجه والتوجه وقد يارح قوم في وجوهها لان تائر الشيء  
 في غيره او تائر عن غيره لكان لهما التسلل لدفعه واجده بل مرات غير  
 متناهية فان التسلل انما يعقل اذا سالما حان وههنا الصنف المذكور بمقرر  
 الى صنف اخرى وتأثيرها في تلك الصنف راد ويلزم التسلل بين كل صنفين  
 وتأثيرهما فيهما ان قالمتان للضاد فان اسما صا الاسود واسواد كالبياض  
 لا يجتمعان وموضوعهما واحد وبينهما غاية الخلاف وقابلة ايضا للشدة والضعف  
 لان جهة القرب الى الطرفين الذي هو سكون في السواد وفرق بين الاسود والاعنى  
 الجاصل القار وبين السواد فان الاسود اد بعقل على انه غاية حركة واتا السواد  
 فلا يحتاج في بعقله سوادا الى سوقه للحركة وكونها عاتقا واذا عرفت هذا فمن  
 المعلوم ان سودا سكونا شدة من سودا اذا كان اقرب من الاسود الذي هو  
 الطرف والسواد اشدة من السواد اذا كان اقرب الى السواد الذي هو الطرف واعلم  
 انهم اولا نفوا الحركة عن متولي الفعل والافعال كإنياء في الاطبعات وهذا

وانتهى

ابتداء الشدة والضعف منها والاشداد والضعف انما يكون حركة وقد محات  
 من هذات الشدة والضعف في الشيء غير اشداد ذلك الشيء فان يفعل وان يفعل  
 بينهما شدة وضعف واعلم ان قولهم في مقوله كد اشدة وضعفا انما يعنون به ان فيها  
 شدة وضعفا وانما اجتمعا يحصل بعد استفا الاخر واذا قالوا العرض لا شدة ولا  
 بضعف يعنون به ان كانا واجدا بعينها لا يكون ضعيفا وتشد وهي بعينها  
 بل سطل بالاسماد المعينة وحصل اخرى **بسم** لاشدة ان السواد  
 اذا اشدة يبدل السواد الضعيف ويحصل سواد اخر اشدة منه فان كون الضعيف  
 هو هو بعينه اذا اشدة كان ولا باطل قطعاً فان الذات الزايدة ليست هي الناقصة  
 ولا ما بقي الضعيف وانضمام شيء اليه فان المضم ان كان غير سواد لم يضره السواد  
 اشدة ما كان في سواد شدة وان كان سواد اخر فقد حصل سوادان في محل واحد هما  
 متعاضدا الحقيقة والزمان والمحل فلا امتياز بينهما وهو محال وعلى تقدير الاجتماع لا  
 يكون احدهما قد اشدة مفتوح ان يكون سوادا واجدا لاشدة فقد زال الاول وحلت  
 اخر وهل الحادث مخالف للاول في النوع ام لا امور المشاؤون على المخالفة الموعودة  
 بينهما يستحسن بان مخالفة السواد الضعيف الشديد بعد اشرافهما في السوادية لا ينموز  
 ان يكون ام خارجا حتى لان التما هو في السواد لان في ام خارج عن السواد تحترق ان  
 يكون فضل وقد يحتقور ايضا ان ذات الشيء ان كانت هي المايدة والناقص والمتوسط  
 لسانس المايدة فلسايد للشيء وكذا ان كانت الذات هي الناقصة او المتوسطه  
 والمختار من ديان اما الاولى فلهذا الفضل يسته الى الجنس من العرض وهم جين  
 مصلون بين السواد الضعيف الشديد بفضل ذاتي محملون السواد صافلا ورفق  
 بينه وبين العرض واتا الثانية فاتها دل على تعدد الدوات بالشخص لاما بالنوع  
 فلا فان النوع جامع للمايدة والناقص والمتوسط ومحقق هذا ان يورد تسميم ان  
 كانت هي الذات الشخصية سلمنا القسمة واختار ان كاس الرائد الشخصية مغاير  
 لذات الاخرى وان كانت هي الذات النوعية متبعا الجضر وقلنا ذات النوعية است



هي الذات الزايدة ولا الناقصة ولا المتوسطه وانما هي مغايرة لها وان كانت لا تتفق  
عن ايراد هذه العوارض لا بعينه **المقالة الرابعة** تشمل على كلام في  
مقاييس الوجود **وفيها مباحث الاوّل** في المقدم والمتاخر اعلم ان  
الموجود منه ما هو مقدم ومنه ما هو متاخر ومن مشاهير القوم ان المقدم يقال  
على خمسة معان ايدها التقديم بالعلية كقدم العلم على المعلوم وثانيها التقديم  
بالطبع كقدم الواحد على الاثنين والفرق بين هذين التقديمين ان وجود المقدم في  
الاول يستلزم وجود المتأخر وليس كذلك الثاني ويطلق على المعنيين معا التقديم  
بالذات وقد بحث الاخير بالتقدم بالذات وجعل التقديم بالطبع شاملا لهما والى  
التقدم بالزمان كقدم الوالد على الولد ودفعها التقديم بالمرتبة اما مرتبة طبيعية  
كقدم الجنس على النوع ان جعل المبدأ الجنس والعكس ان جعل المبدأ النوع واما  
مرتبة وصفت كقدم الامام على المأموم ان جعل المبدأ المقبله وخاصيته هذا  
التقدم ان يتقبل مقدمه ومتأخره الا في نفسه بل بحسب احوال اخذ كآتياء وخاصيتها  
للتقدم بالشرف كقدم العلم على التعلم ولم نر لهم على الاخصر بهانا اكثر من الاستغناء الذي  
لا يبيد النفس وقد وقعت منارعه في وقوع المقدم على هذه الخنده فصارت  
انه بالتشكك وان المعنى الجامع هو ان المقدم بما هو مقدم له شيء ليس للمتأخر  
للتأخر الا وهو موجود للمقدم وهذا المعنى المشترك يقال لا بعني واحيانا المقدم  
بالعلمية بوجده التقديم قبل المقدم بالطبع والتقدم بالطبع قبل ما يراصف التقديم  
ويجوز ما جشهم في هذا مقول اما المعنى المشترك ففاسد فان المقدم في الزمان  
اذا بطل ووجد المتأخر بعد بطلانه فقد حصل للمتأخر زمان لم يحصل للمقدم كما حصل  
للمقدم زمان لم يحصل للمتأخر وانما اطلاق قولهم ان المقدم له كل ما للمتأخر  
فاسد فان للتأخر صفات لا توصف بها المقدم كالعلو والامكان بل ينبغي ان  
نعلم ما هو التقديم واما وقوع المقدم على ما يحتمل بالسكك فلا يحلوا ان  
دخل فان المقدم بالزمان ليس شيء منه اولى للمتأخر من يتبع منه باعتبار التقديم

سواء كان يستلزم الوجود الزماني اوجه هذا ما ذكره بعض المتأخرين وهو فاسد  
فان المقدم بالزمان قد لا يكون فيه تفاوت مع وقوع التفاوت في مطلق التقديم  
بالنسبة الى اصنافه الخمسة على ما سناه اوجه والتفاوت احر كان واقع على اشراك  
اللفظ من الجميع وهو خطأ فان التقديم بالذات والعلية اشراك في معنى التقديم فان  
كل واحد منهما تقدم ذاتي على ذاتي سواء كانت العلم تام او غير تام تحت  
ان تقدم ذاتها ووجودها على المعلوم وقال بعضهم ان التقديم يقال على البعض  
بمعنى واحد وعلى الباقي بالاشراك او بالتجاوز اما الذي يقع عليه معنى واحد وكما  
قلنا في التقديم بالذات واما الذي يقع عليه بالمجاز فالتقدم الزماني فان الشرف  
انما تقدم ايدها على الآخر بالزمان لا بوجده تقدم زمان ايدها على الآخر لا بحسب  
ذاتهما وجعل قوم بعضهم لجزء الزمان على البعض تقدما طبعيا اذا تقدم  
علمه للتأخر فراجع تقدم الشرف بالزمان الى التقديم بالطبع ويقال لهما بالمجاز  
وكذا التقديم بالمرتبة الوضعية فان بغداد مسقدمة على البصرة لا بذاتيهما  
ولا باعتبار احدهما ولا مكانيهما بل باعتبار القاصد من خراسان الى البصرة فانه يقصد  
اولا بغداد ومعنى قصده اولا اي زمان وصوله اليها قبل زمان وصوله الى تلك المخرج  
عند التقدم الى التقديم الزماني واما التقديم بالشرف فانه لا يخلو عن محور واشراك  
فان ما يجب التفضيل بمعنى تقدمه باعتبار تقدمه في المناصب فالتفضيل سبب  
لتقدمه في الجائز واطلق عليها لفظ المقدم اطلاق اسم السبب على السبب ويكون  
حار كس هذا الوجه ويرجع الى التقديم المكاني الذي يرجع الى الزماني وان لم يعتبر  
هذا المعنى في التقديم الشرفي فيكون اطلاقه عليه وعلى ما بالذات بالاشراك  
**سبب** اذا جعلنا المقدم واحدا على اصنافه بمعنى واحدا لا شك في  
انه ليس بحسب اتفاقها فيه بل هو امر لازم لها واصنافه مجهولة بعرفه هذا اللازم  
الذي هو المقدم والمقدم انما يكون بالوجود او بمعنى بالزمان والمكان واما  
بمعنى فلا تقدم في نفسه على آخر ولا سائر والمتأخر بالزمان المقدم وكذا المعنى الا في



المعنى التي يكون العلم بها في الزمان ومعاني الطبع اذا كانت في الوجود  
كالاخر والاخر اول ما يقع كاد الوجود كحركة العلم والمع في الزمان كونه الجنس المتأخر  
معناه طبعه والمع في الشرط ظاهر وليس على زيد بالزمان ولا تأخر عنه وليس هو  
معناه بالزمان ويصح ان يكون شأن معاني الزمان بين جميع الوجود دون المكان  
**البعض الثاني** في الواجد والكثير قد عرفت اقسامها  
فيما مضى فليست على الآن بل واصلها هو الوجود الهو هو واما ان يكون بالذات  
او بالعرض على قياس ما قرره في الوجود والذات العرض منه ما يكون في الكيفية وعلى  
له مشابهة وفي الصم يقال له مساواة وفي المضاف يقال له اناسبه وفي الاطراف يقال  
مساو له والذات بالذات والركب الجنس منه مكانه وفي النوع مماثلة وفي الخواص مماثلة  
وبقابل هو هو العربة وهو من لواحق الصغر فهي ايضا على ما عرفت في الهو هو فهذه  
ما عرفت في معاني الجنس الا على لا يحيلها عدم الاحتجاج كالجلاوة والحركة التي تحلف  
الانواع تحت الاجناس القريبة فيستحيل اجتماعها في موضوع واحد كالجزء والبرود  
**س** المتغيرات المتماثلة ومختلفات والمقابلان هما المشاركان في  
حقيقة واحد من حيثها كالا انسان والفرس ليسا مثليين وان كانتا جسميهما  
متماثلة للجسمان مشاركان في حقيقة واحدة نوعيته وان كان الانسان والفرس  
مختلفي الحقيقة واذا قلنا انها متماثلة في الحيوانية والجسمية كان معناها ان حيوانية  
التي في كل واحد منهما مثل الحيوانية التي في الآخر فكذلك الجسمية والمكانان هما المشاركان  
في نوع واحد فلا بد من وقوع مخالفة بينهما بعض الاعتبارات فان الصفات والنسب  
ليست لها لولم لا يمكن ان يشتمل على مائة لان المتماثلين متغايران وقد يقال  
ههنا ان النوع الواحد اذا كان له شخصان فانا نعتبر باعتبار المواد لا بتماثل  
استناد السمة الى اسمها والا لكانا نوعين فلهذا بدله من سبب خارجي بفضل كل منهما  
عن الآخر ولا بد من مائة قابلة للفصل وهذا لا يخلو عن ضعف من قبل  
وانضا فان من الهيات والصور التي من نوع واحد ما يقع في مادة واحد

منه بل من سبب فاما اذا صار من الآخر لا مائة بل بالزمان والمكان  
ما لا يكون كذلك وهما متماثلان وغير متماثلين في المقابلان هما اللذان لا يصدقان  
على شي واحد في عالم واحد من جهة واحدة واصنافه اربعة في المشهور الاول  
تقابل السلب والاحباب سواء كان في الحقيقة او في غيرها ومن قال ان التقابل بالاحباب  
والسلب هو تقابل التناقض اخطأ من حيثان تقابل التناقض انا صدق ان الضايا  
الثاني تقابل المضاد والمضاد هما اللذان الوجودتان المتقابلتان على موضوع  
واحد وسنما غايه الخلاف الثالث تقابل العدم والملك والعدم ههنا عبارة عن عدم  
شيء عن شيء من شأنه او من شأنه ان يكون له والاربع تقابل المضاف والمزوف  
بين الاول والواقف ان الاول تقابل في الضمير لا في الوجود وانضا فانه يكون احدهما  
صادقا والآخر كاذبا والفرق بين الثاني والثالث ان الثاني بشرطه وجود  
المقابلين ووجود علمتهما والفرق بين الثاني والرابع ان الرابع لا يعتد بالمكان  
اي المقابلين عن صاحبه والفرق بين الثالث والرابع ما قرره الثاني والثالث  
واعلم ان بعض المتقدمين لم يشرطوا في تقابل المضاد غاية البعد واشترطوا في تقابل  
العدم والملص كون العدم عدم شيء عن شيء من شأنه ان يكون له حتى يكون العدم  
عبارة عن الجز الذي لم يسمع عنه ولا مرد لا يطلع عليها عدم البصر والحيث **س**  
تقابل السلب والاحباب فكون من تقابل المضاد لان الجزاء له هو امر ذو اوله انه  
ليس شر وهو عرضي واعية اذ انه ليس بخير برفع الامر الذي وان شر برفع العرضي  
والرافع الذي اقوى معانده من الرافع للعرضي فليس بخير اقوى من كونه  
شرا ولان الشر لولا انه ليس بخير لما كان اعتقادا واعتقاد كونه خيرا ولو  
كان بدل الشر شرا اخر ما ليس بخير لا يمنع اعتقاده مع اعتقاد كونه خيرا  
فاذن المعانده الدائمة انما هي بين السلب والاحباب **س**  
كالمضاد كالانواع الداخلة تحت جنس اخر فان الاحباس لا تضاد بالاعتقاد  
ومن قال ان الخير والشر متماثلان مع كونهما جنس فقد اخطأ اما اوله فليعلم



الشرطيته وصدقته وهذا خطأ واما ما لم يجلد اياها فليس بها السواد ك  
 فان الخمر عيان عن كون الشيء ملأنا والشرع عيان عن كونه غير ملائم والملاية  
 وعدمها من العقولات الباء المعارضة للعقولات الاولى ولا نواع الداخلة  
 تحت اجناس متغايرة لا سواد لا سواد فان الخمر والجران يجوز اجتماعها  
 ومن بعض هذا الشاعرة والهور الباطل اذ تحت الفصل والآخر تحت  
 الردية لم يرد ان الشاعرة ضلله هور يكون مضملة وهي عارضة لها فالتضاد  
 انما هو في العوارض بشرط التقاد الدخول تحت جنس مرتب والاختلاف في الفصول  
**سوال** الجنس بينهما معقوله متضاد من قبله وان كان متضاد فهو  
 قبل الفصول فالتضاد ان بالذاتهما الفصلان وهما عر داطان تحت جنس قريب  
 وانما الفصلان لا نسبان الى الموضوع ما بينهما ولا متعاقبان على جنس واحد  
 وان جعله متعاقبان على موضوع فهما عرمان مستقلان لا فصلان لغيره  
 وقد يحسبون عز هذا ان النوع في الخارج شيء واحد ليس لجنس جهل الفصل  
 اخر بل انما يعضلها الذهن **سوال** استوف المشاؤون على ان تضاد الواحد  
 واحد وهو الذي يقع في غاية الجدة عنه فاذا فرض شي كالوسط وله طرفان  
 كل منهما في غاية الجدة والتضاد الحقيقي من الطرفين ولا تضاد اياهما الوسط  
 واذا كان الشيء واحدا حقا وله صديقان فاما ان يكونا على غاية البعد من جهة  
 واحد فهما من نوع واحد وضد واحد وقد فرضنا صديقان فاما ان يكون من  
 جهة فليس الشيء واحدا حقا بل هو كالجسم الذي تضاد الاسود من حيث انه ابيض  
 وبضاد البارد من حيث انه حار وبالجسم البضاد انما هو السواد والابيض  
 اللذان هما اثنان لا غير ويتبين الحار البارد والمجمل بضاد للابيض والعرض  
 واللبس المالم ثم طوا في الصنعة غاية الخلاف صورة وكون الشيء ضد الا هو  
 كشيء فالسواد كالبضاد البياض بغيره الجارية والخضرة **سوال**  
 التقاد على التضاد قد يكون مكانا كما في البياض والسواد وقد لا يكون

كما في الصعود عن الوسط والهبوط اليه واكثر الامران لا يقال من اجل الضدين  
 الى الاخر انما يكون بعدا لا يقال الى الوسايط فالابيض صقر ثم محضرم سود  
 وقد يكون احد الضدين لازما للموضوع كالساض للثلج وقد يفارقه اما بغيره  
 ظلوا لجل عنها كالصبي والمرض للمدنا ومع حوان اما مع الانشاق بالوسط سواء  
 عن غيره باسم يحصل كالقارم لا حوانا بل بالطرفين لقوله لا علل ولا طير او مع  
 عدم الانشاق كالشفاف ليس كل ما يلبس عن الطرفان شفاف بالوسط كالفلك  
 اذا لبس عنه الحف والتفل **سوال** لما كان التقابل في بعض هذه اشد  
 من الباقى لم يكن ضالها بل هو لازم لهذه الاربعة وقد يستدلون على الجفران المتقابلين  
 ان كانا وجودين فاما ان يكونا ماهية كل منهما مقوله بالقياس الى الآخر وهما المتضادان  
 اولاً يكونا ذلك وهما الضدان واما ان يكونا وجوداً واحداً والآخر عدماً فاما ان  
 يوسط الوجود والعدم بالنسبة الى موضوع اوصفه وهو العدم والملة اولاً وهو اللب  
 والاحاب واورد الشيخ في الشفا سؤالا وهو ان السواد من حيث انه سواد فقط لا  
 بضاد البياض والابيض اذا قسرا الى الساض لهما اذا قسرا مضادا اليه فهو من  
 حيث هو ضد مقول بالقياس الى غيره فيكون من حيث هو ضد مضاد فيكون  
 الاضافه بغير الضد او جريها فله يكون قسما لها واجاب عنه بان السواد من حيث  
 هو والابيض من حيث هو اذ انظر اليهما معا صدق عليهما احد الضدين فلم يصدق  
 عليهما ضد المتضادين اذ اذ كل منهما ضد الصاحبه وجد المتضاد عارضا لهما  
 واورد سؤالا اخر وهو ان التقابل من حيث هو تقابل من المضاف فهو ضد  
 بحيث فكيف يكون اعز منه واجاب عنه بان المتقابلين معرض لهما الاضافه وليس  
 في انفسهما تضاد فانه كما ساه في السواد والساض وكل تقابل من حيث هو تقابل  
 مضاف وليس كل تقابل مضاف ففرق بين التقابل من حيث هو تقابل وبين احد  
 مطلقا ولا استفاد في عرض الخاص لصلها له طبع العام اذا العام  
 باعتبار شرط بصير العام به اخفى **الحاشية الثالثة** في القوم والنعل



لفظه القوة كانت في الوضع الاول للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه ان يتحرك  
عنه الاقفا الشاقة ليست باكره الوجود من الحيوان في كسها وكيفيةها وسموا اضعف  
الضعف لهذه المعنى هذا هو القدر الذي يكون الحيوان بحيث لا يشاء ان يفعل فعل واذا  
شاء ان يترك ترك وماراته العجز ولازم وهو ان لا يفعل ولا تصعب فعلت القوة  
اليها وللقدرة جنس وهو الصنف الموثر ولازم وهو كون الفعل ممكنا ففعلت اليها  
فقال لا يضره اسود بالقوة وسموا الحصول المقابل لهذه القوة بالفعل ولما  
وجد المهندسون بعض الخطوط من شأنه ان يكون صلعا لم يرجع بعضها اليه  
ممكنا ان يكون صلعا لذلك المربع جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كما امر ممكن  
فيه واذا قدرت القوى فقد قدرت معالجه وهواتا الضعيف او العاخر  
او السهل الانفعال او غير المثر او الضرر كما وان لا يكون المقدار الخطي صلعا للمقدار  
يطحن من مصر **القوة الموثرة** ان كانت مصدرا للفعل واجبة  
من غير ان هي القوة الطبيعية وباران هي القوة الملكية وان كانت مسببا لافعال  
تختلف من غير ارادة فهي القوة النباتية وباراده هي القوة الحيوانية التي هي القدرة  
وهي غير المراج لان باثر المراج من جنس ساطع لكونه كقوته متوسطة بين الحار  
والبارد ولست القدر كالكسوف فهو قائم الى ان القدرة لا تقدم على الفعل وهو لا  
ان عنوان القدرة مبدأ الباطن اعني القدرة والشيء الخارج فهو حق طائفة قد عروا  
الاصطلاح وان عنوانها ما ذكرناه نحن فانه باطل مطعما فان القاعدة ممكنة ان تقوم  
وذهب اخرون الى انها ليست على الصدق والكلام على هو لا ما امر وقد يقولون  
ان القدرة لا تصنف بها الا من شأنه ان يفعل وان لا يفعل حتى لو كان من شأنه ان  
يفعل لا غير لم يصنف بالقدر وقد نازعهم الشيخ في هذا وقال ان الشيء الذي  
يفعل من غير ان يشاء ويريد فذلك ليس له قدرة واذا كان يفعل ياراد دايه لا  
تعتبر اتفاقا او حوا فانه يفعل بقدرة وذلك لان هذا القدرة موجود لهذا  
لانه اذا شاء ان يفعل فعل واذا لم يشأ لم يفعل ليعني كل من هذين شرط لا تدعى

مصدر الجاني **القوة الاسعالية** قد يكون متصوره الهوى  
بخوفا واحيلاق الملك على قول الحركة على اراسهم وقد يكون القبول دون الخط  
لكون الماء وقد يكون عليهما وقد يكون قوة على قبول الضدين كالحار والبارد للحم  
والهوى في هذا يقول لكل شيء ومحمض فتولها لبعض دون بعض اما باستعداد  
على اراسهم واما محمض الفاعل المختار على الحق واعلم ان هذا لا يطو من فساد  
فان قوة احد الضدين مغايرة للاخرى بل هما قوتان والاستعداد منه قوت غاية  
القرب وبعد متوسطا لا مكان الذي يوسطهما للضرر ومن غير الاستعداد  
فان الاستعداد انه يرجح تا الحان احد الطرفين كحار وطبيع الامكان واعلم ان  
القوة مقدم على الفعل في الاشياء الخرسية وهي الى مبدأ الفعل لا سيما الخروج ما  
بالقوة الى الفعل من غير مرجح **البخش** **الرائع**  
في المحدث والقديم **الحادث** يعني ما يحصل الشيء بعد عدمه بعبارة  
ونعني حصول الشيء بعد عدمه بعبارة والقديم هو الذي يحسن تقابلين لهذين  
ونقال ان كل حادث قد وانا نينا فانه سبقه امكان وجود موضوع لذلك الاحصان  
لانه قبل حصوله يستحيل ان يكون واحدا او متعاضدا فهو ممكن وامكانه ليس هو بالعدم  
المحتمل والامكان المتعاضد ممكنا ولان الامكان لا ينافي الوجود والعدم بنا فيه ولا عدا  
والامكان الوجوب والامتناع شؤن وليس هو نفس الشيء لانه قبل حصوله ليس حاصل  
وامكان حاصل ولانا قد بعقل الشيء في امكانه وليس هو القدرة انقاد عليه  
لانا ناعلمها به فهو موجود ولا نأ قد يحكم على الشيء انه ممكن في الذهن وليس منشا  
الفرق الوجود الامكان فمما حكمنا عليه بالامكان في الاعيان ولانه لو كان موجودا  
في الذهن لا غير لان الذهن حكمه ان يلحقه جميع الماهيات فاذا الحقم بعضها  
كان ذلك الشيء في الخارج ممكنا وهو باطل وليس ما يقوم بذاته والاما احتضن شيء  
دون غيره ولم يكن احتضاض بعض الاشياء امكان دون اخر او ليس العكس  
فلا تدل من يحل معلق بالمحدث دون غيره والاما احتضن وكل حادث بسبقه



امكان موضوع هو الهولي والهولي ليست عادة ولا لا يفرق الى هولي فلا  
يحت كماله قوه وجود في هولي وذلك ان يكون مع الماء او عنها او فيها واعلم  
ان فلا هذه الحق ظاهر وسنه احد الامور لا عتارته كان العتبه ومحقق هذا ان  
نقول الصفات ينقسم الى صفات موحده في الدهن والى العين والى صفات توجد  
في الدهن لا غير ووجودها العيني هو انها في الدهن كالتوحيه المحمله على الانسان  
والجبره المحمله على زيد وكله جميع المعقولات الماسه كالشمع على رايهم ولا يلزم  
سكون الشيء ليس يحرك في الاعيان ان يكون الوحوب والاستماع ما تنفسه وكونه ليس  
هو نفس العدم لان في ان يكون عدتها وقولهم انا حكم على الشيء بانه مكن في الاعيان  
ويفرق منه وبين الممكن الدهني ومنشأ الفرق وجود الامكان فاستدلالنا ان  
حكم على شيء في الاعيان بشي لا يستدعي وجود ذلك الشيء كالحكم بان في الوجود  
جرك وان كانت الجبره من الموحودات الدهنيه بل منشأ الفرق هو اعتبار وجود  
الشيء في الخارج ما في الدهن اخرى ولما قولهم كان الامكان دهنا خارجا لكونه  
جميع الماهيات فلا ربه فاسد فانه ليس من شرط الامر الدهني ان يتساو ك  
سنة الى جميع الماهيات كما في سائر اعتبارات الدهنيه من الجبره والكلية  
والاستماع فان الدهن لا يلحقها الا بما يله حظا صلوحا له واذا قد بينا  
مناد هذا الدليل فليشرع في بيان مناد المطلوب مقول لو كان لا يمكن من  
الامور العتبه لم يمس سلسله من امور غير متناهيه معا والتالي باطل فالمقدم  
مثله بان الشرطه ان الهولي قابله لامور غير متناهيه ولا مكان قبول  
الهولي لبعض تلك الامور بخلاف لما في يحصل في الماء امكانات غير متناهيه  
مع ان الامكان طبعه نوعيه ومحل هو الهولي وايد فله يقع بينها امتياز  
لا يقال **مختلف** باصله في المكنات المنسوب اليها لا نقول **يستحيل** ان يقع  
امتياز للاحور العتبه بالاضافه الى اشياء معدومه فان ما لاداة له لا يدر  
شأن شيء ولا يمكن ان يقال ان الاضافه ههنا علمه اذ قد عطلنا تلك الاشياء

واستلزامها الامكان وقع فيه لادتيار لا نقول **بعض** اعداد غير متناهيه  
عاجها المصير باطلا بالضرورة ولان بعقل اضافة اعداد امكانات الى بعض  
المكانات تستدعي امتياز الامكانات فلا تستد الى العقل وانما هذه الامكانات  
الغير المتناهيه فترت فان حدوث كل حادث مشروط بحادث سابق ويكون صفه له  
ترتبه عليه فليس مرات غير متناهيه وهو باطل **اجاب** عنه بعض المحققين  
ان الامكان اعتبار عقلي معلق بشي خارج في حيث يعلق بالشيء الخارج ليس  
لوجود في الخارج هو امكان بل هو امكان وجود في الخارج ولتعلقه بذلك الشيء  
بدل على وجود ذلك الشيء في الخارج وهو موضوعه ومن حيث قيامه بالعقل  
موجود في الخارج وله امكان آخر بعينه العقل ومقطع التسلسل بانقطاع  
للاعتبار **اقول** في هذا يلزم ان الامكان من اعتبارات الدهنيه وقوله  
تعلقه بشي يدل على وجوده ان عني ذلك الشيء هو الممكن فهو باطل قطعاً وان عني  
المحمل الذي يردان منه فهو نفس المتناهي فانما منع بعقله مثل هذا الشيء ولان امكان  
الحادث لو كان حالاً في عين كان في وصف الشيء حالاً في عين وهو غير معقول  
**اجاب** عنه بان امكانه قبل وجوده حال في موضوعه فان معناه كون الشيء في  
موضوعه بالحق وهو وصف الموضوع من حيث هو فيه وصفه للشيء من حيث هو  
بالمقياس اليه فالاعتبار الاول يكون كعرض في موضوعه واعتبار الثاني يكون  
كاضافه المضاف اليه **اقول** طول في موضوعه منافي مادكره اولاً من انه اعتبار  
محمول وانما فان امكان اضافة الموضوع بالشيء بخلافه لا يمكن طول الشيء  
في الموضوع وصف الموضوع هو الاول والبحث عن الثاني ولان الامكان اضافة  
مستدعي ثبوت المتضاهين ويلزم منه تقدم الوجود على الامكان **اجاب** بان  
توحيها في العقل كافي **اقول** وفي هذا اعتراف بانه غير موجود في الخارج  
ولان الهولي المفروضه اذا قطعناها صفتي فان بقي في كل واحد منها امكانات  
غير متناهيه هي الامكانات الجاهله في المجموع فكون شيء واحد موجوداً في محلين



دفعه وهو باطل او يحث لها امكانات غرسا فيه في تلك الحال وكل واحد فلا بد  
له من امكانات فلا امكانات الغرسا فيه امكانات غرسا فيه هذا طقمه ان بقي في كل  
واحدة منها امكانات متناهية فمجموعها متناه وقد اجابوا عن هذا بان الامكان انما هو  
للانواع لا لاجاد جهتها وهذا فاسد لوجوه الاول ان النوع ماهية ليس لها في  
الخارج امكان محقق ولذا المحقق هو الجبريات فاهو ممكن في الايمان ليس له  
امكان نوما له امكان يستحيل محققه في الايمان وثانها ان النوع طبيعة غرضاته  
على ايهم وتالها انما احد الجبري في الحادث بعد الحزبه ويقول هل هو ممكن قبل حدوثه  
ام لا ويجيب ما قالوا بعينه **البخش** **المباح** في الصلبي والجبري  
قد عرفت في المطلق احوالها والاصطلاحات فيها فمقول الآن ان الماهية من حيث  
هي لا واطه ولا كثره ولا عامه ولا خاصه ولا كلية ولا جزئية ولو  
كانت الانسانية من حيث هي كلمة لم يكن الجبري انما ناوله لو كانت من حيث هي جبرية  
وقد حكى عن بعض القدماء ان الماهية من حيث هي بمعنى الوحد والالا  
لا صنعت العشرة فاصح وجودان واحد وهو فاسد فان عدم امتضا الوحد  
لا يستلزم امتضا العشرة لعدم استلزام العام الخاص فاذا سلم على الانسانية  
مثلا بطرفي العيوض مثلا هل الانسانية الضام ليس كان الجواب سلبا كذا كان  
ليس على ان الله بعد من حيث بل على انه قتل من حيث وان كان طرفا المسئلة جبري  
لم يلزم في الجواب احدها وهذا يقع الفرق بين المناقضتين وبين الموحدين اللتين  
في قوتها وليست الانسانية كلمة باعتبار ان انسانا واحدا بالعدد موجود في  
كثير من فان الشيء الواحد لا يتصور ان يكون في مائة كش ولو كانت انسانا بريد  
هي بعينها انسانا عمودا لا تنصب كل واحد منها صفات الاخرى فمكون ذات  
واحد مصف صفات متقابلة بل في كل واحد من هذه عمود انسانا تامه لا  
نضاردها فملاك الاخرى ولا امر مشترك بينهما انما هو امر كهي فانه لو وقع في الايمان  
لحصلت له هويته مستحصه لا يقع فيها شركة فلا يكون كلمة والجبري ان من حيث

هو موجود ضده وجود الحيوان المعد ووجود المركب يستدعي وجود  
اجزائه ووجود الشيء اذا كان لا ينفك عن غيره لا يخرج منه هذا عن كونه موجودا في الحيوان  
من حيث هو وان كان لا توجد الا مع قلة الشخص فانه موجودا كالمساكن الذي لا يوجد  
الا مع المجلد والسكر من المرويات محو الحيوان كما هو حيوان لا يجب ان يقال  
عليه عموم او خصوص وليس بحق ان الحصول ما هو حيوان بوجوب ان لا يقال عليه  
احدهما فالحيوان الماخوذ بعوارضه هو الشيء الطبيعي والماخوذ ذاته هو الطبيعي  
التي وجودها اقدم من الوجود الطبيعي تقدم السيط على المركب وهو الذي  
حكى بانه الوجود الالهي لا تسبب وجود ما هو حيوان غنايه الله تعالى  
**س** قد عرفت وجود الكل الطبيعي في الايمان فاعلم الآن ان  
الكل المنطقي انما وجوده في الدهن لا غير وكيفية وهو من العقولات الماتية  
واما الكل العقلي فالجبرية كذا انما اضافانه يستحيل ان يكون في الخارج شي واحد  
هو كل يقال على كثير من بل انما وجوده في الدهن وجوده الذهني محصن له  
فهو جبري باعتبار وجوده على اعتبار فانه من حيث انه موجود في النفس جبري ومن حيث  
تركيبه كثره على وجهها فابده وهي ان كلمة الكل العقلي يستحيل ان يكون باعتبار  
على الجبريات الخارجية بل ان كان فمما القياس الى الجبريات الذهنية وليست هذه  
الجبريات هي الجبريات المستقلة من الخارج فان ردت الخارج والذهني يستحيل ان  
يكون انما لكلا بل الجبريات اسفان من الوجودات الذهنية من انواع الكل العقلي  
وقد قل ان الصور العقلية الماتية كلمة لا جلستها الى امور من خارج على وجه  
ان اي تلك الخارجات سقطت الى الدهن فان يقع عنها فانه هذه الصور بعينها  
واذا سبق واحد فاثرا النفس من هذه الصفة لم يكن لما عداها اثر جدد ونحن نقول  
ان عن هذا العايل الصفة العقلية على الطبع فهو حق وان غنى به العقل  
مقدتنا باعتبار فانه واما الكل الذكي في النفس بالقياس الى هذه الصور التي  
في النفس فهذا الاعتبار له بحسب القياس الى اي صور سقطت من هذه الصور



الفئة الى النفس هذه الصور يكون حرمه باعتبار اقلنا ولا في النفس ان  
يعقل ويعقلها علمت وهكذا الى غير هاهنا وان ركبا اضافات في اضافات محب  
ان لا يكون لهذه الصور العقلية ووقوفها بالحق لا بالمعل **ش**  
نقال للجسم انه جنس للانسان ونقال له انه مادته والفرق بينهما ان اذا اخذنا الجسم  
جوهره اذ طول وعرض وعمق حيث هو هو شرطه ان ليس داخل في معناه  
غير هذا وان انضم اليه شيء اخر مثل حر او بعد كان غار كانه راد او محمول فيه  
فانه حسنه يكون ما في وحدا للانسان وان اخذنا الجسم لا شرطه ان تعرض  
لقيد زايده ولا يوحده يكون حسنه جوهرية مصونة بالافطار فقط بل  
جوهرية كيف كانت ولو كانت مع مقومات كره لخاصة تلك الجوهرية به  
ويكون تلك المحتجات داخل في هوته ذلك الجوهر لا ان يكون الجوهرية  
تت بالافطار ثم لحقت تلك المعاني خارجه عنه محمداً يكون صفا والجسم  
المعنى الاول اذ هو حرم الانسان لا يكون محمولا عليه لان ماهية الاسار ليست  
بجزء منها جوهره ذواتا فقط وانما الثاني فانه محمول عليه وعلى غيره من انواع  
وكذلك الجار اذا اخذناه جسم او شيء له جس شرطه ان لا يكون ما في اخره كونه  
وكان حرم الانسان صوره وهو غير محمول عليه وان اصبحت او سألته حرم من  
غير الغرض لقد احره كان فضلا محمولا وان اخذت الجسم مستقما اليه الجبر في العبد  
كان نوعا يعني ان الجسم المتقدم يكون نوعا الآن النوع محمول الجسم والعقد فاشترط  
عدم الزايده يكون عاقبة وبعدم استراط الزايده يكون حسنا واما شرط الزايده  
يكون نوعا وهذا التمهيد انما هو في الدهن لا في الخارج **ش**  
وجود الجسمية للانسان انما تقدم على وجود الحوائث له اذا اخذت بمعنى المان  
اما اذا اخذت بمعنى الجنس فلا فانه يستحيل وجود الجنس ولا ثم يجمع الفصل  
مقتضى النوع وكذا في العقل ايضا فانه لا يمكن ان يضع للجسمية التي معنى  
الجنس وجودا محمولا ثم يقع اليه سائر حتى يحصل الحيوان فانه لو جعل ذلك

لكان ذلك الحيوان غير محمول على الانسان بل انما حدث للنوع طبع الجسمية  
في الوجود والعقل معا اذا اخذت النوع تمامه ولا يكون الفصل فانه يعني  
معنى الجنس معناه فالجسم مستقما به وجرأ منه **ش** الامر العام  
اذا انضم اليه طبعه وحيلولة شيء ان يكون انضمامه **ش** قبل القسمه حتى يرون  
الى النوع وان يكون تلك الطبع مسجداً علمه ان نقله وذلك الماشار اليه  
ما في كتمى التحرك وعين بل يحسن يكون القسمه لانه فيكون المعنى الخاص لا  
يعاد حصه الخاصه ومحمد ان يكون الما لمران غير لاحسن المعنى العام لاجل امر  
غيره فانه لو كان بالما لم يكن فضلا كقسمه الجوهر الى قابل للجسمه وعرفا بلها فان القسمه الاوليه  
انه جسم او غير جسم واورد النسخ سولا وهو ان النوع انما ينصل عن مثاله في الجنس  
والفصل الفصل السرا من المحولات واذا كان واقعا محتاجا من المحولات امقر  
الى فصله وتسلل واحدا بان النسخ انما يحتاج في انفصاله عن غيره الى فصل  
اذا اشار له في الجنس فلا يحسن من كون الفصل واقعا محتاجا من المحولات لان يكون  
نوعا لاعم المحولات واذا قال الفصل الجوهر جوهر فانا نعونه ان فصل الجوهر  
لمنه ان يكون جوهر الان لا يكون الجنس الجوهر معنى من مقوماته **ش**  
ذو هذا الانسان فقلنا ان حيوان باطوق فليس المراد منه ان الانسان هو مجموع  
الحيوان والناظر بل المراد بذلك الحيوان الذي له الحيوان باطوق فليس يكون  
الحيوان شأ وكونه باطوقا شأ اخر بل الحيوان في نفسه وامرهم لا يحصل له فاذا  
صار باطوقا صار محصلا وليس هو به الانسان ان باطوق بل هو معنى يدل عليه بالامر  
فاذا احتج الشيء امران تقدم لاصدها على الاخر ذلك المعاد قتل في الشهور انها  
مصلان الحاسر والمخول بالاراه وفي الحقيقه الفصل معروضا الفصل مسجداً بالجنس  
على انه مصل لا على انه ملزم لانه ان الاتحاد على معاني احرها اتحاد الماده بالسره  
مسكون المان شأ لا وجوده انما رادته وانما يصير بالنقل الصور على ان يكون  
الصوره امر خارجيا عنها ولا يصدق على المجموع واطرافها والثاني اتحاد شيا



يكون كل واحد منها في نفسه مستغنى عن الآخر في القوام الا انها مجردة يحصل بها  
واحد اما بالتركب واما بالاستحالة والثالث اتحاد اشياء بعضها لا تقوم بالعمل  
الا ان انضم اليه وبعضها تقوم بالعمل مقوم الاول والثاني ويحصل من ذلك جملة  
تتبع كالجسم والساخر والاربع اتحاد شئ بشئ في هذا الشئ منها ان يكون ذلك الشئ  
لان معنى اليه فان الارض قد عقل معنى محوذاً يكون ذلك المعنى في استياد الكثر  
كل واحد منها في المعنى في الوجود فيضم اليه معنى آخر ويعين وجوده بان يكون ذلك  
المعنى مستغنياً عنه وانما يكون آخر من حيث المعنى ولا الهام في الوجود كالمقدار فانه معنى  
محور ان يكون هو الخط والسطح والجسم لا على ان يعارنه شئ يكون مجموعها الخط  
والسطح على معنى ان يكون من الخط ذلك او من السطح ذلك هو اتحاد الفصل  
بالجسم وهو كالف ما معنى يكون كل واحد منها مقولاً على الآخر واذ احد الجسرين  
والفصل في الحد من حيث ان كل واحد منها خارجاً كونه لا يعمل على الحد ولا الحد يعمل على  
فلا يقال للحد انه حيز ولا فصل ولا يقال لحد الحيوان جسم ولا انه ذو جسد واما  
من حيث الاخبار والفصول طبائع تحت طبع علمها على فانها تعمل على المحدود  
فالحد انما ينشأ عن طبع واحد فانه اذا طلت الحيوان يحصل من ذلك معنى  
شئ واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو بعينه الناطق فاذا انطرب  
الى ذلك الشئ لم يكن كثر في الارض واذا انطرب الى الحد فوجدته مؤلفاً من على  
معان واعتبرت ما من جهة فالكل واحد منها معنى في نفسه غير الآخر وحدث هناك  
كثر في الارض المعنوية وان غيب المعنى الثاني لم يكن الحد بعينه معناه في  
معنى المحدود بل يواد اليه كالبته ولا اعتبار الاول لا يكون الناطق والحيوان  
حين من الجد بل محولين عليه انه هو الا انها حستان تعاربان او مغايران  
للجميع لكن معناه الحيوان الذي ذلك الحيوان حيوانه متجمله بالسطح والاعتبار  
الساخر مع ان يكون الجسد والفصل محولين على الحد بل حيز منه ولا يحال على  
لوحوب المغاير بين الكل والجسم يقع الفرق بين الكل والكل من وجوده

فان الكل موجود في الخارج والكل ليس موجود فيه ولان الكل بعد اجزاء والكل  
لا بعد جزيئاته والكل مقوم باجاءه والكل قد تقوم الجرم والكل يجوز على الجرم  
والكل لا يكون محمولاً على الجسم واجزاء الكل متماهية وجرمات التي غير متماهية  
وشروط في حصول الكل وجود اجزاء معاً ولا يشترط في الكل حصول جزيئاته ولا  
شرك ماد كما في حد اوسط سور الاول **الطبيعة الصيلة**  
انما سكر ما يرمض فيه الهاء فانا قد استأنا استحالة استناد السكر الى الذات ولا يشاء الهاء  
لله فان لا شريك ان كان في امر عرضي استأنا سكر ما هتما وان كانت الشريك في  
جسري اقترافاً فصلهما وان كانت الشريك نفس ما هتما امتيازاً اعرضي عزاً لزم لما هتما  
فان لزم لما هتمة سفق والمتر غير سفق وقد يجوز قدم اساساً التميز الى التميز  
على ما طناه اولاً واورد عليهم بان الزمان مقدار الجرم في حاله في محل واحد وما  
دائماً وجزئته من جزء وقد اوجب عن هذا ان اجزاء الزمان متار بعضها عن بعض  
ذواتها وهذا فانه على اى القوم فان اجزاء الزمان ان كانت مختلفة ندواتها لزم  
تنالي الانات وان كانت جاز كل نوع اعتبار شخصان منه ذاتها وقيل في الجواب ان  
اجزاء الزمان لا تحتج بعضها مع بعض ليعتبر سقاً متار شئ في ذاتها في الاعيان  
واما في التصور فانه متار بعضها عن بعض بالقدم والماخر واورد على هؤلاء  
ان الزمان انما بالقدم والتاخر طار ان يميز احد شخصي النوع عن اخر محموله  
في زمان متقدم وحده يجوز اجتماع محمين في محل واحد دفعه اجابوا بانه  
اذا بطل زمان حدوث كل واحد فلم يتوهم الله فلا يقع التميز باعتبار رتبته الى  
زمان بطل والمتر من الشئ ينبغي ان يكون جاصلاً في حاله وجودها وتيزها  
فانبغي ان تعلم هتما انه فرق بين الميز والمشمع فان الفضول  
ميزه وغير مشخصة والاشياء المشخصة ندواتها اذا لم يقع لها شريك مع غيرها  
لا في اخر عرضي لا يقتضي في مرتبة ان تميزها والشخص المشروط طاق على المعنى  
احدها حسب ما يوجد في التصور محصاً واحداً من نوع واحد حسب اليه غير



متعجب كجل واحد والثاني من الالوان غير علم انه زينة  
 عمرو والفرق بين العبد ظاهر فان الاول يتناول اكثر من واحد على الدل دون  
 الثاني **س** لا يمكن ان يكون طبيع واحد حشا في موضع ونوعا  
 نواخر والجمله لا يمكن استغناء الجبر عن الفصل في موضع وامكان في آخر وان  
 امتداد الطبيع في ممر داتها الى الفصل ان كان لها اول وان لا طبيع لا  
 ممر لها الا الفصل فلا يصح حصولها دون الفصل وان كان امتدادها المعنى ايد  
 عرضي لا يحق محو زواله عن الطبيع الحسنة وتقارها دونه فكان للفروض  
 غرض فصل فادن الحقائق البسيط يستحيل ان يتحول فصلها عن طبيع حشا الى  
 بل بطلانها الطبيع المخصصة فله يصح ان يكون سلب فصل شي فضلا لاخر  
**س** حقيقة التي وداته وماهية من حيث هي حقائق ودوات  
 وماهيات من العقولات الساسه لان حيث انها انسان وفرض فهي من الاعتبار  
 اللهيه ولا تطلق الجملة الاعلى الموجود وعرفوها بانها خصوصية وجود التي  
 الثابت وعرفوها بالماهية بانها هي ما هي التي هي ما هو وقد رادف اسم الحقيقة  
 وقد خص ما ورا الوجود من الاشياء التي تعرض لها الوجود وهذا الاعتبار  
 يقال لماهية المبدأ الاول ونقال لماهية الاعتقاد الاول وللذات تعالى  
 ومعنى ما تقع في الايمان من الماهيات فاللهيات لاسي دواتا وان تحت  
 ماقيات وقد عني بالذات الاما لقيام لا في محيل فلا يكون الصفات ذوات  
 وعلى الاصطلاح الاول يقال للصفات ذوات وقد رادف اعطى الذات الماهية  
 فالبارط دواتها ماهياتها اذا ليس لها ما قبل دواتها وذاتها صورها والركب  
 ليس ذاتا وصورة لان صورته جه من ذاتة وهذا فيه فساد من حيث الاسراك  
 اللفظي فان اسم الصور يقع على ذات الشيء وهو المعنى يكون ذات البسيط  
 ما صورته وعلى الجبال المقوم لمخله وهو المعنى يكون صور المركب غير ذاتة  
**س** اجزا المركب قد تميز في الخارج كالنفس والبدن اللتان هما

اجزا الانسان وقد لا تميزان الا في الدهن كالسواد فان جنبه لو تميز عن فصله في  
 الخارج لكانا محسوسين فان كانا متساويين للسواد استحال يقوته بها وان كانا  
 مخالفيين لم يكن الا حصار السواد حاسا محسوس واحد بل محسوسين  
 واما غير محسوس فان حدثت عند التركيب هبة محسوسة لم يكن السواد الا ملك  
 الهية مكون التركة فاعل السواد او قابله وان لم يحدث لم يكن السواد محسوسا  
**س** جرى السواد اذا فصلت بهما في الدهن فان طابق كل منهما نفس  
 السواد الخارجى فلا فارق من احدهما وصور السواد في العقل فاللونه مطابقه  
 للسواد وهي عينها مطابق للساخ وان طابق كل منهما شيئا من السواد الخارجى  
 فمعه سان مطابق احدهما الخبي والآخر الفضلي **جواب** ليس في الخارج  
 للسواد نفس هو اللونه وفصل ينظم بها والمطابقة بعينها الوجود والعين ان  
 كانت المطابقة بالنسبة اليه **س** المقول عن افلاطون وسقراط  
 ان كل موجود محسوس فان لمطابقا هو معنى كل مفارق ايدك لا تستغنى عن الوجود  
 المفارق وجودا مثالا وجعلوا الكل احدى من الامور الطبيعية صور مفارقة هي العقول  
 والياها سلفي العقل اذا كان العقل لا تساؤل ما من ذلك كما الحدود والبراهين  
 ساؤل هذه العقول لا المحسوسة وان الانسانة معنى واحد موجود شرا فيه  
 الأشخاص وتسمى بطلانها وهو وايضا ودهل خرون الى ان هذه الصور لا يكون  
 مفارقة بل المفارق هو ببادي الصور وهي الامور العظيمة التي يفارق بالحدود  
 والتي يفارق بالحدود فهي التي لا يفارق الذات وهي الصور الطبيعية وهي تولد  
 من مقارنه الصور العظيمة للمادة كالمقعر فانه معنى بعلمتي فاذا فارق المادة  
 صار دوطوسه وصال صورته طبيعية فالمقعر من حيث هو مفارق ومن  
 حيث هو طبيعي يفارق العقل انساؤل العلامات وسبب غلط هو القوم  
 اخذوا الشيء المجرى معنى لم يقرن به اعتبار عيني محردا في الوجود عنه والجمله  
 ادب الى الشيء لا شرط فقد بطل له شرط لا مطلق لهذا ان العقولات الموجودة



في العالم لما كان العمل بالهاتين عثران عرض لما نقارنا ان العقل ليس بالآلة  
المفارقة منها وانما اذا قل ان الانسان معني واحد مشترك فيه كبروا وطوا  
ان الواحد ههنا معني الواحد عندك حتى يكون الانسان معني عدده واحد  
يوجد في كبريت وانما اذا قل ان الامور لما فيه معلوله للمفارقة اذا طعنوا ان  
المفارقة كان مفوضا للعلم حتى جعلوا العلوم مبادي للطبقات  
والحجة في فساد هذا الراكات المجردة ان كان مائة للمفارقة وجب تساوي النسبة  
لها الى المادة في الحاجة والعناء وان كان مائة في الطبيعة يكون الطبيعة  
التي عقلها ومحتلها مغاير للاشياء المحسوسة وحسب يحتاج الى اثبات تلك  
الطبيعية حتى يشكك في مقاربه او غير مقاربه على ان هؤلاء القوم لما خالفوا فيها  
في الطبيعة **البخش** **السادس** في العلم والمجاول  
العلم يتوقف عليه وجود الشيء ويتوقف الشيء على عينه اما ان يكون علمه تامه  
تامة له وان يكون جزائيا منطوق وهو العلم غير التامة وهي اربعة الفاعلية والغائية  
والصورته والمادة لان المحتاج اما ان يكون جزائيا من المحتاج او لا يكون **الاول**  
اما ان يكون الجزاء الذي باعتبار كون المحتاج موجودا بالفعل وهو الصوري  
او بالقوة وهو المادي والثاني اما ان يكون موثرا في وجود الشيء وهو العلم  
الفاعلية او الموثر في موثرة الموثر وهو الغاية وقتل ان اطلاق العلم على  
هذه الاربعة ما شواك الحث وهو خطأ وقد خرج من هذا الموضوع فانه علم  
قابل للعرض وليس حاشا انه فان احدثت المائة لا على انها جزئية بل على انها قابل  
دخول في الموضوع والفرق من الماه والموضوع ان الماه علم للركب الموضوع  
علم لا صرح به وقد عرفت العلم ليس من الماه هذا التعريف لا يتلوا من فساد  
لان لفظه من مشترك بين معان كالتمخيص والاستدعاء الذي هو جنس لا نوع  
وهو استدعاء الغاية في الزمان والمكان والشرط والموثر وليس المراد ههنا الا  
الاخير فصرح التعريف في الدور وايضا فاطم في التعريف كون وجود الاخر

113  
لشئين الاول ليس بصحيح لانه حكم لاحق بالعلم لا من حيثها حتى لو جرد العقل  
كل من الشئين صاحبه لان كل منهما علم ومعلوم لا وجود لكل واحد مسادا من  
الاخر والصورة ليست علم صورته للمادة بل هي فاعله لها وانما هي صورته للركب  
وكذا لما كان علم للمادة للركب ومعلوم للصورة ومن الاشياء ما له العلم  
كالركبات وذوات الغلات ومنها ما له علم فاعليه كالسبايط التي لم يوجد لاجل  
غيرها **البخش** **العلم الفاعلية** قد يكون قهرا وقد يكون بعينه وعلمه  
وظاهرة ولكية وجريته وبالذات وبالعرض وكذلك غيرها من العلم والصانع  
للسبب علم عامه وللبناء علم خاص له وهذا البناء جريته وقبل شروعه علم بالقوة  
وبعد علم بالفعل والمار اذا كان ما كان علم السبب العرض من حيث هو بخلاف وبالذات  
من حيث هو بنا وفاعل البناء علم بعينه **البخش** **الامر الجري الواقع**  
لا يصح ان يكون علم الماه كشيء لانه ان توقف على الشيء فلا بد من العلم بالماثل وكل  
واحد جري العلم والجموع علم تامة وان كان منقلا لا يتوقف علم الشيء فلا يكون علم  
ولانه بكل واحد واجب مستغن عن الاخر جال الجاهل الله هذا اختلف والامر الكلي محوز  
ان يكون له علم كشيء كالجبر ان الحادث من الحركات والاشعة وطبيعة النار لا ان  
يكون المطلق يقع في الاعيان ولا ان الواقع له علم كشيء واقع بل لانه لا يتغير  
لو وقع جريته واطم من العلم موثقا فاعله لا غير وقد قالوا ان الواحد لا يصدر  
عنه امران لان مفهوم كون احدها صادرا عنه مغاير لمفهوم كون الاخر صادرا عنه  
فالمفهوم ان روحه انكر وان عرضا له عاد الكلام وقتل على هذا ان صدور الشيء  
عن غيره امر اعتباري بعدد سببها اليه الاعتبار كاسلب عن الواحد امور  
كثيرا كما يوصف بامر كشيء مع ان سببها عنها مغاير لسبب الاخر وانصافه  
ما صفا مغاير لانصافه الاخر واجيب عن هذا بان سبب الشيء عن الشيء وانصاف  
الشيء الشيء لا محقق عندي واطم لا غرافا كما لا يلزم الواحد من حيث هو واحد  
بل استدعى وجودا شيا حتى يلزم بالكل الامور لئلا لا شيئا باعتبار اختلافه



فصل في الكثرة عن الكثرة ليس بها فان السبب لا يثبت سلباً وسلباً عنه  
والاصاف سبباً الى متصف ومصفيه وانما صدور الشيء من الشيء فانه امر بكنى  
في حقيقة مرضية واجد هو العلم ولا انتزاع استناد جميع العلولات الى مبدأ  
واحد ولا يقال المدور انما لا يحق الا عند تحقق شيء يصدر عنه وشي صادر  
لانا نقول المدور يطلق على معينين احدهما اضافي يعرض للعلم والمعلول  
من حيث كونان معاً والثاني كون العلم تحت مصدر عنها المعلول ولا مانع  
في الثاني وهو مقدم على المعلول على الاضمار وهو امر واحد ان كان المعلول  
واحداً وهو نفس العلم ان كانت العلم علم لداها وان كانت علم بحسب حاله كذا  
كان عارضاً لها اما اذا كان المعلول فوق واحد فلا مجال لكون ذلك الامر  
مختلفاً ويلزم منه الكثرة ذات العلم وهذا الجواب لا يحلوا عن ضعف فان  
الصدور لا يوجد بالمعنى الاضافي وسبق الى اسم و يوجد بالمعنى الاخر ولا يمتنع  
الى كس كذا السلب والاصاف والقبول فان السلب قد يعقل بالمعنى الاضافي  
من السلوب والمسلوب عنه وقد يعقل بالمعنى الاخر وهو كون الشيء تحت  
سلبه عن شيء آخر على ان هذا الكلام مبني على كون هذه المعاني اموراً مختلفة  
في الالهيان والحق انها امور اعتزالية ومن استدلالهم ان احد المصادر  
عند الآخر يمكن قد صدر عن الواحد ادها ولم يصدر عنه ادها وهو  
وايضاً استدلالاً باحداً في النار على احدها فسادها وان استدلالاً على ادها  
اولاً وهذا صعبان اما الاول فالتناقض انما يلزم من قولنا صدر عنه  
ادهها ولم يصدر عنه اما اذا قلنا صدر عنه ادها وما ليس ادها لم يتناقض  
واما الثاني فان الاستدلال على الاختلاف انما هو مختلف لكون واحد من ادها  
غير الاخر **فصل** المقول عن بعض الناس استغناء المعلول  
بعينه عن علمه حتى لو عدت ماض وكونه وحده وحده وجوبه الاثر الى  
الموثر انما هي صدوره لا في وجوده وتمثلون في هذا ما ليس بالباقي

بالبنا بعد الباني والصوره الباقيه بعد النار وهذا غلط فاحش فان العلول  
بعد وجوده يمكن فلهذا من موثر مساو حاشه الى الموثر حاشه طوئيه وتقابله  
فانه بعد الحدوث لو كان واحداً لداها لم يكن حادثاً ولا ممكناً وان كان وجوده  
ستفاداً من صفته التي هي الحدوث مع ان الحدوث قد بطل حاله القابض  
الوجوب ان جعل الحدوث لو الشيء قد حصل بعد عدمه فهو صفة للماهية صفات  
الماهية ان لم تمت لداها كان وجوب الوجود لازماً للماهية وان طرقت مع الوجود  
فيكون الكلام فيها كاللزام في الماهية فلا بد من استغناء الوجوب الى شيء خارج عن الماهية  
وصفاتهما على ان الحادث هو الموجود بعد ان لم يكن وليس للناظر اثر في انه بعد ان  
لم يكن فان ذلك واجب للحادث وانما ما اثر في الوجود وانما اقبلتم الى شلوها  
سبب عظيم منها الجهل بالعلم الحقيقي فان السالين علم حقيقة السبب بل حركه  
علم لحر كذا ما وسكونه علم لاسمها بالسلكه التي هي علم الاجتماع الذي هو علم سلك  
نا وكل معلول فهو مع علمه وكذلك السلاب فانه علم لحر كذا التي هي علم الاجتماع  
وجهه التي اذا استهت على الجهل المدكوه علم للحصول التي في القرار الذي هو  
علم الامر وانما يتصور حيواناً فهو مستفاد من الله تعالى والنار علم لتخص  
لغير المائي الذي هو علم لاستعداد الماء لقبول الصور وحصول الصور  
من الله تعالى **فصل** لا يمكن ان يكون سنان وجود كل واحد منها  
مستفاد من صاحبه لوجوب تقدم العلم على المعلول بالذات مقدم الشيء على  
نفسه على ان بعضهم استدلالاً الى الضرورة **فصل** لا يمكن ان  
تسلسل علل ومعلولات لان المجموع يكون حادثاً كالايجاد فيكون لا يكون بعض  
اجزاء لا سيما ان يكون الواحد علم لنفسه ولعلمه نفسه فيكون العلم خارج  
والظاهر عن الممكن واجب فسطح السلسله عند وايضا العلولات التي لا  
سأهي سر كذا في كونه امسأطاً وطرفها العلم الغير المحلول والمعلول الذي  
ليس فعلم وجب وصاد الطرف من الوسط وجب وجود الطرف الآخر



تقطعاً هذا الأخير في غاية الضعف وقد جوز القوم وجود علل معلولات  
غير متناهية على التعاقب على أن يكون لكل العلة بعدد أو معدة لا على أنها قوا بل  
تامة بأنهم على أن كل حادث يسبب إلى علم حادثه فانه لو استند العلم قديمه  
لعلل المعلول عن علمه نفسه ابدلاً وقات بالوجود ترجيح من غير مرجح ونحن  
نقول هذه العلة ان كانت عللة لوجودها سواء كانت تامة او ناقصة وجب  
وجودها مع معلولها على قاطع كالمشاهير فوجب وجودها لا تنهاى  
متناً دفعه واجب وهو باطل فالواحد من تلك الامور الغير المتناهية  
المرتبة قطعاً وطبقاً ما قل الامور على ما بعد فلا بد من التفاوت بما تنهاى  
في اعطاع الحتمية وتناسلها واعتذارهم عن هذه الحركة التي تقرب المعلول  
الى علمه بعدما كان بعيداً اعطاع سبيل التعاقب لا يفهم شيئاً فان كل ما  
وارد على الحركة وغيرها وكجزء خلف الاثر عن المثير التام اذا كان محسناً  
اما المصلحة حصته بذلك الوقت ولا راد اوله على العلم بالوقت المعين  
اولاً تسليح الفعل في الازل ولا مضاف الوقت قبل وجوده الى غير ذلك من  
اعتبارات او بالكلية **س** العلم ان كانت ما هتما  
علمه للمعلول وجب مخالفتها فها وان كانت علمه لخصتها لم بعدتساوفا  
كالنار المحترقة الموقدة في اية اخرى محترقة وهذا على اقسام ثلثة الاول ان  
لا يكون مانع الفاعل والمنفعل مشترك في المانع والاستعداد كضوء الشمس  
فنها والحادثة عنهما واذا ليس بينهما استرال في الاستعداد فلا تساوي  
الشخصان اعني الضوء الحادث في الشمس والحادث ههنا ويكونان من عين  
عند من يرى ان احدهما في الشدة والضعف اختلاف يعنى الثاني ان يشترك  
في الاستعداد المادي واستعداد المنفعل ايم يعنى ان لا يكون في جوهر  
مضاد للاستعداد كاستعداد الماء المسخن للنار وهذا يجوز ان يتساوى  
الفاعل والمنفعل فيما وقع فيه الاموال كالنار المحل للماء وقد جوز

175 قوم منها زيان المنفعل على الفاعل وانما الشح لان الزيان لا بد له من  
فاعل ولا يجوز استنادها الى زيان استعداد المانع فان الاستعداد لا يمكن  
في الحصول وان جعل سببها الفاعل والاثر الذي وجد عن العلم فذلك الزيادة  
يكون بطول امرين وهما ازدياد المعلول اذ هو الزيادة الثالث ان يكون  
استعداد المنفعل انقص من استعداد الفاعل وههنا ليس يمكن ان يسه  
المنفعل بالفاعل التام القوي وسأوه فان القوي العاليه عن المضاد اقوى  
منها مع المضاد فان قل النار تدب الجواهر فخطها احسن فانا لو ادخلنا  
اثنين في النار سرعته لم تحترق ولو فعلنا ذلك في السمكة كانت لا تحترق بالحوار  
ليس سبب ذلك شدة سخونة المستوعب الفاعل سبب امور ثلثة الاول ان المستوعب  
عليه فتم شدة وزوج وبطو اتصال فاد المرده مع لا سر ولا انفارقت  
الا في زمان والفاعل بفعله في زمان اطول اكر ما بفعله في زمان اقصر الثاني ان  
النار المحسوسة انما هي اجزاء من النار المحسوسة مع اجزاء ارضية مخالطة لها  
واصنامها متساوية لا مصلية في نفسها سفره محل منها اجزاء هو انة  
واضحة مكم مرافقها ما دأطها والمسلوك حوهر متصل بجميع الثالث  
البيق فاعلم للهوا والنار سرعه ولست فاطعه للمسلوك كالمفاعلم ان هذا الستم  
غير صحيح اما على اينا فله تناد الاشياء الى واجبا لوجود المختار ولما على  
رايهم لمحو اكون المعلول اشدا استعداداً من علمه والوجود مستفاد من واجب  
الصوت **س** اذا عني العلم ما يكون حقيقة وحب الشيء بحيث لا  
يغيبها التهمة الامكانية دخل تحتها كالمانع لنا نقول ان العدم يعطى  
وجود شيء فان العدم لا ذات له بل يعنى ان يرجح وجود الشيء على عدمه ووجوه  
ما حصل الامتياز مشروط بمعها عدم المانع والعلم وصف اعتباري عدم  
المانع مفهوم ذهني فاصدا لدهس حله وحكم عليها بالعلم والشارع في ان  
زوال المانع له لم يدخل في العلية ام لا لفظية **س** علم العلم



عليه لعدم فاق العدم لا يستند الى ات العلم ولا لما وجد ولا الى الامر الوجودي  
 لانه اذا وجد فان لم يخل من الامور المعتره في العلم امر واجب وجود المعلوم  
 وعدمه هذا لطيف وان احصل كان العلم في الحقيقة هو ذلك لعدم فاق لا يستند  
 الا الى الامر العدمي وعدمه غير العلم لا يترد في فاق لا يحتاج اليه الشيء  
 لا يلزم من عدمه عدمه فهو عدم العلم لا يغير ونحن نسند الى المختار ولا  
 يلزمهم عدم واجب الوجود لان وجود امور متناهية غير متناهية يمكن تارة  
 فيكون عدمها كذلك **منع** من عوار كون البسيط الفاعل قابلاً  
 لعمله فانه من حيث هو فاعل بحسب الفاعل ومن حيث هو قابل لا يمكن عنه  
 ولان استناد القابلية والوثرية الى امر واحد يقتضي حواضد الكثرة عن  
 البسيط وهو ان رد ما جذا فان مع اختلاف الحقائق بعد السبب فلا يلزم  
 ان يكون سبب الوحد هي نسبة الامكان وانما الفعل انما يكون نسبة الى الفاعل  
 من حيث هو فاعل بالوحد بل لم يتوقف على غير الفاعل انما اذا توقف على العاقل  
 انما فانه السطر الى كل واحد من حشئ الفعل والقبول يمكن وبالسطر اليها معاً  
 واحد والقابلية والوثرية من الصفات الاعتبارية على ان صدور الكثرة عن الواحد  
 ليس محال على ما بين **منع** جازل الصور قد يكون حراً واحداً كالنار  
 وقد يكون كثيراً غير استحال كالهيات العديدة او استحال واحد كصيرورة  
 الجبري كلاً او استحالاً كصيرورة كلاً ولا تدنس تانها الحوامل لرسا في الوجود  
 فاني مرهان الطسق ولا تقوم مادة واحد صور من لان الوجه ان اسلمت  
 بالقوم اسعت عن الاخرى والا فالحجوع هو الصور واعلم ان هذا المطلب  
 حق ان كانت الصور ههنا الجسمية فانه يحيل ان تقوم امتدادات بان  
 واحد فانه لا انسته منها حيد وان عن الصور الصور النوعية ونحن  
 سارغهم في ذلك ولا يخفى عليك ضعف البرهان **منع** السببان  
 ادى المسامكة انما فهو الغاية الدائمة والافهوا الاتفاقه وقد انما هاتوم

176  
 لا يمتنع ان السبب ان وجد سببه السام وجب وجوده يكون وجوده عنده  
 دائماً وان لم يوجد سببه لم يوجد اصلاً وهذا حق لكن نقول ان السبب الاتفاق  
 هو الذات التي لا يكون علمه الا مع انضمام امر اخر لها وقد ينفي عنها في اقل الاحوال  
 وجب ان يكون المتارعة لمظنة وانما الجمهور للفكر الطبيعي عايات فاما سادس  
 الى سببها دائماً او حثراً او قد ينفي عن بعض القدماء انكار هذا انما الطبيعي  
 لا ربه لها فلا عايتها ولا عمده لان السادس الدائم او الاكثر انما هو الى غاية  
 طبعه لان السادس الى الموت يعني كون الموت غايه وانما العبد والحمار لا  
 غايه لهما والحوار عن الاول ان الروم لا يحتاج اليها في حصول الغايه بل في بعضها  
 من الغايات المقصود للنفس انما الطبيعي التي لا يفعل فاعلاً واحداً لا يحتاج الى  
 ربه حتى يعين لها عايتها وعن الثاني ان الحارم الغايه لسغاها وانما يجوز ان  
 يكون الموت غايه لحصول العايات للنفس والحاصل لا حزن وجود فاهم لسوا دوام  
 العدم ولي منادوام الوجود وعن الثالث ان لها عايتها وحقيقة ان الحركة الارادية  
 مدد بعد وقرب والقرب هو القوة المحركة التي في عضل العضو والمبدأ الذي  
 له الاحاطة ثم القوة الشوقية وافق المرات هو العقل والفضة فربما كانت  
 الصور الموشية في العقل او الفكر هي نفس الغايه التي تنهي اليها الحركة كالمختار  
 للمقام في مكان اللذال عن مقام في مكان فانه رتاً كان سباعاً ذلك الا انه  
 لا تتوصل اليه الا بالحركة التي تسمى الحركة كمن يقصد مكاناً للقاء صديق  
 ولا يكون ههنا استحال الحركة هو المشوق الاول لكن المشوق الاول سيعود وحصل  
 بعد وعاية القوة المحركة التي في الاعضاء في القسمة بعاناً هاتوا الحركة  
 وليس لها عايتها غير لكنه ربما كان للقوة الى فلها عايتها غيرها ولا حبة الدائم  
 والقوة المحركة التي هي مبدأ قسمة انما يحصل مع سداها الذي هو القوة الشوقية  
 والشوق يبع لتحمل او فيكون فنادى للحركات النفسانية الواجبة باعياها هي  
 القوة المحركة او الشوقية هو غير الواجبة هي التحمل او العكس فانه ليس



مجاناً يكون محلاً أو كلاً ولا يتصل بالمدى الواجب في الحركة له غاية لا بد منها في القوة  
منه قد يوصف بالحركة حاله عن غايته فان امكن بطايق المدد الاقرب والمدارين اللذين  
بعد كانت كمال الحركة هي الغاية وكان ذلك غير عيب وان احاط لم يكن الغاية  
الدائمة للقوة المحركة هي الغاية الدائمة للقوة السوية محضون ان يكون  
للقوة الشوقية عام اخرى بعد غاية القوة المحركة فان كانت القوة الفكرية  
والتحلية قد طاعتا على غاية القوة الشوقية كان ذلك غير مستو كان  
غايه اراديه وان كان ما يحصل للقوة الشوقية من الغاية انما هو محسب  
القوة التحلية لا محسب النفس فهو العيب وهذه الغاية التي تحسب التحل  
لا غير ان كان التحل هو المدد اصل الشوق يسمى المفعول فما ولم يتم عسا  
وان كان محلاً مع طبيعي كالنفس في الفعل فصدًا طبيعيًا او ضروريًا وان  
كان محلاً مع مطلق وملكه نسياناً في الفعل عان فاد لو جرت غايه  
القوة المحركة ولم يوصد عام القوة الشوقية في ذلك المفعول باطلاً فاد  
كل فعل ينشأ في ذاته من غايته حتى القبح بالخير والاساهى والايام فيفعلان  
فعلًا تامًا ولا يحلوا عن محله اوزوال حاله ملوله وللحتم في الشعور  
بالحل اخر وثقا الشعور بالث لا يلزم من عدم الاخرين علم الاول  
**في** وجود العلم الغائب مغاير لما هيته في ما هي موجود  
تأخر عن سائر العلل واتما ماهيته فاما مقدمة على الجميع فاما علمه  
لعله العلم الفاعلية فالعلم الغائب علمه ماهيته العلم الفاعل ومعلومه  
بوجودها لها والمفعول هو قد يكون في سائر الفاعل كالفرد والعلم وقد  
يكون خارج المفعول كوجود صور الكهفي في الخشب وقد يكون في الثالث  
كما يفعل الانسان ليرضى غيره وفي هذا القسم على رأيهم قد خ وهي تنافيه  
ان كانت معاوتها لما في في الفاعل وان كانت متلذذته فقد جوز وانما  
عدم التناهي **المقالة الخامسة** في اثبات واجب الوجود

177  
في الكلام في صفاته وآثاره **وفيه اثبات الاول** في اثباته انا  
قد تناو حواشها العلل والمعلولات فيما سلف معقول ان ههنا موجود  
بالضرورة فان كان واحداً فهو المطلوب وان كان ممكناً استند الى موثر  
بالضرورة موثر ان كان واحداً فهو المطلوب وان كان ممكناً لزم  
التسلل او الاسهاب الى الواجب الاول باطل والثاني جق وهذه الطريقة  
منه قوية وقد استدل الطبيعيون بطريقة اخرى محتصة بهم وهو انهم  
يعولون الا فلاك لا يحرك لدوائها لما في من ان الشيء لا يمكن ان يحرك ذاته  
ولست مقتنون ولا يتحرك بالطبيعة فهي ادن من غايته فلا بد لها من  
غايه ولست عامها السواقل والعوالى الحسنة فهي ادن غير حسنة  
فان كانت ممكنة لزم التسلسل والافضل واجبه وهذه الطريقة منته على  
مقدمات فاسدة سائى بان مصادها ومع ذلك فلها رجوع الى الطريقة  
الاولى فادن لا بد من مدبر العالم واجب الوجود وسيجل عليه العدم  
ولا فهو ممكن فاذن هو ازل ابدى **البخش الثاني**  
في وجوده **في** اختلاف القوم في وجود واجب الوجود وذهبت طائفة الى  
ان وجوده نفس حقيقة واخرون الى انه رايد عليها والحق هو الاول والدليل  
عليه ان الوجود لو كان رايًا لكان صفة للماهية مستقرًا اليها لمكون ممكناً  
وكل ممكن له موثر ولو حوون موثر هذا خلف وقد يمكن ان تم هذه  
الحجة ما نقوله طائفة من المحققين ان الموتر ان كان هو الماهية كانت  
الماهية مقدمة بوجودها على وجودها لمكون الماهية غير موجوده  
ومعها ويكون الشيء شرطاً في نفسه ومقدماً عليه وان كان الموتر  
فيه غير الماهية كان واجب الوجود مستقرًا الى الغير هذا خلف **قال**  
الدعوى للبرهان لو كان الوجود نفس ماهيته لكانت الماهية معلومة  
للشخص كما ان الوجود معلوم وايضاً الوجود طبيعي واجبه فاما ان



يستبي المقارنه أو عدها أو لا يقتضي شيئا أو لا يلزم منها امتا  
 زيان الوجود أو كون الموجودات نفس حقا معها والثالث استدعي  
 سببا مقصدا في اقتضا الماهية احد الامرين وكيف يستبي الماهية النوعية  
 العروية في بعض موارد هادون البعض مع اطلاق صيغ القوم على  
 خلاف هذا وانما كيف يكون الوجود من حيث هو وجود مبداء لغير  
 فان بقدر الوجود يكون غير عارض لشي من الماهيات بقدره ما لم يلبس  
 لا محذور ان يكون مبداء الاحرامه والحواس من هذه شي واحد هو ان يتبين انما  
 سلف من كيان الوجود واقع بالشكك تقع على مختلفات الماهية  
 ونهال حجة اندراج معروض تحت عارضه موجود واجب الوجود الخاص  
 به ليس معلوم وهو المعنى للتحديد وهو المبدأ لغير واما المعلوم  
 من الوجود فليس الا الواقع بالسكك الذي لا وجود له الا في الذهن وليس  
 طيب على ما حققنا من **البحث الثاني** في وحدته تعالى  
 قال بعض القائلين بحد وجود الوجود الواجب لو لم يكن ثم ما  
 راد المحقق منها واحده هي الوجود ولازم الماهية لا يحلف فان وقع  
 بعارض مقارن سبب العروض وهذه الحجة رده قد افاننا تبين ان  
 الوجود مقول بالسكك فلا يلزم من اطلاق الوجود عليها شيئا  
 فيه ولا من تحدد هذا السكك واستدل الشيخ في الاشارات بان  
 واجب الوجود المعين ان كان بعينه لانه واجب الوجود لمرت الوجود  
 وان كان لغيره فواجب الوجود المعين معلول وكان هذا كافيا له  
 غير انه يتم هذه الحجة بان قال ان كان واجب الوجود حسيده لا ما المعين  
 كان واجب الوجود معلولا للمعلول وان كان غارضا فذلك مع مزيد  
 افتقار الى سبب العروية وان كان ملزوما كان واجب الوجود للمعين  
 معلولا لما جعله معينا وكذا ان كان معروضا وقد عرفت في الهاب

الشاعن هذا البرهان يعان اخره وهي ان وجوب الوجود اذا كان حقه  
 لشي فاما ان يكون واجبا في هذه الصفة ان يكون عنها موجوب لهذا الموصوف  
 فلا يربط لغيره او لا يكون ممكن ان يضاف بها ممكنا لا يبقا **وجوب**  
 صفة لهذا اللاح وجوب للصفة الاخر لا نقول **كذلك** في بعض وجوب  
 الوجود صفة له من حيث هو له من حيث لا يمتد منه الى الاخر وذلك ليس  
 صفة لاخر بل تعلق الواجب فقط ما تحت هذه بعضا وبرهن ايضا بان  
 وجوب الوجود ان لم يحلف بشي لم يكن كشي وان اختلف فاما بالفضول  
 او بالاعراض وما محال ان اما الاول فلان الفضل بعد وجوب الجنس  
 ولا يبيد حقه وفضل وجوب الوجود لثانيه حقه الجنس لان  
 وجوب الوجود هو الوجود الماد ولوا فاد الفضل الوجود لا فاد الجنس  
 وانما يكون ممكنا واما الثاني ولانه لو لا العارض لما كان هذا بعينه  
 رذاكر بعينه فلو لا لم يكن واجب الوجود هذا خلف **ب**  
 لا يعني بالواحد ههنا معنى وجودنا كالمعنى بالواحد استقلال واحد كل  
 بعينه انه لا يقع الشك في ذاته علات لنا في الوحد والاتصاله وشوفا  
 في الاعيان نظر **ج** لا يمكن ان يكون اجزا كية ولا لا مقرا الى  
 اجزائه الفرضية يكون ممكنا وانما المقدار لا يتبدل من محل وهذا محال  
 في واجب الوجود ولا اجزا ما هيده ولا لان مستقرا اليها ولا تقسم الى ما هيده  
 ووجود علما اسلفنا القول فيه فليس له قسمه توجه من الوجه فهو واحد  
 صام من كل صفة فلا يكون حولا لان الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في  
 الاعيان كانت في موضوع **سؤال** قد ذكرت فيما تقدم ان للبارك  
 وجودا خاصا هو ما هيده وان الوجود الواقع بالسكك مغايله معود  
 عليهم الالتزام **د** الماحود في تعريف الجوهر انما هو الوجود  
 الخاص بكل ماهية وليس بعرض لوجوب افتقار الى الموضوع



**سؤال** وجوب الوجود عما يشاء الماهية التي هي الوجود **جواب**  
إذا قلنا في ثبوتها وجوب الوجود وقد يعنى به نفس هذا الاعتبار كالواجب لفعله منه  
نفس الواجب وقد يعنى به أن ماهية هي إسان مثلا أو جوهر هو هو واجب الوجود  
ولا يعنى بقولنا الله تعالى واجب الوجود إلا المعنى الأول فإنه لو كان ثم ماهية  
وجوب وجود فلا محالة أن يكون لوجوب الوجود حقيقة أولا يكون  
والثاني باطل لأن وجوب الوجود ببداهة حقيقة بل هي باسطة الحقيقة  
وبصحتها والأول باطل أيضا ولا يمكن أن يكون لها ماهية تكون بمكانها حلف  
فإن لا ماهية لواجب الوجود إلا أنه واجب الوجود **سؤال**  
وجوب الوجود معلوم والماهية غير معلومة **جواب**  
ما ذكرناه في الوجودات هي فافان واجب الوجود لا يشارك شيئا من الأشياء  
في جنس فلا يحتاج إلى فصل فله حذله ولما كان الصناديق عند الجمهور  
على سائر في الموضوع والله تعالى عن الموضوع استحال عليه المضاد  
لشيء ولا مثل لواجب الوجود فله تدله **سؤال** هل يجوز أن يكون  
لواجب الوجود صفات رايه على ماهيته أم لا المشهور عند الجاهل غير سجد  
ذلك واستدلوا بأن تلك الصفات مكنة لا تقارنها إلى الموصوف فالوثر فيها لا  
محور أن يكون غير واجب الوجود لأن وجود واجب الوجود متوقف على  
وجود تلك الصفات أو عدمها المتوقف على الغير يكون متوقفاً متى أن يكون  
واجب الوجود مكنون فالأقوال هذه الحجة لا محلو من وجهين لا يلزم  
من كون واجب الوجود لا يتصنع وجود الصفات أو عدمها بوقوعه عليه  
وعلى تقدير التسليم فلو لم يكن فاعلاً قد عرفت ضعفه  
**الحاشية الرابع** في أنه تعالى قادر قال الحكم القادر هو  
الذي إذا شاء أن يفعل فعله وإذا شاء أن يترك تركه والله تعالى قادر هذا  
المعنى ولا يركب بينهم وبين الإسلاميين بآثار في هذا بل في القادر هل يتبع منه

179  
المقدور مع صحة الفعل أو مع وجوبه فالسكون على الأول والحكم على  
الثاني والمستدلون استدلوا على دعواهم بأن العالم محدث وسجل أن  
محدث الله تعالى بمحض ما من الفعل نوجب في المستقبل بل هو قادر  
أن لا يبدأ والحكماء طعنوا في صغائرهم وسائر البرهان عليها  
**البخش الخامس** في أن الله تعالى عالم **أما** المتكلمون  
فقد استدلوا بأن أفلا على علمه ورتا استدلوا بالاحتار الضاع عليه  
والحكماء لهم طريق خاص على مدعيتهم بخبره كمن يدعي ما عندنا فيه  
منقول استدلوا على ذلك بأن الله محدث عن المكان على ما مضى وكل مجرد  
فإنه عالم بوجهين الأول أن العقل هو حصول صورة الشيء للذات  
إلا عاقله وذات المجرد حاصلة لذاته فهو عالم بها الثاني أن المجرد يعقل  
غيره فهو يعقل ذاته أما الصغرى فلا أن المجرد يصلح للمعقولة بالهوى  
وكل ما صح أن يعقل وجد صح أن يعقل مع غيره فالمجرد صح أن يعقل  
مع غيره والعقل لها استدعى مقارنتها في الذات العاقله فصح مقارنته  
المجرد لذلك الغير لا تتوقف على حصولها في الغير لأن حصولها في الغير  
نوع من المقارنة متوقف على المكان على الوجود هذا حلف وذات المجرد  
صح على المقارنة مطلقاً والمقارنة هي العقل فافان المجرد صح أن يعقل  
غيره وكل من يعقل غيره يمكن أن يعقل لذلك الغير أنه عاقل لذلك الغير  
بالضرورة وهو مسوق معقل ذاته مداته تعقوله وهذا هو الحظان فافان  
أما الأول فلا نسلم لهم أن العقل هو الحصول وسائر الحجة فيه ولو  
سلم لهم هذا المقام لكان يقول الحصول لمطر مشترك من معان الحصول  
الجوهر العرض والعرض الجوهر والحال المحل والعكس واحد الحالين الآخر  
وحصول العاقل لمعقوله وبالحكماء ومطلوبهم فيها هو لا يخبر ويعود  
كل سلم إلى الدرر المجال وأما الثاني منقول قولهم صحة المقارنة لا تتوقف



على اذهن مغالطه صرحه فان مقارنة العاقل الحقوله غير ومقارنه العاقلتين  
لذات عاقله لها غير ولا يلزم من توقف وجه الامرين على غير توقف  
وجه الشئ عما وجوده على ان قولهم العقل هو المقارنه مدعوت فساد  
اجاب عن هذا بعض الفضلاء المحققين بان وجود نوع من المقارنه دال  
على وجود مطلق المقارنه وهو كاف في تقرير الحجة وهذا الجواب ضعيف  
لان مطلق المقارنه لا يستدعي العقل انما استدعي له هو مقارنه بحاله  
صراحه لعاقله محال منه له صلاحية المعقولة على ان هذا البرهان  
سوف على مقدمه هي ان العقل استدعي المقارنه وعلم واجب الوجود  
من عن هذا فلا يمتشي فيه هذا البرهان واعتراض الشئ على نفسه بالصور  
المادة اذ لجزء العقل وقارت غيرها فيه لم لا يعقل مع وجود المقارنه  
واجاب عنها اننا نقارن معاني معقوله رتبها العاقل لهما لانك الصور  
فليس الصور اولى اذراك المعاني من اذراك المعاني لها ومقارنتها غير مقارنه  
الصور المتصور واما وجودها الخارج فادى واعتراض بعض المناخرين  
بان تلك الصور مختلفه ولا يلزم اختراع الامثال ولا تلك صور للمختلفات فحار  
ان يكون بعضها اولى بالمحله من البعض كما لبطو والجركه المحققين اجاب  
عن هذا بعض المحققين بان كون اجد الشئ حالاً والاخر حالاً استدعي الاختلاف  
دون العكس والجركه ليست محال للبطو لاختلافها والا كانت محالاً للسواد  
بل انما كانت محالاً لكونه ههنا لها وههنا المعقولات لا يمكن ان يكون اجد هاهنا  
الاخر وههنا واما في النسخه الى المحل الذي يعقلها فليس اجدها اولى  
بالمحله واقول هذا الجواب ضعيف لان المعارض لم يعقل عدم الاولويه  
الاخلاف بل هو مطالب بان عدم الاولويه ثم قال عدم الاولويه لا يجوز ان  
يكون ثانياً لان الصورتين متماثلتان لان الصورتين مختلفتان ومع الاختلاف  
امكن حصول الاولويه ثم ذكر البطو والجركه على سبيل التمثيل على اننا نقول

بما انه لا اولويه في كون اجد هاهنا محله فلم لا يجوز ذلك لو كان كل واحد منهما الى  
المحله من الاخر بل كل منهما عاقل للاخر وادعوت ضعف هاتين المحققين الاولى  
الاعتماد على ما تقدم وقد بقي ما حشاخرك في كيفية ادراك واجب الوجود  
اخرهاها عن هذا الموضع ولذكر ههنا بعض المذاهب المنسوبه الى القدماء  
ويفي العلم بقوله ذهب قوم من الاولين الى انه تعالى ليس بعالم بداته لان  
العلم فيه محال تنعذر ما نسب اليه ولان العلم بغير مضمون صفه  
فالمعاني هو الله تعالى وهو فاعلها وقوم قالوا انه ليس بعالم بالجزئيات  
وكذا لغت بغيرها ولا استدعا ادراك الجزئيات الا له والحصول في الخارج  
مسند العلم بها وذهب اخرون الى انه ليس بعالم بالانتهاي ولا يلزم  
احصاء مساهي والجواب عن الاول ان تغاير الاعتبار كما في فقه فالتدات  
من حيث انها حاصله لشيئ بغير لها من حيث انها يحصل لها شي وهذا  
الاختلاف كان الواضحا لعلم داته وعن الثاني ان العلم ليس صفه تحققه  
لها وجود في الاعيان وعلى تقدير وجودها منع المقدمه الاستثانه عن  
الثالث ان الناس قد اختلفوا فيه فالمذهب الحق انه تعالى عالم  
بما على الوجه المحرك ولا يلزم العبر وذهب اخرون الى ان العلم انما  
يكون على الوجه الصلي وسأني البحث في هذا واما كون الجزئيات انما  
يدرك بالات فقد عرفت ضعفه ولذا الحصول في الاعيان واما  
الذاهبون الى انكار العلم بالاساهي فان محتمل ما قطع بالكلية فان  
العلم بحسب المعلوم ان كان متناهياً او غير متناه كان العلم بحسبه  
**البخش** **السادس** في بقيقه الصفات **المسلمون** لما  
نقد عندهم ان العالم محدث وان حصوله في سائر الاوقات حايث طلبوا  
لخصه نوبت دون غير سباً وهو الاراد فوصفوه سبحانه وتعالى  
بذلك واما الحكماء فانهم قالوا ان المريد لشيئ لا بد وان يكون ذلك الشئ



أدركه من عدمه وكون الشيء حراً في نفسه لا يقتضي بطلان الإرادة ما لم يكن حراً  
بالنسبة إلى الفاعل ولو كان السبب إلى مراد الكائن سبباً لذلك الأولوية  
من الفعل والسبب ناقص والحق أن هذا الكلام أشبه بالحظارة من البرهان  
على أن صاحب الشفا قد سبق فيه على حواشيه لوازيم كثير إضافة إحاطة  
وسلبية بآئنه على أنها عوارض ليس للمضافات بل من قبله بقرينة  
الاحتمالات اللازمة لواحد الوجود على أن قولهم المراد سبب لا يحلوا  
من ضعف وصاحب الخبر أثبت لله تعالى إرادات لا نهاية لها مبدئية  
سابقة ولا حتمية في فعل شئهم يريدون شئاً آخر فيفعل ويريد ثم  
يريد يفعل وله إرادات تارة وإرادات تتحدث كاستهاهي وهذا الكلام  
في غاية السقوط **بسم الله الرحمن الرحيم** اثبتوا الواجبين فانهم قالوا  
أدراك الكائن من حيث هو كمال بوجوب الله فكل ما كان الإدراك أم والمدر  
أصل كاشا لله أقوى ولا أدراك فوق إدراك واجب الوجود ولا كمال  
أعلى من كماله فلهذا أقوى من لدته ونحن بطالبهم بالبرهان على أن إدراك  
الكمال بوجوب الله فإن عولوا فيه على الاستقراء انتقضت إفادته التقت  
**بسم الله الرحمن الرحيم** قالوا قد شتان الله تعالى فاعل وانه مدر كفهو حي اذ  
الحي معناه الإدراك النجالي ولست الحيي معني تنضم اليه كاضلها إلى  
الجسم الانساني الصار بها الانسان حاصصاً بها من دون الاجسام  
المحدثة فان واجب الوجود فاعل لداته ولوراءه عما عن تحركه عن  
المات وعلائقها فهو حي لداته وانه حي حوته فان اسمه هو كونه بحيث  
ان مصدره عن افعال الحيوة **بسم الله الرحمن الرحيم** الحق يعني به حقيقة الشيء  
وبعني به ما يكون الاعتماد فيه صادقا ومع صدق يكون دائماً وح  
دوامه يكون لداته وواجب الوجود حتى يركب الاعتارين فانه محقق  
كل حقيقة وصوب دوام لداته جاصل فهو حق بل هو احق من كل حق

151 **بسم الله الرحمن الرحيم** كل محد فانه عاقل لداته لا يبرهن عليه وقد سلف  
وتما صفة معقول لداته فهو عقل وعقل ومعقول وهو وجود  
محض ليس للسمع الامكان عليه مدخل فهو خير محض **بسم الله الرحمن الرحيم**  
المحد فان ما سعى لا تعوض والله تعالى يمدد لكل شئ وجوه غير  
مستعينة فيه فهو حواد مطلق وقد يطلبون المحد على ان شئ مع نفى  
العرض ويصلون انه تعالى حواد هذا المعنى وسأني البحث في هذه  
**بسم الله الرحمن الرحيم** ان كون الوجود واجباً كاف في استجابه خروج الى ابطال العدم  
فهو اذ لا يدرك وما قيل من الاستدلال عليه بانه يلزم توقف وجوده على  
عدم سبب عدمه فهو خطأ وكذلك كونه واجباً كاف في كونه محالاً للغير  
لما عرفت ان المساوات في الماهية متساويات في اللوازم التي من حلقها الا بكان  
والعجوب ولذلك كونه واجباً كاف في انه ليس بحكم ولا عرض وهذه الامور  
في حصيلها يحصل معنى الواجب **بسم الله الرحمن الرحيم** المعقول من الله تعالى  
كونه قادراً فاعلاً عالماً ليس بحكم الى عز ذلك من الصفات السلبية والاضافة  
وهي امور مغايرة للذات اعتناءً اما حقيقته فهي غير مدركة بالعقل  
وكيف سوصل عقل بشر الى ادراك كنهه تعالى عن ذلك مع ان العقل  
قاصر عن ادراك مادونه ما لم يؤيد اليه توصيلها اليه فكيف يحقق  
توسطه اليه وبين الله تعالى **البحث الثاني**  
في كيفية تاييده اعلم ان الصنع يطلق على الاتحاد المسوق بالعدم والادع  
بطلق على الاتحاد الغير المسوق بالعدم فهما متقابلان والمصنوع هو  
الاتحاد المعلق بالمات والاحداث من الصنع وفي المشهور ان  
الفعل يطلق على ما يطلق عليه الصنع واعلم ان الحادث الممكن محرم  
العقل باحتياجه الى المؤثر فهل جهه الحاجه المحدث حتى لو كان الممكن  
قدماً او كان الحادث مستمراً استغنى عن المؤثر او الامكان حتى لو كان



المحدث اجبالا استغنى عن المؤثر ولو كان المحض قدما او مستمرا لا فقتر  
فالدهاء على الاول والحق ظاهره والادليل عليه ان الممكن هو الذي ساوى فيه  
الوجود والعدم الله على السوء وكل ما كان كذلك فانه لا ترجح احد طرفيه الا  
لمرجح وللقدمتان قطعتان فالممكن يستقر الى المرجح ولا ينفك العقل  
في حكمه هذا الى تقدم تصور كونه حادثا او غير حادث ولعل العقل لو  
احد مستصحب في وجوب الحادث وامكانه لقد كان مستصحب في افقانه  
واستغنيائه وايضا الحدوث من الصفات للوجود المتأخر عن تأثير  
الفاعل فيه المتأخر عن علمه التاثير فكيف يكون علمه لعله التاثير مستقدم  
على نفسه مراتب **مستتر** قد نقل عن الاول اختلافات  
كثيرة في قدم العالم وصدوره وضبط القول فيه المحتاج اليه ههنا ان يقول  
العالم اما ان يكون واجب الوجود لذاته واما ان يكون ممكن الوجود ولاول  
ذهب لبعض القدماء على ما نقل الشيخ عنهم والثاني اما ان يكون قدما  
جميع اجزائه من الدواب والاعراض وهو باطل بالضرورة واما ان يكون قدما  
ما عتبار الدواب طورا باعتبار الاعراض والصورة المتحركة وهو مذهب  
الجمهور من الحكماء واما ان يكون حادثا بجميع اجزائه من الدواب والاعراض  
وهو الحق واعلم ان الاول قد تناظرا له لما بيننا ان واحدا للوجود يستحيل  
عليه الانقسام والكثر فليس قبل الان الى الكلام في المذهبين الباقيين  
وبحسب الحق فيهما مفسول احق القائلون بالقدم باوجه اصددها المؤثر  
في العالم ان كان قدما لم يقدّم القدم والا لكان التحد في وقت دون آخر ان  
كان لم يحد فاما المرجح التام غير ارادى وهو ساقط في التقديم وان كان  
لا مرجح فقد حصل الرجح من غير مرجح وان كان حادثا لم يقدّم التسلسل  
وثانها ان الحادث قد صدوره يكون سواها لما لا يتنازل لها من  
صوره ومجموعها الجسم والجسم قدّم وبالله ان الحادث قبل صدوره مسبوق

تقبله زمانية فان عدمه لا تقارن وجوده وانقسام القليلة غير آتية ههنا  
سوى الزمانية فالزمان ان كان حادثا مسبقا للزمان هذا حلف والزمان من  
لواحق الحركة والجسم من لواحق الجسم والجواب عن الاول ان  
هذا الكلام حق في المؤثر الموجب الذي لا يفعل بارادته واختياره وليس  
بحق في المؤثر المختار فان الله تعالى بام الوجود في الاول ليس له شيء  
ما عتبار بوجد الاموال الحادثة لكن يعلق اختياره بوجد العالم فيما بعد  
وعن الثاني ما سبق من الكلام على المقدّمات وعن الثالث ان السبق  
والقدم كما يكون بالوجه الذي ذكرناها فقد يكون بخلافه فانه كذا له  
لكم على المحض على ان الخارج مبدى قسما آخر وهو تقدم بعض اجزاء الزمان  
على البعض فان العقل حكم بثبوت القليلة ويستحيل ان يكون تلك القليلة  
الزمان وظاهرنا اننا لست بالشرف والرتبة فهي اذن قسم اخر الا ان يقولوا  
انها من اقسام التقدم بالذات لصحنا نقول ان شرط التقدم بالذات احتياج  
المتأخر الى المتقدم وههنا يستحيل ان يكون بعض اجزاء الزمان محتاجة الى  
البعض لوجوه اربعة ان المحتاج اليه موجود مع وجود المحتاج والزمان  
المقدم غير موجود مع المتأخر الثاني ان الزمان متساوي الاجزاء فيستحيل  
ان يكون بعض اجزائه لماهية علم للماضي على ما يتنافى باب العلم الثالث ان  
الحتم يحكم بان الزمان شيء واحد متصل وليس له اجزاء الا في الغرض  
والقدم فكيف يكون بعض اجزائه الغرض علم للآخر لا يقال  
التقدم الذي بين اجزاء الزمان انما هو تقدم في الغرض والمقدّم لا نا  
بقوله اذا علم تقدم اجزاء الزمان من غير وجود شيء يحصل به التقدم  
فلم لا يعقلوه في غير الزمان والحجة التي اعتمد القائلون بالحدوث  
عليها هي ان العالم لا يخلو من الحوادث وكل ما لا يخلو من الحوادث فهو  
حادث اما الصغر فلان العالم لا يخلو من الحركة والسكون وهن



تجاذبه اما حدوث الحركة فظاهر لا يهاجم منه من امور حاديه والمرتب من  
الجاذب جاذب واما حدوث السكون فانه مساو للحركة في مطلق الحصول  
ولما راعى معارضة يعرض له واذا ساوى الحركة والحركة ثبوته فهو  
ثبوت ولو كان اقل لا تسع زواله لوجوب دوام مع دوام علته فيجب ان  
لا يحرك الاجسام الساكنة في الارض والحضم لا يقول به وايضا الجسيم اما  
مرتبط واما بسيط والمرتب من الجاذب حادث ولما حوت السكون  
فانه مساو للحركة في مطلق الحصول مرتبط من البسيط والبسيط اذا  
لا في باحد طرفيه احراما كان لافيه بالطرف الاخر فامكت الحركة واما  
الصبري ففرضه في قل على هذا البرهان ان الحد الاوسط غير متحد ولا  
قياس ما ان الحدوث المحمول على الصغرى ان عني الحدوث النهائي  
فان كان المراد بها الحركة النوعية فهي غير محدثة حدوثا زمانيا فان الحضم  
نازع فيه وهو غير المطلوب فيكون مصادره وقولكم في الصبري  
وكل ما لا ينسب عن الحادث فهو محدث اعني بالموضوع الحادث الاداعي  
فهو غير مسلم فان الذكر لا ينسب عن الحدوث الاداعي لا يلزم ان يكون  
حدوثا زمانيا وان عني الحدوث النهائي لم متحد الاوسط ثم لو سلم  
اتحاد الاوسط لكان قولهم في الكبرى وما لا ينسب عن الحادث فهو محدث  
ليس بظاهري فانه لا يلزم من استلزام شي الشئ كون الملزوم هو اللازم  
اليس العلم لا ينسب عن العلول ومع هذا لا يلزم صدق العلوليه  
على العلم والحوادث المحمولى في المعنى انما هو الحركة من حيث هي  
فان المتكلمين يستدلون على حدوثها ان ما هتفا عيان عن المسوقه  
بالغير سواء كانت نوعا او شخصا وهو نافي الاليتيه ولكن محدثه  
حدوثا زمانيا والموضوع في الصبري هو الحدوث بهذا النسب اما

فوله في الاشكال ان الشئ المستلزم لا يميز بحسب صدق اللازم عليه فهو خطأ  
لان المستلزم من حيث هو مستلزم يستحيل ان ينسب عن لازم فاذا كان لازمه  
سببا في بعض الاوقات كان هو مستلزم في ذلك الوقت ففرضه اللازم والسبب  
في هذا الخطا هو العفلة عن اعتبار الحسرات فان لم يحط اللهزم بطلقا  
صادقا على لزومه بل في هذه الصور لخصوصيته الماده والعقل ساعد  
على هذا التخصيص وقل على هذا البرهان انما ان كل واحد من الحركات  
مستغرق بالعدم والمجموع ليس كذلك وهذا وان كان غريبا من الاول غير ان  
المسكلى الخوا في دفعه الى امور واهيه ونجس دكرها ونذكر صغرها  
ثم يدرك الحق في الجواب فيقول احاطا بالسكون عن هذا امور ايدها ان  
كل واحد من الحركات حادث فالمجموع يكون حادثا ومتملونه في ذلك السبب  
فانه لما كان كل فرد من افراد المرتب اسود كان مجموع المرتب اسود فاذا  
اعتز من عليهم مثل العشر واحدا فان كل واحد من احوالها ليس بعشر  
والمجموع عشر اصدوا يدرون للنفس عن هذا انه فرق بين الحكم الثبوت  
والسلب واعلم ان هذا الوقع في عايه الخطا واصل الجواب في عايه السقوط  
وقد عرض لهم الخط من عدم التميز بين كل واحد وبين المجموع فانه فرق  
بين الحكم على كل واحد وبين الحكم على الكل من حيث هو كل الثاني انما يحتمل  
البرهان والنقصان وما لا تنهاى لا يحتملها فاذا عورضوا بعلمومات  
الله تعالى ومقدوراته احتجوا الثالث وهو ان الوجوه المذكوره  
لهم المنطق وجههم انهم اخذوا من ان حمله الى ما لا تنهاى في الوهم ثم  
اخذوا من ما ياتي سابقا بمثل حمله اخرى واطفوا الصديقا على اخرى  
حتى يكون الميدان واحدا وسدا ان متطابقين في الذهاب في جانب  
الماسي يستحيل تساويهما والا لكان وجود السنه الزايده وعدها واحدا  
فادن يظهر في احدى الخلفين النقصان بسبب في جانب الماضي لكون المبدأ



واحد مستقطع الناقصه والرايه اما اذا تسمه مستقطع ايضا اعترض عليهم  
بان المستقطع اذا لم يكن ولا احاداً موجوباً لها من الجليس والوهم لا يحتمل الا  
تينا هي فلا ينطبق ادلاني الوهم ولا في الوجود وهذا الاعتراض عن واريه عليهم  
لان المستقطع امر يفرضه العقل الذي يمكنه استحضار التناهي وغير التناهي  
الرابع ما ذكر بعض المحققين وهو كل حادث موصوف يكون ساقاً على ما  
نقد ولا حتماً ما قبله والاعتبار ان محققان فاذا اعتبرا الجواهر الماضية  
المقدمة من الان ما من حيث كل واحد منها سابق وتارة من حيث هو عينه  
لا يحق كاش السوابق واللواحق المسايمان بالاعتبار سقاً عين في الوجود  
ولا يحتاج في مطالعتها الى توهم انطبق ومع ذلك يجب كون السابق اكثر  
من اللاحق في الجانب الذي وقع الرابع منه فادن اللواحق متناهي في  
الماضي لوجوب انقطاعها قبل انقطاع السوابق والسوابق الزايد عليها  
بقدر متناه يكون متناهيه واعلم ان هذا الوجه لا يخلو من ضعف فان  
وجوب اكثر السوابق لنا يكون اذا فرض العقل انقطاع السوابق واللواحق  
اتما على قدر عدم النهايه منها وليس كذلك الخاسل لو وحدت حوادث  
لانها لا يمكن ان يكون متوفاً على انقطاعها لانها لا نهاية له وانقطاعها لانها لا  
يحال يكون وجود اليوم محالاً اعترض عليهم بان المراحله التوقف ان  
كان هو ان يوجد زمان ليس فيه شيء من الحوادث ولا اليوم ويحكم في ذلك  
الزمان توقف وجود اليوم على وجود هذه الحوادث التي لا تناسخ في  
سلك لا سبيل له ولكن لا نسلم وجود زمان ليس فيه شيء من الحوادث وان  
كان عبارة عن كون اليوم لا يوجد الا بعد وجود امور متتاليه غير متناهيه  
فلم نعلم ان مثل هذا التوقف محال والراع لم يقع الا انه واعلم ان الحق  
في هذا الموضع ان يقول ظاهر ان كل واحد من الحركات حادث في الخارج في  
حدوثه صدقاً اي ان يكون هو المجموع واما ان يكون هو النوع فلا نه

154  
البيان قد ما كان اما ان يوجد بطبيع نوعيه غير مستحصه شخص واما  
ان يوجد مع شخص معين والا اول باطل لا تناسخ وجود الكل في الاعيان  
غير مستحق والثاني ايضا باطل لانه يستلزم عدم ذلك الشخص من الحركه  
وهو محال لوجوب احدها ان الحضم لا يقول به وثانها ان القديم لا  
يحوز عليه لعدم ذلك الشخص لا يحوز عليه لعدم فهو ثابت باق  
ولا شيء من أشخاص الحركه ثابت وثالثها ان الحركه لا ينفك عنها  
بوصف عدم السابقه بل كانت قديمه لما وحدت اللاحقه وهذا كله حلف  
واحد من الحوادث فلو كان كل واحد من احواله وكل واحد حادث  
فعلم المجموع حادثه فالمجموع حادث وايضا فان المجموع لو كان قد كان  
خروجاً لا تناسخ وجود المركب دون اجزائه قبل على الاول ان  
المجموع بعدم و يوجد مع وجود كل حادث يكون ايضا متحداً على سبيل  
التعاقب فانه اذا وجد حادث عقيب ذلك الحادث فقد انتهى المجموع  
لاول ووجد مجموع اخر ويقول انه بحلول لكل واحد من احواله الحادثه  
مكون المجموع حادثاً وقد استفسر بعض المتأخرين عن الحدوث في  
قولنا العالم حادث فقال ان عينهم بالحدوث الاداعي فالحضم يقول به وان  
عينهم به الحدوث الزماني وهو سابق لم يصب لان الحدوث الزماني شرط  
الزمان فقتل العالم كحدوث الزمان على ان الزمان من جمله العالم يكون  
قبل الزمان لم يجعل الزمان من الانوار الموجوده الناسه في الاعيان واما  
هو امر ذهني وان لم شرطه الزمان وهو الحق لا يلزم ان يكون الحدوث  
اداعياً لان الاداعي هو الوجود اذ لا واداً والعالم ليس كذلك ولا يلزم من  
عدم مسبوقته بالزمان ان يكون قدماً لان الماضي لا يكون بالزمان قد  
يكون غيره على ان الحق في هذا ان التقدم والتأخر والبعده اذا كانت  
لا يلزم من بعضها شواهد الامر من فلا يلزم من كون الله تعالى غير



مباح ولا مفارق لوجود العالم ان يكون مقدما عليه بالزمان ثم قالت  
الفرقة الثانية للفرقة الاولى القائلين القدم ما يقولون في حادث موجود  
ما سبب وجوده هل الله تعالى او غيره فان كان الله تعالى فقد عترف بصدور  
الحادث عن القديم وان قلتم هو غيره فقد اشركتم بالله افترقوا في  
الجواب على قسمين ادرها قال ان الله تعالى اراد ايجاد الحادث اراده  
متجرد يتجوز سبب ايجاد الحادث سابق فالت ارادات وحوادث  
لا تنتهي وقد تم الصلح على هولا وفرقه اخرى استدوع الى علة  
مجردة بعد لا فاعله مسوقه بعلة اخرى لا الى نهايه واشتت حركات  
متصلة متحدة على التعاقب والكلام على هولا قد مر ايضا والذي يريد  
ههنا ان علة الحادث ان كانت جادته فلا يكون اما ان يكون علم الوجود  
او بعد ما فان كانت علم بوجودها مع مقارنتها في الوجود ولم  
منه عدم التامهي العلة الوجود معا وقد عترف القوم باستحالة  
وان كانت علم بعد ما وجب وجود المعلوم قبل وجودها لوصول  
علمته وهو العدم **قالوا** العنى هو الذك لا يستقر  
الى العير في امور بل في داية وصناته الحقيقية وصفاته الحقيقية  
المحوظة بالقياس الى الاخر والله تعالى مستغن عن غيره في هذه الامور  
فهو عني وقد ثبت انه جواد ولم يزل من هذين الامرين ان لا غاية لفعاله تعالى  
فان الشئ الذي يصدر عنه الفعل لغايه لولا وجود ذلك الفعل لا يحصل له  
لكم الغايه واذا فعل ذلك الفعل يكون قد فعل ما هو الاولى ولا حسن  
مطلقا وايضا يكون قد فعل ما هو الاولى ولا حسن مضافا فهو بخصايته  
اذن مسفيه كاله لولاها كان اقضاء وهذا الكلام في غاية السقوط فانت  
المقدته العالم بان الفاعل يعرض بكون مسندا للاولويه ان عني  
لا استهان بامر الغايه في ذات الواجب لذاته صفة حقيقة فهو

شئ عني وان عني به حصول امر بعد ما لم يكن فهو مسلم على ان الاولويه  
انما يحصل في الدهن ليس لها في الخارج محقق السر استدعوا محمدا الله  
نقل على قدم العالم وقالوا كيف يحصل من الحوادث المطلق يعطيل  
الوجود من لا تنهيه فاذا كان العالم قدما ليس قد حصل ما هو  
الا حصره ثم كيف يعملون كثر ان افعالهم بغايات طاهره لهم كما  
يقولون اننا عرست الارض من الطين وحدث الانسان للقطع  
**لما** تنوعت الغايه وشاهدوا الاثار العجيبة الحادثة  
في العالم التي لا يمكن استدلالها بالعبث والافاق قالوا ان علم الله تعالى  
نظام العالم وكونه على صفة معينة او تنفي صدور عنه على تلك الصفة  
وذلك النظام والى هذا اشاروا بالعبث والافاق تنفي صدور عنه على تلك الصفة  
شونها بالقياس الى ما يحسها وكذلك كل نفس من النفوس السماوية والقياس  
الى ما هو احسن منها بناء على قاعدة هم الباطل من فعل لا جبر شئ فهو  
مسفيه من ذلك الشئ الاولويه والعالي لا سفيه من الاول ولا يرد عليهم  
ما ذكرناه اولاه مع انه يدعون وهو ان الواجب قد ثبت بالبرهان انه لا  
يستقر شئ من شئ فابن البرهان الدال على ان العقول لا تكون او  
النفوس لا سفيه ما يختص بها حكمهم عليها بالامكان **ع**  
**ع** **الثامن** في ترتيب الموجودات **ع** هذا البحث  
ساقط عنا لاننا استدلالنا الشئ الى واجب الوجود تعالى من غير  
توسط امر مما لا مورد وهو لا تقوم لما اعتقدوا ان الواجب لا  
يصدر عنه الا واجب على ما ذكرنا في استدلالنا لا يتم ووصدوا كثر في العالم  
طلبوا الهام على كثر فقالوا واجب الوجود واحدا ولا مصدر عنه  
الا واحد والجسم ليس بواحد فلا يصدر عنه الجسم واخر الجسم وان كانت  
ساقط لكن لا تنس صدورها عنه استدلالا الهولي فلا يالو صدرت عنه



استدالات علمها بعد ما تكون فاعلة قابله معاومات الصورة فلهذا  
مستقر في قواها بالفعول الى الهيولى فهي مستقرة في بائرها الى  
الهيولى ولو كانت كاعلة لها كانت عتية في تباثرها عنها وهو محال  
ولا يجوز ان يكون الصادر عنه عرضا لا مقابله الى الجوهر فلو كان  
مداله لزم الدور ولا نفسا لا متقارها في بائرها الى البدن والالات  
مفارقة الذات والفعول معا وكان عقلا فالصادر عنه اذن جوهر  
مفارق للذات الفاعل معا وهو العقل وهذه الحجج لا تحلوا في نطاق  
كثير ما يجدها في قولهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد وقد سبق  
الكلام فيه وثانها لو سلم لهم هذا كان الواحد لا يصدر عنه الا واحد  
اذ لم يكن حقه ولا نوع يعارض من قبل الاعتبارات البلية كان  
والحجب العقل عندكم جهات يمكن كثرة العلولات باعتبارها  
فلم لا يجوز ان يكون لواجا للوجود نوع اعتبارا من الاعتبارات  
العقلية بسبب كثرة عن الاثار وثالثها في قولهم الجسم ليس بواحد  
فانا قد تنصصت كلامهم في الهيولى والصورة وعندكم انه غير  
مركب من الجواهر الا فراد فهو واحد محاذ صدور عنه وراعيها في  
قولهم الهيولى قابله فلا يكون فاعله فانا قد تنصصنا في هذا الكلام ثم لو  
سلم لكم القابل لا يكون علمه بانه مقتوله ومجوز ان يكون جزء العلم او  
شرطا واعسارا او يحصل به كثرة اعتبارات لواجا للوجود ويكون  
الموت هو الواجب كاهو مدبهم وخاسمها في قولهم الصورة مستقرة  
الى الهيولى فلا يكون علم لها فان هذا الكلام ما نأض مدبهم فان  
الصورة عندهم جزء العلم الهيولى فكيف جعلوها الآن مستقرة في التاثر  
الى الهيولى وما دسها في قولهم النفس مستقرة والتاثرها الى البدن  
فانا نقول من مدبهم ان النفس قد يعقل بغير الآلهة في جانب العقل

فلم لا يجوز ان يكون ههنا فاعله مداهما على انا جعلها سائلا لذكر اعتبار  
العلم لا جهرا من العلم بحيث يكون لها في التاثر مدخل ثم يقولون لو كانت  
فاعلة لا باعتبار الآلهة لكانت عقلا ليس يصحح لان العقل ليس هو الذي يفعل  
لا باعتبار الآلهة بل من خواص العقل هو التمام وعدم استقادة الكمال  
المتحد ولست النفس كذلك فحاز ان يكون مفارقة العقل لما الصنم لا يجوز  
ان يكون بعض افعالها تعني فيه عن الآلهة وهذه الحجج اقوى حججهم واثباتها  
كثيرة ومن استدلالهم على هذا المطلوب قولهم حكمة السماء اراثة على  
ما من والصادر عن اراثة انما الصادر عن تصور حتى او عقلي والحكي اما ان  
يكون الداعي الم صلب ملام وهو الداعي الشهواني او دفع منافع وهو  
الداعي الغفني وهذا الداعيان محتصان بالاجسام المتعلم العالم للغفر  
من حال الملائكة الى غيرهما الرجوع الى الجاهل الملائكة يحصل نسب  
ذلك الله والالم والاجسام الملكتة غير قابله لكسوا ايضا الصادر عن  
الشهوى والعصب تناهي ولا شئ من الحركات الفلسفية متشابهة  
فهو ان صادرة عن تصور عقلي ولا مدلهما من غايه وبذلك الغايه  
اما ان يكون محصله الذات او مقدسها وان كان الثاني وجب ان يحصل  
للحركة والا لكان الطلب طلبا شئ وهو محال والحاصل من الحركة اما  
الامر او الوضع او الحجم او الكيف او غير ذلك من كالات الجسم وان كان  
غير محصله الذات والحركة محم نخوة فهي انما طلب حالا للجسم فاما ان  
يكون تلك الحال من احوال المطلوب كالماسه والمواراه وغير ذلك سواها ان  
يكون تلك الحال حاله من حيث يكون تلك الحال تناسبا حال العنق  
او داء والا فلا مدخل له في الغايه ولو كان المطلوب هو الاول لوجب  
او كان الطلب طلبا محال وكذا لقولنا الثاني في حال يكون الطلب  
هو الشبه بذاة المحشوق في صدور الاشياء عنه ولا يمكن ان يحصل ذلك



دفعته بها بحملها بالتعاقب اعني الاوضاع المتحد ولا يجوز ان يكون الشيء  
بالا فذلك العالي على هذا الفلك والسافل عنه والاشباهت حركتها المشبه  
به ولا يجوز ان يكون المشبه دأبا واحدا مفارقة والاشباهت الحركات العلية  
ممكن ان يكون القول هذه الحجة خيطة جدا اما اولها وان الحق ان السماء ان  
كانت متحركة فهي متحركة بالعناية الالهية واما ثانيا فلو كان يكون المطلوب من الحركة  
اخر غير حاصل ولا يمكن حصوله وقوله الطالب بطلب المجال قلنا بغير وان قالوا  
ان النفس تصرفها حاجة غير طيبة ولا حسنة ولا وهمة طالباهم بالبرهان  
المعسر عليهم اقامته جدا واما بالثالث ان المشبه لو كان هو الفلك العالي  
او السافل فلم يلزم انه يحرك التاوي في الحركة ولو سلم ذلك السالى منوع وعلى  
هذه الحجة اعتراضات اخرى كمن ظاهر تركها لوضوحها وقد يحتج على هذا  
المطلوب بحجة اخرى وهي ان الحركة للساقية غير متناهية التحرك كما ترى من  
ان حركة السماء المستحفظ للزمان والقوة الحساسة متناهية التحرك كما ترى في  
قوة غير حساسة فهي متناهية في العقل والنفس انما يحرك جسمها المحرك من القوة  
الى الفعل كما في كالاتها فهي معده في التحرك الى شيء يكون كالاته موجوده  
بالفعل كخرج تلك الكالات السمانه من القوة الى الفعل وذلك الشيء  
هو العقل وحركتها النفس حركتها فاعلى وحركتها العقل حركتها على واعلم ان  
هذه الحجة بحله جدا اما اولها فلو كانت متناهية في اصوله فاسده من كون ايمان  
غير متناه ومن كون الزمان من لواحق الحركة وغير ذلك من اصول التي  
مرئنا دها واما ثانيا فلو كان كالاتهم كون المحرك غير جسم متناه في القوة  
الحساسة متناهية وهو خطأ فان القوة الحساسة قد لا تنامي اثرها باعتبار  
صدور امور غير متناهية فيها على ما اعترفوا به فجاز ان يكون القوة حساسة  
وبعض علمها من واجب الوجود اذ اذات حركته غير متناهية ويكون ملك  
القوة باعتبار الارادات غير متناهية التحرك واما ثالثا فانا نقول العقل

اما ان يكون مباشر للتحرك وهو ما في فواعدهم من ان الثابتات باليات  
لا تؤثر في ذات غير قارة وان التحرك كما ان يكون اسما بالكل لا ينفرد والعقل  
كما لا ينفرد بالفعول وان لم يكن مباشر للتحرك بل كان عام في التحرك كما عودا  
الى حجتهم وقد ساخطها **سؤال** الحجة لا ينفعل الجسم ولهم في ذلك  
مخار الاولى ان الجاوي لو كان علم للمحوى لقارنه امكن وجود المحوى المقارن  
لا يمكن لا وجوده المقارن لا يمكن الحلا فيكون الحلا ممعنا لغير هذا طفت  
ولا يعنون يكون الحلا متعاليه ان الحلا دأبا هي المتضيق لا متناع وجودها  
بل ان تصور الحلا يقتضي امتناع وجوده والمقارن للمحوى هو نفس ما صورته  
فان تصور المحوى من حيث هو خلا لا يتصور الا مع ذلك المعنى وذلك المعنى  
لا يتصور الا مع تصور المحوى من حيث هو فلا **سؤال** الجاوي وان  
لم يكن علمه لكن علم الجاوي مقدّمه على علم المحوى فالجاوي مقدّم على المحوى  
ولذلك ما هرت منه **جواب** الجاوي كما ان يكون مقدّما لو كان  
علمه اذ المقدم الزمانى سنى ههنا ولا يلزم من تقدم العلم على العلم تقدم  
العلول على العلول **سؤال** البير الجاوي مقارن لعلم المحوى في  
الصدور عن العلم الواجب والمحوى مع علته يمكن في المقارن كذلك  
**جواب** تاخر المحوى انما هو القياس الى العلة لا القياس الى  
سابعها فان التاخر عن المقارن لا يمكن ان يكون متاخرا **سؤال**  
اصل البرهان مبنى على ان الحلا والمحوى مقداران ولو تاخر احداهما تاخر الاخر  
فقد حكيت ان ما مع التاخر متاخرا وههنا حكيت ان ما مع المقدم لا يكون  
متدثا في الفرق **جواب** لا فرق بينهما في الحقيقة لكن انا حكيت  
بوجوب التاخر للمقارن حيث كانت المقارنه مقارنه دأبه من شئ منها ملازمه  
لا يمكن كالاتها عن الاخر بخلاف هذا الاخير فان العقل والجاوي مقارنان  
مقارنه اتفاقه لست دانته لاجل علاقة بينهما **سؤال** الجاوي



والجوى بمكان الوجود فلو كانا جاز **جواب** اذا كانا جاز  
لم يكن مكانا فالاخلا اذا خلا انما يمكن فرضه مع محدد المكان وهذه الحجج لا تخلو  
عن ضعف وذلك لاننا نقول الممكن المحوى بالنظر الى الجاوى لا يخرج عن الامكان  
فان الامكان من كماله ووصاف الازمنة الممكن ولا يحتسب بحال دون حاله وامكان  
الكون بقايات احسان لا كون المقارن للخلأ فان كان الجاوى ههنا منع ما كان  
لا يكون المحوى وقد يقال ههنا ان حركة الجسم المستقيم الحركة مستقيمة على حركة  
الهوا متاخرا عن وجوب حركة الجسم مقارن وجوب الحركة امكان حركة  
الهوا وامكان حركة الهوا بقاياته امكان لا كون حركة الهوا المقارن للخلأ  
فامكن الخلا فان امتنع فلجارج **الجواب** عن هذا ان حركة الهوا وان  
كانت ممكنة من حيث هو هو لكنها واجبة الضرورة عدم الخلل ولا يلزم  
من امكان لا الحو والممكن امكان علم بل وجوب العلم ويجعل الممكن واحدا  
لامكان عدم الممكن بجعل العلم الواجب ممكنة لا ارتفاع ثم قالوا واذا  
امتنع ان يكون الجاوى علم للمحوى كان العكس اولى بالامتناع فان  
المحوى اصعب واحسن وجودا من الجاوى وهذا الكلام شبيه بالحطالة  
**الحجج** الثانية ان الجسم انما يعقل لصورته لانه انما يكون موجودا  
بالفعل بصورته ولا يمكن ان يفعل مادته لانه ما يوجد بالقوة ولا  
يكون من حيث هو بالقوة فاعلا والصادر عن الصور انما يصدر  
بواسطة الوضع فان النار انما تحترق ما قرب منها وما بعد عنها انما  
تسحق بواسطة القرب وكذلك الشمس لا يصر كل شئ بل ما كان منها  
بوضع خاص ولا وضع من الجسم والهوى فلا يكون فاعله لها فلا يكون  
علم للجسم لان علم المركب علم لا حراية والضعف في هذه الحجج ظاهر  
فان الهوى وان كانت ما فرادها بالقوة لكنها بالفعل مع الصور  
ولا يلزم ان يكون للصورة مدخل في التأثير على ان قولهم الصورة انما

188  
تفعل بشاركة الوضع انما التجاوا فيه الى الاستفرا **س**  
قالوا قد شتان واجب الوجود واحد وان الواحد لا يصدر عنه الا  
واحد فالصادر عنه عقل اول ثم يصدر عن ذلك العقل عقل آخر فلك  
ثم عن العقل عقل آخر فلك الحان ينتهي الى العقل الاخير فلك القمر  
**سؤال** العقل الصادر عن الاول ان كان واحدا استحال ان  
يكون مبدأ للكثرة وان كان كثيرا استحال ان يصدر عن الاول **جواب**  
الواحد انما يصدر عنه واحد اذا اتحدت جهة الصدور انما اذا تكررت  
فلا استبعاد ووجه الكثرة ههنا ان العقل الاول له هوية ووجود  
وهو تابع لها في المعقولة والهوية تابعة له في الوجود فان الفاعل لو  
لم يفعل للوجود لم يكن ماهية واذا نظر الى الماهية وجدها بالقياس  
الى الوجود عقل الامكان واذا قست بالنظر الى المبدأ الاول عقل  
الوجوب بالعرض واذا اعتبر الوجود من حيث انه قائم بذاته لزمه ان  
يكون علولا لذاته واذا اعتبره بالقياس الى الاول لزمه ان يكون علولا  
للاول فهذه ستة اعتبارات وجودية وهوية وامكان ووجوب  
وعقل للذات وعقل للمبدأ واسم العقل ثنائى اول هذه الامور مصفا  
والثاني والمعلول الاول من هذه الجمل واحد والهوية والامكان يشتركان  
في انها حال ذلك المعلول في ذاته من حيث كونه بالقوة والعقل  
للمبدأ الاول يشتركان في انها حاله في ذاته والثالثة متار عنهما بانها حاله  
بالقياس الى متداه من حيث انه عاقل للمبدأ واسم واجب الوجود يكون  
مبدأ للعقل ومن حيث انه ذواته وهوية وامكان يكون مبدأ للفلك  
وهذا الكلام في غاية الضعف فانه يستحيل ان يكون مثل هذه الامور  
التي لا تحقق لها في الاعيان مبادى لا مبدء بوجوده وان جعلوها  
شوطا وحسابا مختلفا لالعقل الاول كما يجوز بكثرة الصادر عنه



فما المانع ان يكون للواجب مثل هذه الحثيات والاعتبارات باعتبارها  
سكراً ما صدر عنه ثم اسندوا الهيولى العنصرية الى الاول وصورها  
الى العقل الاخير ولما كانت الهيولى قابلة للغير والحركة استحال  
استنادها الى العقل الثالث فلا بد من مشاركة الأجسام الفلكية  
في حصولها ولذلك الصور والهيولى مشتركة والصور تختلف تحت  
ان تستند المشترك الى طبيعة مشتركة للسماء هي الطبيعة الخاصة التي تقتضي  
الحركة المتدرة وان تستند المختلف الى الطبائع المختلفة وهذا الكلام  
في غاية الرصانة فان الهيولى والصور حوهران وعندهم لا حركة  
في الجوهر بل ان كان حركة ففي العوارض فان اقتضى هذا الغتركون  
العلم مشتمل على نوع من الغتر وحسب ان يكون الاجسام السماوية  
عللاً لسعته ثم لم لا يجوز ان يكون للعقل صوراً متعاقبة بواسطتها  
سعر هذه الجواهر وقولهم الهيولى مشتركة تستند الى شريك  
ضعيف لجواز تعليل المتساويات بالمختلف على ان قولهم الافلاك  
شركة في طبيعة خاصة يقتضي بواسطتها الحركة المتدرة لا  
حلوا من ضعف فان مقتضى الحركة الخاصة هو المعنى لا ستدارتها  
وتجمل ان يكون لفلان من الافلاك نباتان احدهما مشترك  
والاخرى محتصة **س** والصور بعض من العقل لكن  
بعد خصص لبعض دون البعض تنفاد من استعدادات المواد  
الحاصلة بسبب التأثيرات السماوية اما توسط عنصر كالماء المتحترق  
بالنار او غير توسط كالماء المتحترق من اشعة الكواكب قالوا  
والسبب في اختلاف العناصر ومعضلها الى اربع هو الاختلافات  
الحاصلة من الاجرام السماوية المعصية المعصل كره بل الدراك  
ما الى حقه المحيط حتى يهيى الى حوسو الفلك الاخير ومفضل الى

للاربع ونقل الشرح في الشاعن الكدي ان السبب في الاختلاف  
القريب والبعد من الفلك فان القريب منه يستد بحته بسبب  
حركته فيصير بارداً والعيد شدة برده لبعده من الحركة فيصير ارضياً  
والقريب من النار سحر وهو الهواء والعيد من البرد وهو الماء ثم  
نسب هذا المذهب الى السخافة فان هذه الصور حينئذ يكون اعراضاً  
ويكون الاول بحسب مطلق غير متصور باحد الصور ثم قال الاسد  
ان بعض على الماء المركبة اما عن اربعة اجرام او عن عدة محصورة  
في اربع حلال عن كل واحد منها ما هي صور جسم بسيط فاذا استندت  
الى الصور من واهبها وفي هذا نظر فان افاصم الافلاك اما ان يكون  
بالحركة او بدونها وعلى التقدير الاول يلزم ان يكون الوجود لجسم غير  
متصور بصور نوعية ويلزم عليه ماد كونه على الاول وعلى التقدير  
الثاني جاز ان تستند الاعداد الى العقول لا الى الاجرام قالوا ولا مرجح  
لا يستغنى عن القوى السماوية فان الشمس تجاذي موضعاً من الارض  
فينضى ذلك الوضع وسحق بسبب الاضائة فيصعد ومنتزح مع غيره  
ومع الامتراج يستعد المركب لحصوله نفس نباته او حيوانيه او  
ناطقه فبعض عليه من واهب الصور وعند الناطقة بعد الجوهر وهي  
بجوده فانتهى الوجود الى المحرر كما امتد منه فاول مراتب الوجود  
هو الواجب ثم ملوه العقول على الترتيب الى ان شتم الى الاخير  
ثم ملوه بموس السماويات ثم ملوه صورها ثم صور العناصر ثم هيولى  
الافلاك ثم هيولى العناصر ثم تلوا هذه المراتب مراتب العود  
فالواحد الوجود الاجسام السنية من الفلك الاعلى الى الارض  
ثم تلوا هذه الاجسام المعدنية ثم النباتية ثم الحيوانية ثم  
الناطقه وهذا الكلام شبهة بالخطابه **ع** **ع** **ع**



**المقالة السادسة** في الإدراك وعلم واجب الوجود والمعرفة  
وما يتعلق به **وفيهما مباحث الأول** في محقق الحق في  
الإدراك **ان** قوما من القدماء طعنوا في الإدراك انما يكون بالتحاد  
يقع من المدرك والمدرك وهذا باطل وربما التجاوا جماعه في ابطاله  
الى الضرون فان مع الاتحاد ان يبقى المتحدان فهما اثنان ولا اتحاد  
وان عدم ابعدها فلا اتحاد ايضا ثم ماذا يقولون في نفس عملت معقولين  
هل اتحاد المعقولين ام لا والاول ظاهر البطلان فانه يلزم مع ذلك  
اتحاد الامور الكثيره والى ان يرجع عليهم بالنفس واقول  
انضا في ابطال هذا المذهب ان النفس قد يعقل ذاتا عاقله لشي  
فهل يحسد النفس ذلك الشيء ويلزم ان يكون عاقله فكل من علم شيئا  
علما شيئا آخر كان علما بالآخر وهو باطل بالضرور او لا يتحد مع انه  
يتحد عاقله فلا يحسد النفس العاقل وانضا قد يعقل شيئا شيئا  
واحد فهل يتحد معه او ابعدها والثاني باطل لعدم الاول ولويت  
والاول ظهر منه اتحاد الذات العاقله **والثاني**  
ذهب اخرون الى ان يعقل النفس الناطقه انما يكون باتحادها  
بالعقل الفعال وهذا باطل للدليل العام المذكور في ابطال الاتحاد  
ولان العقل الفعال اذا اتحد بالنفس وجب ان يكون النفس عاقله  
لما هو عاقل له او يلزم العتامة حتى يتحد بعضه العاقل لما يعقله  
النفس دون الآخر **والثاني** المشهور عند الجمهور ان العقل  
انما يكون بحصول صور العقول للعاقل اذا كان مغاررا وهذا  
في حق غير واجب الوجود لا يجوز اعلم بان المعلوم انما ان يكون  
ثابتا او لا والثاني باطل لانه قد يحكم عليها بالاحكام الشؤنة والاول  
انما ان يكون في الخارج او لا والاول باطل لانه قد تصور ما لا يثبت له

190 في الخارج والثاني هو المطلوب وقد اورد على هذه الحجة انواع  
من الامارات منها ان هذه الصور ان طاعت الخارج فلا بد من  
امر في الخارج مجاز ان يكون العقل هو الاضافه الواقعه من العاقل  
والعقول من غير الاحتياج الى صور ذهنية وان لم يطابق كان جهلا  
اجاب عن هذا البعض المحقق ان الجهل انما يكون باعتبار كون  
الصور الذهنية المحكوم عليها بالمطابقة للخارج غير مطابقة للخارج  
والعلم باعتبار كونها مطابقة وايضا الصور قد يكون علما اذا  
كانت مطابقة وقد يكون جهلا اذا كانت مطابقة انما اذا جعل  
العلم هو الاضافه استحالة في المطابقة وعدمها لا يتحالم وجودها  
في الخارج فلم يكن العلم بعناها علما ولا جهلا **اقول**  
وهذا الجواب ضعيف انما ما قل في الاول فان الجهل والعلم  
على ذلك المقدير انما للحقان الحكم بالمطابقة وعدمها لان الصور  
فلا يكون الصور علما ولا جهلا لانه اشريط فيها المطابقة وعدمها  
وانما ما قل في الثاني فانه شرط في العلم المطابقة وعدمها فلا بد  
من امر في الخارج من باب اليه المطابقة وعدمها وكيف يقع العلم  
بالمجهول ومات بل كيف تمتشى البرهان الذي ذهبوا فيه على حصول  
الصور هلا ذهبوا الى ما ذهب اليه افلاطن من اشياء المتل ومنها  
ان هذا البرهان قد تمتشى فيما لا وجود له في الخارج انما الموجود  
الخارج فلم لا يجوز ان يكون العلم اضافة اليه اجاب عن هذا  
بعض دناك ماهية واجده فاذا دلت ماهية في موضع على كونه  
غير مضاف له انه بل لغيره ووضا اضافة له دلالة لانه ليس بغير الاضافه  
انما كان وهذا الجواب ايضا ضعيف جدا لانه لا برهان على تناو  
افراد الادراكات ومنها ان المدرك للبحر والاستدانة محبان يكون



حاراً استدراً اجاب بان الاستدانه ان كانت ذات وضع فهي حرة  
محلاً مادناً استدراً الاستدانه الصور ولا يلزم ان يكون المدرك الذكي  
هو النفس استدراً الاستدانه اليه وان كانت كلية لم يكن ذات وضع ولا  
ستدعي استدانه محلاً واما الجراح فاما انما نحن همها حالاً عن  
ضدتها وصورتها لا يلزم ان نحن اصله وهذا الجواب فيه نظر اما  
ما ذكره في الاستدانه الحرة فقد ابرم فيه ما لم يستبعد طاً وهو استدانه  
الحس المشترك او الخيال اللذين هما التا النفس في الادراك لا استدانه  
فلزم تغتر اشكالها العتر المدرك واما ما ذكره في الاستدانه الكلية  
فقد ابرم فيه محلوله في النفس مع عدم انضاف النفس وهو مشكل فان  
الشخص ليس روحاً لصيرونه المحل استدراً انما الموجه هو طول  
الاستدانه في المحل والاولى ههنا ان يقال ما قيل في الجراح من  
ان الحاصل هو صور الاستدانه ولا يلزم من طول الصور كون  
المحل متصفاً بالصور ومنها اننا قد بعقل صور السماء وكيف  
حصل في الدماغ مع صغر اجاب باحتمال انطباع صورة  
السماء في مادة الاله او في القوة المدركة الخيال في الاله الذي لا يحيط  
لها في الصغر والكبر ويحتمل ان يكون المطبع اصغر مقداراً من السماء  
ولا مدح في حصول المساواه فان الصغر والكبر من الانسان يتاوان  
في الصور الانسانية واقول **هذه** الاحتمالات ضعيفة اما  
احتمال حصول صور السماء في المادة فلا نهم منعوا من طول تقدير  
في مادة واحدة ولا يلزم تقدير تلك المادة كما تكون صغيراً كبيراً  
هذا مجال ثم كيف نجعل المادة محلاً للصور مع ان الاله انما هي  
الجسم الذي هو مجموع المادة والصور ولو حور هذا الواقع  
العنا عن الصور الحسية وكانت المادة هي الاله واما احتمال

كون الصور اصغر مع المساواه في مطلق الصور فصعيف  
انما لاننا لا بعقل صور السماء بعقل مقدارها ومنها ان السواد  
تجال في الجسم وليس عاقل له فليس العقل هو الحصول اجاب بان  
العقل ليس هو الذي حصل له فان جنت لانواع كثر من حصول  
الجوهر للعرض والعكس وحصول المدرك لما يدركه وبالعكس وحصول  
الجسم السواد للجسم هو حصول العرض لموضوعه لا حصول المدرك لما  
يدركه ومنها اننا قد بعقل من واجب الوجود انه مجرد وشك في  
انه عاقل لذاته وهذا يدرك على ان العلم بالشيء ليس هو حصول ذلك  
الشيء **اجاب** بان عالم الحصول محله فاذا حقق محله وحقق  
ان كونه مجرداً قائماً بالذات بنفسه علمه بذاته لم يشك في ذلك وفي  
هذا الجواب ضعف لان هولا القوم انما استدلو على علم تعالى  
بانه مجرد والمجرد ذاته حاصل لذاته فهو بعقل ذاته فان كان الحصول  
المجرد يقع على معانٍ مختلفة لم يكن الاستدلال لحصول الحس  
الذي لا ينفي العلم على حصول العلم صححاً وكما ما ذكرنا هذا  
فيما سلف **اذا** جئنا بزيد ثم اجئنا  
بعمر وجعل لنا علم بامر مشترك بينهما علمنا به انه حصل صور في النفس  
لو اطلقت على كل منهما مع حذف شخصاته عنه لكانت تلك الصور  
هي هو فيكون تلك الصور كلية هذا الاعتبار وقد وجد كليتها  
اعتبار آخر وهو اننا اذا حصل في اذهاننا من صور زيد ماهية  
الانسان ثم حصل لنا علم بعمر فان الانسان الذي حصلت بزيد اولا  
كافه في حصول الانسانية التي تحصل بعمر وباننا لو فرضنا مجرداً عن  
تلك الصور السابقة وهذان الاعتباران ما حودان من حيث النظر  
الى الخارج وقد حصل لنا الكمية نوع اخر مغاير للذين وهوان



النفس كان لها ان تأخذ الصور الانسانية من حيث هي من مثاليته  
وعجزت لذلك فكانت ان تأخذ صور اخرى من الصور الانسانية التي في القلوب  
المخاطبة لها وهل يمكن ان تأخذ صور اخرى من الصور الجاهلية فما جزم  
به قوتهم ونحن نتوقف وقد توخذ الصورة المذكورة جبراً لا باعتبار  
النظر الى الخارج بل من حيث انها جارية في نفس جارية في  
**العقل قد يكون بالقوة وهو عدم العقل**  
عما ينشأ ذلك وقد يكون بالفعل وربما قسم بعضهم العقل الى ثلاثة  
عقل بالقوة وهو ظاهر وعقل بالفعل على سبيل الاحوال كن سبيل  
عن سبيل يقتصر حوايلها احكام بعد ذلك شرع في التفصيل  
محالة الوسطى مغايرة للطرفين وعقل بالفعل على سبيل التفصيل  
والاقرب الى الحق هو الاول فان العقل الاجمالي انما هو عقل  
مفصلي شيء دون شيء نعم مراتب القوة مختلفة بالقرب والبعد  
**العقل من فعله وهو الذي بواسطته يحصل**  
الصور في الاعيان ومنه انفعالي وهو الذي يستلزم ما في الاعيان  
وقد حلوا عنها كعلم الشيء بنفسه ولا يستدعي حصول صور اخرى كذا  
فان كانت تلك الصور مساوية لذاته لم يكن احدى الصورتين  
بالحالية والاخرى بالمحلية اولى من العكس ولا يلزم اجتماع المثلين  
وان لم يكن مساوية استحالة ان يعقل الماهية بها فان من شرط  
العقل المساواة ولنا في هذا بطر وذلك لان المساواة التي ردوا  
مها انما ان يوجد من بعض الوجوه او من كل الوجوه فان كان الاول  
احتراف الاول ولا يلزم عدم الاولوية في الجلول ولا اجتماع المثلين وان  
كان الثاني احتراف الثاني ولا يلزم ان لا يعقل الماهية باعتبار حصولها  
فانه ليس من شرط العقل حصول صور للعلول مساوية له من كل وجه

كيفية الصور غرض قائم بالنفس والعقل هو قائم بذاته وقد اورد  
المعارضه وهي ان العقل اذا تناول نفس ذاتا كان علمنا بتلك  
ذاتنا هو نفس ذاتنا التي هو نفس ذاتنا ويلزم من حصول العقولات  
غير المتناهية دفعه وهو محال ولان حصول الشيء في نفسه يستدعي  
تغاير المتساويين واحاب عنها بعض المحققين بان علمنا بذاتنا نفس  
ذاتنا بالذات ومغايرة لها بالاعتبار والشيء الواحد لا ينقطع اعتباراته  
الذهنية مادام المحتر بعترها وتغاير الاعتبارات كافية في حصول  
النسب **واقول** في هذا بطر وذلك لان فرض ذاتنا وعلمنا بذاتنا  
غاير من جميع الاعتبارات ونقول جندهما متحدان او متغايران  
ويعود الالتزام وربما يقولون ههنا ان الذات باعتبار كونها عالمه مغايرة  
لها باعتبار كونها معلومه فسعدا المتباليه فصحت النسبة وهذا ضعيف  
لان الغاير ههنا نوع العلم وقد كان العلم في فرع الغاير ويعتدرون ايضا  
ان العالم هو الذي حصل عنده ماهية محرم وهو اعلم من كونه مغايراً  
او غير مغاير ولا يلزم من كذب الخاص كذا العام وهذا رد كذا  
لا يلزم من عموم الشيء في العقل صحة وجود العام بدون الخاص  
انظر الى جانب العلية فاما بقول هذا علمه وهو اعلم من كونه علم نفسه  
او لغيره يحتاج عليه الشيء بنفسه ويعتدرون ايضا بان الانسان  
ماهية كلية وزيد شخص من تلك الماهية حصل بانضيا فرباها  
فزيد عاقل لتلك الماهية الغايرة وباعتبار الكلية والحرمة وهذا  
صحيح في عقل الكلي ولكن الكلام في عقل زيد بنفسه والقائلون بان  
العلم اضافته الى العالم والعلوم يشهد اضطرابهم في هذا الموضع  
**من العلم ما هو واجب الوجود لذاته وهو علم**  
الله تعالى بذاته الذي هو نفس ذاته ومنه ما هو ممكن الوجود وهو ما عداه



واضافه استفاد من سبب عاقل بمعنى حصوله في جوهر قلة العلم  
كعلومنا المستفاده من العلوم النفعالي ومنه ما يحصل للجواهر العقلية  
لدائه وفي الاخير بطر على تقدير ان يكون العلم صورة قتل ان من العلم  
ما هو جوهر ومنه ما هو عرض والاول كعلم العقول بانفسها الذي هو  
انفسها والثاني كعلومنا المكتسبه واذا جعلت الصور الذهنيه علومنا  
فاذا احدثت من حيث هي موجود في الازدهار كانت ناسا وبه لا مور  
الخارجيه فمعناها حواهر وبعضها اعراض واذا اخذت من حيث  
انها موجود في الخارج والجميع اعراض جاله في موضوع هو العقل  
اولا **فصل** في الادراك الجسدي انما يتعلق بالامور  
التشخيصيه من حيث انها تشخيصيه وهي ان يدرك بالحدود والبراهين  
فان الحدود تولد من التصورات الكلية والبرهان تألف من الامور الكلية  
لوصف صدقها صدقاً دائماً ولا دوام باضافتها ان يكون باشاره حسيه  
والجمهور قد اطلقوا العلم على الادراك الكلي ولم يطلقوه على الذي يقع  
بحسب الجوانس ولهذا لا توصف الحيوانات بالعلم بالعلم  
لاشك ان يعلق العلم بالاستفسال متغير لعلمه بالحوال ولهذا قد يقع  
الشك في اصددها مع حصول العلم بالآخر وايضا فان الحصول الاستفسار  
ليس هو الحصول الجاهل ولا مستلماً له فالعلم المتعلق به بحسب ان يعاير  
المتعلق بالآخر على تقدير ان يكون العلم صورة وعلى تقدير ان يكون  
**فصل** العلم بالعلم يقع على ثلثه اقسام احدها العلم بحسب  
هذات وماهية وحقيقته لانه حشوازمها وعوارضها والعلم بها  
على هذا الوجه لا يوجب العلم بالمعلوم لا مائماً ولا ناقصاً الثاني العلم  
من حيث هي علم لمعلوم وههنا يلزم من العلم بها العلم بالمعلوم من حيث  
المعلول اذ العلم بالعلم علم باضافته الى اخر والعلم بالاضافه يستدعي العلم

بالمطلوب فيكون العلم التام بالمعلوم الثالث العلم بها من حيث هي  
ومن حيث لو انما واعراضها وملزماتها ومعروضاتها وما لها في نفسها وما  
لها من القياس الى الغير ولا يشك ان العلم بالعلم على هذا الوجه يستلزم العلم  
التام بالمعلوم واعلم ان العلم بالمعلوم على الوجه المقني انما يحصل مع العلم  
بالعلم لا بدورها يمكن ومعها واحد واذا علم من جهة علمه علماً كلياً لان المطلوب  
كلي يستدعي مداه لا سبب الجزئية **فصل** العلم هو حضور العلوم  
عند العالم والقدرة هي كاد الشيء لغيره واذا اوجد شيئاً اخر فقد حصل الموجد  
عند الموجد لكن ههنا اعتبار ان احدهما الحضور وهو العلم والثاني اعتبار  
الموجد وهو القدرة وهذان الاعتباران اضافة فان الشيء واحد والشيء واحد من  
جسمين عقلية فلا سكرت بينهما المضامين في انفسها وهما متعايرتان اعني الاعتباران  
**فصل** الاركان الحيوانية سوف يحصل لها نحو المطلوب  
وهي احضرت من العلم ضرورة ان كل ما هو معلوم ولا يعكس فهي رايه عليه  
وهل هي رايه في حق الله تعالى ذهب قوم الى انها رايه عليه قدسه او  
محدثه والمحققون قالوا انها العلم الخاص بها في المخلوقات من المصالح  
الراحم اليهم وهي الداعي الى الاتحاد والحكماء عبروا بها عن الخبايه وهي  
فرت من هذا فانهم فسروها بالعلم بنظام الكل على الوجه الاكمل الموجد  
احدور العقل والارادة والقدرة والعلم متعايرين بالاعتبار وان كانت  
واحدة بالذات **فصل** علومنا البدنيه مستندة الى واجب  
وجود كالحق فبينا على محركات العاقل وعند الحكماء ان النفس لا تفوق ان  
درك ولا يستحال منها ذلك وهي في ابتداء وطرها غير مدركة ويقوى  
استعدادها للادراك بسبب الجوانس الموهومه لها حتى يقتصر منها الكلمات  
الجزئية وتوقع التناسبات منها فاذا استعدت للامور العقوليه اصعب  
علمها واهب الصور واتا العلوم السببيه فقد اسندتها قوم الى



الله تعالى كما اسندوا العلوم البديهيته اليه ونحن لان تصور ذلك بواجب دور  
حصوله الى العلم المتقدمين والحقا وقالوا ان النفس لا تستعدت الاشياء لاول  
العلوم البديهيته فلهذا استعدت العلوم البديهيته لادراك العلوم الالهيه  
فان تصور الحجة والتصدق بالمقدمتين بيان معدان لحصول  
الشعور بالمحدود والنتيجه **التي هي** **الثاني**  
في كنهه علم واجب الوجود **في** انا قد بينا ان العلم بطلقته على حصول  
صوره المعلوم للعالم وقد قلنا ان ذلك في حق واجب الوجود وهو محال  
اما اولاه ستماله على الكثر الحاصل له بسبب الصور واما ثانيا  
فلا ستماله على القبول والفعل وهو ناقض لذهنهم واما ثالثا  
فلا تصافه بصفات كس غير سلبية ولا اضافية وهو لا قد حطبه  
واما رابعا فلا ستماله على كونه تعالى محلا لاثان المسكن وعلى  
ان بطوله الاول غير ساير لذاته بل انما هو حد الاشياء متوسط الامور  
البحاله فيه وكل هذه امور تناقض رايهم وقد خلص بعض محققين  
المتأخرين عن هذه الالهامات بان قال العاقل لذاته لا يستحق  
صوره بغيره لذاته والعاقل لما صدر عنه لا يستحق الى صور غير  
صوره الصادر عنه التي لها هو هو فاك بعقل ستماله صور  
فهو صادر عنك لا ما فادك بل مشاركه من ذلك الشيء انك تفعل  
لكل الصور بذاته ولا تستحق بعقلها الى صور اخرين بغيره  
لكل الصور واذا كان هذه حاله مع ما صدر عنك مشاركه  
عرك وكيف يكون حاله فيما صدر عنك ما فادك وكونك محلا للصور  
ليس ستماله بعقلك اياها فاك بعقلك انك من غير طول نعم كونك  
محلا لكل الصور شرط في حصولها لك الذي هو شرط في بعقلك  
يحصل لك الصور من غير طول فكون عاقل ومن العلوم ان حصول

194  
للعقل لفاعله اولى من ان يحصل من حصوله المقبول لقابله فالمعلولات  
الماضيه للعقل بعقله لذلك العاقل من غير طول وواجب الوجود عاقل  
لذاته من غير تغاير بين ذاته وبين بعقله لذاته الاسوع من الاعتبار  
بقوله لذاته وعقله علم لعقله بعقله والعلتان متغايران بالاعتبار  
بغير ذات واجب الوجود وبعقله لذاته فالمعلولان اللذان هما ذات  
العقل ووجه حصوله بغيره لا تغاير الا بالاعتبار فادن وجود  
العقل هو نفس بعقل الواحد له من غير حاجه الى حصول  
صوره بغيره له كل واجب الوجود والجواهر العقلية بعقلها  
من فاعله حصول صورها منها وهي بعقل الواحد الوجود  
ولا وجود الا وهو معلول له سواء كان كلياً او جزئياً فالجميع  
جاصل فيها وواجب الوجود بعقلها مع تلك الصور لا بصور اخرى  
بل يعني تلك الجواهر والصور ما قول **قد بينا ضعف ما**  
**يستكواه في امتناع احتياج العاقل لذاته الى صور غير ذاته وقوله**  
**العاقل بصور بعقلها لا يستحق بعقلها الى صور اخرى فتم بطل**  
**من** استانه قياس الامور الذهنيه على ما في الخارج فان الصور  
ذهنيه قد بعقل من غير حصول صور اخرى واما الصورة  
الخارجية فانها انما بعقل بواسطة الصور الذهنيه على ان الكلام  
على عدم الحاجة الى صور اخرى في بعقل الصور الذهنيه قرب  
من وقوله حصول الفعل لفاعله اولى من ان يحصل المقبول لقابله  
فيده بطلت اولا فلان الحصول قد ذكرنا انه يطلق على معاني متغايرة  
المفهوم وليس المعنى المشترك هو الموحد للعقل بل هو الحصول الذي  
هو حصول صور عقلية لحواس قابل بغيره وليس حصول الفعل  
لفاعله نفس للعقل فان الاثار الصادر بالاحاساس عن علمها وقد



يكون غير معقوله لها واما ثانياً فلانه بطل المذهب المشهور بينهم استدعاء  
العقل حول الصور في القابل وقوله لا تغاير من العقل لا الاعتبار لذلك  
من العلولين فيه بطل فان عقلة للعقل عما ذهب اليه هذا القائل  
هو نفس وجود المعاد ليس يدعى صور مغاير له ووجود المعقول  
مغاير لعقل واحب الوجود لداته بالذات لا باعتبار المعترس وكيف  
يصح الحكم فان يعقل الشيء هو نفس وجود ذلك الشيء في نفسه  
فان يعقل الشيء صفة للعقل ووجود الشيء ليس صفة له على انه يلزم  
ان يكون يعقل واحب الوجود مستفاد من الامور الخارجية وان  
لا يكون عاقل الشيء لا بعد وجوده والحوادث غير معقوله جاله  
عدها والاشياء التي ليست صادرة عنه يلزم ان لا يكون يعقوله  
وقوله هذا العاقل انه يعقل ما عدا الجوهر العقلة لوجوده منها  
ينبغي ان يكون الجوهر العقلة كالالات له بطل عقلا وجد  
فيها فاني فرقي بين هذه الجواهر وبين الحواس للنفوس التي هي  
الات في الادراك قال ابو علي في الهيات الشفافة هذا المع  
ان هذه الصور المعقولة ان جعلت احاداً لم يلزم الكثير وان جعلت  
عوارضاً لم يلزم ان لا يكون من حيثها واحب الوجود للملازمة  
لمكن الوجود وان جعلت اموراً مفارقة لصلوات عن صفات الصور  
الافلاطونية وان جعلت موحدة في عقل فالزم المجال بالذات  
بقوله ان الله تعالى اذا عقل الشيء خيراً اوجد ولا شك ان تلك  
الصور يستد الله يصون قد عقلها واوجدها فان كان عقله  
لها هو نفس وجودها كان قولنا عقلها فاوجدها هو بعينه  
عقلها بعقلها اذا اوجدها فاوجدها هو بجان وان كان  
معاً تسلسل الامر ثم قال وعليها التخصيص من هذه الشبه

وحيث ان لا يستد داته ولا سالي ان يكون داته ما حده مع اضافته  
بطل الوجود فانها من حيث هي علم لوجوده زيلست واحب الوجود بل  
من حيثها ما قولنا **انه في هذا المقام قد سالي حوازا** تصافه بالصورة  
وحوازا طولها فيه وهو مذهبه في الاشارات وهو غايه الصعوبة  
مع انه هو الذي يقول ان يعقل واحب الوجود لو كان مستفاداً من الاشياء  
بذاتها من جميع جهات فانظر الى هذا الخط الذي اوجبه الحوص في  
الصور التي يعقل القوى الشتره عن ادراكها واقرب الاشياء  
في هذا الباب ان ايدها ان تجعل العلم اضافاً الى الاشياء والاضافات  
وجودها في الايمان والثاني ان يجعل العلم نفس وجود  
المعلومات عنه فاما امتقانه الى الصور حتى تعلم فله **هـ**  
**بـ** قالوا لما كان الله تعالى مبداً لكل موجود كان  
المبداً غير ان الموجودات المعقولة انما عقلها على وجه كلي لا على  
وجه جزئي من حيثها وحدث او بوجد ولا يعلم انها بوجد فاذا  
حدث هل سقى العلم الاول ملزم للجهل اوسى يكون داته يحل  
وقد ثبت للمتحدثات بل انما عقلها على وجه كلي فانه اذا علم ان عند  
شمس كذا درجة حدث كسوف بعين في زمان بعين  
في جدير الشمس بعده بوجه كان عالماً بالكسوف على الوجه  
الذي لا يستد بع ادحض لا يعلم فانه قد حض ونحن نقول هذا  
بوجه احد امرين اما ان لا يكون الجزئي من حيث هو مستغنى صادراً  
بناذول واما ان لا يكون العلم بالعلم بوجوب العلم بالمعقول  
بناذول الامر ان حاله عندهم فادون هو عالم بالجزئي من حيث  
جزئي وقولهم يلزم ان يكون داته محلاً للمتحدثات ليس شيء فان  
بناذات ليس لها تحقق في الايمان وليس علمه بوجد اذا وجد



الخلق لزيد جال وجوده فكما اذا عدم زيد عدم خلقه الذي هو نبي  
له اليه من غير ان يحد في سعادته او عدم صفه حقيقة لها شوق  
مساخر داته وهذا هو المحقق في هذا الموضع وقوم قالوا بان العلم  
الشيء بوجوده هو عين علم بوجوده اذا وجد ولا يلزم منه المنع والحر  
قد بطلنا هذا فاما سلف **الاشياء المكنية** منها  
ما سكرت بحسب حقائقها ومنها ما سكرت بعددها مع اشتراكها في  
حقيقة واحدة والثاني اما ان يوطأ احدها غير قان او يكون قان  
والاول لا يمكن ان يوجد الا مع زمان او في زمان فان علم كون الوجود  
غير قان اما هو الرهان الذي لذاته بمعنى العترة والتصرم والحد  
لداته وسعته ما فيه كماله او ما يعمه كالجسم على الوجه المذكور والثاني  
لا يوجد الا في مكان او مع مكان فان علم المكنية انما هو للمكان  
الى بمعنى الوضع والتخصيص بحقه دون جهه والماهيات  
النوعه اذا حصلت اشخاصا فان اسباب بعضها الاول  
هو اما الرهان كالجسمات او المكان كما للجسام المعيره  
والذي لا يتعلق بوجود زمان ولا مكان فان العقل لا  
مسه اليها كما في الانسان من حيث هي فاما لافعال ومكان  
يوجد وان يوجد فالدركات من هذين القسطين هل ينفرد الى  
الات حساسه يدرك العترة الخاصة في زمانها فيحصل  
بوجودها ويعقدان ما يكون في غير ذلك الزمان بل يحتمل  
بوجوده في احد زمان الماضي والمستقبل ام لا والحق انه  
قد ينفرد في ذلك الى الالات في ادراكها نحن واما في  
حق واجب الوجود فليس كذلك اما البرهان الذي انما  
على علم به فانه فاعل له فعلا محكما يكون عالميا به واما

ادراكه فكما قد كانت دوات ادراك مضارت مع ذلك  
دوات نيل واما الى سبل اضداد الكمال فيها واعتقدت فيها  
الكمال ووجب الوصول الى دركها فانها بعد الموت بتقدما وحب  
لوصول اليه مضرب بعدته بمقدار ما راحه لا يزول الجرم عنها وفي  
الحواب بطرق فانها بعد المفارقة لما حصل لها اعتقاد سلطان ما اعتقدته  
ولا واما لم يصل الى الكمال حازان يحصل لها اعتقاد بالسمات  
بما هي عليه والحال عن الاعتقادات فانها عند قوم دسفي لانها  
بموجب سعادتها وشقاوتها فله يحصلان لها فكون معطلة ولا يعطل  
والطبعه وذهب اخرون الى انها متى لولا حلوا عن الادراك ولا  
عطفت فهي ادن يدرك بالالات الحساسة بحيث ان سطوح اجسام  
ولا يصور مادي صوره لها ولا ازم التناهي فلا يجوز ان  
تكون ملكه الا يدان ابدان شيء من الحيوانات بل يجوز ان يكون  
ولده من الاجزاء الهوائية والذاتية او يكون بعض الاجرام  
بما فيه من غير ان يكون مقارنا للروح وهذا فيه نظر هذا  
في مراتب النفس بحسب قوتها العلمية واما امراتها بحسب قوتها  
فلية فليث الاولي اصحاب الاطلاق الفاضله وهي من ارباب  
عاديه فلي ولا يعطى للنفس بحسبها في السعاده بل في زوال  
ما فان تأثيرها ليس الا في انقطاع علاقة النفس البدن وعدم  
الها له الشاسه اصحاب الاخلاق الرذيله وهي التي اشدت  
بها للعلاقة البدنيه وهي سعده لمحبها لما هو مفارق عنها  
من غير ان يكون مقطعا لزال تلك المحبة والفرق منها وبين  
الاستقيا ان اوليك سبب عداهم هو الاعتقاد الذي لا  
بدن فيه وهو لا يحلون عن معاونه البدن في استحقاق



العقاب والبدن غير حاصل الثالث الذين لا اخلاق لهم ولا  
اعتقادات كائس الاطفال وفي بقائهم وفنائهم ظلمة واعلم ان  
هذا كله انما هو بناء على اثبات النفس **سبب** الدرك  
مذهب اليه وجوب المعاد البدني لان النفس هي الاجزاء الاصلية في  
البدن وفي حال الموت سرق تلك الاجزاء ولا يبقى لا شيء الا عاده المودة  
وهي لا بد لها من خراب وسرور فجب اعادةها لتناول ما وعدت  
من السعادة والشقاوة والذين انكروا التقاء الدائم لا ينقطع  
القول للحسمات وتناهيها في اثارها وقد عرفت ضعفه ورياقه  
عاد الدين لا عاده انما في هذا العالم وهو تايخ او في عالم آخر  
وهو باطل لان العالم واحد وهو ردي فان التايخ هو  
نفس من بدن الى بدن مستعد كفيض البدن عليه والنفس عند  
عزائته على ما يدعونها وايضا قولهم القول بعالمين رطل  
ممنوع وقد مر **البخش** **الخامس** في النبوات  
هذا البحث تاتي على القواعد الاساسية على ما ذهبوا اليه فانه تعالى  
قادر على كل مقدور عالم بعل معلوم والافلاك تجوز انما فيها  
تعالى في غاية الحكمة وهو عني فامكن اثبات النبوة على رايهم وما  
على قواعد الحكماء فانهم قالوا الصورات الفسافة قد يكون مباد  
لحدوث الحوادث المادية فان المتصور لجبروت الله تعالى يقتضي  
جلده والمدر كالحس صوره ما يحصل له من ادراك ذلك انما هو الشوق  
والفعال بعض اعضائه واذا كان كذلك ان يوجد بعض قوته حسون  
تصورها مبادا لحدوث الحوادث في هذا العالم العنصري من غير  
توسط سبب جسماني والدليل لنا على اثبات النبوة هو اظهار المعجزة  
المصنفة لحصول العلم بصدقه وهو مستقص في كتاب الكلام

من الانسان **جواب** **سبب** تقولون الشقاوة للنفس العاصية  
المرضى للبدن المتناول لغذاء غير لائق به وايضا العقاب من  
قدر فلا يطلب عليه وايضا استحقاق نظام النوع الانساني واحت  
لا يمكن الا بالتحريف من العقوبات المانع لهم عن الاقدام على  
بجاصي حتى يسقط النوع والافتضا يقتضي الخوف واجب  
لا تفتح عذاب لزيد لاجل صلاح النوع كالاتح قطع يد لصلاح  
من **البخش** **السادس** في اللذة والالم  
ادراك ما هو عند المدرك كمال وخير مقدم يكون الشيء  
كالا وخيرا وليس عند المدرك كذلك فلهذا قد وقع بالعكس  
بل الازداد بل قد يكون شي واحد كالا وخيرا بالنسبة الى  
ن اقوى كالموتة او الحسية ولا يكون عند الاخرى كذلك فلا تقع  
اد للآخرى دون الاولى والصحة والسلام وان كانا كالمين الى  
لاستقرارهما لا تقع الاحساس هما فله يحصل شرط اللذة والمريض  
لما هو خير وبالتالي لا يلدته لانه لا يدرك من حيث انه كمال  
ادراك لما هو منافع المدرك وقد يحس المنافع ولا يحس الالم  
الادراك ان المريض الغائب عن نفسه لا يدرك الالم فاذا مات  
فهم ادراك المنافع في عظم الالم **سبب** لا ينفذ  
بما لذات غير جسمانية فان عند الشعور مسئلة من المسائل  
مكاداسها حواره وجماع الكره وما وهم مكادون ولهم نزاع  
بما اقوى من الجسمانيات والحكماء استدلو على هذا ان اللذة  
يرك للكمال ونسبه احدك اللذات الى الاخرى كمنسب احد الكالين  
في ونسبه احد الادراكين الى الاخر لكن المدرك الذي العقله  
بمورد الشوق كالامور المحرمة ومدرك القوى الجسمانية هي







بل من حيث فقدان كمال الشخص انساني وبالجملة الشرائع على الخلق  
 محقق له والوجود هو الخير والاشاء بحسبها على حصة انعام  
 امران منها موجودان احدهما ما هو خير محض لا شرف فيه ما يخلو فيه  
 الخير على الشر والثلث الناقص وهي ما يكون فيه المساوى للخير  
 والشر او يعلو الشر او يكون شرا محضا غير موحون والشرور وان  
 كانت كثر فهي غير اكثر منه وانما واجب وجود الثاني وان كان  
 فيه شر لعلة الحرمة فان ترك الخير الكثير لاجل شر قليل كثير  
 فوحدون قد اشمل على اعظم المصطلحين فهو موجود وقد وردون  
 ههنا **سؤال** وهو انه حاز ان يكون الخير مراعيا عن الشر فلا  
 وحد على هذا الجال **اجاب** وانما هذا القسم هو الاول بعينه  
 وقد مر على وحوون ويكون غير الذي وقع البحث فيه لئلا  
 الذي وقع البحث فيه بحث وحوون **سؤال** البحث  
 هذه الامور من الفلاسفة خطأ فانهم قالوا بالواجب ومع  
 سقط السؤال عن كنهه انما **جواب** هو لا وان  
 بالواجب لكنه عندهم خير محض فارادوا البحث عن كنهه  
 الشر عن ما هو خير محض **سؤال** نوع الانسان اشرف  
 في العناصر والغالب عليهم الجهل والافتقار الى موجب شه  
 وغضبهم فالشر اكثر من الخير **جواب** للنفس له جو  
 جلال الباطل في مراتب العقل والخلق وله العار الواقع في الاح  
 وخاله الخالي عن الاعتقادات الحققة غير المصنف باضداد  
 وخاله المصنف بالاعتقادات الباطلة والثاني من هذين ينسب  
 تامل العار فاذا ضم الى الاول كثر جانب السعد **سؤال**  
 الحكماء قالوا بالقدم فكيف محقق العقاب على فعل

كما يقدره من وجه آخر على اثبات النبوة فقالوا الانسان لا  
 تلوه جنة بامور معاصيه لا فناء في امور يحتاج فيها الى معاونة  
 لباس والعذا وما شاكلها بل لا بد من مشاركة من نوعه واحتياج  
 معاونة وهو لا يستطيع الاعمال عليه وعدل لا يستل شهوة على كل  
 منهم في حصول ما يرومه وان يادى به غيره فيقع الاختلاف  
 لا اختلاف امر الاجتماع وذلك العدل لا بد له من وضع بضعة  
 كلية اذ الجزاءات غير مجصوة وذلك هو الشارع وهو لا بد  
 من شيء منهم حاصل له من قبله تعالى لا من قبلهم والالوقع  
 في وضع الشارع وملك الخاصة هي المعجزة ولا بد وان  
 انهم في اسحقا طمدهم معبودهم الموجب بقايتهم على  
 لهم ويكون ملك العواين كونه بحث كلما زال استغناهم  
 كرههم الجبان المسقوعة بالشرار وبحث ان يكون في  
 اشعار بدوام ثواب وعقاب حساميتهم ليصون ادعى لهم  
 اطعامهم على الوجه الذي ينبغي وهذه امور موجودة  
 اية الالهة لا تحتاج الناس اليه فهو بطام للعالم متصوره  
 وحوون عنه وليكن هذا آخر الكلام في هذا الفرع **ع**  
 في الكتاب **والحمد لله وحده**  
 على ما ضعف عناد الله تعالى علا واقواهم امة  
 محمد بن جعفر بن محمد بن احمد بن صالح اليتي عمير الله  
 لوالده ولجميع المسلمين وذلك في يوم الجمعة سلخ  
 جبار المبارك من سنة سبع وسبع مائة الهلاية  
 بالجملة السنية حاها الله تعالى من الافات  
 له على سيد المرسلين **ع** محمد النبي واله الطاهر بن





Söleyr U Köşküncesi

Hasan Hüsnü P.

Eski 1132



